



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد  
الدراسات العليا

## دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق

رسالة مقدمة الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم

الاقتصادية

من قبل الطالب

حذيفة حسين محي الطهمازي

بإشراف

أ.م. د سلام كاظم شاني الفتلاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ  
فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ  
(47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعُ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ  
مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ (48) ثُمَّ  
يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ  
يَعْصِرُونَ (49)

صدق الله العلي العظيم

(سورة يوسف-47-48-49)

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار الخبيرين العلميين والخبير اللغوي على رسالة الطالب (حذيفة حسين محي  
الطهري) الموسومة بـ (دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل - تجارب  
عول مقترنة مع إشارة خاصة للعراق) أشرح الرسالة للمناقشة.

أ.د. علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء على إقرار لجنة المناقشة.

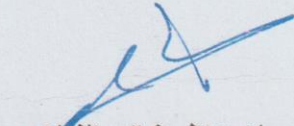
أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

٢٠٢٣ /

## إقرار المشرف

اشهد بان اعداد الرسالة الموسومة بـ(دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) والمقدمة من قبل الطالب (حذيفة حسين محي الظهمازي) قد جرت بإشرافنا في قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

  
أ.م.د. سلام كاظم شاني الفللاوي

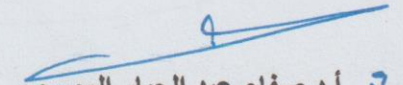
المشرف

٢٠٢٣/ /

---

## توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناءً على توصية الأستاذ المشرف ارشح الرسالة للمناقشة.

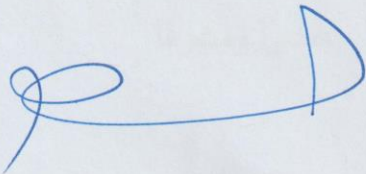
  
أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي

رئيس قسم الاقتصاد

٢٠٢٣/ /

## إقرار الخبير اللغوي

اشهد بان الرسالة الموسومة بـ(دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية تحت اشرافي وأصبحت خالية من الأخطاء ولأجله وقعت.



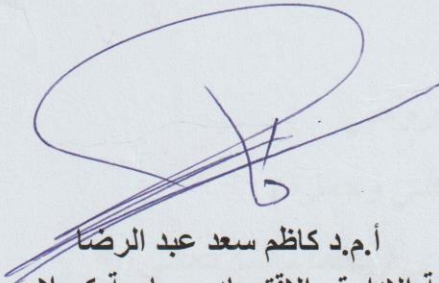
الخبير اللغوي

أ.د. محمد عبد الرسول جاسم

٢٠٢٣/ ٥/ ٧

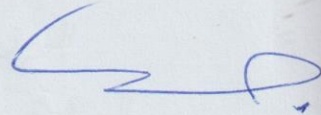
## اقرار لجنة المناقشة

تشهد بأننا اعضاء لجنة المناقشة ، الموقعون ادناه ، اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(دور السياستين الماليه والنقديه في تحقيق النمو الشامل – تجارب دول مختاره مع اشاره خاصه للعراق ) وقد ناقشنا الطالب ( حذيفة حسين محي ) في محتوياتها وفيما له علاقه بها ، وجدنا بانها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية بتقدير ( جيد جداً ) .



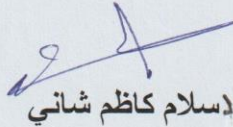
أ.م.د كاظم سعد عبد الرضا  
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

عضواً



أ.د جواد كاظم عبد  
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل

رئيساً



أ.م.د.اسلام كاظم شاني  
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

عضواً ومشرفاً



أ.م.د هدى زوير مخلف  
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

عضواً

## الإهداء

إلى أشرف الخلق والمرسلين... نبي الرحمة مُحَمَّد (صلى الله عليه  
واله وسلم)

إلى أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة (عليهم السلام أجمعين)

إلى والدي الغالي حسين محي الطهمازي (حفظه الله تعالى)

إلى والدتي الغالية (رحمها الله تعالى)

إلى زوجتي.... رفيقة روحي

إلى قرة عيني.... وَلَدَيَّ (علي وحمزة)

إلى اخوتي الذين اشد بهم ازري (حفظهم الله تعالى)

إلى عمي الغالي الدكتور... (سعد طالب حسون الجبوري)

إلى جميع أساتذتي المحترمين

اهدي هذا الجهد المتواضع

حذيفة

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد...

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان الى الأستاذ المشرف أ.م. د سلام كاظم شاني الفتلاوي، الذي أمدني بالرعاية العلمية الأصيلة وتوجيهاته القيمة وملاحظاته العلمية السديدة التي كان لها الأثر البالغ في إتمام هذه الرسالة.

وأقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة الرسالة وما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات علمية بناءة ستغني الرسالة. ولا أنسى شكري الى أستاذنا الخبير العلمي، والشكر موصول الى المقوم اللغوي

(أ.د محمد عبد الرسول جاسم) الذي بذل وقتاً طويلاً في غربلة هذه الرسالة مما يشوبها. فجزاه الله تعالى عني خيراً.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى رئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور صفاء الموسوي المحترم وعميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري المحترم لتفضلهم بالنصح والإرشاد وتوجيهاتهما العلمية القيمة التي كان لها الأثر البالغ في انجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بفائق شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سعد طالب حسون (حفظه الله تعالى) الذي كان سنداً لي وأمدني بالعون المعنوي أثناء مدة الدراسة. وأقدم جزيل شكري وامتناني لكل أساتذتي في قسم الاقتصاد الذين تتلمذت على أيديهم ونهلت من علمهم خلال مدة الدراسة.

وأخيراً أقدم شكري وامتناني إلى كل من مد إلي يد العون ولم أتمكن من ذكرهم جميعاً في هذه السطور القليلة فجزأهم الله سبحانه وتعالى عني خير الجزاء.

الباحث



## المستخلص

يتناول البحث دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل تجارب دول مختارة مع اشارة الى العراق، وقد جاء هذا الاهتمام على وقع الجدل المتنامي حول ابعاد هذه العلاقة ومسارات التطور التنموي في النظام الاقتصادي وقنوات تأثيره في النمو الاقتصادي الشامل، وذلك في اطار المقاربات المطروحة لتلبية متطلبات العلاقة بين دور السياستين المالية والنقدية نحو الانفتاح الاقتصادي وتعزيز التوجه نحو النمو الاقتصادي.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السياستين المالية والنقدية في الفكر التنموي المعاصر لهما دور أساسي في دعم وتطوير مؤشرات النمو الشامل كمنهج حديث للنمو الاقتصادي ويمكن دراسة هذه العلاقة في اطار الادبيات الاقتصادية المتاحة ولعينة من تجارب دول مختارة -مع اشارة خاصة الى العراق. تمثلت مشكلة البحث هل ان السياستين المالية والنقدية قادرتين على تحقيق النمو الشامل في العراق ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد العراقي. تمثل أهمية البحث بالحاجة المعرفية الى دراسة دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل تجارب دول مختارة مع اشارة الى العراق، عبر الادبيات الاقتصادية المتخصصة لبلورة الأساس النظري لدراسة تجارب بلدان العينة المختارة مع اشارة خاصة للعراق، للوقوف على النتائج النظرية والتجريبية، التي يمكن الاستناد اليها لتقديم الفهم العلمي للعلاقة المدروسة للمساهمة في تطوير الادبيات الاقتصادية المتخصصة وتطوير الأساليب العلمية والتحليلية والتجريبية للباحثين، وتوفير الأساس المعرفي والعلمي لمتخذي القرار في بلدان العينة المختارة.

يستند البحث الى المنهج الاستنتاجي والاستقرائي المتكامل، في دراسة وتحليل الادبيات الاقتصادية المتوفرة للوقوف على الأساس النظري، واستخدام الأسلوب الوصفي في تحليل الوقائع الاقتصادية ذات الصلة مع استخدام الأسلوب الاحصائي لتحليل مسار العلاقة بين المتغيرات المدروسة ومن ثم استخدام القياس الاقتصادي المتقدم. لقياس دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL لتحديد أي من السياستين الاجدر والاصح للاعتماد عليها في النمو الشامل يوضح عرض الإطار النظري والتطبيقي للسياستين المالية والنقدية ودورها في تحقيق النمو الشامل، اعطاء صورة واضحة عن واقع السياسة المالية والنقدية في ظل الادبيات الاقتصادية. والتحليل الاحصائي لمسار تطور العلاقة بين المتغيرات المستخدمة، واهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث.

ان الإيرادات النفطية (TO) وفق معالم الاجل القصير لها أثر معنوي في الناتج وهذا يوضح الأثر الإيجابي للإيرادات النفطية على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما ان الإيرادات الضريبية (TR) لها أثر معنوي موجب في الناتج وكأحد أدوات السياسة المالية التي تساهم في تحفيز الناتج وذلك من خلال استهداف أنشطة معينة واعفاء أنشطة أخرى. كما يتضح ان النفقات الاستثمارية (IE) وفق معالم الاجل الطويل لها أثر معنوي سالب في تكوين رأس المال الثابت، وهذا يعني أن زيادة النفقات الاستثمارية قد يؤدي الى انخفاض طفيف في تكوين رأس المال الثابت ويمكن تبرير ذلك ان الانفاق الاستثماري لا يوجه في الغالب نحو المجالات التي يمكن أن تزيد من تكوين رأس المال الثابت، كما تم الاستنتاج الى ان النفقات الجارية (CE) وفق معالم الاجل الطويل لها أثر معنوي موجب في تكوين رأس المال الثابت، وهذا يعني ضمناً زيادة معدلات التوظيف الحكومي التي تحتاج الى توسيع رأس المال الثابت في الاقتصاد. كما استنتج الباحث ان عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وفق معالم الاجل الطويل له أثر معنوي في تكوين رأس المال الثابت، كما ان كل من الائتمان الخاص والعام ليس لهما أثر معنوي في تكوين رأس المال الثابت في الاجل الطويل وهذا يعني ان السياسة النقدية غير فعالة في الاقتصاد العراقي في الاجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: -السياسة المالية، السياسة النقدية، النمو الشامل.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ-و	قائمة المحتويات
ز-ط	قائمة الجداول
ط	قائمة المخططات
ي-ك	قائمة الأشكال البيانية
6-1	المقدمة: -
	أولاً: - مشكلة البحث
	ثانياً: - أهمية البحث
	ثالثاً: - منهجية البحث
	رابعاً: - اهداف البحث
	خامساً: - مبررات اختيار عينة البحث
	سادساً: - هيكلية البحث
	سابعاً: - الحدود الزمانية والمكانية للبحث
	ثامناً: - الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة
53-7	الفصل الأول: - الإطار النظري للسياستين المالية والنقدية والنمو الشامل
	تمهيد
8	المبحث الأول: - الإطار النظري للسياسة المالية
8	المطلب الأول: - مفهوم السياسة المالية
9	المطلب الثاني: - اهداف السياسة المالية
11	المطلب الثالث: - أدوات السياسة المالية والدور الحكومي في الاقتصاد
13	المطلب الرابع: - السياسة المالية التوسعية والاتكماشية
14	المطلب الخامس: - الجدل الفكري حول السياسة المالية
19	المطلب السادس: - فاعلية السياسة المالية
23	المطلب الثاني: - الإطار النظري للسياسة النقدية
23	المطلب الثاني: - مفهوم السياسة النقدية
25	المطلب الثالث: - أدوات السياسة النقدية ودور البنك المركزي في الاقتصاد
28	المطلب الرابع: - أهمية السياسة النقدية
29	المطلب الخامس: - الجدل الفكري حول السياسة النقدية
33	المطلب السادس: - فاعلية السياسة النقدية
44-36	المبحث الثاني: - الإطار النظري والنمو الشامل
36	المطلب الأول: - مفهوم النمو الاقتصادي
37	المطلب الثاني: - النمو الشامل مسار حديث للنمو الاقتصادي - مفهوم النمو الشامل
39	المطلب الثالث: - أطار النمو الشامل
42	المطلب الرابع: - مستلزمات النمو الشامل
44	المطلب الخامس: - مؤشرات النمو الشامل
53-46	المبحث الثالث: - التأصيل النظري لدور السياستين المالية والنقدية في النمو الشامل
46	المطلب الأول: - دور السياسة المالية في تحقيق النمو الشامل
48	المطلب الثاني: - السياسة الايرادية
53	المطلب الثالث: - دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الشامل
132-76	الفصل الثالث: - تحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل

61	الفصل الثاني: -واقع السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل
61	المبحث الأول: -تحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية
61	المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية
62	المطلب الثاني: -تحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية
75	المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الشامل
93-80	المبحث الثاني: - تحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل لدولة الامارات العربية
80	المطلب الأول: -نبذة مختصرة عن الواقع الاقتصادي الاماراتي
81	المطلب الثاني: -تحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل للاقتصاد الاماراتي
90	المطلب الثالث: -تطور بعض المؤشرات التنموية للاقتصاد دولة الامارات العربية
93	المطلب الرابع: -تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الشامل للاقتصاد الاماراتي
109-99	المبحث الثالث: -تحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل للعراق
99	المطلب الأول: -نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد العراقي
101	المطلب الثاني: -تحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل
109	المطلب الثالث: -تطور بعض المؤشرات التنموية للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2021-2004)
194-133	الفصل الثالث: - قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل لبلدان العينة
118	المبحث الأول: - قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية
139	المبحث الثاني: - قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الاقتصاد الاماراتي
160	المبحث الثالث: - قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الاقتصاد العراقي
183-180	الاستنتاجات والتوصيات
192-184	المراجع والمصادر
	الملاحق
a-b	المستخلص إنكليزي

قائمة الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
62	تطور هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021)	1.
64	تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2021-2004)	2.
67	تطور هيكل النفقات العامة، الميزانية، الدين العام، للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2021-2004)	3.
68	تطور نسبة مساهمة النفقات العامة للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2021-2004)	4.
70	تطور نسبة الانفاق على التعليم، البحث والتطوير، والصحة للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2012-2004)	5.

72	تطور نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الامريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021)	.6
74	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة، ومؤشر جيني للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021)	.7
76	تطور عرض النقد للاقتصاد الامريكي بالأسعار الثابتة 2010=100(مليون دولار) للمدة (2004-2021)	.8
77	تطور سعر الفائدة الايداع والاقراض، الاحتياطي الالزامي، سعر اعادة الخصم للاقتصاد الامريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021)	.9
78	تطور الائتمان الخاص والعام للاقتصاد الامريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004- 2021)	.10
81	تطور هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021)	.11
84	تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة للاقتصاد دولة الامارات للمدة (2004-2021)	.12
86	تطور هيكل النفقات العامة، الميزانية العامة، الدين العام، للاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021)	.13
89	تطور نسبة مساهمة النفقات العامة لاقتصاد دولة الامارات للمدة (2004-2021)	.14
90	تطور نسبة الادخار لاقتصاد دولة الامارات للمدة (2004-2021)	.15
92	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة ومؤشر جيني	.16
93	تطور عرض النقد لاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021)	.17
96	تطور سعر الفائدة الايداع والاقراض، الاحتياطي الالزامي، سعر اعادة الخصم لاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100(مليون درهم) للمدة (2004-2021)	.18
97	تطور الائتمان الخاص والعام لاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021)	.19
102	تطور هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2004- 2021)	.20
104	تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2004-2021)	.21
106	تطور هيكل النفقات العامة، الميزانية العامة، الدين العام، للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2004-2021)	.22
108	تطور نسبة مساهمة النفقات العامة للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2004-2021)	.23
109	تطور الادخار، وتكوين رأس المال، وميزان المدفوعات لاقتصاد العراق للمدة (2004-2021)	.24
110	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة ومؤشر جيني لاقتصاد العراق بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2004-2021)	.25
111	تطور عرض النقد للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2004-2021)	.26
113	تطور سعر الفائدة الايداع والاقراض، الاحتياطي الالزامي، سعر اعادة الخصم، للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2004-2021)	.27
115	تطور الائتمان الخاص والعام للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2004- 2021)	.28
119	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع	.29
120	انموذج ARDL لدالة الناتج	.30
121	اختبار الحدود Bounds Test	.31
121	اختبار الارتباط التسلسلي	.32
121	اختبار عدم ثبات التباين	.33
123	معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ	.34
124	معالم الاجل الطويل	.35
124	انموذج ARDL لدالة الناتج	.36

126	اختبار الحدود Bounds Test	.37
126	اختبار الارتباط التسلسلي	.38
126	اختبار عدم ثبات التباين	.39
128	معالم الاجل القصير وأنموذج تصحيح الخطأ	.40
128	معالم الاجل الطويل	.41
129	أنموذج ARDL لدالة رأس المال الثابت	.42
130	اختبار الحدود Bounds Test	.43
130	اختبار الارتباط التسلسلي	.44
130	اختبار عدم ثبات التباين	.45
132	معالم الاجل القصير وأنموذج تصحيح الخطأ	.46
133	معالم الاجل الطويل	.47
133	أنموذج ARDL لدالة رأس المال الثابت	.48
134	اختبار الحدود Bounds Test	.49
135	اختبار الارتباط التسلسلي	.50
135	اختبار عدم ثبات التباين	.51
137	معالم الاجل القصير وأنموذج تصحيح الخطأ	.52
138	معالم الاجل الطويل	.53
139	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع لدولة الامارات	.54
140	انموذج ARDL لدالة الناتج	.55
141	اختبار الحدود Bounds Test	.56
142	اختبار الارتباط التسلسلي	.57
142	اختبار عدم ثبات التباين	.58
144	معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ	.59
145	معالم الاجل الطويل	.60
145	انموذج ARDL لدالة الناتج	.61
146	اختبار الحدود Bounds Test	.62
147	اختبار الارتباط التسلسلي	.63
147	اختبار عدم ثبات التباين	.64
149	معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ	.65
150	معالم الاجل الطويل	.66
150	أنموذج ARDL لدالة رأس المال الثابت	.67
151	اختبار الحدود Bounds Test	.68
152	اختبار الارتباط التسلسلي	.69
152	جدول اختبار عدم ثبات التباين	.70
154	معالم الاجل القصير وأنموذج تصحيح الخطأ	.71
145	معالم الاجل الطويل	.72
155	انموذج ARDL لدالة رأس المال الثابت	.73
156	اختبار الحدود Bounds Test	.74
156	اختبار الارتباط التسلسلي	.75
156	اختبار عدم ثبات التباين	.76
159	معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ	.77
159	معالم الاجل الطويل	.78
160	اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع	.79
161	أنموذج ARDL لدالة الناتج	.80
162	اختبار الحدود Bounds Test	.81

162	اختبار الارتباط التسلسلي	.82
162	اختبار عدم ثبات التباين	.83
164	معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ	.84
165	معالم الاجل الطويل	.85
165	انموذج ARDL لدالة الناتج	.86
166	اختبار الحدود Bounds Test	.87
167	اختبار الارتباط التسلسلي	.88
167	اختبار عدم ثبات التباين	.89
169	معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ	.90
169	معالم الاجل الطويل	.91
170	انموذج ARDL لدالة رأس المال الثابت	.92
171	اختبار الحدود Bounds Test	.93
171	اختبار الارتباط التسلسلي	.94
172	اختبار عدم ثبات التباين	.95
174	معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ	.96
174	معالم الاجل الطويل	.97
175	انموذج ARDL لدالة رأس المال الثابت	.98
176	اختبار الحدود Bounds Test	.99
177	اختبار الارتباط التسلسلي	.100
177	اختبار عدم ثبات التباين	.101
177	معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ	.102
180	معالم الاجل الطويل	.103

قائمة المخططات		
الصفحة	اسم المخطط	رقم المخطط
50	أطار النمو الشامل	.1
60	صنع وتشكيل السياسات لتحقيق النمو الشامل	.2

قائمة الأشكال البيانية		
الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
64	تطور هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 مليون دولار للمدة (2004-2021)	.1
65	تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 مليون دولار للمدة (2004-2021)	.2
68	تطور هيكل النفقات العامة، الميزانية، الدين العام، للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 مليون دولار للمدة (2004-2021)	.3
69	تطور نسبة مساهمة النفقات العامة للاقتصاد الأمريكي للمدة (2004-2001)	.4
71	تطور نسبة الانفاق على التعليم، البحث والتطوير، والصحة للاقتصاد الأمريكي للمدة (2004-2021)	.5
73	تطور نسبة الادخار، والتكوين الرأسمالي، صافي ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي للمدة (2004-2021)	.6

76	تطور عرض النقد للاقتصاد الأمريكي للمدة (2004-2021)	.7
79	تطور نسبة الائتمان الخاص والعام للاقتصاد الأمريكي للمدة (2004-2021)	.8
84	هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون درهم) للمدة (2004-2021)	.9
85	تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة للاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون درهم) للمدة (2004-2021)	.10
88	تطور هيكل النفقات العامة، الميزانية العامة، الدين العام العامة للاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون درهم) للمدة (2004-2021)	.11
89	تطور نسبة مساهمة النفقات العامة للاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون درهم) للمدة (2004-2021)	.12
91	تطور نسبة الادخار، والتكوين الرأسمالي صافي ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي	.13
95	تطور نسب عرض النقد للاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون درهم) للمدة (2004-2021)	.14
98	تطور الائتمان الخاص والعام للاقتصاد دولة الامارات للمدة (2004-2021)	.15
104	تطور هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة	.16
104	تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة الأسعار الثابتة 2010=100 (مليون دينار) للمدة (2004-2021)	.17
107	تطور هيكل النفقات العامة للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون دينار) للمدة (2004-2021)	.18
108	تطور نسبة مساهمة النفقات العامة للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون دينار) للمدة (2004-2021)	.19
110	بعض المؤشرات التنموية الادخار، تكوين راس المال الثابت، ميزان المدفوعات للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)	.20
113	تطور نسب عرض النقد للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون دينار) للمدة (2004-2021)	.21
116	تطور الائتمان الخاص والعام للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون دينار) للمدة (2004-2021)	.22
120	مدد الاخطاء المثلى	.23
122	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	.24
122	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت الانموذج	.25
123	الاداء التنبوي لنموذج تصحيح الخطأ	.26
125	مدد الاخطاء المثلى	.27
127	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	.28
127	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت الانموذج	.29
129	مدد الاخطاء المثلى	.30
131	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	.31
131	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت الانموذج	.32
133	مدد الاخطاء المثلى	.33
135	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	.34
136	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت الانموذج	.35
137	الاداء التنبوي لنموذج تصحيح الخطأ	.36
141	فترات الاخطاء المثلى	.37
142	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	.38
143	اختبار الاستقرار الهيكلية لمعلمت الانموذج	.39
144	الاداء التنبوي لنموذج تصحيح الخطأ	.40
146	مدد الاخطاء المثلى	.41

141	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	.42
148	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج	.43
149	الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ	.44
151	مدد الابطاء المثلي	.45
152	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	.46
153	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج	.47
153	الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ	.48
155	مدد الابطاء المثلي	.49
157	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	.50
157	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج	.51
158	الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ	.52
161	مدد الابطاء المثلي	.53
163	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	.54
163	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج	.55
164	الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ	.56
166	مدد الابطاء المثلي	.57
167	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	.58
168	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج	.59
168	الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ	.60
170	مدد الابطاء المثلي	.61
172	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	.62
173	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج	.63
173	الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ	.64
176	مدد الابطاء المثلي	.65
177	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	.66
178	اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج	.67
178	الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ	.68



## مقدمة:

أضحى دور السياستين المالية والنقدية في النظم الحديثة، والتي يلقي على عاتقها مسؤولية التنمية المعززة للنمو الاقتصادي، وتساعد الاهتمام في الفكر الاقتصادي المعاصر حول الابعاد النظرية لدور السياستين المالية والنقدية في تعزيز التنمية لبلوغ المستويات المستهدفة من النمو. وجاء هذا الاهتمام على وقع الجدل المتنامي حول ابعاد هذه العلاقة ومسارات التطوير التنموي في النظام الاقتصادي وقنوات تأثيره في النمو الاقتصادي، وذلك في إطار المقاربات المطروحة لتلبية متطلبات العلاقة بين دور السياستين المالية والنقدية وتعزيز التوجه نحو النمو الاقتصادي الشامل.

ويمثل بحث دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة الى العراق. من الموضوعات الأساسية، والحديثة، لتطوير المعرفة العلمية حول العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والنمو الشامل في الاقتصادات ذات النظم المالية المتطورة، وذات النظم المالية والنقدية الأقل تطوراً، اذ تمثل هذه المعرفة حاجة أساسية لمتخذي القرار والباحثين لبناء مقاربات علمية تؤسس لسياسات تنموية فاعلة في إطار تطور السياستين المالية والنقدية بوصفهما السياستين الأساسيتين والمسؤولتين والمؤثرتين في النمو الشامل.

ويعد النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة من الاقتصادات المتطورة وبدرجة عالية من الانفتاح. اذ يمثل عينة مناسبة والمعززة للنمو، كما تعد عينة دولة الامارات العربية المتحدة مثلاً للبلدان العربية ذات التجربة المثمرة في النمو المستندة الى منهج اقتصاد السوق والانفتاح على مستوى التنمية المالية والنمو.

في تجربة النمو الشامل مازالت في طور البناء الأساسي في ابعادها المؤسسية وفي جانب السياسات والبرامج وهي بحاجة الى المزيد من التطور في الأساس المعرفي للوقوف على ابعاد العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ودورها في تحقيق النمو الشامل في إطار معطيات المناخ الاقتصادي والمحلي والدولي. فالسياسة المالية تمثل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع ان تقوم بالدور الاعظم في تحقيق الاهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني. وذلك بفضل ادواتها المتعددة التي تعد من اهم ادوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

### أولاً: -مشكلة البحث

- 1- هل للسياسة المالية والنقدية من أثر النمو الشامل في بلدان العينة؟
- 2- من من الدول العينة لهما الأثر الأكبر للسياستين المالية والنقدية في النمو الشامل في الاقتصاد العراقي، في الاقتصاد الاماراتي، وفي الاقتصاد الأمريكي؟
- 3- من من السياستين المالية والنقدية كان لهما الأثر الأكبر في النمو الشامل في بلدان العينة؟

### ثانياً: -فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان السياستين المالية والنقدية في الفكر التنموي المعاصر لهما دور أساسي في دعم وتطوير مؤشرات النمو الشامل كمنهج حديث للنمو الاقتصادي، أن السياستين المالية والنقدية ليس لهما دور أساسي في دعم وتطوير مؤشرات النمو الشامل.

### ثالثاً: -أهمية البحث

تمثل أهمية البحث بالحاجة المعرفية الى دراسة دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل تجارب دول مختارة مع إشارة الى العراق، عبر الادبيات الاقتصادية المتخصصة لبلورة الأساس النظري لدراسة تجارب بلدان العينة المختارة مع أشاره خاصة للعراق، للوقوف

على النتائج النظرية والتجريبية، التي يمكن الاستناد إليها لتقديم الفهم العلمي للعلاقة المدروسة للمساهمة في تطوير الادبيات الاقتصادية المتخصصة وتطوير الأساليب العلمية والتحليلية والتجريبية للباحثين، وتوفير الأساس المعرفي والعلمي لمتخذ القرار في بلدان العينة المختارة .

#### رابعاً: - أهداف البحث

إن اختيارنا لموضوع دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل في العراق كمحاولة للوصول الى الأهداف الآتية: -

1- عرض التطور الزمني لمتغيرات السياستين المالية والنقدية وأثرهما في النمو الشامل لمدة البحث.

2- قياس دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل في العراق، الامارات، الولايات المتحدة، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL.

#### خامساً: - منهجية البحث

يستند البحث الى المنهج الاستنتاجي والاستقرائي، في دراسة وتحليل الادبيات الاقتصادية المتوفرة للوقوف على الأساس النظري في دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل واستخدام الأسلوب الوصفي في تحليل الوقائع الاقتصادية ذات الصلة وقياس وتحليل دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل في بلدان العينة باستخدام أنموذج ARDL.

#### سادساً: - مبررات اختيار دول عينة البحث

تمثلت عينة البحث بدولة متقدمة تعد انموذجاً للنظام الاقتصادي المتطور والمستند الى اقتصاد السوق وذات درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي والمالي، إذ يمارس الاقتصاد الأمريكي دوراً أساسياً في التنمية لدعم النمو الشامل مما يجعله يمثل عينة مناسبة للدراسة الوصفية والقياسية للمتغيرات المدروسة بما يعكس العلاقة التي تقرها النظرية الاقتصادية.

ومن ثم اختيار تجربة الامارات العربية المتحدة بوصفها تجربة تنموية عربية حققت نتائج مهمة من خلال انموذج اقتصاد السوق ذات الانفتاح المالي والاقتصادي، ودور أساسي للسياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل.

فيما تم اختيار الإشارة الى تجربة العراق في دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل بوصفها التجربة الفتية وذات الحاجة الى المزيد من التطوير المعرفي للمساهمة في تطويرها وانضاجها بالاستناد الى الحقائق العلمية المتحصلة من بحث بلدان العينة الأخرى دون الخوض في منهج المقارنة بين التجارب المختارة.

#### سابعاً: - هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول يتفرع كل فصل الى عدد من المباحث وبما يغطي المادة العلمية التي تحقق اهداف منهجية البحث وبحسب الخطة العلمية المحددة، أذ خصص الفصل الأول: -الأطار النظري للسياستين المالية والنقدية والنمو الشامل. المبحث الأول: -الأطار النظري للسياستين المالية والنقدية. المطلب الأول: -الأطار النظري للسياسة المالية. المطلب الثاني الأطار النظري للسياسة النقدية. المبحث الثاني: -الأطار النظري للنمو الشامل. المبحث الثالث: -التأصيل النظري لدور السياستين المالية والنقدية في النمو الشامل. الفصل الثاني: -واقع السياسة المالية

والنقدية والنمو الشامل في بلدان عينة البحث. المبحث الأول: -واقع السياسة المالية والنقدية والنمو الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية. المطلب الأول: -واقع السياسة المالية. المطلب الثاني: - واقع السياسة النقدية. المطلب الثالث: -واقع النمو الشامل. المبحث الثاني: -واقع السياسة المالية والنقدية والنمو الشامل في الإمارات. المطلب الأول: -واقع السياسة المالية. المطلب الثاني: -واقع السياسة النقدية. المطلب الثالث: -واقع النمو الشامل. المبحث الثالث: -واقع السياسة المالية والنقدية والنمو الشامل في العراق. المطلب الأول: -واقع السياسة المالية. المطلب الثاني: -واقع السياسة النقدية. المطلب الثالث: -واقع النمو الشامل. الفصل الثالث: -قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الشامل لبلدان العينة.

وختمت الرسالة بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث، مع قائمة المصادر ومستخلص البحث باللغة الإنكليزية.

### ثامناً: -الحدود الزمانية والمكانية للبحث

1. الحدود المكانية للبحث: -تمثل النطاق المكاني للبحث في اختيار ثلاثة اقتصادات، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الاقتصاد الإماراتي، الاقتصاد العراقي، وذلك بسبب الخصائص والمميزات التي تتمتع بها تلك الاقتصادات، إذ تميز اقتصاد الولايات المتحدة بأنه اقتصاد رأسمالي متطور وذو تجربة رائدة ويعد كذلك أحد أكبر الاقتصادات المتقدمة، والاقتصاد الإماراتي بأنه اقتصاد نامي وذو خصائص اقتصادية جيدة. وقريبة من الاقتصاد العراقي.
2. الحدود الزمانية للبحث: -وشمل البعد الزمني للبحث المدة الزمنية (2004-2021) وقد شهدت هذه الاقتصادات تحولات كبيرة بشكل خاص، وذلك بسبب الأحداث والأزمات العالمية بشكل عام والتي كان لها أثر في رسم شكل السياسات الاقتصادية في تلك البلدان.

### تاسعاً: -الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة أحد المرتكزات الرئيسية لأية دراسة قادمة، ولعل جانباً من هذه الأهمية تكمن في انها تزود الباحثين بمؤشرات دقيقة عما انتهى إليه الجهد الدراسي السابق، وهذا سيمنع التكرار والتداخل مستقبلاً، فضلاً عن ذلك انها ترشد الباحث للمسارات التي تساعده في انجاز بحثه.

### 1-الدراسات العربية

أ-أحمد الكواز، النمو الشامل، 2016 (1).

سعى هذا البحث الى الاهتمام بمفهوم النمو الشامل إذ لم يعد اهتمام الدول النامية فقط، بل والدول المتقدمة ايضاً، وذلك بسبب تنامي مشاكل النمو والبطالة، والأضرار البيئية، أساساً. وعليه، فإن الاهتمام بالنمو الشامل لم يعد يقسم البلدان إلى تلك المهتمة بالنمو، أي البلدان المتقدمة فقط، وتلك المهتمة بالتنمية، أي البلدان النامية. وهو الأمر الذي يساعد في التغذية المتبادلة ما بين تجارب المجموعتين من البلدان. كما أن المطالبة بمكونات النمو أصبحت كونية. كما بين البحث أهمية السياستين المالية والنقدية وأدوات استخدامها للوصول الى الأهداف المنشودة لتحقيق النمو الشامل. وطبيعة السياسات الاقتصادية التي يجب اتباعها

(1) أحمد الكواز، النمو الشامل، جسر تنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد المائة والتاسع والعشرون، أيلول/سبتمبر 2016.

وتوفير مؤسسات ناجحة في مجال الحماية الاجتماعية، كما تناول البحث ضرورة التنسيق المؤسسي والحاجة لمؤسسة (الدولة التنموية) القادرة على تحقيق النمو الشامل.

ب- احمد جمال خطاب، تحليل وقياس بين السياسة المالية والنمو الشامل في مصر، 2020<sup>(1)</sup>.

سعى هذا البحث الى بيان أهمية الدور الذي تمارسه السياسة المالية بشقيها السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية، في تحقيق اهداف النمو الشامل ذات التعدد في الابعاد والتنوع في المكونات، وتزايد هذه الأهمية على ضوء حركات التغيير في مصر والمنطقة العربية بما يستوجب على صانعي السياسة الاقتصادية، والعناية الكاملة بتلك العلاقة الرابطة بين السياسة المالية واهداف النمو الشامل. كما اعتمدت الدراسة في اختيار فرضيتها وتحقيق أهدافها – على المنهج التحليلي الوصفي في تبيان العلاقة الرابطة بين السياسة المالية وأهداف النمو الشامل في النظرية وعدد من الدراسات التطبيقية. كما حلت الدراسة بتطورات السياسة المالية بشقيها الانفاق العام، والضرائب، وعلاقتهم بالنمو الشامل كمصطلح حديث يمكن الاخذ به في الاقتصاد المصري مع رصد تطورات ومحدداته والى جانب ذلك تعتمد على المنهج المذكور في محاولة صياغة سياسة مالية مثلى من اجل تعزيز النمو الشامل، واعتمدت على المنهج القياسي عبر استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاءات الموزعة ARDL في تقدير العلاقة بين متغيرات السياسة المالية، ومن خلال التحقق تبين وجود استقرارية وما يتلوهها من خطوات في الية عمل النموذج، باستخدام كل السلاسل الزمنية للفترة (1990-2019). وخلصت الدراسة الى العديد من المحاور التي يمكن من خلالها تعزيز العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل ومن أهمها (أعادة النظر في فلسفة وايدولوجية السياسة المالية العامة الذكية، والاسترشاد بتطبيقات إنتاجية السياسة المالية، التوجه نحو مزيد من رقمنة المالية العامة، ومراعات اعتبارات الدورة الاقتصادية... وغيرها).

ت-رود دو موي واخرون، السياسات الضريبية اللازمة لتحقيق النمو الشامل في حقبة ما بعد الجائحة، 10 ديسمبر 2020<sup>(2)</sup>.

هدف هذا البحث دور النظم الضريبية في المساعدة على التصدي لتحديات المالية العامة في حقبة ما بعد كوفيد 19- وبالرغم من أن الجائحة لم تحدث تغييراً في المبادئ الرئيسية التي تستند إليها الضرائب الأساسية على الدخل والثروة والاستهلاك، فإن التعافي من هذه الأزمة يتيح فرصاً لمعالجة مواطن الضعف القائمة منذ أمد بعيد في النظم الضريبية وإصلاحها لدعم التحول المنشود، إذ ستواجه البلدان تحدياً أكبر في عالم ما بعد كوفيد 19- لبيت الأمل في نفوس الأفراد المعرضين للخطر والشركات المتعثرة التي لاتزال تتوافر لها مقومات الاستمرار وتقديم الدعم لهما، والمطالبة في الوقت نفسه بزيادة مساهمة الشرائح الثرية. فضلاً عن ذلك، تسهم الجائحة في التعجيل بتوظيف التكنولوجيات الرقمية التي تساعد في تحقيق التحول المنشود في الاقتصادات، مما يشكل تحديات وفرصاً جديدة أمام النظم الضريبية. كذلك يمكن أن يكون للضرائب دور مهم في التعافي، ويؤدي عجز الإيرادات الضخم في العديد من البلدان إلى تفاقم تحديات ما قبل كوفيد 19- التي واجهتها تلك البلدان في تمويل احتياجات الإنفاق الكبيرة كجزء من أهداف التنمية المستدام.

<sup>(1)</sup> احمد جمال خطاب، تحليل وقياس بين السياسة المالية والنمو الشامل في مصر، بحث منشور قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2020.

<sup>(2)</sup> رود دو موي واخرون، السياسات الضريبية اللازمة لتحقيق النمو الشامل في حقبة ما بعد الجائحة، صندوق النقد الدولي إدارة شؤون المالية العامة، 10 ديسمبر 2020

كما بين البحث إلى تقديم إرشادات تشغيلية رفيعة المستوى لصناع السياسات الضريبية، كما تشير إلى الدراسات التحليلية التي تم الاستناد عليها وسيتم أن تتوافق المشورة النهائية التي سيتم الأخذ بها في كل بلد مع احتياجاته وظروفه حسب موقف المالية العامة ومستوى الدخل وهيكلا الاقتصاد وحجم القطاع غير الرسمي وقدرات الإدارة الضريبية. وترکز هذه البحث على السياسات، ولكنها كثيرا ما تشير إلى جوانب الإدارة الضريبية ووثيقة الارتباط بالسياسات، وتخلص المذكرة إلى أن معظم البلدان أمامها خيارات لدعم النمو الشامل من خلال الإصلاح الضريبي. وفي الاقتصادات المتقدمة وبعض اقتصادات الاسواق الصاعدة إذ تتضمن الخيارات زيادة تصاعدية نظم ضريبة الدخل الشخصي، وزيادة حيادية ضرائب رأس المال ودخل الشركات، وتوسيع وعاء ضريبة القيمة المضافة، وتوظيف ضرائب الكربون وضرائب الممتلكات والتركات بشكل أكبر وأفضل.

## 2-الدراسات الأجنبية

a. Rahul Anand, Saurabh Mishra, and Shanaka J. Peiris, Inclusive Growth: Measurement and Determinants May 2013 <sup>(1)</sup>.

(النمو الشامل: القياس والمحددات)، إذ سعت الدراسة الى بيان مستوى الاقتصاد الكلي لقياس النمو الشامل الأقرب إلى التعريف المطلق للنمو المراعي للفقراء. يسمح لنا في هذا المقياس الديناميكي بالتركيز على عدم المساواة وكذلك التمييز بين البلدان التي كان نمو دخل الفرد فيها هو نفسه بالنسبة لأعلى وأدنى هرم للدخل، من خلال حساب وتيرة النمو. كما تشير نتائج الدراسة إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي ورأس المال البشري والتغيرات الهيكلية هي أسس لتحقيق النمو الشامل. كما يمكن أن يكون دور العولمة إيجابيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري اللذين يعززان الشمول الأكبر، في حين أن التعميق المالي والتغير التكنولوجي ليس لهما تأثير ملموس.

b. Khaled Abdel-Kader and Ruud de Mooij, Tax Policy and Inclusive Growth, 2020<sup>(2)</sup>.

يسعى موضوع البحث (السياسة الضريبية والنمو الشامل) أن الضرائب هي جوهر النقاش حول النمو الشامل. ومن المعروف أن الضرائب تؤثر في العمالة والاستثمار وكما وجد البحث أن بالفعل أن لهما آثار مهمة على النمو الاقتصادي مقاسا بالنتائج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، من المعروف أيضا أن للضرائب يمكن أن تؤثر على نطاق أوسع جوانب الرعاية الاجتماعية. إذ تلعب دورًا محوريًا في إعادة التوزيع يتم إجراؤها ووضع من خلال ميزانية الحكومة؛ حيث للضرائب آثار على السلوكيات، وللجودة البيئية والصحة العامة. ومفاهيم الرفاهية الاجتماعية التي تشكل القلب من نظرية المالية العامة والضرائب هي في نهاية المطاف وسيلة لتحقيق غاية، وتحديدًا لتمويل الإنفاق العام. ويمكن أن تؤثر النفقات بدورها على النمو الشامل. وللتعليم والبنية التحتية مهمان للنمو الاقتصادي يعد تكوين الضرائب مهمًا أيضًا للنمو والشمول. كما تختلف نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بشكل عام في البلدان النامية. عما هو عليه في الاقتصادات المتقدمة ويُسنتج من البحث الاختلاف في معامل جيني بين الدول، أي الفرق بعد تطبيق ضرائب الدخل والمزايا الاجتماعية للسوق والمستهلك.

(1) Rahul Anand, Saurabh Mishra, and Shanaka J. Peiris, Inclusive Growth: Measurement and Determinants, IMF Working Paper, International Monetary Fund Asia Pacific Department, May 2013.

(2) Khaled Abdel-Kader and Ruud de Mooij, Tax Policy and Inclusive Growth, Institute for Capacity Development and Fiscal Affairs Department IMF Working Paper , publication by Oxford University, December 2020 .

c. Davoodi, Peter Montiel, and Anna Ter-Martirosyan, Macroeconomic Stability and Inclusive Growth, 2021<sup>(1)</sup>.

هدفت الدراسة على العلاقة بين استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الشامل وتحديد الفجوات، كما بين دور سياسات الاقتصاد الكلي (المالية والنقدية الكلية وسعر الصرف) ومقاييس الشمولية التي هي (عدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة في الاستهلاك، وعدم المساواة في الثروة، والفقر، والبطالة) عبر البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة. ويجب أن يكون تجنب سياسات الاقتصاد الكلي المسايمة للدورات الاقتصادية وتخفيف تقلبات الاقتصاد الكلي على جدول أعمال جميع صانعي السياسات المعنيين بتعزيز النمو الشامل. تشير النظرية والأدلة في الدراسة إلى دور قوي لسياسات الاقتصاد الكلي في تشكيل النمو الشامل، على المدى القصير وال المدى الطويل. وتؤكد العلاقة ذات الاتجاهين بين الاقتصاد الكلي وعدم المساواة على التحدي المتمثل في تحديد العلاقات السببية وتقديرها. والنماذج التي اخذت والعوامل غير المتجانسة لديها في هذا المجال. كما بين تحليل العلاقة الديناميكية بين تقلبات الاقتصاد الكلي والشمولية. وبين تأثير التقلبات الاقتصادية على عدة مقاييس الشمولية، مع التركيز بشكل منفصل على الاقتصادات المتقدمة والنامية.

---

(<sup>1</sup>) Davoodi, Peter Montiel, and Anna Ter-Martirosyan, Macroeconomic Stability and Inclusive Growth, Working Paper, Institute for Capacity Development, Authorized for distribution by Valerie Cerra, IMF management, March 2021 .

## الفصل الاول: - الإطار النظري للسياستين المالية والنقدية والنمو الشامل

المبحث الأول: - الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

المطلب الاول: - الإطار النظري للسياسة المالية

المطلب الثاني: -الإطار النظري للسياسة النقدية

المبحث الثاني: -الإطار النظري للنمو الشامل

المبحث الثالث: -التأصيل النظري لدور السياستين المالية والنقدية في  
النمو الشامل

## الفصل الأول: -الأطار النظري للسياستين المالية والنقدية والنمو الشامل

### تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع ان تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل ادواتها المتعددة التي تعد من اهم أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الشامل والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي. كما ان السياسة النقدية تعد من السياسات الرئيسية في تحقيق الاستقرار والنمو الشامل، الا انها تختلف من حيث التطبيق من اقتصاد الى آخر وذلك بحسب متغيرات كل اقتصاد، اذ ان نظرة الاقتصادات المتقدمة تختلف عن نظرة الاقتصادات النامية من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة ترى ان هدف السياسة النقدية الأساس هو تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم، اما في الدول النامية فتري ان هدف السياسة النقدية يذهب الى ابعد من ذلك، اذ تهدف من خلالها الى تحقيق النمو الاقتصادي الشامل؛ والاستقرار النقدي، كما ان اهداف كل من السياسة المالية والنقدية لها دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي .

كما تحتل السياسة المالية مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية، وتعد ضرورة حتمية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وتتجلى أهميتها في اعتبارها أسلوبا لإدارة اقتصاديات الحكومة ودافعا نحو تحقيق أهداف التي تتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، السياسة الاقتصادية الكلية والعمل على رفاهية المجتمع، تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، إلى جانب زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا باستخدام مختلف أدوات المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة، ولم يقتصر تطبيق السياسة المالية على بلد دون آخر، بل امتد ليشمل البلدان كافة على اختلاف درجات تطورها الاقتصادي.



## المبحث الاول: الإطار النظري للسياسة المالية

### المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

اشتق مفهوم السياسة المالية أصلاً من الكلمة الفرنسية "FiSC" التي تعني حافظة النقود أو الخزانة<sup>(1)</sup>. وقد بقي مفهوم السياسة المالية مرادفاً لمفهوم المالية العامة وميزانية الحكومة لمدة زمنية طويلة نسبياً، إلا أنه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور دور الحكومة الفعال كان لا بد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية. وقد اختلفت هذه التعاريف باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية<sup>(2)</sup>.

تعرف السياسة المالية، بأنها عملية تغيير حجم الانفاق الحكومي أو الإيراد العام للحكومة وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة. أو بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة الإيرادات العامة، إذ تقوم الحكومة أو السلطة المالية المختصة بتغيير أحد جانبي الميزانية لغرض خلق التوازن بينهما<sup>(3)</sup>. وفي تعريف آخر "هي تعبير عن البرنامج الذي تخططه الحكومة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تحقيقاً لأهداف المجتمع"<sup>(4)</sup>.

كما تعرف السياسة المالية، بأنها سياسة الحكومة المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة التي تستهدف مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي، أي هي عبارة عن الدور الذي تقوم به الحكومة في استخدام الضرائب والنفقات العامة لتحقيق استقرار الأسعار والتوظيف الكامل لطاقت المجتمع الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل ورفع معدل النمو الاقتصادي في البلد. وتعرف أيضاً بأنها مجموع القواعد التي تحكم كيفية استخدام الحكومات للإيرادات الحكومية والانفاق العام للتحكم في استقرار الاقتصاد الكلي. ويرتبط هذا المصطلح بنظرية الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" (John Maynard Keynes). الذي يرى انه يمكن للحكومة التأثير في اجمالي الطلب ومستوى النشاط الاقتصادي من خلال عدة إجراءات تتعلق اساساً بتغيير مستويات الضرائب والانفاق الحكومي. كذلك تعرف السياسة المالية (بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتغيير وسائل تمويلها)<sup>(5)</sup>. وقد عرفها البعض بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة<sup>(6)</sup>.

في حين عرفها آخرون بأنها تلك السياسة التي (تتضمن استخدام الانفاق الحكومي والسياسات الضريبية لمتابعة العديد من أهداف الحكومة وتطبيقاتها العملية)<sup>(7)</sup>. وهناك تعريف آخر (هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الانفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى)<sup>(8)</sup>.

(1) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 201.

(2) هشام محمد صفوت العمري، المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الثاني، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988، ص 443.

(3) خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، الناشر عمادة شؤون المكتبات-جامعة الرياض، 1981، ص 139.

(4) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2004، ص 15-16.

(5) طارق الحاج، المالية العامة، مصدر سابق، ص 201.

(6) هشام محمد صفوت العمري، مصدر سابق، ص 443.

(7) عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 221-222.

(8) غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 271.

والسياسة المالية هي اعتماد الانفاق الحكومي والسياسة الضريبية كوسيلة للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: -اهداف السياسة المالية

إن هدف السياسة المالية هو إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي والمالي، وأن دور الحكومة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة ومنه أصبحت مالية الحكومة ذات وزن كبير. وهناك هدف آخر للسياسة المالية هو محاولة تحقيق التوافق وإحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وأخيراً هدف التوازن العام، ومن أهداف السياسة المالية تحقيق الكفاءة الإنتاجية عن طريق استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل وتحقيق العمالة الكاملة، وللسياسة المالية دور في تحديد مستوى العمالة والأجور وتحقيق التقدم الاقتصادي الذي يقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات الذي يعد مؤشراً لمدى التقدم الاقتصادي والذي يعكس في النهاية مستوى الرفاهية للأفراد<sup>(2)</sup>، فضلاً عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتقليل الفجوة بين مستويات الدخل المختلفة والمحافظة على قيمة النقود من خلال الإجراءات المالية من أجل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. ومن أهم أسباب نجاح السياسة المالية المعاصرة هو مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأدوات المالية، وذلك بتحقيق التكامل بين السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية و عدالة توزيع الانفاق العام بين الأقاليم، وترتيب أولويات الانفاق العام وتخصيص بعض الموارد المالية العامة لنفقات معينة مع وحدة الميزانية العامة وفرض رقابة شديدة على الانفاق العام واللامركزية في الإدارة المالية، وأن لأي سياسة مالية كفاءة أن تأخذ باعتباراتها الكيفية التي تتجاوز من خلالها فوائد البرامج الحكومية كافة أشكال الحدود السياسية، أن توفير الإمكانيات والموارد المالية اللازمة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية والتي أصبحت المهمة الأساسية لحكومات الاقتصادات النامية والمحافظة على مستوى دخل الأفراد والعمل على زيادته<sup>(3)</sup>.

ويمكن تقسيم اهداف السياسة المالية الى :-

1-الاهداف الاقتصادية: تضم النمو الاقتصادي، الكفاءة، الاستخدام والتشغيل.

2-الاهداف الاجتماعية

3-الاهداف السياسية

### 1-الاهداف الاقتصادية للسياسة المالية

يختلف الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة المالية حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في ذلك البلد، وتختلف اهداف السياسة المالية في الاقتصادات النامية عما هي عليه في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، وتتضح أهمية السياسة المالية عندما تقوم الحكومة بمجموعة من الاجراءات

(1) جيمس جوارثيني: ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 1999م، ص299.

(2) محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010، ص323-324.

(3) طارق الحاج، مصدر سابق، ص201.

لتحديد مصادر الإيرادات العامة وكيفية تحصيلها وواجه انفاقها واستخدامها في المجالات التي من شأنها ان توفر متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية (1).

يعد النمو الاقتصادي من الاهداف المهمة والرئيسة للسياسة المالية، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالهدف المنخفض من البطالة، لأن خلق وظائف جديدة يتطلب اقتصادا متناميا. وبذلك فإن سياسات المالية العامة كأحد سياسات الاقتصاد الكلي، تهدف الى تحقيق مستويات مستهدفة من التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي. تهدف سياسات المالية العامة، إلى تخفيض معدلات البطالة واستقرار الأسعار بما يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية (2).

وستكون مسألة السلوك الامثل لسياسات الاقتصاد الكلي، هي كيفية وضع الادوات، مثل مستويات الانفاق الحكومي ومعدلات الضرائب المختلفة، من اجل الاقتراب قدر الامكان من المستويات المستهدفة وكذلك من اهدافها المهمة هو تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والتغلب على الازمات الحادة بحنكة وخبرة تامتين بكل الازمات التي تحيط بمجتمع معين أو منطقة معينة أو العالم ككل (3).

الهدف الآخر للسياسة المالية هو الحفاظ على استقرار الأسعار، إذ أن الانكماش يؤدي إلى انخفاض حاد في النشاط التجاري. من ناحية أخرى، قد يلحق التضخم الضرر بفئات الدخل الثابت بشدة بينما يفيد المضاربين والتجار. يجب أن تحافظ السياسة المالية على مستوى أسعار مستقر بشكل معقول وبالتالي تعود بالفائدة على جميع شرائح المجتمع. إن أهم أهداف السياسة المالية هو تحقيق العمالة الكاملة والمحافظة عليها لأنه يتم من خلالها تحقيق معظم الأهداف الأخرى تلقائياً. وان التحليل الكينزي يبرز في الواقع أهمية الموازنة العامة، إذ توفر الموازنة العامة لاصانعي القرار أداة مهمة للتأثير في الاقتصاد القومي. ولقد كان المبدأ الاساسي للموازنة العامة عند الكلاسيك هو توازن الموازنة أي تساوي الإيرادات العامة الذاتية واهمها الضرائب مع النفقات العامة على أساس هذا المبدأ دليل على كفاءة السياسة المالية. ويقر كينز واتباعه ان سياسة الموازنة او السياسة المالية يمكن ان تكون اداة لتحقيق الاستقرار، وأداة تنظيمية لتؤكد ان معدل الانفاق يكفي لتحقيق التوظيف الكامل (4).

بشكل عام، عملت الاقتصادات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال أدواتها المالية، بما في ذلك التخفيضات الضريبية والنمو الإيجابي المستمر في الإنفاق المحلي والتوظيف الكامل وخفض التضخم إلى مستويات مقبولة، إذ تعتمد هذه النسب على الظروف والأحوال الاقتصادية لكل بلد، إذ تتطلب إضافة وظائف عامة ونموًا اقتصاديًا إيجابيًا، وهو أمر ممكن عادةً فقط إذا حقق الإنفاق الحكومي معدل نمو إيجابي معين. امتنعت البلدان عن المبالغة في نمو الإنفاق الحكومي فوق مستوى معين لتجنب الوقوع في دوامة من الضغوط التضخمية القوية التي عطلت عملية النمو. توجه الحكومة الإنفاق والدعم لقطاعات محددة من خلال التركيز على قطاعات تنمية الموارد البشرية مثل التعليم والتدريب والرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية، وتستخدم النظام الضريبي

(1) سامي خليل، مصدر سابق، ص-664.

(2) Richard T. Froye : Macroeconomics Theories and Policies, Ninth Edition , , Pearson Education, United States Of America, 2009 , , P.P.368-369 .

(3) خضير عباس المهر، مصدر سابق، ص-151.

(4) جيمس جوارتيني: ريجارد استروب، مصدر سابق، ص 300.

لزيادة الكفاءة الاقتصادية وزيادة نسب الدخل والسكان، ويمكن ملاحظة أن هدف السياسة المالية لم يعد مجرد الحفاظ على توازن الإنفاق العام والإيرادات العامة، بل على العكس، أصبحت السياسة المالية أحد العوامل الحاسمة للتوازن الاقتصادي أو سبب الاختلالات الداخلية أو الخارجية. ويعتمد التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني في مختلف المجالات التي قد تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي، أو العكس قد يؤدي إلى اختلالات على كفاءة الاستثمارات، حيث يقوم المخططون الماليون بصياغة السياسات المالية المثلى، لذلك أصبح ترشيد الإنفاق العام من أهم أهداف السياسة المالية. بأن لها تأثيرات قوية على النشاط الاقتصادي إلى النهج الكينزي لسياسة الاقتصاد الكلي، وهو الاستخدام النشط للإجراءات الحكومية لتهدئة دورات الأعمال. وصف هذا النهج جيمس توبين الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد الكلي على النحو التالي: السياسات الكينزية هي، أولاً، التفاني الواضح لأدوات سياسة الاقتصاد الكلي للأهداف الاقتصادية الحقيقية، ولا سيما التوظيف الكامل والنمو الحقيقي للدخل القومي. ثانياً، إدارة الطلب الكينزية ناشطة. ثالثاً، رغب الكينزيون في وضع كل من السياسات المالية والنقدية في تسخير متنسق ومنسق في السعي لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: -أدوات السياسة المالية والدور الحكومي في الاقتصاد

تؤثر السياسة المالية للحكومة على الاقتصاد من خلال الإنفاق والضرائب، إذ تعمل جنباً إلى جنب مع السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي، وتؤثر أيضاً في الاقتصاد من خلال المعروض النقدي وأسعار الفائدة، وتمتلك الحكومة أداتين ماليتين رئيسيتين للتأثير في الاقتصاد وهذه الأدوات: هي الإيرادات العامة والنفقات العامة ويتكون الإنفاق الحكومي من نفقات رأسمالية، وهي ما تنفقه الحكومة على المرافق العامة مثل المدارس، والمستشفيات، وتزيد هذه النفقات رصيد رأس المال للبلد؛ لأن هذه التسهيلات تشجع الاستثمارات التي تزيد من الإنتاجية الإجمالية للبلد. والإنفاق الحكومي الجاري، يشمل السلع والخدمات التي توفرها بشكل منتظم مثل الدفاع، والصحة، والتعليم. كما تشمل التحويلات، وهي مدفوعات تقوم بها الحكومة من خلال نظام الضمان الاجتماعي، وتشمل إعانات البطالة، وإعانات الأطفال، وإعانات الإسكان، والإعفاءات الضريبية، وهذه المدفوعات لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي؛ لأنها غير مرتبطة بعوامل الإنتاج.

أما الإيرادات، فتشمل الضرائب، والرسوم، والإعانات، والقروض، وتشمل الضرائب المباشرة، وهي الضرائب التي تفرض على الأرباح، والدخل، والثروة، والضرائب غير المباشرة، وهي الضرائب التي يتم فرضها على سلع معينة مثل السجائر، والكحول، والوقود، والخدمات مثل ضريبة القيمة المضافة. إذ أن المقصود بأدوات السياسة المالية، هو أن توزع الحكومة كلاً من: الضرائب، وتوزيع جهات الإنفاق، وطريقة التحكم في الدين العام، وفائض الدخل.

**أولاً: -النفقات العامة:** يمكن تعريف السياسة الأنفاقية "بأنها البرنامج الأنفاقي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الحكومة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى مواجهة نفقات الحكومة وهيئاتها المحلية"<sup>(2)</sup>.

(1) WILLIAM D. NORDHAUS: PAUL A. SAMUELSON, Nineteenth Edition, McGraw Hill, UK, 2010, p.13-140.  
(2) طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990، ص 29.

إن السياسة التي تقوم بواسطتها الحكومة بالأنفاق على الأوجه المختلفة تسمى بالنفقة العامة، والتي يمكن تعريفها بأنها مبلغ من النقود تنفقه الحكومة لغرض تحقيق نفع عام (1). والسياسة الانفاقية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم، ففي الاقتصادات الرأسمالية تستهدف السياسة الانفاقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة ومكافحة التضخم، وتوسيع السوق المحلية. أما في الاقتصادات النامية فأنها تستهدف بناء جهاز انتاجي صناعي متطور وتوفير السلع الاستهلاكية للسكان، وفي الاقتصادات الرأسمالية والنامية فإن السياسة المالية بأدواتها المختلفة ان تسعى لتحقيق الاهداف المطلوب تنفيذها، ولقد ادى تطور دور الحكومة الى تطور مفهوم النفقة العامة فقد كانت النفقة العامة في الاطار التقليدي ذات طبيعة واحدة نتيجة لوحدة اهدافها التي تنحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة (الامن والدفاع والاشغال العامة) تلك النفقات التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تؤدي الى حرمان الحكومة من التدخل في النشاط الاقتصادي، ولكن مع توسع دور الدولة وخاصة بعد ازمة الكساد العظيم 1929 اخذت الحكومات تتدخل في النشاط الاقتصادي وخاصة في مواجهة الازمات الاقتصادية، ومع تحول مفهوم الحكومة من المحايدة الى المتدخلة ثم المنتجة تطورت النفقات العامة تطورا مهما وذلك تحت تأثير توسع الايرادات العامة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وعدم اقتصارها على تمويل النفقات العامة (2).

إذ تتعدد اغراض النفقات العامة، فلم تعد تلك الاغراض مقتصرة على تمويل وظائف الحكومة، بل أصبحت احدى ادوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية. كما اتسمت الزيادة في النفقات العامة بالاستمرار وشكلت نسبة مهمة من الدخل القومي (3).

وتقسم النفقات العامة على جارية واستثمارية (4): -

1- النفقات الجارية: النفقات الجارية (التشغيلية) وهي أعباء تنفقها الحكومة سنوياً من أجل الحصول على منافع وتحقيق إيرادات لسير نشاط الحكومة خلال السنة المالية بحيث انها الإيرادات الخاصة بالسنة المالية وفقاً لمبدأ المقابلة (مقابلة الإيرادات بالمصاريف). كما هي النفقات المتكررة سنوياً وتهدف الى تمكين الجهاز الحكومي من أداء المهام الموكلة اليه، وتشمل نفقات تعويضات العاملين واستخدام السلع والخدمات والنفقات التحويلية والنفقات الأخرى.

2- النفقات الاستثمارية (الرأسمالية): وهي أعباء تنفقها الحكومة من أجل الحصول على استثمارات جديدة لتطوير استثماراتها الحالية تؤدي الى توسيع نشاطها وزيادة إيراداتها من هذه الاستثمارات كسواء أصول جديدة وتأجيرها أو بيعها أو إصلاح وتطوير أصولها بحيث أنها مشابهة في المعالجة المحاسبية لها للمصروفات الرأسمالية.

**ثانياً: -الإيرادات العامة:** تعد الإيرادات العامة "المصدر الذي تستمد الحكومة منه الاموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل اشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع" (5).

(1) نفس المصدر ، ص57-60.

(2) داود عبد الجبار احمد ، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية "الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجاً مختار"، العراق حالة دراسية (1990-2007) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق ، ص 13-14.

(3) احمد فريد مصطفى -سهيير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 1989، ص 84.

(4) بيان ارشيد ، ما هي النفقات الرأسمالية ، مقال ، موقع رواد ، 19 ديسمبر 2021. > rouwwad.com

(5) محمد طاقة -هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع ، الأردن ، 2007، ص127.

تمثل الإيرادات العمود الفقري لنشاط الحكومة. حيث أن الحكومة لا تستطيع القيام بدورها إذا لم يتم توفير الإيرادات العامة. إذ تعد من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى دوماً إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها، كما تعد مؤشراً حقيقياً يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي والاقتصادي والمالي (1).

أصبحت السياسة الإيرادية من الأدوات المهمة التي لها تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن وظيفتها في تغطية النفقات العامة فأنها أصبحت أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار، ولقد قسم المهتمون بالمالية العامة الإيرادات العامة تبعاً لمعايير مختلفة، منهم من قسمها على (2):

1- إيرادات املاك الدولة (دخل الدومين).

2- الإيرادات الادارية (الرسوم، الاتاوات، الغرامات).

3- الضرائب.

4- القروض العامة.

5- الاصدار النقدي الجديد.

أصبحت السياسة الإيرادية من الأدوات المهمة التي لها تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن وظيفتها في تغطية النفقات العامة فأنها أصبحت أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار، ويمكن تقسيم السياسة الإيرادية على فرعين أساسيين هما: -

1- السياسة الضريبية: تعد الضرائب في الوقت الحاضر من أهم أنواع الإيرادات العامة سواء من حيث حجمها المطلق أم نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة، وفي معظم بلدان العالم، سواء في الاقتصادات المتقدمة أم الاقتصادات النامية ازدادت أهمية الضرائب نتيجة التطور الذي أدى إلى تغير دور الحكومة وأهدافها، فبعد أن اقتصر نشاطها المالي في الفكر التقليدي على توفير الموارد اللازمة للخزينة للقيام بالنفقات المحدودة إذ منع عليها التدخل في النشاط الاقتصادي وسيادة مبدأ حيادية الضريبة وعدم تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. في حين أصبح للضريبة في الوقت الحالي دور مهم وأداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلالها يمكن المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتغير الهيكل الاقتصادي، كما أصبح للضرائب دور مهم في تدعيم وتطبيق الفكر السياسي في المجتمع الذي تعمل فيه (3).

2- السياسة الاقراضية: وهي الأداة الأساسية الثانية من أدوات السياسة الإيرادية في السياسة المالية، وتلجأ الحكومة إلى هذه الأداة نتيجة سببين الأول: تكون الضرائب في حدها الأقصى والثاني: تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية عنيفة. وهناك أنواع عديدة من القروض منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وكلاهما يمثل عبئاً على الاقتصاد القومي لأنه يتوجب إعادة أصل القرض (الدين)

(1) علي محمد عبد المحسن الشلعة، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في الفنون الجميلة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص 6.

(2) خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016، ص 126.

(3) د. حيدر نعمة خبيث و الباحث فريق جواد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970 – 2009) مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، السنة الثامنة – العدد الخامس والعشرون، جامعة الكوفة، العراق، 2012، ص 192.

مع الفوائد المترتبة عليه، وكذلك أن القروض الخارجية غالباً ما ترتبط بشروط سياسية معينة، لذا وجب على الحكومة أن تستغل هذا القرض بالشكل الأمثل كتمويل الاستثمارات وبناء الجهاز الإنتاجي<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً: -الموازنة العامة:** يقصد بالموازنة العامة " تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية لنفقات الحكومة وإيراداتها لمدة مستقبلية هي عادة ما تكون سنة (2). أذ تعد الموازنة العامة للحكومة الأداة الرئيسية في تحقيق إنجاز السلطة التشريعية، من خلال الاستدلال على كفاءة أجهزتها سواء التشريعية أو التنفيذية والرقابة النظر إلى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. كما تعرف بانها "خطة تتضمن تقدير النفقات الحكومة وإيراداتها خلال فترة قادمة، غالباً ما تكون سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية" وبناء على هذا التعريف فإن الموازنة العامة ليست أداة محاسبية لتوضيح النفقات والإيرادات العامة للحكومة، وإنما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة من وسائل الحكومة في تحقيق أهدافها<sup>(3)</sup>.

#### **المطلب الرابع: -السياسة المالية التوسعية والانكماشية**

**أولاً: -السياسة المالية التوسعية:** عادةً ما تُستخدم السياسات المالية التوسعية المصممة لتحفيز الاقتصاد في فترات الركود أو مدد البطالة المرتفعة أو أي انخفاضات أخرى في دورة الأعمال. إذ يتطلب من الحكومة إنفاق المزيد من الأموال أو خفض الضرائب أو كليهما. الهدف هو وضع المزيد من الأموال في أيدي المستهلكين حتى يتمكنوا من إنفاق المزيد لتحفيز الاقتصاد، فالسياسة المالية التوسعية هي السياسة التي من المتوقع أن تزيد الطلب الكلي مثل التخفيضات الضريبية والزيادات في الاستهلاك الحكومي والاستثمار والتحويلات إلى القطاع الخاص<sup>(4)</sup>. السياسة التوسعية، وهي الأكثر شيوعاً بين الاثنين، هي عندما تستجيب الحكومة للركود من خلال خفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي. المبدأ السائد هو أنه عندما يتم تخفيض الضرائب، يكون لدى المستهلكين أموال أكثر في جيوبهم للإنفاق أو الاستثمار، مما يزيد الطلب على المنتجات والأوراق المالية تؤدي زيادة الطلب على السلع، فضلاً عن زيادة الإنفاق الحكومي، إلى قيام الشركات بتوظيف المزيد من الموظفين، وخفض البطالة، فضلاً عن التنافس على الموظفين بشكل أكثر، مما قد يؤدي إلى زيادة الأجور. وهذا يمنح المستهلكين المزيد من الأموال للإنفاق، إلى إن يخرج الاقتصاد من الركود بمرور الوقت.

لتعويض آثار دورة الأعمال على الاقتصاد، تستخدم الحكومة سياسات الاقتصاد الكلي، إذ تقوم الحكومة بتنفيذ السياسات المالية من خلال التغييرات في النفقات الحكومية والضرائب؛ لأن هذه التغييرات تؤدي إلى تغييرات في إجمالي الطلب، والتي يمكن أن تؤثر في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعمالة ومستوى الأسعار. عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، فإن الزيادة في

(1) R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'Brien, Microeconomics, Eighth Edition, Pearson Education, Inc., U.S.A, 2017, p 532-533 .

(2) عبد الكريم بركات - بونس البطريق وآخرون ، المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع ، مصر ، 1979، ص 499.

(3) طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -جامعة بغداد، كلية القانون، ص102.

(4) NILS GOTTFRIES UPPSALA, MACRO ECONOMICS, UNIVERSITY, SWEDEN, 2013, p288.

النفقات الحكومية أو تخفيض الضرائب، سوف تزيد من الطلب الكلي. وقد يزداد معدل التضخم عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى أعلى من المحتمل (1).

يمكن للسياسة المالية من حيث المبدأ، تعويض تأثير الصدمات التي تدفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعيداً عن المستوى المحتمل (\*) لأن الإنفاق الحكومي والضرائب يمكن أن يؤثران في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير. ويطلق على مثل هذا الاستخدام للسياسة المالية، سياسية مكافحة التقلبات الدورية، لأن الحركات الدورية في الاقتصاد يجري مواجهتها أو تعويضها عن طريق التغييرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب. يمكن مواجهة الركود من خلال تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق، بهدف مساعدة الاقتصاد على التعافي من الركود العميق من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتقريب الاقتصاد إلى مستوى الناتج المحتمل (2).

ثانياً: -السياسة المالية الانكماشية تعرف السياسة المالية الانكماشية بأنها السياسة التي تستخدم لإبطاء النمو الاقتصادي عندما ينمو التضخم بسرعة كبيرة، تنطوي السياسة المالية الانكماشية على خفض النفقات الحكومية أو زيادة الضرائب، إذ يستخدم صناع السياسة، سياسة مالية انكماشية للحد من الزيادات في الطلب الكلي التي يمكن أن تؤدي إلى التضخم. مع ناتج محلي إجمالي حقيقي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، فإن الاقتصاد سيشهد تزايد معدل التضخم (3). يتم تطبيق السياسات الانكماشية خلال مدة التضخم. خلال ذلك، قد تقوم الحكومة بتقليل الإنفاق على المشاريع العامة أو حتى تقليل أجور القطاع العام أو حجم القوة العاملة. ومع ذلك، فإن السياسات الانكماشية غير شائعة، لأن النهج المفضل للسيطرة على النمو السريع هو وضع سياسة نقدية لزيادة تكلفة الاقتراض. وأن انخفاض النفقات الحكومية أو زيادة الضرائب، يمكن أن يمنع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من تجاوز مستواه المحتمل (4).

#### المطلب الخامس: -الجدل الفكري حول السياسة المالية

أولاً- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي : بدأت معالم النظام المالي للحكومة أكثر تحديدا وانضباطا خاصة مع ظهور الفكر الكلاسيكي والمالية التقليدية ، إذ يتمحور هذا الفكر حول درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد(5). ولقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانباً لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و يجب أن يقتصر دورها على الدفاع و الحفاظ على الأمن و العدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي (6). إذ خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر انه من الضار ان تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق

(1) R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'Brien, Op .Cit, P.P. 532-533.

(\*) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل: يعرف بأنه الحد الأقصى لمستوى الإنتاج الذي يمكن ان يحققه الاقتصاد باستخدام العمالة ورأس

(2) John B. Taylor And Akila Weerapana: Macroeconomics, Financial Crisis Updated Edition, Southwestern, CE age Learning, USA, 2010, P.P.350-351

(3) R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'Brien, Op.Cit, P.536.

(4) Ibid, P.902.

(5) حسين عواضة و عبد الرؤوف فطيش المالية العامة (الموازنة -الضرائب-الرسوم) دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص63.

(6) جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية ، ترجمة صقر أحمد صقر، الطبعة الاولى ، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997 ،ص-116.



التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل ومن ثم فهتم النظرية الكلاسيكية على أنها تنادي بعدم تدخل الحكومة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لان نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون فتدخلها في غير الغايات العامة تبديد وضياح لجزء من الموارد الاقتصادية، لهذه الأسباب أمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ الحياد المالي (في ظل مفهوم الدولة الحارسة)<sup>(1)</sup>. استناداً الى افتراضات المدرسة الكلاسيكية ، وانطلاقاً من ايمانها بتوازن الاقتصاد القومي بشكل دائم عند مستوى التوظيف الكامل والاعتماد على (قانون ساي للأسواق) فان دور الحكومة ينظر اليه نظرة الحارس للمصالح العامة ، لان تدخلها حسب الفكر الكلاسيكي يترتب عليه اثار سلبية على كفاءة استخدام الموارد في المجتمع، وقد انعكس هذا المفهوم على تحديد نطاق المالية العامة في دراسة الوسائل التي تقوم عليها الحكومة، من خلال الاعتماد على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة المحدودة، وعلى ذلك اصبح النشاط المالي للحكومة نشاطاً محايداً ، وهذا يعني ان السياسة المالية التقليدية المنبثقة من المذهب الاقتصادي الكلاسيكي تجعل هدفها نحو المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة، اي تساوي الايرادات العامة مع النفقات العامة دون التأثير في تحقيق الاهداف العامة، وهذا مما انعكس على اعطاء دور ضيق للإنفاق العام على أساس ان التوسع في الإنفاق يعد خطراً لا يجوز الاقتراب منه، عدا دوره في تمويل الوظائف العامة التقليدية على أساس ان تلك الوظائف غير منتجة. ان تبرير الكلاسيك في وجوب توازن الموازنة العامة يبدو واضحاً من خلال معارضتهم للفائض او العجز في الموازنة، ذلك ان وجود الفائض يعني زيادة العبء المالي على افراد المجتمع، اي ان زيادة الايرادات العامة على النفقات العامة تنتج من ارتفاع حجم الاستقطاع الحكومي من موارد الافراد عن طريق فرض الضرائب المرتفعة، وان وجود مثل هذا الفائض لدى الحكومة يدفعها الى التنبذ في استخدام هذه الموارد وانفاقها في الأوجه الأقل كفاءة فضلاً عن ان الدولة لا تساهم في العملية الانتاجية ومن ثم التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي، والافضل مما لو تركت تلك الممارسة بيد الافراد او القطاع الخاص. وبالمثل فان معارضتهم لوجود العجز في الموازنة، فان تغطيته عن طريق الاقتراض من الوحدات الاقتصادية يمثل هدراً للمدخرات القومية كون هذه الموارد تعد مدخرات خاصة معدة للاستثمار في اوجه مختلفة وان استخدامها من قبل الحكومة يكون لأغراض استهلاكية أكثر مما هو لأغراض انتاجية. ان الفكر الكلاسيكي ينتهي الى عدم اعطاء اهمية للسياسة المالية كأداة مهمة من ادوات السياسة الاقتصادية ومن ثم لا يكون لها الدور المهم في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظراً لتحديد دور الحكومة عن اي تدخل او مشاركة فعالة في ادارة الحياة الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

**ثانياً: -السياسة المالية في الفكر الكينزي يرى كينز أن الحكومة يجب أن تتدخل في الشأن الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، بحيث تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بزيادة الضرائب التصاعدية، واستخدام حصيلتها في منح إعانات، وتقديم خدمات مجانية للأفراد خاصة الفقراء ذوي الميل المرتفع إلى الاستهلاك<sup>(3)</sup>.**

كما تتدخل الحكومة لضبط التضخم بتقليل الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب كما يمكنها تنشيط الطلب على الاستثمار بإنشاء بعض المشروعات، كما تستطيع الحكومة تخفيض سعر الفائدة

(1) حسين عواضة ،مصدر سابق ،ص 63.

(2) حيدر يونس كاظم ، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية ،مركز كربلاء للدراسات والبحوث ، 2019 ، ص 26-28.

(3) زينب حسن عوض الله ،مبادئ علم الاقتصاد ،الدار الجامعية ،الاسكندرية، مصر ،1995،ص245.

لتشجيع المنتجين على الاقتراض للقيام باستثمارات جديدة ومواجهة الاحتكار ببعض الاجراءات التشريعية والجمركية (1).

على الرغم من الرخاء الكبير الذي حققته (في كثير من الاوقات) اقتصاديات السوق; فإن مدد النمو الاقتصادي تبعها دائما كساد وقد عاش كينز فترة الكساد العالمي وحل البطالة الواسعة والطاقة الانتاجية العاطلة التي حدثت خلال الثلاثينيات من القرن العشرين. وقد أعتقد كينز أنه قد اكتشف السبب في هذه البطالة وأنه قد وضع العلاج المناسب لها. ووفقا لوجهة نظر كينز فإن تقلبات الطلب الكلي هي المصدر الاساس لعدم الاستقرار الاقتصادي. وعلى ذلك فإنه إذا أمكن تحقيق الاستقرار في الطلب الكلي والمحافظة عليه عند مستوى ينسجم مع التوظيف الكامل، يمكن ازالة أغلب أوجه القصور الشديدة في اقتصاديات السوق. يرى كينز أن الحكومة يجب أن تتدخل في الشأن الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، بحيث تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بزيادة الضرائب التصاعدية، واستخدام حصيلتها في منح اعانات، وتقديم خدمات مجانية للأفراد خاصة الفقراء ذوي الميل الى الاستهلاك (2).

إن التحليل الكينزي يبرز أهمية الموازنة العامة، إذ توفر الموازنة العامة لصانعي القرار أداة مهمة للتأثير في الاقتصاد القومي. لقد كان المبدأ الاساس للموازنة العامة قبل كينز هو توازن الموازنة أي تساوي الإيرادات العامة الذاتية وأهمها الضرائب مع النفقات العامة على اساس أن هذا المبدأ دليل على كفاءة الادارة المالية. وأما كينز وأتباعه فيرون أن سياسات الضرائب والانفاق يجب أن تتحدد من خلال احتياجات الطلب في الاقتصاد القومي وليس بمجرد الرغبة في تحقيق التساوي بين الإيرادات الذاتية والنفقات، إذ يقرر كينز وأتباعه أن سياسة الموازنة أو السياسة المالية يمكن أن تكون أداة لتحقيق الاستقرار، وأداة تنظيمية لتؤكد أن معدل الانفاق يكفي لتحقيق التوظيف الكامل ولكن ليس بمعدل يؤدي إلى التضخم من خلال غلاء الاسعار (3).

ومن الجدير بالذكر ان التوجه الكينزي قد اضاف تطورا جديدا للفكر الاقتصادي الكلي من خلال اعطائه دورا مهماً للتأثيرات المالية في الاقتصاد بعد افتقاد ذلك التأثير قبل ظهور النظرية الكينزية والذي يمكن ارجاعه في بعض الاحيان الى حالة التنمية الاقتصادية في ذلك الوقت وعدم القدرة على رصد الاوضاع الاقتصادية التي أسهمت في الانقسام بين الفكر والسياسة الاقتصادية (4). أدت المعرفة بأن السياسة المالية لها تأثيرات قوية على النشاط الاقتصادي إلى النهج الكينزي لسياسة الاقتصاد الكلي، وهو الاستخدام النشط للإجراءات الحكومية لاستقرار دورات الأعمال (5).

### ثالثاً: -السياسة المالية في الفكر النقودي

أحرزت وجهة نظر النقوديين نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينيات من القرن العشرين ،وخصوصاً بعد ان ساد الاعتقاد بان سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية ، إذ أعتقد النقديون وصناع السياسة بان السياسة النقدية هي الأمل لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم وان

(1) عاطف وليم اندراوس ،الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر ، 2012 ، ص 12.

(2) زينب حسن عوض الله ،مصدر سابق ،ص245.

(3) جيمس جوار تيني: ريجارد استروب، مصدر سابق ،ص300.

(4) حيدر يونس ،مصدر سابق ،ص-26-27.

(5) WILLIM D.PAUL:A.SAMULSON, MACROECONOMICS, NINETEENTH EDITION, 2010, P139-140.

السياسة المالية ليس لها اثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وإن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع. واعتقادهم بان الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع وإعادة الروح للنظرية الكلاسيكية، إذ يعتقد أنصار المدرسة النقودية أمثال (ميلتون فريدمان و كارل برونو ملنزر وغيرهم) بان اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يمكن ان تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة وهم بذلك يقفون موقفا معارضا ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي، في حين دعا كينز الى ضرورة تنظيم الحكومة للاقتصاد عن طريق ادوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلي، فان منظري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، يرون في التدخل الحكومي بالاقتصاد عاملاً معرقلاً للتطور والنمو الاقتصاديين. النتيجة التي توصل اليها النقديون حول الطريقة الكينزية وبأثبات (فريدمان) فأنها كانت السبب وراء الزيادة المضطربة من المعروض النقدي والذي ادى الى اتساع نمو الاجور والاسعار خلال مدة الستينيات من القرن العشرين ومصاحبة ذلك لمعدلات البطالة المرتفعة اثناء السبعينات لحصول ما يعرف بالركود التضخمي (Stagflation)، فضلاً عن المقاومة السياسية في ذلك الحين لزيادة الضرائب التي قادت الى عدم الكفاءة في مقاومة التضخم. وامام ذلك كله، فان النقديين ومن خلال الدراسات التطبيقية يرون انه ينبغي على السياسات المالية المصححة لإنعاش الدخل الاجمالي ان تصطب معاً زيادة في معدل نمو عرض نقد مستقر سنوياً، ذلك ان السياسة المالية ان لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية ستؤدي الى رفع اسعار الفائدة وتقييد الانفاق الخاص (4).

يعتقد النقديون بأن الدورات التجارية غالباً ما تنتج عن سياسة نقدية غير مناسبة؛ التوسع النقدي السريع يجلب الرخاء الاقتصادي ويؤدي إلى ارتفاع التضخم. إذ تعمل السلطات النقدية على إيقاف تيار التضخم باستخدام الادوات النقدية لتقليل عرض النقد؛ مما تسبب في انكماش الاقتصاد بشكل حاد. أوضح الزعيم النقدي ميلتون فريدمان في خطاب ألقاه عام 1967 أمام أعضاء الجمعية الاقتصادية الأمريكية أن كل انكماش رئيس في الحكومات كان إما بسبب اضطراب نقدي أو تأثر بشدة باضطراب نقدي، وكل تضخم شديد يحدث عن طريق التوسع النقدي (2).

يجادل النقديون أيضاً بأن هناك عوامل في اقتصاد السوق تقوض عدم الاستقرار الاقتصادي الحالي. الإنفاق الاستهلاكي على وجه الخصوص، هو أحد عوامل الاستقرار؛ نظراً لأن الاستهلاك الجاري يتم تحديده إلى حد كبير من خلال الدخل المستقبلي المتوقع للفرد، فإن الإنفاق الاستهلاكي يكون مستقرًا نسبيًا عبر دورة الأعمال، مما يعني من وجهة نظر النقديين أن استقرار الإنفاق الاستهلاكي يمنع حدوث تحول في التوسع الاقتصادي الطارئ إلى طفرة اقتصادية تضخمية. وبالمثل تمنع قوة النفقات الاستهلاكية حدوث انكماش اقتصادي حاد لا يمكن السيطرة عليه، إذا تمت إزالة الاضطرابات الناجمة عن التقلبات النقدية، إذ يتسم الاقتصاد بالاستقرار النسبي مقارنة بالمدد السابقة على الأقل كما يزعم النقديين (3).

(1) حيدر يونس، مصدر سابق، ص 26-28.

(2) جيمس جوارثيني، مصدر سابق، ص 428.

(3) نفس المصدر، ص 428.

#### رابعاً: -السياسة المالية في ظل التوقعات الرشيدة

ظهرت إلى الوجود نظرية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية التي تبنتها مجموعة صغيرة من الاقتصاديين الشباب المنتمين إلى التيار النيوكلاسيك خلال السبعينات من القرن العشرين، أطلق على هذا التيار بأصحاب نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي. يستند أنصار هذه النظرية إلى إن سلوك الوحدة الاقتصادية (افراد أو منشأة) يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى ادنى الحدود من خلال الكفاءة العالية في بناء التوقعات حول القرارات المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار ووضوح السوق (النظرة الكلاسيكية) لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم. خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين نظر الاقتصاديون نظروا للتوقعات على أساس أنها تتكون نتيجة للخبرة السابقة ; فالتوقعات عن التضخم مثلاً كان ينظر لها على أساس أنها متوسط معدلات التضخم السابقة. ووجهة النظر عن تكوين التوقعات تسمى بـ «توقعات المواعمة» Adaptive Expectations، والتي تقترح أن التغيرات في التوقعات سوف تحدث ببطيء الزمن ووفقاً لتغيرات الاحصاءات السابقة (1).

وان الافتراض الرئيس الجديد في الاقتصادات النيوكلاسيكية في انه كنتيجة للتوقعات العقلانية الرشيدة، لا يمكن للحكومة ان تضلل الافراد من خلال السياسات الاقتصادية المنتظمة (2).

#### خامساً: -السياسة المالية عند اقتصاديو جانب العرض

ادت الافكار الكينزية القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلي من خلال اعتمادها على اهمية التدخل الحكومي في تحسين الاداء الاقتصادي الى عجزها في علاج معدلات التضخم المرتفعة والمصاحبة لمعدلات البطالة العالية والمسماة بالتضخم الركودي (Stagflation)، الامر الذي دعا منتقديها الى ان ينظروا في جانب العرض (Supply Side) ذات الاهمية في تحسين الاقتصاد من خلال اعتماد سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وفي محاولة منهم بالضغط للعودة الى السياسات التقليدية القائمة على الموازنة لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية وتقديم صفات مناسبة للاستقرار، وعلى هذا الاساس عرفوا بأقتصاديي جانب العرض (3). ركز تحليل دور الاستقرار للسياسة المالية بشكل تقليدي على آثاره الجانبية المتعلقة بالطلب، في حين يُنظر إلى الآثار الجانبية للعرض على أنها أكثر أهمية على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن التمييز بين الاهتمامات قصيرة الأجل في جانب الطلب وقضايا جانب العرض طويلة الأجل قد لا يكون واضحاً تماماً. إذا كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته ولا يمكن زيادة القدرة الإنتاجية على المدى القصير، فإن التوسع المالي (الذي قد يتم تنفيذه على أساس الافتراض الخاطئ بأن هناك طاقة فائضة) يجب أن يتم إزاحته، إذ إن "السياسات التي تعزز الاستجابات من جانب العرض هي وحدها التي يمكن أن تعالج هذه المشاكل، ويكون تأثيرها في المقام الأول أطول أجلاً. ومع ذلك، يمكن أن يكون للآثار الجانبية للعرض للسياسة المالية عواقب قصيرة الأجل على جانب الطلب بسبب التوقعات بأن النمو على المدى الطويل سيكون كذلك أعلى إذا تم تنفيذ التوسع المالي من خلال

(1) سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، دار الكاظمة للنشر، الكويت، 1994، ص 191.

(2) سامو بلسون ونورد هوس، مصدر سابق، ص 740

(3) حيدر يونس، مصدر سابق، ص 26-28.

التخفيضات الضريبية وزيادة الإنفاق التي تفيد جانب العرض، فسيؤدي ذلك إلى زيادة المضاعفات المالية<sup>(1)</sup>. ويعتقد اقتصاديو جانب العرض أن المعدلات الحدية المرتفعة للضريبة تثبط الادخار وتشجع الاستهلاك<sup>(2)</sup>.

ان اقتصاديات جانب العرض بسبب ارتباطها مع لافر أصبح يطلق عليها اسم "اقتصاديات الفودو". اعترف بعض الاقتصاديين بما في ذلك مارتن فيلد شتاين (الأستاذ بجامعة هارفارد والذي كان كبير مستشاري ريغان الاقتصاديين) بقوة التخفيضات الضريبية كحافز، لكنها اتخذت وجهة النظر القياسية بأن التخفيضات الضريبية بدون تخفيضات في الإنفاق ستؤدي إلى تضخم عجز الميزانية وتسبب المزيد من المشاكل الخطيرة. هذا الرأي مقبول الآن على نطاق واسع من قبل الاقتصاديين من جميع المعتقدات السياسية<sup>(3)</sup>.

### المطلب السادس: فاعلية السياسة المالية

تبين فاعلية السياسة المالية مدى قدرة السياسة المالية على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية<sup>(4)</sup>. ويوجد اختلاف في فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد الصناعي والاقتصاد النامي، نتيجة الاختلاف في الطرق التي يمكن بها معالجة المشكلات والأزمات الاقتصادية. ففي حالة الكساد الاقتصادي تقوم الحكومة بتنشيط الطلب الكلي من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وعن طريق الإنفاق والضرائب معا وهو ما يمكن أن يفعل مبدأ مضاعف الموازنة<sup>(5)</sup>. ويقصد بفاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار مدى قدرتها على مواجهة المشاكل والأزمات الاقتصادية، ومدى قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي (خصوصا التأثير على سوق الإنتاج) أي أثر السياسة المالية بشقيها التوسعي والانكماشى على منحى (IS)<sup>(6)</sup>.

فيما يتعلق بسياسة الاستقرار الاقتصادي، يعتقد الكينزيون ان السياسة المالية تكون فعالة، بينما يعتقد النقديون انها غير فعالة<sup>(7)</sup>.

ومن أهم الشروط التي تجعل من السياسة المالية أكثر فاعلية وهي :

مراعاة الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة المالية: بحيث لا يكون زمن الفجوات الثلاث طويلا ومتغيرا وهي فجوة الإدراك: وهي المدة اللازمة لكي تدرك الحكومة حالة الاقتصاد، ومن ثم حاجته الى اتباع سياسة معينة، فجوة الانجاز: أو التطبيق وهي المدة ما بين فجوة الإدراك وبين

(1) Richard Hemming, Michael Kell, and Selma Mahfouz, The Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity, IMF Working Paper, December 2002, p 9.

(2) مايكل ايدجمان ، مصدر سابق ،ص-343.

(4) Michael Parkin, Macroeconomics, Ninth Edition, the United States of America, 2010, p335.

(4) Ibid, p335.

(5) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف النظرية النقدية ، دار زهران للنشر ، عمان، الاردن، 2006، ص 455.

(6) مايكل ايدجمان، مصدر سابق ،ص 517.

(7) المصدر السابق نفسه ،ص522.

\* مزاحمة اقتصادية أو المزاحمة (بالإنجليزية: Crowding in-out) ، في علم الاقتصاد، هو أن الحكومة قد تلجأ للحصول على التمويل إلى ان تراحم القطاع الخاص لدى البنوك من اجل نيل القروض في مقابل اصدار أنون الخزائنة التي يصدرها البنك المركزي ذات الفائدة المرتفعة التي تفضلها البنوك هربا من مخاطر اقراض القطاع الخاص هذا ما يطلق عليه... المزاحمة.

البدء في تطبيق السياسة المختارة، **فجوة الاستجابة**: وهي المدة اللازمة لكي يكون للسياسة المالية تأثيراً فعلياً وملحوساً على الاقتصاد، بحيث يشترط أن يتراوح زمن هذه الفجوات ما بين سنة و 3 سنوات بدرجة تكفي لجعل السياسة فعالة؛ ومراعاة تأثير مختلف العوامل النقدية على السياسة المالية كسعر الفائدة وكمية النقد، فإذا افترضنا أن صانعي السياسة المالية يرغبون في زيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب بتمويله عن طريق القروض، فإن الطلب عليها سيزداد ومن ثم ينشأ ضغط تصاعدي على أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الأثر التوسعي لزيادة الإنفاق الحكومي الإضافي على النمو<sup>(1)</sup>.

### أولاً: فاعلية السياسة المالية في الاجل القصير

يختلف أثر السياسة المالية في المدى الطويل عما هو في المدى القصير. يمكن أن تؤدي الزيادة في النفقات الحكومية لبعض الوقت إلى زيادة إجمالي الإنفاق، ومن خلال المضاعف وزيادة الناتج المحلي الإجمالي التوازني؛ أي على المدى القصير تكون السياسة المالية لها آثار جانبية على الطلب والإنتاج والعمالة. تشير هذه الملاحظة المهمة إلى أن السياسة المالية النشطة يمكن، من حيث المبدأ تحسين أداء الاقتصاد. من خلال تعديل مشترياتها باستمرار أو عن طريق تغيير الضرائب، يمكن للحكومة أن تبقي الاقتصاد أقرب إلى ناتجها المحتمل، وتسمى محاولات الحكومة لتخفيف دورة الأعمال بهذه الطريقة السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية تغيير في النفقات الحكومية أو صافي الضرائب المصممة لعكس أو منع الركود أو الازدهار<sup>(2)</sup>.

### أ - مفهوم سعر الصرف وأنواع نظم الصرف

يعرف سعر الصرف: على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى<sup>(3)</sup>. كما هو عبارة عن السعر النسبي لعملتين أي قيمة عملة الدولة مقومة بعملة الدولة الأخرى<sup>(4)</sup>.

ويعرف أيضاً بأنه: ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة<sup>(5)</sup>. إذ أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات، فضلاً عن كونه وسيلة مهمة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والناتج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف<sup>(6)</sup>.

(1) عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010، صص 98-99.

(2) Robert E.Hall-Marc Lieberman, Macroeconomics: Principles and Applications, th6 edition, Publisher: Joe. Sedatino, USA, 2010, p-326.

(3) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 96.

(4) سامي خليل، مصدر سابق، ص 730.

(5) زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة- الاسكندرية، مصر، 2004، ص 44.

(6) عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 103.

## يتحدد سعر الصرف من خلال أحد النظامين الآتيين:

**1-سعر الصرف المرن:** قد يكون سعر الصرف مرنا ويتبع تحولات أسعار الفائدة حسب قاعدة تعادل أسعار الفائدة وحسب السياسة النقدية. واشتق هذا النظام اسمه من مدى قابلية سعر صرف العمل للتعديل بالاعتماد على مؤشرات اقتصادية، وقد تلجأ الحكومة إلى الاعتماد على نظام التعويم المدار (1).

وفق سعر الصرف العائم أن البنك المركزي ليس له أي هدف رسمي أو غير رسمي لسعر الصرف وانه لا يتدخل في اسواق العملات للتأثير على قيمة العملة المركزية. قد يتفاعل البنك جيدا مع سعر الصرف ولكن فقط لان سعر الصرف يؤثر على الاهداف النهائية للبنك المركزي، مثل استقرار الاسعار، إذ يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية و النقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الاستيرادات واحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار، و كذلك من خلال إحداث تغييرات في مستويات الدخل، او احداث تغييرات في مستوى أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال(2).

**2-سعر الصرف الثابت:** يعتمد هذا النظام على جعل سعر صرف عملة معينة ثابتاً بالنسبة لعملة واحدة قوية ومستقرة، أو بالنسبة لعدد من العملات الخاصة بالجهات التي تتعامل مع المستخدم (3).

**يندرج في هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسية لنظم الصرف الثابتة هي:**

**أ-سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة:** في ظل هذا النظام، يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كالدولار والفرنك الفرنسي والمارك الألماني... إلخ، ونجد تقريبا حوالي 36 دولة تتبع هذا النظام، كما أن حوالي نصف دول البلدان النامية تتبع هذا النظام.

**ب-سعر الصرف الثابت المرن:** أما في هذا النظام فيتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف. في كثير من الأحيان يصعب معرفة ما إذا كانت العملة معومة أو مربوطة، فبعض البلدان تقوم بربط عملتها بعملة أخرى، مع السماح لنفسها بهوامش تقلب عريضة نسبيا حيث تصبح بذلك شبيهة بالبلدان التي تعوم عملتها.

**ج-سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات:** في هذا النظام، يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بسلة من العملات أو سلة من حقوق السحب الخاصة، وقد تبين أن هذا الترتيب أكثر استقرارا بالنسبة لسعر الصرف، ونجد أن حوالي ربع البلدان النامية تتبع هذا النظام (4).

**3 – سعر الصرف المدار:** هو سعر الصرف الذي بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية، من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية لتحقيق

(1) إيمان الحياوي، تعريف سعر الصرف، موقع موضوع، 21 يناير 2016. [mawdoo3.com](http://mawdoo3.com)  
(2) شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص 165.  
(3) إيمان الحياوي، مصدر سابق.  
(4) جديدين لحسن، "تفسير خطر سعر الصرف"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2004، ص 11.

الأهداف الاقتصادية للحكومة<sup>(1)</sup>. والتعويم المُدار، يُسمح لسعر الصرف بالتحرك استجابة لقوى السوق. ومع ذلك، يمكن للبنك المركزي التدخل لمنع التحركات غير المرغوب فيها أو التخريبية في سعر الصرف<sup>(2)</sup>. بعد إلغاء نظام أسعار الصرف الخارجية وفقاً لاتفاقية (بريتن وودز)، فقد أصبحت أسعار الصرف معومة ولكنها ليست حرة، إذ إن كثير من الحكومات بما في ذلك الولايات المتحدة تتدخل دورياً في سوق الصرف الخارجي. وبعض الدول الأخرى ربطت عملاتها بالدولار كما لاتزال بعض الدول، وإن كان عددها قليلاً تمتنع عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي<sup>(3)</sup>.

### ثانياً: -فاعلية السياسة المالية في الاجل الطويل

نظراً لأن السياسة المالية قد تنطوي على تأخر في التنفيذ، فقد يسري تدخل السياسة المالية في وقت تختلف فيه حالة دورة الاعمال إلى حد ما عما كان يُفترض عندما تقرر التدخل. يشير السجل التاريخي إلى أن توقيت تغييرات السياسة المالية كان ضعيفاً بشكل عام من منظور الاستقرار. لذلك يعتقد العديد من الاقتصاديين أنه بصرف النظر عن السماح لمثبتات المالية العامة التلقائية بالعمل، يجب أن تركز السياسة المالية على أهداف الحكومة طويلة المدى فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتوزيع الدخل، ومن ثم ترك مهمة تثبيت الاقتصاد الكلي النشط على المدى القصير للسياسة النقدية<sup>(4)</sup>.

إن السياسة المالية التي تنطوي على خفض (ارتفاع) في معدل الضريبة الصافي لها تأثير إيجابي (سلبي) على إجمالي العرض وكذلك إجمالي الطلب ومن ثم لا تعادل السياسة النقدية. ولكن نظراً لأن التأخر في التنفيذ في السياسة المالية يميل إلى أن يكون طويلاً، فإن العديد من الاقتصاديين يجادلون بأن مهمة سياسة الاستقرار قصيرة الأجل من الأفضل تركها لصانعي السياسة النقدية في حين أن السياسة المالية يجب أن تركز على أهداف الحكومة طويلة الأجل فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتوزيع الدخل<sup>(5)</sup>. أحد العوامل التي تحدد الاتجاه الاقتصادي للبلاد هو السياسة المالية. تستخدم الحكومة السياسة المالية للتأثير على الاقتصاد من خلال تعديل مستويات الإيرادات ومستويات الإنفاق. وتلجأ الحكومة إلى تحديد مصادر الدخل وكيفية الإنفاق على مشاريع الإنفاق على البنية التحتية أو المشاريع الخدمية المختلفة بهدف الوصول إلى مستويات توازن اقتصادي واجتماعي. تستهدف الحكومة اتباع سياسات مالية مختلفة بغرض زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستويات الطلب الكلي، إذ يستخدم الإنفاق كأداة للسياسة المالية لدفع أموال الحكومة إلى قطاعات معينة تحتاج إلى دفعة اقتصادية. منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، تُستخدم السياسة المالية للنمو الاقتصادي وإزالة البطالة. مع انهيار السياسة النقدية خلال فترة الكساد، كان على السلطات العامة الاعتماد على التدابير المالية، التي أثبتت فعاليتها في معالجة البطالة. إذ إن الاختلافات بين الكينزيين والنقديين بالنسبة للسياسة المالية ينحصر في عملية انتقال

(1) ماهر كنج شكري ومروان عطوان، المالية الدولية "العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية و التطبيق"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 215.

(2) Richard T. Fro yen, MACROECONOMICS, OP.Cit, 2013, p283.

(3) سامي خليل، مصدر سابق، ص 737.

(4) PETER BIRCH SØRENSEN, ADVANCED MACROECONOMICS GROWTH AND BUSINE, SECOND EDITION, by McGraw, UK, 2010, p 613.

(5) Ibid, p 614.



أثر السياسة المالية في اجمالي الطلب. ويعتقد الكينزيون أن السياسة المالية تمارس أثراً مباشراً على الطلب الكلي (1).

### المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، إذ من خلالها يمكن التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل التضخم والبطالة والناتج والمتغيرات الاقتصادية الأخرى. وهذا يمنح درجة عالية من الاستقلالية التي تتمتع بها السلطات النقدية لضمان سلامة وفاعلية السياسة النقدية. إذ من خلال السياسة النقدية يمكن إدارة النقود والائتمان لتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار أو تحقيق أهداف اقتصادية حكومية أخرى مثل السيطرة على التضخم أو تحسين أوضاع ميزان المدفوعات، إذ يقصد بالسياسة النقدية مدى السيطرة التي تمارسها البنوك المركزية على المعروض من النقود والذي يتمثل في رصيد الودائع الجارية و الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، إضافة إلى النقدية المحتفظ بها لدى الجمهور، إذ تعرف السياسة النقدية بأنها "مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على توفر وكلفة النقود والائتمان بغرض تحقيق اهداف اقتصادية وطنية محددة(2).

وتعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقد وسعر الفائدة وأدوات الائتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي(3).

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصان وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار ومن ثم على النشاط الاقتصادي في المجتمع(4).

ولابد من الإشارة إلى إن هناك معنيين معنى ضيق ومعنى واسع فالسياسة النقدية بالمفهوم الضيق تعني "الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كهدف الاستخدام الكامل". ويقصد بها التوسع والانكماش في النقد المتداول بغية بلوغ أهداف محددة(5). أما السياسة النقدية بالمفهوم الواسع فإن خير تعريف لها هو ما أشار إليه Einzig ويشمل "جميع التنظيمات والإجراءات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة النقد المتيسر في النظام الاقتصادي بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي وبهذا المعنى تصبح السياسة النقدية شاملة(6).

فأغلب السياسات النقدية في العالم إن لم نقل جميعها مرتبطة بالسياسة النقدية للفيدرالي الأمريكي بسبب ارتباط الاقتصاد العالمي كلياً بالدولار الأمريكي لذلك

(1) جيمس جوار تيني ريجارد استروب، مصدر سابق، ص 430-431.

(2) Labonte, Marc. "Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions," Congressional Research Services, USA, February 12, 2013, p 3 .

(3) علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 452.

(4) عبد المنعم راضي -النقود و البنوك مكتبة عين شمس، القاهرة 1998. ص 290-291.

(5) William Barnett, Douglas Fisher, and Apostolos Serletis, "Consumer theory and the Demand for money", Journal of Economic Literature, currently published by American Economic Association, (Dec.1992), p.208.

(6) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مطبعة الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص 583.

جعلت لسياسة الاحتياطي الفيدرالي حيزًا كبيرًا من السياسات النقدية، لأن الاحتياطي الفيدرالي يتحكم بالدولار وعرضه، ومن ثم فهو يتحكم بأغلب السياسات النقدية في العالم التي تتبعه بشكل مباشر أو غير مباشر. وبذلك فإن السياسة النقدية الأمريكية تركز على إدارة البنوك المركزية للسيولة لتحقيق النمو الاقتصادي (1).

### اولا: -اهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات. ففي الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، تركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني. أما في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوحة أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك (2).

وتهدف السياسة النقدية في الاغلب الى تحقيق الاستقرار السعري. وتبنى البنك المركزي في كل حكومة مجموعة من الأهداف النهائية التي يسعى الى تحقيقها ومن أهمها:

1-استقرار الاسعار: يؤدي عدم استقرار الاسعار الى سيادة حالة من عدم اليقين وعدم استقرار الاقتصاد، لذلك من اولويات السياسة النقدية تحقيق هذا الهدف.

2-النمو الاقتصادي: يعد اهم اهداف السياسة النقدية في السنوات الاخيرة هو تحقيق النمو الاقتصادي السريع.

3-العمالة الكاملة: يحدث ذلك حين تصبح نسبة البطالة في اقتصاد ما تساوي صفراً، وتعد من اهم اهداف السياسة النقدية.

4-توازن ميزان المدفوعات في هذه الحالة تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في موازين المدفوعات المختلفة.

ويعد الهدف الأساسي لمعظم البنوك المركزية هو "استقرار الأسعار". في الممارسة العملية، هذا يعني أن التضخم يجب أن يكون منخفضاً ومستقرًا بشكل معقول، إذ لدى العديد من البنوك المركزية أهداف تضخم رسمية في حدود 2-4٪ في السنة (3).

يجب أن تحاول السياسة النقدية أيضاً تحقيق وظائف عالية ومستقرة، ونمو مستدام، وأسواق مالية تعمل بشكل جيد طالما يمكن تحقيق ذلك دون التضحية باستقرار الأسعار. في الممارسة العملية، هذا يعني أن البنك المركزي يمكن أن يسمح بانحرافات مؤقتة للتضخم عن المستوى المستهدف من أجل تحقيق أهداف أخرى، مثل استقرار الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي، طالما

(1) سامر مظفر قنطقجي: السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث الغير متساوي الاضلاع بنظرة اسلامية، الطبعة الاولى، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2020، ص 271.

(2) محمد ادريس: سلسلة كتيبات تعريفية بسياسة نقدية، العدد 17، صندوق النقد العربي، الامارات، 2021، ص 15.

(3) NILS GOTTFRIES, OP.Cit, P 257.

ظل متوسط مستوى التضخم على المستوى المطلوب<sup>(1)</sup>. السبب في اعتبار استقرار الأسعار الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو أنه وفقاً لنظرية الاقتصاد الكلي القياسية، لا يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على مستوى الإنتاج والعمالة على المدى الطويل. على الرغم من أن السياسة النقدية لا يمكن أن ترفع مستويات الإنتاج والتوظيف بشكل دائم، إلا أن السياسة النقدية الجيدة يمكن أن تساعد على استقرار الإنتاج والتوظيف<sup>(2)</sup>.

تؤدي السياسة النقدية دوراً فاعلاً ومتميزاً في تحقيق معدلات نمو عالية وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وبالأخص الحد من ظاهرة التضخم، يمكن حصر أهداف السياسة النقدية في الدول النامية من خلال التعرف على الاغراض المنصوص عليها في التشريعات وتشمل: تحقيق استقرار نقدي، المحافظة على قيمة العملة، تشجيع النمو الاقتصادي، تطوير الاسواق المالية والنقدية، استقرار الاسعار، تحقيق (التوازن الداخلي والخارجي)<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثالث: -أدوات السياسة النقدية ودور البنك المركزي في الاقتصاد

#### أولاً: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية

جميع البنوك المركزية لديها ثلاث من ادوات السياسة النقدية مشتركة في برنامج السياسة النقدية:

**1- مستوى الاحتياطي الالزامي:** ويقصد به النسبة القانونية التي تلزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها من اصولها النقدية وودائعها لدى البنك المركزي وذلك لمواجهة السحوبات اليومية للعملاء وضبط حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية<sup>(4)</sup>. إذ تخبر البنوك المركزية أعضائها بمقدار النقود التي يجب عليهم الاحتفاظ بها. لا يحتاج الجميع إلى كل أموالهم كل يوم لذلك فمن الآمن أن تقرض البنوك معظمها، وبهذه الطريقة لديهم ما يكفي من النقود في متناول اليد لتلبية معظم طلبات الاسترداد<sup>(5)</sup>. أذ نجد ان سياسة الاحتياطي القانوني سياسة نقدية بحتة ( Pure Money Policy)، ان تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنوك التجارية، تعني في مضمونها زيادة امكانات التوسع في سياسة خلق النقود من جانب البنوك التجارية (زيادة حجم الودائع او النقود تعني هي الاخرى زيادة سيولتها النقدية)<sup>(6)</sup>.

ويقصد به إلزام أو إجبار البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم. وكما ان الاحتياطي الفيدرالي أيضا يقوم بتنفيذ السياسات التي تؤثر على الطلب، إذ إن الأدوات الأساسية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على الطلب هي التغيرات في أسعار الفائدة وعرض النقود. إذا كانت هناك علامات على أن التضخم أخذ في الارتفاع لأن الطلب الكلي ينمو بشكل أسرع من الناتج المحتمل، فقد يتدخل البنك المركزي ويرفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى إبطاء الإنفاق الاستثماري. بالإضافة إلى الاحتفاظ بنسبة تضخم منخفض ومستقر، ويهتم البنك المركزي

(1) Ibid,p-285

(2) Michael Parkin, Macroeconomics, Ninth Edition, the United States of America, 2010, p-352.

(3) ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 13، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق، 2007، ص1.

(4) مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1985، ص251.

(5) خضير عباس المهر، مصدر سابق، ص190.

(6) المصدر السابق نفسه، ص190.

أيضًا بتقليل التأثير السلبي للركود، عندما يدخل الاقتصاد في حالة ركود، يعمل على زيادة الطلب عن طريق خفض أسعار الفائدة (1).

**2- عمليات السوق المفتوحة:** تعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري للأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها لدى البنوك ضمن محافظها الاستثمارية. إذ يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. ف شراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول لدى البنوك وانتهاج البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول لدى البنوك، ومن ثم تبني سياسة نقدية انكماشية (2).

إذ العمليات التي يتحكم بواسطتها البنك المركزي في حجم الكتلة النقدية من خلال شراء أو بيع بعض أصوله مثل أدونات الخزينة أو السندات الحكومية أو الأوراق المالية والتجارية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية وضخ السيولة أو امتصاصها. وتكون سياسة السوق المفتوحة فعالة في دول اقتصادها النقدي والمالي متطور وعلى درجة عالية من الكفاءة والتنظيم، في حين هذه الاداة ليست لها التأثير المرغوب في البلدان النامية. يؤدي هذا الإجراء إلى تغيير مبلغ الاحتياطي المتاح للبنوك، يعني الاحتياطي الأعلى أن البنوك يمكن أن تقرض أقل وتعد هذه سياسة نقدية انكماشية، إذ يبيع البنك المركزي سندات الخزينة للبنوك الأعضاء. أن سياسة السوق المفتوحة تكون محددة التأثير وذات فعالية قليلة، إذا ما كان لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة. كما وأن بيع وشراء الأوراق المالية (السندات الحكومية) على نطاق واسع قد يهدد ربحية البنوك التجارية التي تحتفظ بمقادير كبيرة منها الأمر الذي قد يدفع هذه البنوك أن تتخذ خطوات مضادة لعمليات السوق المفتوحة لكي تتخلص من الآثار السلبية للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي. كل ذلك خوفا من التقلبات الحادة في مستويات الأسعار ومستويات الفوائد وكذلك في عوائد (ربوع) الأوراق المالية المتعامل بها بكثرة في السوق المفتوحة.

**3- سعر إعادة الخصم:** هو المبلغ الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك الأعضاء لاقتراض النقود من نافذة الخصم الخاصة به. ويقصد بسعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأدونات الخزينة أو لقاء ما يقدمه إليها من سلف وقروض وتعد سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي، إذ يرفع معدل الخصم لتقييد قدرة على الاقتراض، هذا الإجراء يقلل السيولة ويبطئ الاقتصاد. من خلال خفض معدل الخصم إذ انه يشجع على الاقتراض هذا يزيد السيولة ويعزز النمو (3).

ويقصد به أيضا هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق تجارية مالية (كالكمبيالات مثلا) التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال في حالة حاجتها للسيولة، وعدم تمكنها من الحصول عليها من أية مصادر أخرى. عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فإن ذلك يعني ضمناً رفع كلفة حصول البنوك على الأموال. ومن ثم تقوم البنوك بدورها برفع أسعار فائدة الإقراض الممنوحة لعملائها بما يعني سياسة نقدية انكماشية، في حين يقوم البنك المركزي في حالة تبني سياسة نقدية توسعية بخفض سعر الخصم، ومن ثم تشجيع

(1) JOHN: B TAYLOR AKILA WEERAP, Principles of Macroeconomics: Global Financial Crisis Edition, Sixth Edition, 2009, page134.

(2) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 33.

(3) محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر، 2011، ص 321.

البنوك على خفض أسعار فائدة الإقراض لعملائها، يعد معدل الخصم من الطرق الأساسية التي يستطيع من خلالها البنك المركزي التأثير على سعر الفائدة (تكلفة الاقتراض وعائد الوديعة) (1).

وهذه السياسة "سياسة سعر اعادة الخصم" التي يعمل بها البنك المركزي الغرض منها اما تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض (التوسع في السياسة النقدية) أو تنشيط جهود البنوك التجارية في الحصول على القروض اللازمة لنشاطاتها التجارية (الانكماش في السياسة النقدية) ومن المعروف أن قسما من عملية خلق النقود سيزيد من رصيد البنوك التجارية التي أعادت خصم أوراقها أو قسما منها لدى البنك المركزي. أما القسم الآخر سيعود إلى البنك المركزي بشكل فوائد حصل عليها عند خصمه للأوراق المالية العائدة للبنوك التجارية. ومما لا شك فيه أن حصيلة هذه الفوائد ستعود إلى الجمهور عن طريق الزيادة في الإنفاق العام على المشاريع الحكومية أو عن طريق تخفيض الضرائب المترتبة على الأفراد الاقتصاديين. ومع ذلك فإن لهذه السياسة تأثيراً محدداً تتضاءل أهميته إذا ما وجد لدى البنوك التجارية احتياطات كافية من النقد (فائضة) وبذلك سوف لن تحتاج الرجوع إلى البنك المركزي للاقتراض منه. كما وإن هذه السياسة تفقد أهميتها تماما في حالات الكساد (2).

وتعد سياسة اعادة خصم الاوراق المالية حلقة وصل بين سياسة السوق المفتوحة وسياسة تغير متطلبات الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية وذلك لكونها تعبر عن الميكانيكية في عملية نقل النقود الى البنوك التجارية من قبل البنك المركزي. وتعتبر هذه السياسة أي (سياسة سعر الخصم) كأنها الهدايا التي يقدمها البنك المركزي لهذه البنوك التجارية (3).

### ثانياً: الأدوات النوعية (المباشرة) للسياسة النقدية

يقصد بالأدوات النوعية، الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق اغراض اقتصادية معينة، وعادة ما تستخدم الادوات النوعية في الاقتصادات النامية بشكل أكبر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة لغياب فاعلية آلية السوق في تلك الحكومات ولعجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها بشكل كامل. وتأخذ هذه الأدوات صفة التدخل المباشر؛ كاعتماد السلطة النقدية إلزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية أو فرض سقف ائتمانية في شكل نسب على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية. والهدف الأساسي من استخدام ومن الوسائل النوعية (المباشرة هي):

1- التأثير الأدبي: وتستند هذه السياسة إلى نصيحة البنك المركزي للبنوك التجارية بعدم توسيع نطاق القروض خاصة القروض التي تستخدم للمضاربة عندما يرى البنك المركزي خطراً على الاقتصاد الوطني ويتخذ مثل هذه الإجراءات، ويأتي التعليم الأدبي في أشكال عديدة (4).

2- الاعلام: يستخدم هذا الأسلوب من خلال المقالات المنشورة في المجالات والجرائد والخطب التي تلقى في المناسبات المختلفة، حيث يركز المسؤولون عن إدارة هذه السياسة على سلوك عمل المؤسسات المالية نحو الوجهة المرغوب فيها، مع العلم أن

(1) محمد ادريس، السياسة النقدية، صندوق النقد الدولي - سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (17)، 2021، ص 19.

(2) خضير عباس المهر، مصدر سابق، ص 190.

(3) محب خلة توفيق، مصدر سابق، ص 321.

(4) ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص.ص 19-20.

هذه الوسيلة لا تعد كافية إلا إذا دعمتها وسائل أخرى، وسائل الإعلام تضع أمام البنوك المركزية الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام كإيضاحات ودلائل لأسباب تبنيتها سياسات معينة لتوجيه خطوط الائتمان، ووضع البنوك التجارية في موقف لا يمكنها فيه تجاهل آرائها بل تقبلها لموقفهم<sup>(1)</sup>.

**3- التوجيهات والاورامر:** يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة للبنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسات المرغوبة من خلال حجم الائتمان ونوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الاصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية، أو اقراضها للمشروعات طويلة الاجل، او عدم استخدامها لتمويل الصناعات الاستهلاكية، إذ تم استخدام هذه الطريقة لأول مرة في بريطانيا، عندما أصدرت تعليمات للبنوك التجارية بعدم إقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تخفض الأنواع الأخرى من القروض<sup>(2)</sup>. كما يقوم البنك المركزي بإصدار توجيهات أو تعليمات وأوامر مباشرة إلى البنوك التجارية، بخصوص الائتمان الذي يمنح للمتعاملين، وبواسطة هذه التعليمات يمكن للبنك المركزي أن يفرض قيوداً على بعض أنواع الائتمان، ومثال على ذلك منع البنوك التجارية من منح القروض التي تستعمل في أغراض لا تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، كمنع القروض التي توجه لأغراض المضاربة في السوق العالمية، أو يقوم بتحديد النسبة بين رأس المال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة ثانية<sup>(3)</sup>.

**4- الإجراءات العقابية:** هي الإجراءات التي تفرضها السلطة النقدية على البنوك التجارية العاملة في الدولة والتي لا تلتزم بتوجيهاتها، مثل رفض البنك المركزي إعادة الخصم لهذه البنوك، أو عدم تقديم قروض للبنوك بالمخالفة لسياستها، تقود هذه الإجراءات السلطات النقدية إلى ممارسة الرقابة على النظام المصرفي وتوجيهه، لأسباب ليس أقلها إنها تؤثر بشكل مباشر على أنشطة وسلوك البنوك العاملة، فضلاً عن مقدار وجودة التمويل المصرفي الذي تقدمه هذه البنوك لمختلف الاقتصادات والإدارات والوحدات<sup>(4)</sup>. والمقصود بها حرمان البنوك التجارية من الاقتراض من البنك المركزي أو تحملها تكاليف مرتفعة على الائتمان الذي يمكن أن تحصل عليه أو إيقاف نشاط البنك وفقاً لإجراءات يحددها قانون البنوك المركزية<sup>(5)</sup>.

**5- التشاور مع البنوك العاملة في الحكومة:** عند وضع السياسة النقدية والائتمانية يلجأ البنك المركزي الى أسلوب التشاور مع مسؤولي البنوك التجارية ويدعوهم لحضور الاجتماعات التي تعقد دورياً أو عندما تتطلب الحاجة ذلك. بما يضمن الإدارة الجيدة للنقد. يتشاور البنك المركزي أحياناً مع البنوك التجارية، خاصة عند وضع خطط ائتمانية

(1) مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مذكرة دكتوراه، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 253.

(2) غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الأولى، دار شهاب للنشر، الجزائر، 1986، ص 115.

(3) أمين رفعت المحجوب، محاضرات في النقود و الاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر، 1994، ص 195.

(4) حبيب ابراهيم آدم، وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط ادارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، السودان، 2006، ص 29.

(5) زكريا أحمد نصر، التحليل النقدي، شركة و مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1958، ص 193.

للبنوك التجارية، ويدعو مسؤولي البنوك التجارية لحضور اجتماعات البنك المركزي عند الضرورة<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الرابع: - أهمية السياسة النقدية

للسياسة النقدية أهمية بالغة بوصفها أحد الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية، تستهدف من خلالها تحقيق نمو اقتصادي وتحقيق الاستقرار في الأسعار والتوازن الخارجي ناهيك عن تحقيق أقصى حد ممكن من التشغيل، هذه الأهداف جعلت السياسة النقدية ذات أهمية بالغة تعتمد عليها السلطات النقدية كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف من تنظيم وتسيير وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، إضافة إلى دورها في حل الأزمات خاصة النقدية منها، ما جعلها أداة ذات فعالية في امتصاص الصدمات النقدية سواء الداخلية أو خارجية، كما أنها ذات أهمية بالغة في مكافحة التقلبات الدورية<sup>(2)</sup>. تحتل السياسة النقدية الأولوية الأولى ضمن اهتمامات واضعي السياسات الاقتصادية الكلية الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي<sup>(3)</sup>.

وتتمحور أهداف السياسة النقدية حول هدف رئيس هو استقرار المستوى العام للأسعار، الذي يُعَوَّل عليه في تعزيز النمو لاقتصادي والمحافظة على قيمة العملة الوطنية، بالقدر الذي يعزز الوضع الخارجي، تنافسية الصادرات الوطنية. في سبيل تحقيق هذا الهدف، تسعى السلطات النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف النهائية والأهداف الوسيطة<sup>(4)</sup>.

ومن أهم الأهداف السياسية النقدية هي كالآتي: -

1-استقرار المستوى العام للأسعار: حيث يرتبط مستوى الاستقرار في الأسعار بالاستقرار الاقتصادي العام والاستقرار في عرض النقود، إضافة إلى أن الاستقرار في الأسعار يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء.

2-العمالة الكاملة: يعد تشغيل الأيدي من الأهداف العامة والذي يسهم في توظيف الموارد البشرية والطبيعية، إضافة إلى الحد من البطالة.

3-زيادة النمو الاقتصادي: هدف عام يسعى إليه الجميع من خلال زيادة حجم الناتج الإجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع المستوى المعيشي وزيادة الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة النقد الأجنبي والمحلي للمساهمة في زيادة معدلات النمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

4-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: أن ميزان المدفوعات عبارة عن المرآة التي توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الحكومة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لمدد الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود عجز، لذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات

(1) سامي حاتم عفيفي، اقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2004، ص 292.

(2) علالو عبد الصمد وبوملاح أسامة، الاتجاهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ألكلي محند أولحاج-البويرة - غير منشورة، الجزائر، 2017/2018، ص 16.

(3) احمد الشاذلي، قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي- دولة الامارات المتحدة، العدد39- اكتوبر 2017. ص 1.

(4) نفس المصدر، ص3.

بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للبلد (1).

## المطلب الخامس: -الجدل الفكري حول السياسة النقدية

### أولاً: السياسة النقدية في الإطار الكلاسيكي:

يقوم التحليل الكلاسيكي، على كون النمو الاقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الحكومة في العملية الاقتصادية، ويقوم بتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين حقيقي ونقدي يتم توازنهما الواحد بمعزل عن الآخر انطلاقاً من الفرضيات التالية:

- 1- النقود عبارة عن متغير حيادي، لا يؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي.
- 2- التوازن يتحقق دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج
- 3- النقود لا تغير من التوازن في الاقتصاد وإنما تحدد مستوى الأسعار.

فالساسة النقدية في التحليل الكلاسيكي يمكن استنباطها من النظرية الكمية للنقود ومعادلة كامبردج (2). يؤكد أنصار هذه المدرسة على مبدئين أساسيين يتمثلان في إن كل من الأجور والأسعار ذات مرونة تامة، وان النقود تتميز بالحيادية التامة. وقد أوضحوا أن هذين المبدئين ليس لهما اي تأثير نقدي بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي والعيني، (والذي يحصل هو نتيجة للتغيير في كمية النقود) عرض النقود وبشكل خاص في الأجل القصير. مما يترتب عليه ان يكون الهدف النهائي للسياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية يتركز في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على توازن العرض النقدي في الاقتصاد بالاعتماد على آلية السوق المفتوحة المتمثلة في البيع والشراء التلقائي للأوراق المالية من قبل البنك المركزي بما يؤدي الى التحكم في العرض النقدي وبالشكل الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل (3).

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغيير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلاً لهم، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود ونظرية الدخل، وجهت الأولى اهتماماً ناحية عرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء اكتساب أم إنفاقها. ويستند الانموذج الكلاسيكي إلى الافتراضات التالية (4).

1-إن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة تشغيل كامل.

2-لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي ولكن تبنى قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضون إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي وليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.

3-المرونة الكاملة للأجور النقدية واسعار السلع.

(1) حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006 ص14.

(2) مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث، الجزائر، 1989، ص9.

(3) سامي خليل، مصدر سابق، ص917.

(4) احمد ابو الفتوح علي الناقية، نظرية النقود والاسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والاسواق المالية)، الطبعة الاولى، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، 2001، ص. ص 349-350.



4-قانون ساي للأسواق مضمونة (العرض يخلق الطلب عليه).

5-يتم النمو تلقائياً دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حيادية الدولة.

ثانياً: السياسة النقدية في الإطار الكينزي:

بدأ كينز تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك،

فلقد كان ظهور كتاب النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود سنة 1936م والمشهور باسم النظرية العامة

حدثاً بارزاً في تاريخ الاقتصاد خاصة بعد أن مر النظام الاقتصادي العالمي بأعنف أزمة اقتصادية عرفت تاريخياً الأزمة الكبرى وعجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي والاقتصادي، ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، ومن ثم تؤثر في الوضع الاقتصادي ككل والنتائج فان وجهة النظر النقدية عند كينز قد قامت على فروض تخالف فيه فروض نظرية كمية النقود عند الكلاسيك (1).

بدأ "جون مينارد كينز" من حيث انتهى أستاذه "ألفريد مارشال"، مركزاً على أهمية الطلب على النقود كجزء من الثروة، وركز على العائد الذي يمكن أن يحققه على الأصول الأخرى البديلة، وعد أن سعر الفائدة على السندات هو المؤثر على هذا العائد، ومن ثم ركز على أهمية سعر الفائدة في التأثير على الطلب على النقود (2). (تفضيل السيولة) إذ أدخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود، بغرض المعاملات، الاحتياط، والمضاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات والاحتياط بالدخل، وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة وفي علاقة عكسية (3).

كما يجادل أتباع كينز عادة بأن السلطات النقدية يجب أن يكون لها مجال واسع لمحاولة تعويض التقلبات الدورية. يعتقد كل من الاقتصاديين الكلاسيكيين ومجموعة من الاقتصاديين الذين يطلق عليهم النقديون أن السياسة النقدية لا ينبغي أن تُترك لتقدير البنك المركزي ولكن بدلاً من ذلك يجب أن تحكمها قواعد بسيطة (4).

ويعتمد تحليل كينز على المبادئ والفرضيات التالية (5):

1-الطلب هو الذي يخلق العرض.

2-التحليل يكون في الأجل القصير ومن ثم يؤخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر الفائدة.

3-يرفض كينز فكرة حيادية النقود ويعتبره نشيطاً ويؤثر على الحركة الاقتصادية ومن ثم فالتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي.

(1) زينب عوض الله، وأسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 228.

(2) جمال بن دعاس، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 109-110.

(3) Michelle de Morgues, La monnaie, Système financier ET théorie monétaire, Economica, Paris, 9 Ed1993, p p 363-366.

(4) Andrew B. Abel Ben S. Bernanke Dean Croushore, Macroeconomics, EDITION6TH, the United States of America, 2008, pag 592

(5) عيد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، الأكاديمية للنشر، الاردن، 1999، ص 239.

4-يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لمدة طويلة، ويؤمن بضرورة تدخل الحكومة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد وذلك باتباع السياسة المالية.

5-المنافسة ليست كاملة لان الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف

### ثالثاً: السياسة النقدية في الفكر النقودي

شهدت النظرية الكلاسيكية إضافات جديدة لمفكري مدرسة شيكاغو بقيادة (ميلتون فريدمان) \*، الذي اعاد الحياة مجددا للسياسة النقدية مرة اخرى من خلال التأكيد على أهمية النقود وقوتها العلاجية في معالجة الاختلالات الاقتصادية (1).

لقد كانت هذه المدرسة بمثابة الثورة المضادة للنظرية الكينزية، ونهضة كبيرة للاعتقاد بان اقتصاد السوق قادر على تحقيق الاستقرار الكلي وذلك بتوفير اليد الظاهرة للحكومة، اذ حذر اقتصاديو هذه المدرسة من ان النشاط الكينزي هو الاكثر طموحاً وانه يقوم على نظريات معيبة، ولما كانت التدابير الماضية قبل عام ١٩٦١ بشأن السياسة الاقتصادية قليلة التركيز على السياسة النقدية بقدر ما كان الانموذج الكينزي يأخذ دوراً صغوراً بجانب السياسة المالية، واستنتج (فريدمان) من هذه التدابير كعامل من عوامل عدم الاستقرار، بالنظر لعدم فاعليتها في الامد القصير، فأنها ترتبط بمتطلبات الامد الطويل، اي متطلبات النمو الاقتصادي، وذلك بسبب طول وتغيرات فترات التأثير التي تتطوي عليها اثار السياسة النقدية، اي العمل على ضرورة استعمال القاعدة النقدية (Monetary Base) بدلاً من قيام السلطة النقدية على تقديرات لعرض النقد وذلك من خلال زيادة عرض النقد بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي الاجمالي، ولما كان النقديون يعتقدون بأن الاثر الاولي للنمو النقدي سيقع اولاً على الانتاج اكثر منه على الاسعار، فانهم لا يرون في معدل نمو كمية النقود ومعدل التضخم ان يتغير دائماً بنفس الاتجاه في الاجل القصير، وانه على الدوام و خلال الاجل الطويل يكون التضخم ظاهرة نقدية، اي ان سبب التضخم هو عوامل نقدية صرفة ويتأثر مباشرة بكمية عرض النقد المتداول في السوق (2).

والطلب على النقود عند "فريدمان" يخضع الى ثلاثة عناصر هي:

1-إجمالي الثروة المحددة للقيمة الإجمالية التي يمكن أن تمتلكها الوحدات الاقتصادية في ظل قيود الميزانية.

2-أثمان عوائد الثروات والأشكال البديلة.

3-أذواق اصحاب الثروات وترتيب اولوياتهم.

النقديون ينظرون الى السياسة النقدية بوصفها شديدة الفعالية، وفي نفس الوقت ينظرون الى السياسة المالية مالم تكن مصحوبة بالتغيير في عرض النقود بوصفها غير فعالة (3).

(1) موسى بوشنب، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص. 47-48.

\* (ميلتون فريدمان): اقتصادي وأكاديمي أمريكي ولد يوم 31/يوليو/تموز 1912 في مدينة نيويورك وتوفي يوم 16 نوفمبر، 2006 حاز على جائزة نوبل في

الاقتصاد في سنة 1976 ويعد من الوجوه البارزة على مستوى المدرسة الليبرالية في الاقتصاد، وأحد أهم منظري النظرية النقدية.

(2) حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، مصدر سابق، ص 61-63.

(3) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص 334.

#### رابعاً: السياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة

ظهر تيار فكري جديد عقب النقوديين عرفوا باسم الكلاسيك الجدد (التوقعات العقلانية أو الرشيدة)، وينطلق أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية في التحليل من أن سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنفعة إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، وأمام كل وحدة اقتصادية كما من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن تستخدم بكفاءة عالية، تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الواقعية والصحيحة بشأن كل متغيرات السياسة الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

يطلق عليها أحياناً اسم فرضية التوقعات العقلانية (Rational Expectation Hypothesis)، ظهرت في مطلع الستينيات من القرن العشرين كتحد للنماذج التقليدية والكينزية، فكان أول من صاغها الاقتصادي (Muth) وادخلت حيز الوجود في مطلع السبعينيات من القرن العشرين وملخص هذه الفرضية هي ان الوحدات الاقتصادية و خلال ما تتمكن الحصول عليه من معلومات للظواهر والمتغيرات الاقتصادية النقدية والمالية فانه سيمكنها ويجعلها ان تكون قادرة على بناء توقعاتها المستقبلية، واهم هذه التوقعات هي ما يمكن ان يتوقعه الافراد بالنسبة للأسعار في المستقبل ونتائج السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة بناء على ما حدث في الماضي لمثل هذه السياسات.

ان قدرة وتوقعات القطاع الخاص بشأن اجراءات السياسات وخصوصاً في المراحل الاولى للسياسة النقدية التي ترغب في اتخاذها لها دور كبير في تحليل السياسات ومستقبلها في تحقيق اهدافها، ولكي يتمكن الافراد من معرفة نتائج قراراتهم الاقتصادية وحتى تكون توقعاتهم عقلانية لابد ان تكون السياسات النقدية واضحة ومعلنة لفترات قادمة. وطبقاً لهذه النظرية، ان السياسة النقدية المرنة (Discretionary) لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خصوصاً إذا ما كانت الاجور والاسعار مرنة، وان افتراضها العقلاني النقدي يجعل من التوقعات الاقتصادية سياسة فعالة في التأثير على الناتج الحقيقي سواء على المدى القصير ام على المدى الطويل ومن ثم فان الدور الاساسي للسياسة النقدية في استقرار الناتج سيكون محدوداً، خصوصاً وان صانعي السياسة يتمتعون بنفس المعلومات لدى الناس. واستناداً الى اراء أنصار هذه الفرضية فانه ينبغي عند التصرف وتعميم السياسة النقدية الاخذ بنظر الاعتبار التوقعات للتقليل من حالات عدم التأكد (Uncertainty) وهم يؤيدون سياسة عرض النقد بمعدل ثابت<sup>(2)</sup>.

#### خامساً: السياسة النقدية في إطار اقتصاديات جانب العرض

ظهرت مدرسة جانب العرض في المرحلة ما بين الحربين العالميتين واستمرت لغاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، في تلك المدة كان المتبع نظرية كينز ولكن ضمن الفترة قيد الدرس انتقدت النظرية لإهمالها جانب العرض، لقد كان تركيز السياسة الاقتصادية منصب على محاربة التضخم والبطالة والبحث عن الطرق التي تستطيع فيها مواجهة هذين المحددين للنمو، اذ ان السياسة المتبعة في حالة حصول البطالة يعملون على تخفيض الضريبة واتباع سياسة نقدية توسعية وبالعكس في حالة التضخم حيث تتبع سياسة نقدية انكماشية وسياسة مالية متشددة ولكن الاقتصاديين لاحظوا في نهاية السبعينيات من القرن العشرين ان السياسة الاقتصادية سائرة نحو ادارة الطلب الكلي، فطالب النقديون بوضع قاعدة ثابتة لنمو العرض النقدي وقد ظهر مجموعة من الاقتصاديين

(1) وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر - 2014-2015، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص ص 110-111.

(2) حيدر يونس، مصدر سابق، ص ص 61-66.

شكلوا اقتصاديات جانب العرض وكانت فلسفتهم تحفيز الناس على العمل والادخار وتقتصر إجراءات تخفيضات في الضرائب ويرون ان احسن طريق لتحسين الأداء الاقتصادي هو البحث عن طرق وسياسات لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات (1).

وتؤكد تلك المدرسة على ضرورة الحوافز والتخفيضات الضريبية لزيادة النمو الاقتصادي، وفعوى هذه المدرسة (2). يتمثل بالتحول من دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال حسب رؤية كينز الى سياسة إنعاش الانتاجية ونموها اي جانب العرض اذ ان تخفيض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص والمستهلكين سيؤدي الى تشجيع الافراد على العمل لفترة اطول وعلى بذل جهد أكبر كما ان معدلات الضريبة المنخفضة ستشجع كلاً من الاستثمار والادخار وكل هذا سينعكس ايجابياً على العرض الكلي (3).

في نفس الوقت كانت هناك رؤى مشتركة تجمع بين النقديين ومدرسة جانب العرض إلا ان انصار جانب العرض يأخذون على النقديين تركيزهم على المعروض من النقد وإهمالهم الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي (جانب العرض) إذ يؤكدون وبشكل خاص مسالة الحوافز لزيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات في علاج مشكلات النظام الرأسمالي ومنها مشكلة الركود التضخمي (4).

#### المطلب السادس: -فاعلية السياسة النقدية وتقسيم الى:

##### اولاً: فاعلية السياسة النقدية في الاجل القصير

المقصود بفاعلية هو حجم الأثر على الدخل الناتج عن تغير معين في متغيرات السياسة إن السياسة النقدية التي تطبقها السلطة النقدية يمكن أن تكون فعالة ويمكن أن تكون غير فعالة (5).

تشير فاعلية السياسة النقدية إلى "درجة قدرة السياسة النقدية". في التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التي تنتهجها السياسة النقدية، ومن هذه الأهداف تحقيق معدلات نمو عالية واستقرار معتدل للاقتصاد الوطني واستقرار القيمة الاقتصادية والنقدية المواتية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجب أن تكون هناك أدوات مرافقة للسياسة النقدية لتحقيق هذه الأهداف، خاصة في البلدان النامية (6). ولا ترتبط فاعلية السياسة النقدية فقط بقوة تأثيرها، ولكن أيضاً بالسرعة التي يتم بها تحقيق الهدف المنشود (7).

فالسياسة النقدية تعمل من خلال سعر الفائدة والاستثمار، أذ إن نسبة تغير معين في الاستثمار، فإن التغير بالدخل يصبح أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر، أذ عندما تشد عدم مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، تصبح السياسة النقدية أكثر فاعلية (8).

(1) مايكل ابد جمان ، مصدر سابق ،ص242.

(2) سامو يلسون وتورد هاوس ، مصدر سابق ، ص734.

(3) علي يحيى علي العكيلي فاعلية السياسة النقدية والمالية وانعكاساتها في المتغيرات الاقتصادية الكلية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2002 ، ص13.

(\*) **يوضح منحنى لافر** العلاقة بين معدل الضريبة الايرادات الضريبية وفكرته الاساس هو ان مردود الضريبة ترتفع ثم ينخفض شيئاً فشيئاً ثم يتزايد الضغط الضريبي، وذلك لأن معدل الضريبة المرتفع يدفع الى التهرب من دفع الضريبة فضلاً عن انه يضر بمتطلبات العمل والادخار والاستثمار مما يؤدي الى انحسار النشاط الاستثماري ومن ثم انخفاض حصيلة الضريبة، وينتهي تحليل هذا المنحنى الى ان تخفيض معدلات الضريبة سوف يقود الى زيادة معدلات الفائدة الكلي.

(4) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، صص 351-352.

(5) سامي خليل، مصدر سابق، ص493.

(6) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020، ص-239.

(7) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية (قضايا نقدية ومالية) ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان، 2000، صص120-122.

(8) مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص 275.

أذ تستمد السياسة النقدية فاعليتها من العلاقة بين عرض النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، فعندما

يؤدي التغيير في عرض النقود إلى تغييرات هامة في مستوى النشاط الاقتصادي، فإن ذلك يعني ان السياسة النقدية أكثر فعالية والعكس صحيح، فالاقتصاديون النقوديون وعلى رأسهم ميلتون فريدمان يعتقدون بأن هناك علاقة سببية قوية تنج من المعروض النقدي إلى النشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

إن مفهوم التوازن الاقتصادي لا يشير إلى منحنى IS - LM فقط بل يشير في مفهومه إلى المنفعة التي يقدمها النظام الاقتصادي ككل ، ولذلك يستهدف التوازن الاقتصادي تحقيق النمو ويمنع حصول التقلبات في الإنتاج والأسعار، ويحد من البطالة المرتفعة للوصول إلى الحالة التي يتوازن فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي، ويتوازن فيها الإنتاج مع الاستهلاك والادخار مع الاستثمار والتيار النقدي مع التيار السلعي، ويتطلب التوازن دورا مؤثرا من السياسة النقدية ، ولذلك عدت هذه الأخيرة جزءا أساسيا من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية ، حيث تزايد بها الاهتمام أثناء الاختلالات وعدم الاستقرار الاقتصادي، ويتعاطف دورها عندما تساندها السياسات الأخرى لتحقيق أهدافها وخاصة السياسة المالية . وتستعمل السياسة النقدية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها وهذه الأدوات مباشرة وغير مباشرة ومساعدة. أما بخصوص قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي فهذا يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي القائم، ومستويات التطور والتقدم الاقتصادي، وكذلك في مدى التنسيق بين أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية وفي مدى استقلالية السلطة النقدية ولذلك تظهر فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة ولا تظهر في الاقتصاديات النامية بسبب الاختلاف المتباين بين الحالتين<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: -فاعلية السياسة النقدية في الاجل الطويل

لا يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على مستوى الإنتاج والعمالة على المدى الطويل. نظراً لأن البنك المركزي لا يستطيع تغيير مستويات التوظيف أو الإنتاج بشكل دائم، فليس من المنطقي تحديد أهداف للبنك المركزي لتلك المتغيرات. في الواقع، قد يكون لمحاولات إبقاء التوظيف أعلى من المستوى الطبيعي آثار ضارة جداً على المدى الطويل. إذا حاول البنك المركزي إبقاء الإنتاج فوق المستوى الطبيعي، فسوف يرتفع التضخم، وعاجلاً أم آجلاً، سيتوقع الأفراد تضخم أعلى. قد تؤدي مثل هذه السياسة إلى مكاسب قصيرة الأجل فيما يتعلق بالتوظيف، ولكن مع تكاليف كبيرة طويلة الأجل لأن التضخم سيرتفع بشكل دائم إلى مستوى أعلى<sup>(3)</sup>.

يتفق معظم الكلاسيكيين والكينزيين على أن النقود محايدة على المدى الطويل بحيث تؤثر التغييرات في نمو النقود على التضخم ولكن ليس المتغيرات الحقيقية على المدى الطويل. لذلك، سيقبل معظم الناس أن الهدف الرئيس طويل المدى للسياسة النقدية يجب أن يكون الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر. ومع ذلك هناك اتفاق أقل بكثير حول تأثيرات السياسة النقدية واستخدامها المناسب على المدى القصير<sup>(4)</sup>. كما تعد السياسة النقدية إحدى السياسات المهمة التي

(1) محمود مناع عبد الرحمن، السياسة النقدية واستهداف التضخم مع الإشارة للاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه-غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2009، ص 110.

(2) عيدات عبد الوهاب، فعالية السياسة النقدية وأثارها، في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، www.asjp.cerist.dz

(3) NILS, OP.Cit, P 258.

(4) Andrew B. Abel Ben S. Bernanke Dean Croushore, Macroeconomics, SIXTH EDITION, the United States of America, 2008, p-552.

تؤدي دورا مؤثرا على التوازن الخارجي، وهذا التوازن يتحقق عن طريق توازن الأسعار وتغيير المعروض النقدي أو ما يسمى التوازن الكمي (1).

ان مستوى الاسعار لن يكون ثابتا حتى يصل الاقتصاد القومي الى توازن الأجل الطويل. فقد يرتفع معدل الاسعار وقد ينخفض وقد يبقى ثابتا، ولكن المعدل الذي يتغير عنده يجب ان يكون ثابتا، وقد يستغرق وقت طويلاً حتى يصل الاقتصاد القومي الى مستواه التوازني الطويل الأجل للعمالة، وفي الحقيقة قد لا يصل الى هذا المستوى اذ كانت السلطات النقدية تنتهج سياسات غير صحيحة (2).

---

(1) وليد بني، أهمية السياسات النقدية وعوامل نجاحها (حالة موريتانيا)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 52.

(2) مايكل ايدجمان، مصدر سابق، ص 418.

## المبحث الثاني: -الإطار النظري للنمو الشامل

### المطلب الأول: -مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي في أي اقتصاد ذي أهمية كبيرة من خلال الارتفاع في مستوى الناتج (الدخل) ومن ثم رفع المستويات المعيشية في اقتصاد ما ويعد النمو هدفا أساسيا للسياسة الاقتصادية وهو أحد أهم موضوعات العصر التي لا بد من الوقوف عليها. ويعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة لكافة الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة. ويعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد ما في مدة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي بشكل عام زيادة الدخل لاقتصاد معين<sup>(1)</sup>.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه التوسع المستدام لإمكانيات الإنتاج التي تقاس بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال مدة معينة. يمكن الحفاظ على النمو الاقتصادي السريع على مدى عدد من السنوات، كي يحول أمة فقيرة إلى غنية<sup>(2)</sup>. إذ يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادات في إنتاج السلع والخدمات، وتوفر الوسائل لمستوى معيشي أفضل، وللنمو فوائد أخرى أيضا، أنه يخلق فرص عمل ويساعد على تخلص الناس من الفقر، كما أنه يزيد من الموارد التي يمكن للحكومة الاستفادة منها من خلال الضرائب من أجل تمويل توفير الخدمات العامة ويشير إلى المشاركة على نطاق واسع في هذه التحسينات في مستويات المعيشة بين جميع فئات المجتمع ويمكن تلخيص التضمين بأربعة أهداف عامة: تقاسم المنافع والفرصة، والمشاركة، و التمكين<sup>(3)</sup>.

استندت الأدبيات التطبيقية في مجال النمو الاقتصادي إلى التطورات النظرية. وكما هو معروف طور سولو (Solow) الانموذج النيوكلاسيكي للنمو في محاولة لتفسير الشواهد التاريخية عن أنماط النمو الاقتصادي في العالم، وخصوصا النمو في الاقتصادات الصناعية المتقدمة، وشملت الحقائق النمطية للنمو في الاقتصادات المتقدمة<sup>(4)</sup>. ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال، وثبات أنصبة رأس المال والعمل في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة ويعتقد معظم خبراء الاقتصاد الكلي أن معدلات الادخار والاستثمار مهمة للنمو<sup>(5)</sup>.

كانت إحدى أهم نتائج هذا الانموذج هي أن معدل النمو الاقتصادي طويل المدى يعتمد على معدل نمو التقدم التقني الذي يتحدد بقوة خارجية عن نطاق الانموذج الاقتصادي، وفي هذا الانموذج ليس هنالك تأثير للسياسات في معدل النمو طويل المدى<sup>(6)</sup>.

استنادا إلى لنموذج النمو النيوكلاسيكي، وتطوره بواسطة مدرسة النمو، تطورت منهجية تقدير دوال النمو التي اعتمدت على استخدام تحليل الانحدار لاستكشاف وسائل السببية بين النمو الاقتصادي طويل المدى ومختلف المتغيرات التي من شأنها التأثير في مثل هذا النمو وشملت المتغيرات المفسرة مجموعة عريضة من العوامل، منها الظروف وعوامل السياسات، وعوامل

(1) جيمس جوار تيني و ريجار داستروب، مصدر سابق، ص 586.

(2) Michael Park in PEARSON, Macroeconomics, Tenth Edition, United States of America, 2012, p 134.

(3) CERRA EICHENGREEN EL-GANAINY SCHINDLER, HOW TO Achieve Inclusive Growth, First Edition, Oxford University, United States of America, 2022, p9.

(4) Robert M Solow, A Contribution to the Theory of Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, vol, published by The MIT Press. 70, on one (February 1956), p p 65-94.

(5) Ibid, p p 65-94.

(6) انطوان زحلان - طاهر كنعان - محمد عبد الشفيق، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص 26.

المؤسسات، وعوامل البيئة. وعادة ما يجري التقدير باستخدام مشاهدات من عينات عالمية تضم الاقطار كلها التي تتوافر لها المعلومات على مدى زمني طويل (1).

وإن مسألة النمو ليست جديدة بل هي قناع جديد لقضية قديمة، وهي قضية لطالما شغلت وشغلت الاقتصاد الحاضر مقابل المستقبل (2). يجب ان تتوفر ثلاثة عوامل مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، هي الاستثمار في رأس المال البشري، وتحسين مستوى التنظيم الاقتصادي، والتطور التقني. وان النمو الاقتصادي مفهوم واقعي، ويتحقق النمو الكبير عندما يزداد (الناتج القومي الاجمالي) الحقيقي للحكومة. ويؤدي هذا النمو الى زيادة نصيب الفرد من الناتج (3)

أن النمو في دخل الفرد، (وحتى إذا زادت الدخول) يجب أن يكون أسرع من النمو السكاني (4). وفي الغالب فإن النمو الاقتصادي يعد منظماً ومستقراً في الاقتصادات المتقدمة، فليس ثمة تغيرات حادة ضرورية في القيم والمؤسسات. فالنمو في الحقيقة يحدث ذاتياً الى حد ما إذا كان التوظيف عند أو قريباً من مستوى التشغيل الكامل (5). وإن أفضل تعريف للتنمية في المفهوم المتكامل هو انها تمثل التطور الهيكلي أو التغيير الهيكلي للمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وتنظيمياً من أجل توفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع. يعتمد هذا التعريف على عنصرين رئيسين: التغيير الهيكلي وتوفير العيش الكريم، و احداث تغير جوهري بالنسب والعلاقات التي تميز الاقتصاد الوطني، مثل معدلات الادخار، ومعدلات الاستثمار، ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي.. الخ (6).

### المطلب الثاني: -النمو الشامل مسار حديث للنمو الاقتصادي-مفهوم النمو الشامل

يستأثر مفهوم النمو الشامل (Inclusive Growth) بأهمية متزايدة من قبل مختلف الاقتصادات المعنية بقضايا التنمية سواء في الاقتصادات النامية أو المتقدمة أو المنظمات والتجمعات الاقتصادية أو منظمات المجتمع المدني، إذ أصبح هذا المفهوم شائعاً في العديد من الابحاث والدراسات الاكاديمية (7). ويعد "النمو الشامل" من المفاهيم واسعة الانتشار حالياً، بوصفه أحد المقاييس الأكثر شمولية لمدى تحقيق الرفاه بمعناه الشامل، الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والمؤسسي، والثقافي، ضمن اهتمامات اخرى. وتتبنى هذا المفهوم العديد من المنظمات الدولية والاقليمية وعلى رأسها البنك الدولي، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، والاتحاد الاوربي، وبنك التنمية الاسيوي، وغيرها (8).

وقد اسهمت الازمة المالية العالمية عام 2008 في تنمية الازهان الى اهمية استحداث لنموذج جديد للنمو يعزز من امكانية قيامه بدور في الحد من عدم المساواة وخفض معدلات الفقر وخلق فرص عمل جديدة، وهو الامر الذي اكد اهمية النمو الشامل الذي تنوعت معه محاولات تحديد نطاقه والمدخلات التي يقوم عليها (9). يتكون النمو الشامل من ثلاثة مكونات: نمو اقتصادي قوي، وشامل، ومستدام (10). فالنمو الشامل يقتضي تمكين كافة شرائح المجتمع من الحصول على

(1) انطوان زحلان وأخرون، مصدر سابق، ص 27.

(2) ن. جريجوري مانكيو، النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال والنمو السكاني، طبع في الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص 191.

(3) جيمس جوارثيني: ريجارد استروب، مصدر سابق، ص 595.

(4) مايكل ابد جمان، مصدر سابق، ص-455.

(5) المصدر السابق نفسه، ص 455.

(6) مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2007، ص 123.

(7) عمرو حلمي، المجتمعات المنتجة النمو الشامل والتنافسية والتنمية المستدامة، الطبعة الاولى، مكتبة الآداب، القاهرة، 2017، ص 7.

(8) احمد الكواز، النمو الشامل، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية الكويت، العدد المائة والتاسع والعشرين - ايلول /سبتمبر 2016، ص 3.

(9) عمرو حلمي، مصدر سابق، ص 8.

(10) CERRA EICHENGREEN EL-GANAINY SCHINDLER, HOW TO Achieve Inclusive Growth, First Edition ,Oxford University ,United States of America, 2022, p 8.



تعليم جيد بإمكانيات تكنولوجية عالية تكون مخرجاتها ذات مهارات عالية لتضييق فجوة التفاوت بين شرائح المجتمع، وحتى لا تستأثر مجموعة محددة بالوظائف دون أخرى إلى جانب التوجه نحو تطبيق الرعاية الصحية الشاملة التي تشمل أيضا جميع شرائح المجتمع وحتى الفقيرة التي لا تمتلك تكاليف الرعاية الصحية، رغم أن الرعاية الصحية الشاملة تشكل تحديا للدول ذات الدخل المنخفض<sup>(1)</sup>. وأن قدرة الاقتصادات في جعل النمو شاملا تعتمد على تبني مثل تلك الاستراتيجيات التي تتخذ من الثورة الرقمية استراتيجية أساسية في تحقيق استراتيجية النمو الشامل<sup>(2)</sup>.

وقد ظل مفهوم النمو الشامل موضوع جدل كبير، وتعددت محاولات الوصول الى تعريف محدد له. ويمكن القول إن النمو الشامل هو النمو الذي لا يؤدي فقط الى مجرد ايجاد فرص اقتصادية جديدة بل هو الذي يتضمن ايضا تحقيق المساواة في امكانية حصول جميع شرائح المجتمع وخاصة الفقراء، على هذه الفرص<sup>(3)</sup>. أن دور الانسان النشط والكفؤ في عملية التنمية يعد دورا حاسما لان التاريخ الاقتصادي العالمي حدثنا عن امم استطاعت أن تحقق التقدم الاقتصادي دون أن تمتلك موارد مادية ذات أهمية. لكنه لا يذكر لنا أمة واحدة استطاعت ان تحقق تقدما حقيقيا في أي مجال من مجالات الحياة بدون توفر العنصر البشري الكفؤ<sup>(4)</sup>. ورغم اختلاف العديد من الجهات المعنية في تعريف النمو الشامل إلا أن النقاط المشتركة عديدة بين هذه التعاريف. ولعل من أهمها، الاتفاق على عدم تصادم النمو مع اعتبارات توزيع الدخل وتوفير فرص العمل، وضمان العدالة الاجتماعية. ومما يلفت النظر بأن الاهتمام بالنمو الشامل لم يعد محل اهتمام الاقتصادات النامية فقط، بل والمتقدمة ايضا في التغذية المتبادلة؛ وذلك بسبب تنامي مشاكل النمو، والبطالة، والاضرار البيئية اساسا. وعليه فإن الاهتمام بالنمو الشامل لم يعد يقسم البلدان الى تلك المهتمة "بالنمو"، أي البلدان المتقدمة، وتلك المهتمة بالتنمية أي البلدان النامية. وهو الامر الذي يساعد ما بين تجارب المجموعتين من البلدان<sup>(5)</sup>.

### أولاً: تعاريف خاصة بالنمو الشامل

يعرف البنك الدولي :- النمو الشامل بأنه نمط وسرعة النمو، والتي تتصف بالارتباط المتبادل وتخضع للتقييم بشكل اني. حيث تعتبر سرعة النمو مهمة في البنك بهدف التخلص من الفقر المطلق. ألا أنه ولضمان استدامة النمو في الاجل الطويل لا بد ان يكون النمو الشامل بكافة القطاعات خاصة فئة قوة العمل من السكان. ويتضمن هذا التعريف الربط ما بين البعد الكلي والجزئي للنمو. وبهذا المعنى يركز "النمو الشامل" على توليد فرص عمل جديدة ودخول جديدة، وينتهج البنك لتحقيق النمو الشامل اجال طويلة مع الاهتمام باستدامة النمو، علما بأن مفهوم الشمول هنا يشير الى المساواة في الفرص، إذ حرية النفاذ للأسواق، والموارد وبيئة عمل غير متحيزة للأفراد ورجال الاعمال<sup>(6)</sup>.

ويعرفه برنامج الامم المتحدة الانمائي: -بأنه نتيجة Outcome وعملية Process. مع اهمية ضمان ان كل فرد لا بد ان يشارك في عملية النمو، سواء في عملية اتخاذ القرار ام المشاركة في النمو، كما ان نتائج النمو يجب ان توزع بشكل عادل، وعليه يتضمن "النمو الشامل" المشاركة في النمو، والمشاركة في المنافع.

(1) عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، نماذج النمو الاقتصادي، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2018، ص 47.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 47.

(3) Ali, Ifzal and Son Hyun Hwa, "Measuring Inclusive Growth", Asian Development Review, Asian Development Bank, Vol-24, 2007, p12.

(4) زيد بن محمد الرماني، اقتصاد التنمية، استقلال أم استدلال، الطبعة الاولى، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية -الرياض، 2005، ص 11.

(5) احمد الكواز، مصدر سابق، ص 3

(6) نفس المصدر، ص 3-4.

ويعرف البنك الاسيوي للتنمية: -النمو الشامل على انه يذهب الى ابعد من اهداف النمو الاقتصادي، فهو لا يخلق فرص اقتصادية جديدة فقط، بل يتضمن ايضا. حرية النفاذ العادلة لجميع شرائح المجتمع، وخاصة الفقراء. ويعتبر النمو شاملا إذا: -

أ-سمح بالمشاركة لكل اعضاء المجتمع، مع اشارة خاصة لمشاركة الفقراء، وذوي القدرات الخاصة بالنمو (اي مشاركة غير تمييزية). وما يتضمنه ذلك من المشاركة في عملية النمو. ب-ان يرافق هذا النمو انخفاض في عدم المساواة في ابعاد الرفاه غير المرتبطة بالدخل، والمهمة لتعزيز النمو، بما في ذلك النفاذ للخدمات التعليمية، والصحية، والتغذية، والتماسك الاجتماعي، وما يتضمنه ذلك من المشاركة في نتائج النمو.

وتعرف استراتيجية النمو الاوربية 2020: -النمو الشامل بأنه يتضمن تمكين الناس من خلال مستوى تشغيل أكبر، والاستثمار في المهارات، ومحاربة الفقر، وتحديث اسواق العمل، والتدريب والحماية الاجتماعية بهدف مساعدة الناس على توقع وادارة التغيرات، وبناء مجتمع متماسك. ومن المهم ايضا توزيع نتائج النمو على كافة اعضاء الاتحاد الاوربي، بما في ذلك الاعضاء الأبعد، وبالشكل الذي يقوي التماسك الاقليمي. كما ان "النمو الشامل" لابد ان يتضمن العدالة في فرص النفاذ للجميع وطول العمر المتوقع (1).

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)النمو الشامل بأنه "النمو الاقتصادي الذي يخلق فرصة لجميع شرائح السكان ويوزع ارباح الرخاء، سواء النقدية أم غير النقدية، الى حد ما عبر المجتمع " (2).

وكما تعرف التنمية الشاملة بأنها عملية ايجابية موجهة لتحسين قدرة النظم القومية والاقليمية والمحلية وتحسين القيم السائدة في هذه النظم من اجل تلبية واشباع كل المطالب والاحتياجات الانسانية سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او سياسية او ثقافية. كما تعرف بأنها انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن على اساس علمي سواء أكان هذا الكيان فردا أم مجتمعاً (3).

### المطلب الثالث: -أطار النمو الشامل

النمو الشامل متعدد الأبعاد، لذلك هناك حاجة إلى إطار لوصف العناصر وتحديد كيفية ارتباطها من خلال المخطط (1). يتطلب تعزيز النمو القوي والمستدام والواسع النطاق مدخلات من كل من القطاع الخاص والحكومة، إذ إنها تتحد لتوليد النشاط الاقتصادي وتحديد توزيعها. في معظم الاقتصادات، يولد الأفراد والشركات حصة كبيرة من النشاط الاقتصادي، إذ إنهم ينتجون السلع والخدمات ويكسبون دخلاً من مدخلات العمل ورأس المال والابتكار. يمكن الحصول على هذه المدخلات من مصادر محلية أو من مصادر عالمية، مما يسهم في توفير العمالة، رأس المال والتكنولوجيا من خلال الهجرة وتدفقات رأس المال ونقل التكنولوجيا عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، يستجيب القطاع الخاص لإشارات الأسعار والحوافز لضمان إنتاج السلع والخدمات وبيعها في الأسواق. لذا يتطلب النمو الشامل أسواقاً عادلة وتنافسية مع تكافؤ الفرص محلياً ومن خلال التجارة الدولية لضمان ملاءمة الأسعار والفرص للجميع للمساهمة وجني مخرجات الإنتاج وتسهم الحكومة بالمدخلات وتهيئ الظروف المناسبة لذلك النمو يبدأ هذا بإطار حوكمة شاملة

(1) احمد الكواز ، النمو الشامل ،مصدر سابق ،ص 4.

(2) VALERIE CERRA and others, How to Achieve Inclusive Growth, first Edition, Oxford, UK, 2022, P14.

(3) احمد الكواز،مصدر سابق،ص14.

لوضع "قواعد"، وتوجيه كيفية إدارة البلد، والاحتفاظ بها، أذ أن القادة السياسيين مسؤولون عن اتخاذ القرارات في مصلحة البلد. يؤسس النظام السياسي للبلاد الفرص للمواطنين للتعبير عن آرائهم حول الأهداف الاجتماعية والدعوة للإصلاحات لتعزيز أعلى والمزيد من النمو الشامل. من بين المدخلات الحكومية، استقرار الاقتصاد الكلي، أذ يعد أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النمو الشامل، تستخدم الحكومات أدوات الاقتصاد الكلي مثل الاستقرار المالي والنقدي لتهدئة التقلبات الاقتصادية وتجنب حالات الركود والأزمات المدمرة. كما ان السياسات التي تعزز النمو المستقر مهمة لأن التقلب المفرط يضر بالنمو والعدالة، وتقوم الحكومة برفع الضرائب واستخدام هذه الموارد لتوفير مجموعة من الخدمات العامة، ويمكن أن تؤثر السياسات الحكومية وتوفير الخدمات العامة التي تزيد من الوصول إلى الصحة والتعليم والتمويل على مرحلة ما قبل التوزيع، على مخزون رأس المال البشري والمادي الذي يحرك عملية الإنتاج. خلال مرحلة الإنتاج، تقوم الحكومات بتشكيل أداء السوق والحوافز التي تواجه الشركات والأفراد في قرارات التوظيف والاستثمار والابتكار، أذ بعد إنتاج وتوزيع دخل السوق، تستخدم الحكومات أيضاً أدوات الضرائب والإنفاق لإعادة توزيع الدخل لزيادة الرفاهية للفقراء وتقليل عدم المساواة في الدخل، وفقاً لتأكيد المجتمع على المساواة. بشكل عام، اذ يميل توزيع نتائج السوق أو نتائج ما قبل التمويل إلى أن يكون أكثر تفاوتاً مما يحدث بعد إعادة التوزيع الحكومي من خلال الضرائب والتحويلات. يمكن تحليل تقاسم المنافع الاقتصادية على أساس أبعاد متعددة، وليس مجرد مقياس إجمالي لعدم المساواة. في لحظة معينة، يمكن فحص ما إذا كانت الفوائد المالية يتم تقاسمها بشكل منصف عبر الجنس وسمات الشخصية الأخرى، بما في ذلك العرق. قد تنمو مناطق مختلفة في أجزاء مختلفة من البلاد بمعدلات مختلفة، تتحرك بعض المناطق إلى الأمام بينما تتقدم مناطق أخرى<sup>(1)</sup>.

هناك حلقة تغذية مرتدة من توزيع النتائج على القطاع الخاص ومدخلات القطاع العام. توزيع النتائج يؤثر على الإنتاج في المستقبل من خلال توفير العمالة، والمدخرات، وزيادة الأعمال، بما في ذلك من خلال تأثيرها على الجيل القادم. تغذي النتائج مدخلات وسياسات الحكومة المستقبلية من خلال النظام السياسي. في النهاية، يرتبط كل عنصر من عناصر الإطار بالباقي. إطار العمل يوضح كل مكون ووظيفته الرئيسية وقنوات التفاعل. ولكن النمو الشامل هو اقتصاد كلي بطبيعته، وبالتالي فإن جميع مكونات النظام مترابطة بشكل كامل. كما ان النظام ديناميكي أيضاً. النتائج تخلق الأوقاف من الثروة ورأس المال التي تؤثر على المدخلات اللاحقة للإنتاج. النتائج ومدفوعات العوامل تخلق فرصاً متباينة ومكافآت ذلك تترجم إلى عمل سياسي لإصلاح السياسات. تؤثر التغييرات في الحوكمة أو في السياسات على النتائج، ولكنها تؤثر أيضاً على الحوافز في الإنتاج الخاص وبالتالي، عند وضع جدول أعمال للإصلاح، من المهم البدء من منظور شامل النطاق<sup>(2)</sup>.

ففي عام 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة أطلق عليها الإطار الشامل للتنمية الشاملة وتعد كطرح جديد لمفهوم التنمية الشاملة ومؤشراتها ويتكامل في هذا الإطار الجانب الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والبشري ويتلخص في الاتي<sup>(3)</sup>: -

1- عدّ التنمية الشاملة اثراء لحياة الافراد من خلال توسيع الافاق امامهم.

2- تسعى الى تخفيف المعاناة من الفقر والمرض وتحسين نوعية الحياة.

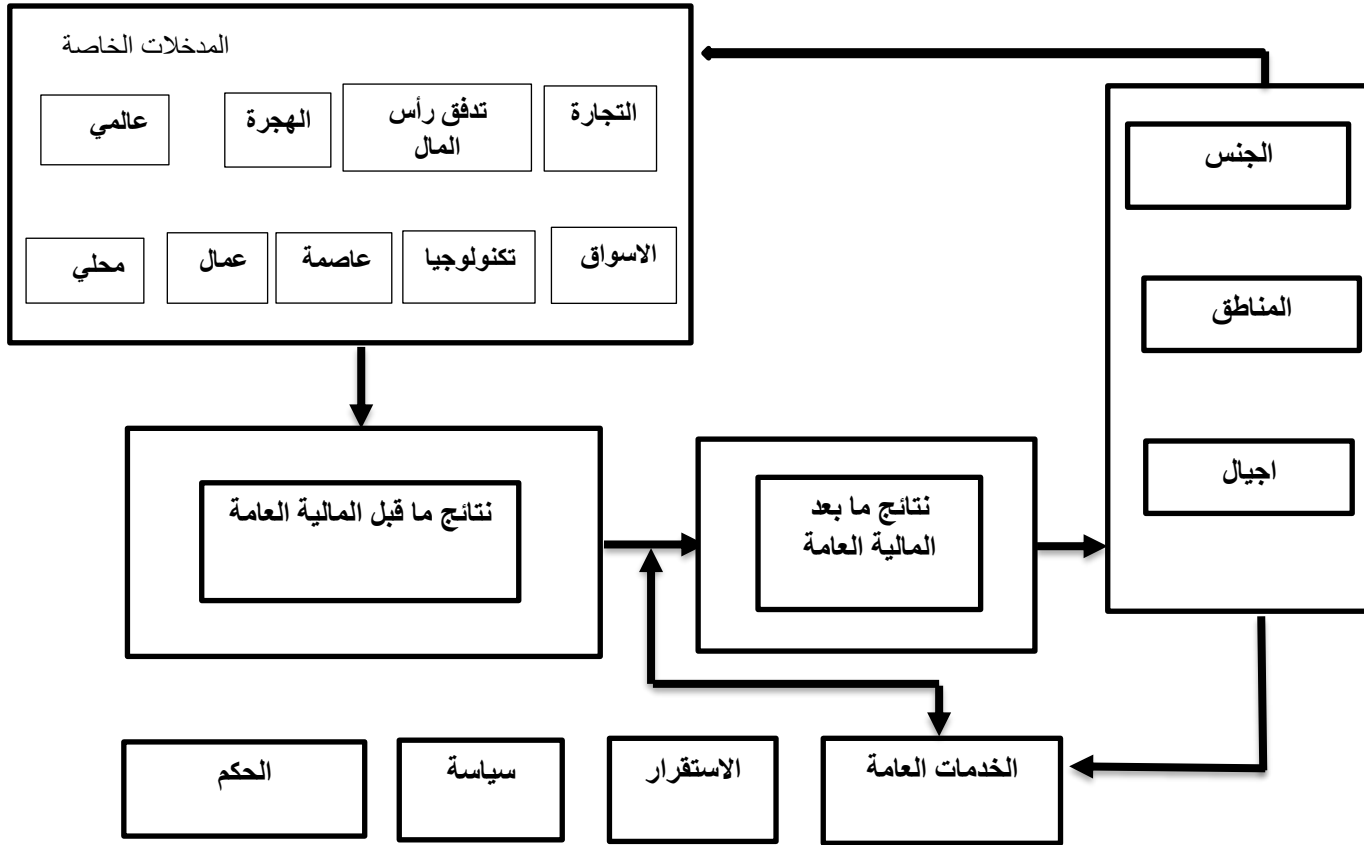
(1) OECD, The Governance of Inclusive Growth, OECD publishing, Paris, 2016, p21.

(2) Ibid, p22.

(3) عبد اللطيف مصطفى- عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، 2014، ص22.

3- تزود المجتمعات والافراد بإمكانيات تحكم أكبر.

### يوضح المخطط (1) أطار النمو الشامل



SOURCE: VALERIE CERRA and others, How to Achieve Inclusive Growth, first Edition, Oxford, UK, 2022, P20.

### المطلب الرابع: -اهمية النمو الشامل

أن الهدف الأسمى للنمو الشامل هو نشر منافع العولمة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية بين جميع الاقتصادات، والمناطق، والشعوب، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المتوازن من خلال التنمية المستدامة. وينبغي أن تشمل الدلائل الآتية: -

1-من المنظور العالمي: يعد النمو الشامل الطريق الصحيح إلى التنمية الاقتصادية لبلدان العالم، وعلى البلدان الغربية المتقدمة أن تكون أكثر تسامحا مع البلدان النامية، وعليها أيضا أن تقدم المزيد من الدعم والتشجيع لمواقفهم، بدلا من الاستمرار في فرض نمط نمو اقتصادي خاص بها على بلدان ومناطق أخرى وتطوير أنماط التنمية المختلفة غير المتجانسة وإيقاف تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان النامية.

2-من المنظور المحلي: فإن النمو الشامل هو مسار التنمية الاقتصادية، وتوفير الطاقة في ظل حماية البيئة، وخلق طرق ووسائل متنوعة للحفاظ على الموارد، والسعي إلى تحقيق الإنصاف

الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية. وضمان حصول الجميع على نصيب متساو من فرص التنمية، والتطبيق المطرد للنظام لضمان الإنصاف الاجتماعي، مع التركيز على ضمان العدالة في الحقوق، والفرص، والأحكام، والتوزيع. ووفق النمو الشامل لم تصمم الأهداف الإنمائية للألفية للقضاء على الفقر فحسب، بل لدعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف، إذ إن الشرط الأساس لتحقيق هذه الأهداف هو أن الفوائد لا يمكن أن تتراكم بشكل مستمر وغير متناسب لمجموعة واحدة أو أكثر في المجتمع. لهذا السبب، من الأهمية بمكان أن يكون النمو شاملاً، إذ إنه يوفر فرصاً مشتركة على نطاق واسع لتجميع الأصول الإنتاجية مثل التعليم، وأن يسمح للناس باستخدام هذه الأصول في أنشطة تعزيز النمو والاستفادة من هذه الأنشطة، وأن يوفر فرصاً لتلك التي لا تستفيد مباشرة من النمو، لا يترجم النمو الاقتصادي تلقائياً إلى مكاسب مشتركة على نطاق واسع، إذ تعتبر خيارات السياسات مهمة، فقد استمر الفقر المدقع على الرغم من النمو السريع في العديد من الاقتصادات، في حين أن بعض الاقتصادات الأكثر فقراً وأبطأ نموًا حققت نجاحًا ملحوظًا في التخفيف من الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي، أن المساواة مرتبطة بالأداء الاقتصادي القوي المستدام. على النقيض من ذلك، إذ تزامنت المستويات العالية من عدم المساواة في الاقتصادات الأخرى مع الأداء الاقتصادي المتقلب<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الخامس: مستلزمات النمو الشامل: -

##### أولاً: مستلزمات كمية

1. على الرغم من أن الأدبيات التطبيقية الواسعة في مجال استكشاف العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي طويل المدى، تبلور شعوراً عام في عدد من الأوساط المهنية في مجال النمو الاقتصادي، بأن لا أحد يعرف على وجه التحديد "الشروط الكافية للنمو" بينما يمكن وصف خصائص الاقتصادات التي نجحت خلال المدة بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه لا يمكننا بقدر كبير من الاطمئنان تسمية العوامل التي كانت حاسمة في تحقيق هذا النجاح. جرى استنباط قائمة بعناصر للسياسات على أساس تحليل تجربة النمو المستدام في شكل أنواع القيود التي تحد من الأداء التنموي، لأغراض يمكن أن تستخدم في صياغة استراتيجيات وطنية للتنمية والنمو بعد الاتفاق على الأهمية النسبية لأي من هذه القيود والأولويات الوطنية للفعل التنموي بحسب الظروف الخاصة بكل بلد. تشمل قائمة القيود والأولويات ما يأتي: -
2. تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار (بمعنى نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) في حدود حوالي 25 %، بما في ذلك الاستثمار في البنية الأساسية والتعليم والصحة في حدود 7-8 % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من أن الإنفاق على هذه المجالات لا يعد استثماراً في تقاليد حسابات الناتج القومي.
3. تشجيع الصادرات، وصياغة سياسات صناعية ملائمة.
4. مراقبة نظام سعر الصرف لضمان تشجيع الصادرات.
5. إدارة تدفقات رأس المال الأجنبي انفتاح القطاع التمويلي.

(1) Davoodi, Peter Montiel, and Anna Ter-Martirosyan, Macroeconomic Stability and Inclusive Growth, Working Paper, Institute for Capacity Development, Authorized for distribution by Valerie Cerra, IMF management, March 2021, p22.

6. تحقيق استمرار الاستقرار الاقتصادي، تطوير القطاع التمويلي (1).

### ثانياً: مستلزمات وصفية

1. تقاسم المنافع الاقتصادية، بما في ذلك من ثروة الموارد الحالية، وعبر اجيال المستقبل، اذ يجب ان يكون النمو الشامل مستداما، وتتطلب الاستدامة معالجة التأثير الضار المحتمل لتغير المناخ على اجيال المستقبل (2).
2. تطوير رأس المال البشري، اذ ان التحصيل العلمي العالي والمهارات الأفضل هي واحدة من أقوى محركات النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يعد التحصيل العلمي العالي والمهارات الأفضل من أقوى محركات النمو الاقتصادي ويمكن أن تساعد في تعويض عدم المساواة في الدخل (3).
3. استقرار الاقتصاد الكلي: إن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي هو شرط أساس للاستمرار والتنمية الشاملة والهدف العام لسياسة الاقتصاد الكلي هو المساهمة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بطريقة عادلة ومستدامة. لأن بطالة العمالة من الأسباب الرئيسية للفقر، لذا فإن المهمة الرئيسية هي الحفاظ على الاقتصاد عند مستوى أقرب من العمالة الكاملة. وهذا الهدف يعني أنه في البلدان النامية، العمالة في القطاع الرسمي تواكب على الأقل نمو القوى العاملة والمناطق الريفية والهجرة الحضرية والنمو الاقتصادي المستمر والمستدام ليس فقط شرطاً مسبقاً للتوظيف، ولكنه يوفر أيضاً للبلدان الحيز المالي لمعالجة القضايا الاجتماعية الهامة، مثل الوصول إلى الخدمات الصحية والصرف الصحي ومياه الشرب المأمونة، إذ ينبغي أن يكون الهدف الأساسي لسياسات استقرار الاقتصاد الكلي هو تحقيق نمو اقتصادي مستقر. ويتم استكمال هذا الهدف الرئيس للسياسة بالحاجة إلى تثبيت المتغيرات الوسيطة التي يمكن أن يكون لها تأثير قوي على النمو. ويؤدي استقرار الأسعار والموازن الخارجية على وجه الخصوص دوراً مهماً من خلال تأثيرهما على قرارات الاستثمار. لتحقيق هذه الأهداف الوسيطة، تحتاج البلدان إلى حيز سياسي لاستخدام أدوات الاقتصاد الكلي بمرونة، بما في ذلك السياسات المالية أو النقدية لمواجهة التقلبات الدورية، وأنظمة مناسبة للاستثمار وأسعار الصرف، وتنظيم قوي للقطاع المالي ويجب استكمال حيز السياسات على المستوى القطري والتنسيق على المستوى العالمي، وخاصة بين المجالات ذات الأهمية النظامية (4). يمكن لسياسات الاقتصاد الكلي الأكثر ملاءمة، جنباً إلى جنب مع سياسات سوق العمل النشطة أن تساعد على إدارة التهديدات الدورية للعمالة، وكذلك تعزيز المهارات والقدرات لضمان قدرة العمال على التكيف مع التغييرات الهيكلية طويلة الأجل. ويجب موازنة إجراءات فتح الأسواق مع الاستثمار في البنية التحتية المادية ورأس المال البشري بحيث تتماشى تحسينات الأجور بشكل أفضل مع زيادة الإنتاجية. يمكن تطوير المهارات والحد الأدنى للأجور وتشريعات حماية العمالة كلها المساهمة في التوزيع العادل للفرص والمزايا. والحماية الاجتماعية الرسمية (5).

(1) انطوان زحلان - طاهر كنعان وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الابعاد الاقتصادية، الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص35.

(2) VALERIE CERRA and others, Op.Cit, P22.

(3) OECD, OP.Cit, P47.

(4) Ibid, p 3-4.

(5) Ibid, p8-7.

4. تعتمد التنمية الشاملة والمستدامة على تكامل سياسات الاقتصاد الكلي المعززة للنمو مع السياسات الصناعية التنموية وتدابير إعادة التوزيع، وكلها موجهة نحو خلق فرص عمل لائقة. لتوفير إطار الحماية الاجتماعية الذي يهدف إلى القضاء على أسباب الفقر، والتعليم وتوفير الصحة يعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو الشامل من التحديات الكبيرة التي تواجه التنمية الاقتصادية، يشمل استقرار الاقتصاد الكلي مجموعة واسعة من القضايا الفرعية، والتي غالباً ما يصعب حل العلاقات المتبادلة بينهما والتي عادة ما تكون خاصة بكل بلد (1).

5. العمالة المنتجة: - وهذا يعني القدرة على خلق وظائف جديدة، وخلق الظروف واعتماد سياسات تساعد على الحد من البطالة، بما يتماشى مع الجهود المبذولة لزيادة إنتاجية القوى العاملة الحالية، بما في ذلك المعايير التالية: -

أ- نسبة الفئة العمرية الممتدة من 18 الى 64 عاما الى العدد الاجمالي للسكان.

ب- معدل البطالة الكلي.

ت- معدل البطالة بين الشباب.

ث- معدل البطالة بين الاناث.

ج- برامج تطوير المهارات بهدف توفير العمالة المنتجة.

ح- حجم الاقتصاد غير الرسمي.

خ- حقوق العمالة من الاجور والتأمينات والتعويضات، ويتوقف تطبيق الاستراتيجيات التي تهدف الى تحقيق النمو الشامل على مدى توفر العمالة المنتجة الامر الذي يرتبط بمدى جدية برامج تنمية المهارات (2).

د- المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ترتبط أهداف النمو الشامل، بما في ذلك الحد من معدلات الفقر، وخلق وظائف جديدة والحد من عدم المساواة، بسهولة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوافر أطر التمويل اللازمة لبناء هذه البرامج، وتوافر مجالاتها والخدمات ذات الصلة. ويتم تضمين المعايير التالية في هذا الإطار: -

1-حق التملك بما في ذلك بالنسبة للإناث.

2-طبيعة السياسات الداعمة لأقامه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3-مدى تنوع مجالات تلك المشروعات وتوافر الخدمات المتصلة بها.

4-طبيعة الخدمات المالية المتاحة.

5-مدى سهولة تقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وطبيعة الضمانات المطلوبة.

6-مستوى الضرائب المطلوبة.

7-الخدمات الاستشارية والتوجيهية والتدريبية اللازمة لاقامة تلك المشروعات، ولايعتبر مجرد تشجيع اقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الاطر التمويلية بها كافيا لتحقيق النمو الشامل؛ إذ إن تسهيل اقامة المشروعات يجب أن يكون مرتبطا ببرامج التأهيل والتدريب وتنمية المهارات (3).

(1) Ibid,p9

(2) عمرو حلمي، مصدر سابق، ص11.

(3) المصدر السابق نفسه، ص12.

## المطلب السادس: مؤشرات النمو الشامل

دمج النمو الشامل في صنع السياسات بالاعتماد على إطار النمو الشامل، إذ يجب على صانعي السياسات التشخيص أولاً حالة النمو والشمول والاستدامة. هذا يستلزم إنشاء الحقائق الحالية بالإضافة إلى العوامل التي تقود التوقعات على المدى المتوسط والطويل. تشمل المؤشرات المقاييس الإجمالية للفقر وعدم المساواة، مثل متوسط دخول المجموعات والأقاليم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة؛ ومقاييس الوصول للرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة الأخرى. العديد من المنظمات والمنتديات الدولية (مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنتدى الاقتصاد العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) لديها مجموعات شاملة من المؤشرات على المستوى القطري التي يمكن أن تستخدم لقياس الأداء بالنسبة للدول النظيرة والدول الرائدة، أو لاستخدامها كأهداف طموحة، وتوفر الأمم المتحدة الأهداف والمؤشرات الدقيقة لأهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن ربطها بالإطار التحليلي الشامل للنمو. ويحتاج صناع السياسات إلى تحديد أولويات أهداف الاستراتيجية الشاملة. عدد قليل من البلدان من المرجح أن تحقق أداءً جيداً في جميع جوانب النمو الشامل. إذ إن معظم البلدان لديها مجالاً للتحسين في العديد من المجالات. بناءً على التشخيص، إذ يحتاج صناع السياسات إلى ذلك<sup>(1)</sup>. ويعد الابتكار محركاً مهماً للنمو وكجزءاً من مجموعة أوسع من السياسات الهيكلية، ويعتبر دوراً أساسياً في دعم النمو الشامل ويمكن أن تفعل ذلك عن طريق دفع نمو الدخل وخلق فرص العمل، والذي يمكن في ظل ظروف معينة أن تفيد بشكل مباشر أو غير مباشر جميع أفراد المجتمع إضافة إلى مساهمة الابتكارات التي تستهدف على وجه التحديد الفئات ذات الدخل المنخفض، إذ تشكل السياسة تركيز قدرات الابتكار داخل الاقتصادات، وللشمول الصناعي والإقليمي آثاراً على النمو الشامل، اعتماداً على كيفية تواصل الكيانات التي تركز على قدرات الابتكار مع بقية الاقتصاد<sup>(2)</sup>.

أن الطريق إلى النمو الشامل والمزيد من المساواة في الدخل مقيد للفرص التي يوفرها الاقتصاد، إذ يجب إحراز تقدم كبير لتحقيق أثر إيجابي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي والتطلع إلى الأمام وتوسيع نطاق هذه البرامج واستهدافها بشكل أفضل مع استدامة النمو الاقتصادي شرط لا غنى عنه لجعل النمو أكثر شمولاً<sup>(3)</sup>.

(1) VALERIE CERRA AND OTHER, OP.Cit, P22.

(2) OECD, the Governance of Inclusive Growth, OP.Cit, p 68.

(3) Ibid, p786.



## لمخطط (2) صنع وتشكيل السياسات لتحقيق النمو الشامل



SOURCE: VALERIE CERRA and others, How to Achieve Inclusive Growth, first Edition, Oxford, UK, 2022, P19

## المبحث الثالث: -التأصيل النظري لدور السياستين المالية والنقدية في النمو الشامل

### المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق النمو الشامل

السياسة المالية هي إحدى السياسات الأكثر ملائمة لتعزيز العدالة المجتمعية وتوفير فرص عمل للجميع، إذ تعد النفقات المالية معززة للمساواة في مختلف المجالات، وبالتحديد التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وأن النفقات دون تعزيز موارد المالية العامة يمكن أن تؤثر سلباً على الاستدامة المالية إذ إن التحدي يتمثل في كيفية استخدام السياسة المالية لجعل النمو أكثر شمولاً مع الحفاظ على المالية العامة. السياسة المالية هي واحدة من أنسب السياسات وأدوات التدخل الحكومي المباشر لمعالجة عدم المساواة والفقير. في الواقع، يوجد الآن قدر كبير من الاهتمام بالاستفادة من السياسة المالية لتعزيز النمو في البلدان النامية؛ ومع ذلك على النقيض من الاقتصادات المتقدمة التي لها تاريخ طويل في استخدام السياسة المالية لإعادة التوزيع (1). كما تعتبر أيضاً أحد أهم السياسات الداعمة والدافعة نحو تحقيق أهداف التنمية (2).

وينصح إلى اللجوء للسياسة المالية، كأداة رئيسة للإدارة الاقتصادية بوصفها ذات نتائج أكثر موثوقية ومصداقية (3).

يستلزم على الحكومة وضع تنفيذ خطط انمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه الجهود التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنها توجيهها لتمويل برامج التنمية. يمكن القول إن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسية وهما (4): -

1- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية.

2- قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار.

### أولاً: -السياسة الإنفاقية

يقصد بالسياسة الإنفاقية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتديبر وسائل تمويله، كما تظهر بالموازنة العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلات التضخم والكساد (5).

يشير الإنفاق الحكومي إلى الأموال التي ينفقها القطاع العام على شراء السلع وتقديم الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والدفاع وتعرف السياسة الإنفاقية بأنها (برامج الأنفاق الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الحكومة وهيأتها المحلية) (6).

فسياسة زيادة الإنفاق الحكومي تعزز دورة الدخل وتحدث حركات تراكمية بفعل (المضاعف او المعجل) علاوة على أن سياسة النفقات العامة تؤدي إلى تنمية عناصر الإنتاج كما وكيفاً، أي

(1) Gemma Estrada, Sang-Hypo Lee, and Donghyun Park, Inclusive Growth: An overview, adb economics working paper series, Manila, Philippines, December 2014, p7.

(2) احمد جمال خطاب، تحليل وقياس بين السياسة المالية والنمو الشامل في مصر، بحث منشور قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2020، ص721.

(3) أحمد الكواز، مصدر سابق، صص 6-8.

(4) محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، ص58.

(5) عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، جامعة المنصورة، مصر، 2005، ص41.

(6) طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص29.

عن طريق زيادة الكمية الموجودة من عناصر الإنتاج أو زيادة كفاءتها الإنتاجية، وذلك من خلال النفقات التي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية. كذلك فإن النفقات التي تخص التعليم والتدريب والابحاث والاعانات الاجتماعية وحتى الإعانات الاقتصادية للمشاريع فهي تزيد من أرباحها، وكذلك الإنفاق على الأمن والدفاع والعدالة فهي تؤدي إلى الاستقرار. وبالتالي؛ زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية، وعليه تزيد من معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن الإنفاق العام يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتوزيع مكاسب هذا النمو على فئات المجتمع المختلفة وذلك لرفع مستويات المعيشة والرفاهية<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: دور النفقات الجارية في النمو الشامل

يمكن أن يساعد الإنفاق العام في تحقيق أهداف النمو الشامل، إذ يعد الإنفاق العام أداة قوية لتعزيز النمو الشامل، إذ يمكن أن يسهم في خلق الفرص في المجتمع من خلال عوامل التراكم والإنتاجية. كما أنه أساسي في ضمان أن يكون الفرد جاهز وقادر على الاستفادة من الفرص التي أوجدتها ديناميكيات النمو لتبرير العمل العام لتحقيق أهداف النمو الشامل (بدلاً من الاعتماد على الأسواق) ولتوضيح الروابط بين الإنفاق العام والشمولية، من المفيد فحص الأساسيات، الأساس المنطقي الثلاثي للمالية العامة في ظل هذا الإطار، إذ ينبغي للسياسة المالية أن تهدف إلى<sup>(2)</sup>: -

(1) تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التركيز على التقلبات الدورية على المدى القصير مع الحفاظ على القدرة على تحمل الديون في المدى المتوسط والبعيد.

(2) تخصيص الموارد من خلال توفير السلع العامة و بطريقة فعالة من حيث العائد والتكلفة.

(3) معالجة التفاوتات التوزيعية وتعزيز تكافؤ الفرص.

وبالمثل، فإن النمط العام والآثار الحالية لبرامج الإنفاق بما في ذلك البرامج الاجتماعية ودعم الفئات الاجتماعية الضعيفة، إذ يمكن أن تؤثر تأثيراً عميقاً على نتائج النمو الشامل<sup>(3)</sup>.

قد تعطي البلدان ذات معدلات الفقر المرتفعة الأولوية لتقليل الفقر، إذ يعزز الإنفاق الحكومي النمو الشامل من خلال توفير الخدمات العامة ويعد الإنفاق على الصحة والتعليم من بين أهم مكونات الإنفاق على الجمهور للقضاء على الفقر وتحسين النمو الشامل، إذ يتعمق في كيفية تقديم تحسينات في التعليم، مع ضمان أن البلدان تنفق بشكل أكثر فاعلية لتوفير الوصول للجودة في خدمات التعليم والرعاية الصحية<sup>(4)</sup>.

### ثالثاً: دور النفقات الاستثمارية في النمو الشامل

يستلزم الإنفاق العام تخصيص الموارد المباشرة لتحقيق أهداف السياسة عن طريق عمليات الميزانية السنوية ومتعددة السنوات. ويتطلب تحقيق النمو الشامل الاستثمار في البنية التحتية المادية ورأس المال البشري، بما في ذلك التعليم والعدالة والرعاية الصحية. على سبيل المثال، توفر

(1) وحيد بن عبد الرحمن بانافع- عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مركز البحوث والدراسات، الرياض، السعودية، 2020، ص ص 140-141.

(2) Younes Zouhar and others, Public Expenditure and Inclusive Growth, IMF Working Paper, Institute for ,Oxford University, 2021, p 462.

(3) VALERIE CERRA and others, OP.Cit, UK, 2022, p 29

(4) VALERIE CERRA and others, Op.Cit, P26.

الكهرباء والمياه والبنية التحتية للمواصلات، وكذلك المدارس والمستشفيات، الارضية المناسبة لتحقيق النمو الشامل (1).

إن أهمية الاستثمار العام، خاصة في الاقتصادات النامية، يتجسد، ضمن آثار أخرى، في التكامل مع الاستثمار الخاص، كما أن دوره في إنعاش الطلب المحلي يمثل أهمية خاصة في تخفيف عبء القيود المفروضة على جانب العرض في الأجل الطويل. كما أن إدارة الإنفاق الاستثماري العام لتحفيز أثر "المضاعف" على الاقتصاد النامي يجب أن تدار بطريقة يترتب عليها رفع إنتاجية العمل ورأس المال. علماً بأن ارتفاع الميل للاستهلاك في البلدان النامية، وبضمنها العربية، يعد عاملاً مهماً وأساسياً في زيادة أثر "المضاعف"، بالإضافة إلى أن هذا التأثير سيزيد في حالة وجود طاقات إنتاجية عاطلة (وهي الحالة السائدة في أغلب البلدان النامية والعربية). من المهم استخدام السياسة المالية بشكل أكثر فاعلية للتوسع في الاستثمار العام (أي استثمارات الموازنة العامة وليس الاستثمار العام الذي قد يتضمن استثماراً خاصاً أيضاً) الموجه للفقراء والنمو. حيث لوحظ بأن حصة الاستثمار العام من إجمالي الإنفاق الحكومي هي حصة ضئيلة، من المهم أن يتسع معنى السياسات المتبع لتحقيق "النمو الشامل" ليشمل بالإضافة إلى اعتبارات الكفاءة، لاعتبارات أخرى ذات المحتوى التنموي، مثل ضمان الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة، واحترام البيئة والموارد الطبيعية وغيرها (2).

### المطلب الثاني: -السياسة الايرادية

هي السياسة التي تحصل منها الحكومة على مواردها من خلال بعض مصادرها لتحقيق الاشباع العام، وتعددت مصادر الايرادات العامة واعتبرت أداة مالية للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي.. الخ (3).

وتعرف الايرادات العامة: بأنها مجموعة من الدخول التي تحصل عليها الحكومة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (4).

لقد أصبحت السياسية الإيرادية من الأدوات المهمة التي لها تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فهي فضلاً عن وظيفتها في تغطية النفقات العامة فأصبحت أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار، ويمكن تقسيم دور السياسة الإيرادية في النمو الشامل الى ما يأتي: -

### أولاً: دور السياسة الضريبية في النمو الشامل

تعد الضرائب في الوقت الحاضر من أهم أنواع الإيرادات العامة سواء من حيث حجمها المطلق أم نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة، وفي معظم بلدان العالم، سواء المتقدمة أو النامية ازدادت أهمية الضرائب نتيجة التطور الذي أدى إلى تغير دور الحكومة وأهدافها، فبعد أن اقتصر نشاطها المالي في الفكر التقليدي على توفير الموارد اللازمة للخزانة للقيام بالنفقات المحدودة إذ منع عليها التدخل في النشاط الاقتصادي وسيادة مبدأ حيادية الضريبة وعدم تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أصبح للضريبة في الوقت الحالي دور مهم وأداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلالها يمكن المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة

(1) Ibid, p29.

(2) احمد الكواز ، مصدر سابق ،ص 6-8.

(3) طاهر الجنابي ،مصدر سابق ،ص57.

(4) محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008،ص115.

الاجتماعية في توزيع الدخل وتغير الهيكل الاقتصادي، كما أصبح للضريبة دور مهم في تدعيم وتطبيق الفكر السياسي في المجتمع الذي تعمل فيه<sup>(1)</sup>.

ويتمثل دور الضريبة ومنظومتها في الجانب الاقتصادي بوصفه أحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية والمستدامة على حد سواء، إذ تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات وأحد الركائز الأساسية التي تضمن للحكومة من خلالها زيادة ميزانيتها، إضافة إلى أن ما تقدمه عن طريق الإعفاءات والحوافز الضريبية لتشجيع المشروعات على مزاولة الأنشطة المرغوب فيها اقتصادياً أو على توظيفها في المدن الجديدة أو النائية أو على إنتاج السلع الموجهة للتصدير<sup>(2)</sup>.

الضرائب هي جوهر النقاش حول النمو الشامل. من المعروف أن الضرائب تؤثر في العمالة والاستثمار وقد وجد بالفعل أن لهما آثاراً مهمة على النمو الاقتصادي مقاساً بالنتائج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، من المعروف أيضاً أن الضرائب تؤثر على نطاق أوسع والضرائب لها آثار على السلوكيات ومن ثم على الجودة البيئية والصحة العامة. والرفاهية الاجتماعية التي تشكل الأساس في نظرية المالية العامة الضرائب هي في نهاية المطاف وسيلة لتحقيق غاية، وتحديدًا لتمويل الإنفاق العام. إذ يمكن أن تؤثر بدورها على النمو الشامل، إذ يعد تكوين الضرائب مهمًا أيضاً للنمو والشمول<sup>(3)</sup>.

الغرض من فرض الضرائب هو زيادة الإيرادات لتمويل الأنشطة الحكومية والتأثير في النشاط الاقتصادي. تؤثر الضرائب في توزيع الدخل بين الأفراد والأسر من خلال التفاعل مع أنظمة المنافع. ويمكن أن توفر الحوافز والدعم لقطاعات معينة. يمكن أن تؤثر الضرائب أيضاً في نتائج أخرى غير الدخل. إذ يعد الإنفاق العام والضرائب يعد التنظيم أداة رئيسية لضمان الرفاهية والازدهار الاقتصادي. يمكن أن تساعد أداة مثل تقييم الأثر التنظيمي في دمج قضايا النمو الشامل في عملية صنع القوانين، مما يكشف عن المقايضات السياسية بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستجابات التنظيمية المحتملة<sup>(4)</sup>.

وفيما يتعلق بالسياسات الضريبية، فالأمر لا يتعلق بإعادة توزيع الدخل، وإنما في توفير الموارد التي يمكن توظيفها في الاستثمار في تطوير رأس المال البشري وأحداث التحول الاجتماعي وتطوير البنية الأساسية وضمان انحياز النمو وعوائده للطبقات الفقيرة؛ مع الأخذ بالاهتمام أن السياسات الضريبية يمكن أن تشمل حوافز لنوعيات من الأنشطة الاقتصادية، خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكن أن تكون الضرائب المفروضة عليها بنفس نسبة الضرائب المفروضة على الشركات غير الوطنية<sup>(5)</sup>.

زيادة ضرائب الاستهلاك قد تكون مفيدة من منظور النمو الشامل إذا ما تم استخدام الإيرادات في تمويل الإنفاق على البرامج الاجتماعية والتعليم والصحة والبنية التحتية على سبيل المثال، وهي مجالات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية<sup>(6)</sup>.

(1) سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 234.

(2) Stephen Enke-Prentice-Hall, Englewood, Cliffs, "Economics for Development", N.J., 1963, P 234.

(3) Khaled Abdel-Kader and Ruud de Mooij, Tax Policy and Inclusive Growth, Institute for Capacity Development and Fiscal Affairs Department IMF Working Paper, publication by Oxford University, December 2020, p4.

(4) VALERIE CERRA and others, Op.Cit, p29.

(5) عمرو حلمي، مصدر سابق ص17.

(6) رود دو موي وآخرون، السياسات الضريبية اللازمة لتحقيق النمو الشامل في حقبة ما بعد الجائحة، صندوق النقد الدولي إدارة شؤون المالية العامة، 10 ديسمبر 2020، ص3.

## ثانياً: دور القروض في النمو الشامل

وهي الأداة الأساسية الثانية من أدوات السياسة الإيرادية، وتلجأ الحكومة إلى هذه الأداة نتيجة سببين الأول: تكون الضرائب في حدها الأقصى والثاني: تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية غير مرغوبة. وهناك أنواع عديدة من القروض منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وكلاهما يمثل عبئاً على الاقتصاد القومي لأنه يتوجب إعادة أصل القرض (الدين) مع الفوائد المترتبة عليه، وكذلك أن القروض الخارجية غالباً ما ترتبط بشروط سياسية معينة، لذا وجب على الحكومة أن تستغل هذا القرض بالشكل الأمثل لتمويل الاستثمارات وبناء الجهاز الإنتاجي<sup>(1)</sup>.

قد تحتاج الحكومة في أحيان كثيرة إلى أنفاق مبالغ كثيرة في وجه محدد من وجوه الانفاق العام ولا تسمح الإيرادات الاعتيادية، وبخاصة الضرائب، بتمويلها، ولذلك تلجأ إلى القرض العام كوسيلة تحصل من خلالها الحكومة على الموارد المالية اللازمة ويعتبر القرض مورد من موارد الحكومة الاستثنائية على الرغم من أنه لا يتسم بالدورية والانتظام<sup>(2)</sup>.

وبذلك يمكن أن تسهم القروض في دعم مجالات عديدة، يكون لها دور مهم في تحقيق النمو الشامل سواء عن طريق الانفاق الجاري أم الانفاق الاستثماري، من خلال توجيه الائتمان وبأسعار فائدة محفزة، مما يشجع على الاستثمار في هكذا مجالات. كما يمكن للحكومة توجيه القروض لاستهداف مشاريع حكومية لها دور مباشر أم غير مباشر في النمو الشامل.

## ثالثاً: دور الرسوم في النمو الشامل

إن الرسم جزء من الإيرادات العامة، ويدخل الخزانة العامة بصورة دورية ومنتظمة تقريباً، ويستخدم شأنه شأن الإيرادات الأخرى في تمويل نشاط الحكومة الذي يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، ويعرف الرسم بأنه مبلغ نقدي جبري يدفعه الأشخاص للحكومة مقابل نفع خاص يتم الحصول عليه منها<sup>(3)</sup>. ويعرف أيضاً عن "مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الحكومة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويفترن هذا النفع الخاص والنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة"<sup>(4)</sup>.

يمكن للحكومة أن تستخدم الرسوم كأحد مصادر الإيرادات العامة لتحقيق النمو الشامل من خلال جانبين، الأول عند التحصيل، إذ يمكن أن توجه إيرادات الرسوم نحو مجالات تساهم بشكل مباشر أم غير مباشر في النمو الشامل من خلال سياسة الاستثمارات العامة.

أما الجانب الآخر فهو عند الجباية، إذ يمكن أن تقوم الحكومة من خلال تشريعاتها بتخفيض الرسوم المفروضة على بعض الأنشطة الاقتصادية التي تسهم بشكل مباشر أم غير مباشر في النمو الشامل.

## رابعاً: دور إيرادات املاك الدولة (الدومين) في النمو الشامل

<sup>(1)</sup> أحمد فريد مصطفى، سبير محمد السيد، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 139.

<sup>(2)</sup> طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص 68.

<sup>(3)</sup> المصدر السابق نفسه، ص 59.

<sup>(4)</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 132.

يقصد بمصطلح الدومين ممتلكات الحكومة بصرف النظر عن طبيعتها، عقارية أو منقولة، ونوع ملكيتها، عامة أو خاصة وينقسم على قسمين، هما: "الدومين العام" و"الدومين الخاص"، ويقصد بالأول: الاملاك التي تمتلكها الحكومة أو هيئتها العامة، وتخضع لأحكام القانون العام، إذ تكون مخصصة للنفع العام، ومنها الطرق، والانهار، والحدائق العامة، ولا تستحصل الحكومة في العادة ثمنا من الافراد لقاء استخدامهم لهذه الاموال (1).

ويعرف (الدومين الخاص) بأنه الاملاك التي تمتلكها الحكومة أو هيئتها العامة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص بصورة عامة، ويمكن التصرف بها بالبيع، كما يمكن تملكها بالتقادم طويل الاجل من قبل الافراد، ويدير هذا الدومين ايرادا محسوما بعكس الدومين العام (2).

### أ- ايرادات مالية (دومين مالي)

ويتكون هذا الدومين مما تملكه الحكومة من اوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض، وغيرها من الفوائد المستحقة للحكومة ويسمى البعض هذا الدومين (بمحفظة الحكومة) أي ما تملكه من اوراق نقدية ومالية وما تحققه من ارباح وفوائد (3)

ويقصد به ايضا محفظة الحكومة من الاوراق المالية، أي ما تملكه من الاسهم والسندات (التي تصدرها للشركات. وتدر هذه الاوراق المالية ارباحا وفوائد تدخل ضمن دخل املاك الحكومة. ويعتبر هذا النوع من أحدث انواع الدومين الخاص (4).

وقد اتسع هذا النوع مع تسارع حركة الأسهم والسندات والأسواق المالية بالرغم من تخوف الدول وترددتها في الاتساع تجنباً لمخاطر الصدمات المفاجئة التي تحدث في السوق المالي (5).

يمكن للحكومة أن تطرح أسهم للاستثمار في مجالات تحفز النمو الشامل، وتعمل على تشجيع الافراد على الاكتتاب بها لمالها من دور مهم سواء كان بشكل مباشر أم غير مباشر.

### ب- ايرادات عقارية (دومين عقاري)

ويعد أقدم أنواع الممتلكات وتشمل المباني والغابات والمراعي، المناجم والمحاجر ومساقط المياه (6).

وكان للدومين العقاري أهمية تاريخية والمتمثلة بالأراضي الزراعية والغابات، وبدأ هذا النوع يفقد أهميته على إثر زوال العهد الإقطاعي وتوسع الحكومة في بيع هذا النوع من الأراضي وترك استغلالها للأفراد، كما قلت أهميته نتيجة توسع الأنواع الأخرى التي بدأت تعطي إيرادات أفضل منه (7).

وقد تبادر الحكومات احيانا ولأهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية الى تكوين عقارات تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال توجيه بعض ادواتها الاقتصادية (المالية، النقدية) لدعم هكذا مشاريع.

### ج- ايرادات تجارية وصناعية (دومين تجاري وصناعي)

(1) مجدي محمود شهاب، مصدر سابق ، ص57.

(2) طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص58.

(3) نفس المصدر السابق، ص42.

(4) خديجة الاعسر، مصدر سابق، ص130.

(5) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص142.

(6) محمد شاذر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص347.

(7) لؤي نصيرة، محاضرات في المالية العامة، ص25-26.

ويتكون هذ الدومين من المشروعات الصناعية والتجارية التي تمتلكها الحكومة وقد ظهر هذا النوع من الدومين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لكن كان نطاقه محدوداً، لسيادة المذهب الحر الذي يقصر دور الدولة في حدود ما يعرف (بالدولة الحارسة) يحتل الدومين التجاري والصناعي مرتبة أكثر أهمية في الاقتصادات الحديثة من الدومين العقاري حيث تتكون موارد هذا الدومين مما تملكه الحكومة من مشروعات صناعية وتجارية وكان نطاقه ضيقاً في الماضي في ظل حياد المالية العامة، ومع ظهور الاتجاهات الاشتراكية وظهور المالية الحديثة بدأ دوره يقوى ويتسع ولم يعد دور الحكومة قاصراً على استهلاك الثروة بل أصبحت منتجة لها وبصفة عامة يحدد الاتساع في النشاط التجاري والصناعي دور الدولة السياسي الذي تتبعه ، فالنظام الرأسمالي يهدف إلى تحقيق الأرباح ومن ثم تتوسع في هذا النشاط<sup>(1)</sup>. وبذلك يمكن للحكومة ان تساهم في تحقيق اهداف النمو الشامل من خلال القيام بالمشاريع الصناعية والتجارية التي تحقق هذه الاهداف ،سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر .

#### د -ايرادات زراعية (دومين زراعي)

ويقصد بهذا النوع من الدومين هي الاراضي الزراعية والغابات والمباني والمناجم والمحاجر كان هذا الدومين (الزراعي) من أهم انواع الدومين الخاص لهذا فإنه يشكل ما يعرف بالدومين التقليدي. وكانت تحقق الحكومة دخلاً من الاراضي التي تمتلكها وتستغلها بنفسها أو تؤجرها للأفراد. وتحفظ الدولة ببعض اراضيها بصفة عامة في الحالتين الاولى: حالة الرغبة في استغلالها في غرس اشجار الغابات التي لا يقدم اصحاب المشروعات الخاصة على ادائها نظراً لاستغلال رؤوس الاموال في هذه النشاطات لفترات طويلة بلا عائد. والحالة الثانية: قيام الحكومة بإدارة مشروعات نموذجية كالمزارع وحقول التجارب التي يكون هدفها ارشاد المزارعين واجراء البحوث لاستنباط اصناف جديدة من النباتات وتربية الدواجن والحيوانات لزيادة الانتاج الزراعي<sup>(2)</sup>. وبذلك يمكن للحكومة ان تساهم في هذه المشاريع بشكل مباشر من خلال القيام بأنشائها لتحقيق بعض اهداف النمو الشامل، أو قد يكون هذه المشاريع ممهدة لمشاريع خاصة يمكن ان تسهم في تحقيق النمو الشامل.

#### هـ -ايرادات استخراجية (دومين استخراجي)

ويعرف الدومين الإستخراجي بأنه ممتلكات الحكومة من الثروات المعدنية وتعتمد أهمية هذا الدومين في تمويل الخزينة العامة على حجم الثروة المعدنية وأهميتها في التجارة الدولية، ولقد أسهم توجه اعتماد الدول على الدومين الإستخراجي من حقول النفط، على احتلال قطاعي وخضوع ميزانيتها لمورد واحد مما يجعلها عرضة للصدمات التي تعرفها أسعار هذه المواد، وليبقى هذا الدومين حكراً لملكية الحكومة أما الاستغلال فيمكن للأفراد ذلك شرط الإشراف العام من طرف الحكومة بغية حماية الثروة الوطنية<sup>(3)</sup>.

يشمل ممتلكات الحكومة التي تسعى لتحقيق مردود مالي واقتصادي مثل حقول النفط والغاز أو مناجم الذهب أو المشاريع الصناعية وهذا النوع من الدومين يعول عليه في تمويل الخزينة العامة<sup>(4)</sup>.

اسهمت الايرادات المتحققة من المواد الهيدروكربونية (النفط الخام – الغاز الطبيعي) في بذور التنمية في العديد من الاقتصادات الصناعية والنامية، إذ تحققت ايرادات كبيرة أسهمت بشكل

<sup>(1)</sup> يسرى محمد ابو العلاء، مالية عامة ، ص20-22.

<sup>(2)</sup> خديجة الاعسر ،مصدر سابق ،ص127-128.

<sup>(3)</sup> نوزاد عبد الرحمان الهبتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي ،المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ،دار المناهج، الاردن،ص351.

<sup>(4)</sup> بول سامو بلسون وويليام نورد هاوس ،علم الاقتصاد، مصدر سابق ، ص 201.



مباشر وغير مباشر في دعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خاصة مشاريع البنى التحتية والتي تعد عاملا مهما واساسا في تحقيق النمو الشامل.

### المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الشامل

تساهم السياسة النقدية بصورة غير مباشرة في عملية النمو الشامل من خلال عملية منح القروض وسياسات سعر الفائدة وسعر الصرف وغيرها التي تقوم بها البنوك إلى المؤسسات والمشاريع في مختلف قطاعات التنمية؛ إذ تقوم السياسة النقدية بالمساهمة غير المباشرة في تطوير بعض المناطق وبعض القطاعات، ويتعين على السلطات النقدية أن تحسن اختيار القاعدة الملائمة للإدارة النقدية، أذ ان دور السياسة النقدية يتمثل بالتضخم المستقر وتوظيف الموارد (1). يعد تحقيق النمو المستدام من الأهداف الملحة لاقتصادات العالم. وتم صياغة السياسات من قبل صانعي السياسات بهدف تحقيق النمو، أذ تجاوزت أهداف الاقتصاد الكلي زيادة النمو الى كيف يمكن التمتع بالنمو من قبل الأفراد والمستفيدين من تغييرات السياسة أي النمو الشامل. والسياسة النقدية هي إحدى الاتجاهات المهمة لسياسات صانعي السياسة. كما هي أداة لتحقيق استقرار الأسعار، والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وتعزيز العمالة ونمو الناتج، والتنمية المستدامة. أذ تستخدم السياسة النقدية كمحفز للنمو مما يخلق بيئة مواتية مع الحوافز المناسبة لتمكين رواد الأعمال المبتكرين لدفع النمو الشامل. يمكن استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وأيضاً يمكن استخدامها لتحفيز النمو وتأثيرها في النمو الاقتصادي (2).

### اولا: دور الأدوات الكمية في النمو الشامل

#### 1- دور الائتمان في النمو الشامل

يقصد بالائتمان المصرفي هو مبادلة نقود حاضرة مقابل وعد بنقود أجلة بالإضافة الى فائدة محددة ومعلومة ويعد الائتمان المصرفي عملا تجاريا بالدرجة الاولى، ويخضع لاحتمالات الربح والخسارة والتي تتعرض لها كافة الاعمال التجارية (3).

كما ان أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقتراض، واصطلاحا هو التزام جهة لجهة اخرى بالإقراض او المداينة، ويعرف ايضا بانه الثقة التي يمنحها البنك لجهة ما سواء كان طبيعيا ام معنويا بان يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال مدة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لغاية عائد مالي وبضمانات تمكن البنك من شراء قيمة المال في حال توقف العميل عن السداد (4).

ويرتكز الائتمان بشكل رئيس، على الثقة المتوافرة لدى الدائن حول مقدرة المدين على سداد الدين، أذ اتفق كثير من المختصين على المعايير الاربعة التي يجب تواجدها لقيام الائتمان وتتمثل في التالي: الشخصية، ورأس المال، والمقدرة، واخرها الضمان (5).

(1) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 200.

(2) Olakanmi, Olujide Adelana, MONETARY POLICY AND INCLUSIVE GROWTH IN NIGERIA, International Journal of Development and Economic Sustainability, Vol.8, No.2, UK, May 2020, p1.

(3) احمد عبد العزيز الالفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، المكتبة المصرفية العربية، الاسكندرية، مصر، 1997، ص 13.

(4) منال جابر مرسي محمد، الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصر، العدد الاول، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 22، 2021، ص 138.

(5) كمال شرف وهاشم ابو عراج، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1994، ص 161.

إن تطور الأعمال الإنتاجية والاستهلاكية وتطور الأنشطة الخدمية ساعد المصارف على زيادة الائتمان وتنويعه، فكلما أنتجت المصانع أصنافاً جديدة كلما فرحت المصارف بتوسع مجالات عملها. كما وأن ثورة الاتصالات وتطور أنظمة المعلومات والإنترنت والنقل بكافة مجالاته واختصاصاته قد ساعدت المصارف على الدخول في مجال جديد لتقديم القروض للطالبيين الجدد في هذه الأنشطة<sup>(1)</sup>

نمو الائتمان يقود النمو الاقتصادي، إذ من السهل أن نفهم أن النمو الائتماني السريع يسهل النمو الاقتصادي. عندما يتوسع الائتمان، إذ يمكن للمستهلكين الاقتراض والإنفاق أكثر ويمكن للشركات الاقتراض والاستثمار أكثر. زيادة الاستهلاك والاستثمار تخلق فرص عمل وتوسع الدخل والأرباح. علاوة على ذلك، فإن التوسع في الائتمان يميل إلى زيادة أسعار الأصول مثل الأسهم والممتلكات، ومن ثم تعزيز القيمة الصافية للجمهور. يمنح ارتفاع أسعار الأصول مالكي الأصول ثروة أكبر (أي ضمانات) يمكنهم من خلالها الاقتراض أكثر. هذه الدورة من التوسع في الائتمان التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق والاستثمار وخلق فرص العمل والثروة، يليها المزيد من الاقتراض، إذ تنتج دوامة تصاعدية سعيدة من الازدهار ... طالما استمرت. ولكن في نهاية المطاف، تنتهي كل طفرة اقتصادية ناجمة عن الائتمان عندما يصبح قطاع أو أكثر من قطاعات الاقتصاد المهمة غير قادر على سداد الفائدة على ديونه<sup>(2)</sup>.

وبذلك يمكن للائتمان ان يسهم في تحفيز النمو الشامل عندما يستهدف أنشطة اقتصادية معينة سواء من حيث منح القروض الميسرة أو من خلال الدعم المباشر.

## 2- دور سعر الفائدة في النمو الشامل

ويعرف بأنه المبلغ الذي يدفع مقابل استخدام رأس المال مع ضمان رد الاصل لصاحبه في نهاية الاستخدام، إذ تشكل الفائدة تكلفة اقراض النقود أو مقدار ما يجب ادائه للمقرض أو لمن يؤجل قبض مستحقاته النقدية مدة من الزمن وهذا المقدار يقصد به سعر القائدة<sup>(3)</sup>.

يختلف تأثير سعر الفائدة في النمو الاقتصادي الشامل باختلاف القرار الذي يقره او يتخذه البنك المركزي<sup>(4)</sup>. يعد سعر الفائدة أداة من أدوات السياسة النقدية، إذ يأخذ سعر الفائدة دوراً مهماً في نمو الاقتصاد ودفعه نحو الأمام، ويرتبط سعر الفائدة بالنشاط المصرفي من خلال تأثيره على حركتي الإيداع والإقراض، بإيجاد حالة من التوافق بين هيكل الودائع المصرفية ونمط القروض المقدمة لقطاعات الاقتصاد الوطني، وتأثيرهما المثالي على تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج والدخل وصولاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، إذ أن الاستهلاك والاستثمار هما من المكونات الأساسية للطلب الكلي، فإن انتعاشهما هو انتعاش الطلب الكلي الذي له أثر توسعي على الدخل، وعلى هذا الأساس فإن سعر الفائدة يتحدد في المدى الطويل بالإنتاجية الحدية لرأس المال، فإن أي تغيير لسعر الفائدة له أثره على الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي، إذ أن الزيادة في سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي وانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي وبالتالي يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي<sup>(5)</sup>.

(1) علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص 151.

(2) Richard Duncan, Credit Growth Drives Economic Growth, until it doesn't, an article, Posted May 19, 2011.

(3) أمين مخفي وآخرون، الأزمة المالية وعلاقتها بمعدل الفائدة، الملتقى الوطني حول أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، ص 9.

(4) كريمة رباط، أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (2009-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2010، ص 47.

(5) عبد الكريم البشير، معدل الربح كمدد لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، المركز الجامعي الشلف، الجزائر، 2009، ص 4-5.

ويمكن ملاحظة العلاقة بين سعر الفائدة والإنتاج إذا كان الاقتصاد مهيمًا من قبل الدائنين لأن رفع سعر الفائدة من شأنه أن يعزز إيراداتهم ، ومن ثم الاستهلاك والنتاج ، في حين أن العلاقة ستكون سلبية إذا كان الاقتصاد يسيطر عليه المقترضون التي تنخفض إيراداتهم نتيجة لارتفاع سعر الفائدة، إذ إن أسعار الفائدة يمكن أن تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي في سلوك الأسر بناءً على نظرية دورة الحياة والدائمة (فرضية الدخل) ، وكلاهما يفترض أيضًا أن المعدل الحقيقي للعائد على الثروة المتراكمة خارجي، إذ تسمح هذه الأماكن أيضًا باستنتاج أن أسعار الفائدة (العائد) لها اتجاه أحادي التأثير على النمو الاقتصادي.(1).

## 1- سعر فائدة الإيداع

يعني سعر الفائدة المستحق للدفع للعميل من قبل البنك خلال مدة الإيداع. معدل الفائدة على الودائع هو النسبة المئوية للأرباح على الأموال المودعة في حساب بفائدة لدى مؤسسة مالية، إذ أن البنوك المالية والاتحادات الائتمانية هي التي تدفع فائدة مقابل الاحتفاظ بالأموال في مؤسساتها ومعدل الفائدة، نسبة العائد السنوي (APY) ، معدل العائد عندما تفكر في أسعار الفائدة، إذ أنها الرسوم التي تدفعها مقابل اقتراض المال، ومع ذلك، مع معدل الفائدة على الودائع، أيضًا فرصة لكسب المال، إذ يعتمد مقدار المال الذي ستكسبه على نسبة مئوية من الرصيد الأساسي للحساب الشخصي. عادة ما يتم تحديد معدل الفائدة على الودائع كنسبة مئوية من العائد السنوي (APY) \* يمكنك مقارنة APYs الخاصة بالمؤسسات المالية المختلفة للعثور على أكثر الأسعار تنافسية لكسب المزيد من الأموال (2).

## 2-سعر فائدة الاقراض:

هو المبلغ الذي يتقاضاه المقرضون لفترة معينة كنسبة مئوية من المبلغ المقترض أو المودع. يتم تحديد إجمالي الفائدة على المبلغ أو المبلغ الأساسي من خلال المدة الزمنية التي يتم خلالها إيداع المبلغ أو إقراضه. تستخدم معظم القروض فائدة بسيطة. ومع ذلك، يستخدم البعض أيضًا الفائدة المركبة، والتي تتضمن الفائدة على المبلغ الأساسي بالإضافة إلى الفوائد المتراكمة سابقًا.

وبذلك يمكن أن يساهم سعر الفائدة في النمو الشامل سواء من حيث الإيداع ام الاقراض ، إذ يمكن أن يحدد سعر فائدة محفز للمودعين لتوجيه الأموال المودعة نحو مجالات اقتصادية واجتماعية...الخ تساهم في النمو الشامل، كما يمكن اقراض الأموال المودعة لدعم الأنشطة المحفزة للنمو الشامل .

## 3- دور سعر الصرف في النمو الشامل

يمارس سعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد بفرعيه لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليل البطالة واستقرار الأسعار وزيادة الصادرات، إذ يمكن أن تؤثر أنظمة أسعار الصرف في النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في معدل تراكم رأس المال المادي. إذ إن الاستثمار سيميل إلى أن يكون أعلى في ظل نظام سعر الصرف الثابت نتيجة لانخفاض عدم اليقين بشأن السياسة، وأسعار الفائدة الحقيقية، وتقلب سعر الصرف من ناحية أخرى، ومن خلال إلغاء آلية تعديل مهمة، يمكن أن تؤدي أسعار الصرف الثابتة إلى تفاقم ضغوط الحماية وتقليل كفاءة مخزون معين من رأس

(1)Sergey Drobyshevsky , The Effect of Interest Rates on Economic Growth, Russian Presidential Academy of National Economy and Public Administration, Moscow, 2017,p5.

(2) DeShena Woodard, Deposit Interest Rate Explained, Article, May 31, 2022.

\* (APY) هو معدل فائدة معتاد. سعر الفائدة يشير إلى المبلغ الذي يفرضه المقرض على المقترض لأي شكل من أشكال الديون، ويتم التعبير عنه بشكل عام كنسبة مئوية من رأس المال. على أساس الفترة المركبة لسنة واحدة.

المال، فضلاً عن حدوث اختلالات التخصيص الفعال للاستثمار عبر القطاعات. علاوة على ذلك، فإن تقلب العملة وطبيعة نظام سعر الصرف قد يؤثر بشكل ضئيل على مستوى الإنفاق الاستثماري<sup>(1)</sup>.

أثبتت النظريات الاقتصادية أن الاختيار غير الملائم لنظام سعر الصرف يمكن أن يحدث انعكاسات غير مرغوبة على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط، هذا عن طريق التأثير في عملية التكيف مع الصدمات الاقتصادية أو التأثير في محددات النمو الاقتصادي الأساسية التي تتمثل في الاستثمار والتضخم. إن نظرية النمو الاقتصادي وعلاقتها بأنظمة الصرف، تعتمد أساساً على طبيعة نظام الصرف المتبنى من قبل السلطة النقدية للحكومة، بقصد معرفة النتائج والانعكاسات<sup>(2)</sup>. يُعتقد أيضاً أن درجة انفتاح الاقتصاد على الأسواق الدولية تؤثر على النمو الاقتصادي. لقد أثبتت أدبيات النمو الداخلي وجود صلة إيجابية بين الانفتاح على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، بما يتماشى مع الاعتقاد بأن البلدان الأكثر انفتاحاً على التجارة الدولية ستميل إلى النمو بسرعة أكبر، لأنها طورت قدرة أكبر على استيعاب التكنولوجيا. تتقدم وتستفيد من الأسواق الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك تداعيات إيجابية على القطاع غير القابل للتداول. وبالتالي، بقدر ما تؤثر طبيعة نظام سعر الصرف في حجم التجارة الدولية، يمكن أن يترجم هذا إلى تأثير في النمو<sup>(3)</sup>.

## 1- سعر الصرف الثابت:

سعر الصرف الثابت هو نظام سعر الصرف في البلد الذي تربط بموجبه الحكومة أو البنك المركزي سعر الصرف الرسمي بعملة بلد آخر الغرض من نظام سعر الصرف الثابت هو الحفاظ على قيمة عملة البلد ضمن نطاق ضيق للغاية. توفر الأسعار الثابتة قدرًا أكبر من اليقين للمصدرين والمستوردين، مما يساعد الحكومة أيضاً في الحفاظ على معدل تضخم منخفض والذي سيميل على المدى الطويل إلى إبقاء أسعار الفائدة منخفضة وتحفيز زيادة التجارة والاستثمار. معظم الاقتصادات الصناعية الكبرى لديها أنظمة أسعار صرف عائمة منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين، بينما لا تزال الاقتصادات النامية لديها أنظمة أسعار ثابتة. غالباً ما تستخدم الاقتصادات النامية نظام سعر ثابت للحد من المضاربة وتوفير نظام مستقر للسماح للمستوردين والمصدرين والمستثمرين بالتخطيط دون القلق بشأن تحركات العملة. ومع ذلك، فإن نظام السعر الثابت يحد من قدرة البنك المركزي على تعديل أسعار الفائدة حسب الحاجة للنمو الاقتصادي<sup>(4)</sup>. إن أسعار الصرف الثابتة توفر إطاراً أكثر استقراراً لتعديل أسواق الأصول والعمل في البلدان في عملية اللحاق بالركب الاقتصادي ومن ثمّ تسريع النمو. إن أنظمة سعر الصرف من المحتمل أن يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره في حجم التجارة الخارجية<sup>(5)</sup>.

يرى الاقتصاديون في هذا الشأن، إذا كان الاقتصاد يواجه صدمات حقيقية فإن نظام الصرف الثابت هو الأفضل، من وجهة نظر المستهلكين، وكلما تنوعت الصدمات الحقيقية زادت الرغبة في درجة تثبيت سعر الصرف، أن الاستثمار يلقى تحسن في ظل أنظمة الصرف الثابتة بفضل مساهمته في تقليص ظاهرة عدم اليقين في نتائج السياسات الاقتصادية، وأسعار الفائدة

(1) Jeannine Baillie, Robert Lafrance, and other, Does Exchange Rate Policy Matter for Growth, Bank of Canada Working Paper, Printed in Canada, June 2002, p7.

(2) Ibid- p99-102.

(3) Ibid, p7.

(4) Campa. J.M and Goldberg, " Investment, pass-through, and exchange rates: A cross-country comparison ", International Economic Review mai 40/1999, p292-293.

(5) Hooper. P and Kohl Hagen. S.W, " The effect of exchange rate uncertainty on the prices and volume of international trade ", Published by Elsevier B.V. , Journal of International Economics November 8/1978, p 490.

الحقيقية وتقلبات سعر الصرف الأجنبي، بحكم أن نظام الصرف الثابت يتطلب تعديل دائم في توجيه سعر الصرف في الاتجاه المرغوب عن طريق استغلال احتياطي الصرف، الأمر الذي يؤثر بدوره على توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات<sup>(1)</sup>. وبذلك يمكن ان تعتمد بعض الاقتصادات النامية على متغير سعر الصرف في دعم بعض المشاريع التنموية، والتي تعد عامل اساسي لتحقيق النمو الشامل.

**2 - نظام الصرف المرن الحر (التعويم الحر):** ففي حالة التعويم الحر يتم تحديد سعر الصرف حسب تقلبات العرض والطلب، أذ أن قيمته تتحدد في السوق، إذ نجد ان سعر الصرف المعوم يجعل الحكومة قادرة على تركيز اهتمام السياسات النقدية على الاهداف المحلية ومن جهة اخرى، أذ شهدت معظم الاقتصادات التي تطبق هذا النظام مدد من الزيادة الحادة او الانخفاض الشديد في قيم صرف عملاتها الوطنية<sup>(2)</sup>.

وفق هذا النظام فإن الية السوق كفيلة في تغييرات سعر الصرف وانعكاس ذلك على بعض المتغيرات الاقتصادية، إذ إن النمو الشامل في هذه الحالة يمكن ان يتأثر بألية السوق في هذه الاقتصادات.

**3- نظام الصرف المرن المدار (التعويم الحر المدار):** يتم تحديد سعر الصرف في السوق حسب العرض والطلب على العملة ولكن يتميز هذا النظام (التعويم المدار) عن التعويم الحر أنه يسمح بتأثير السلطات النقدية على تحركات معدل الصرف بتدخلاتها الفعالة في سوق الصرف دون تخصيص ودون إعلان مسبق عن مسار معدل الصرف.

في هذه الحالة يمكن تدخل السلطة النقدية لتعديل مسار سعر الصرف وضمن حدود معينة وبما ينسجم مع الاهداف المراد تحقيقها، وخاصة النمو الشامل.

#### رابعاً: دور الاحتياطي الالزامي في تحقيق النمو الشامل

الاحتياطي القانوني للبنك يُطلق عليه أيضاً "الاحتياطي الإجباري" أو "الاحتياطي الإلزامي"، وهو نسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك بشكل نقد سائل لا يمكن استخدامها في منح القروض، وذلك من أجل تلبية طلبات سحب الودائع المفاجئة. يتم تغيير الاحتياطيات الإلزامية للودائع المصرفية، أذ إن خفض أو رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي يؤثر بشكل مباشر في مقدار النقد، خاصة إذا قام البنك بتخفيض فوائض غير عادية في احتياطيات البنوك<sup>(3)</sup>.

تستهدف هذه الاداة التأثير في المعروض النقدي من خلال التحكم بقدرة البنوك على توليد الائتمان باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني والذي يمثل جزءاً من الودائع لدى البنوك التي يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف<sup>(4)</sup>.

وبذلك يمكن للبنك المركزي كمعبر عن السياسة النقدية في الاقتصاد من استخدام الاحتياطي الالزامي في التحكم بعرض النقد وبما ينسجم مع اهداف النمو الشامل.

#### المطلب الرابع: دور الادوات النوعية للسياسة النقدية في النمو الشامل

(1) Campa. J.M and Goldberg, opci t, p. 292-293.

(2) جوزيف دانيالز - ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 120.

(3) احمد بريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الثانية، القصر الأوسط، بغداد، العراق، 2021، ص 157.

(4) محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2018، ص 486.

يقصد بالأدوات النوعية للسياسة النقدية تلك الأساليب التي يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير في نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية<sup>(1)</sup>.

تستخدم الأدوات النوعية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة

مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض قصيرة الأجل والحد من القروض طويلة الأجل، وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجاً خاصاً باستخدام أدوات نوعية وتستخدم كذلك هذه الأخيرة بقصد التأثير في حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، إذ من المهام والمسؤوليات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، تنظيم السياسة النقدية بهدف دعم النقد والمحافظة على استقراره في الداخل والخارج. وصولاً إلى اسهام فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد. والعمل على ضبط وتوجيه سياسة الائتمان وتأكيد توفير الائتمان المحلي بالكمية والنوعية التي تسهم بدورها في دفع عجلة التنمية<sup>(2)</sup>.

وتشمل الاقناع الادبي، توجيه الائتمان، وتحديد نسبة الودائع، وبذلك يمكن للبنك المركزي من استخدام الاساليب النوعية لأقناع المستثمرين أو توجيه الائتمان نحو استهداف مجالات معينة من الأنشطة لها دور فاعل في تحفيز النمو الشامل، بالإضافة إلى استخدام الأدوات الكمية.

**ويمكن توضيح دور الادوات النوعية في النمو الشامل كما في الشكل الاتي:**

**أولاً:- الاقناع الادبي :** هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي وتتوقف فعالية ونجاح هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في اقتصادات المتقدمة دون اقتصادات النامية حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة<sup>(3)</sup>.

وفق هذه الأداة فإن البنك المركزي يستخدم بعض اللوائح والتعليمات التي من خلالها يمكن اقناع المصارف التجارية على دعم بعض الأنشطة التي لها دور فاعل في النمو الشامل.

**ثانياً:- توجيه الائتمان :** النظام المصرفي هو الجانب الرئيس للقطاع المالي في أي حكومة وجزء مهم من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحالي ، لأن البناء الاقتصادي يتطلب نظاماً مصرفياً متقدماً وفعالاً لتلبية احتياجات التمويل ، وتسهيل الائتمان ، وتعبئة المدخرات ، وتوفير استقرار وبيئة استثمارية آمنة ، ومنح المستثمرين والمودعين الثقة ، وتحسين الاستثمار وتخصيص الموارد المالية ، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ، وتنسيق السياسات المصرفية النقدية والمالية ، والسياسات المصرفية الفعالة والمتطورة، أن الأسواق المالية القائمة على الشفافية ، والمرتبطة بالبورصات العالمية ، تزيد من تكاليف المعلومات والمعاملات ، وتحسن كفاءة تخصيص الموارد. يشمل النظام المصرفي البنك المركزي والخزينة ، وعددًا من البنوك تختلف وفقاً لتخصصها، والدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها، وتعتبر أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق مثل البنوك الزراعية والصناعية والاستثمارية... وغيرها من البنوك المتخصصة، وفي

(1) أكرم حداد وهذلول مشهور، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 190.

(2) ماجد احمد الزامل، السياسة النقدية والائتمانية وتأثيرها على ميزان المدفوعات، الحوار المتمدن، العدد 14، 2022/4/7309.

(3) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 5.

كثير من اقتصادات العالم يتضح أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من اقتصاد لآخر وفقاً للنظام الاقتصادي ، إذ وصول التمويل والخدمات المصرفية إلى فئات المجتمع المختلفة تحت مظلة الشمول المالي في عدالة توزيع الدخل، والحد من الفقر، كما أن للجهاز المصرفي دوراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يسهم التطور المالي في الجهاز المصرفي في تعزيز استقرار النظام المالي من خلال تشجيع فئات المجتمع المختلفة على المزيد من استخدام النظام المالي الرسمي، وهو ما ينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية كذلك فإن للجهاز المصرفي دوراً في التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال، والناجى المحلي الإجمالى من خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية حتى يتمكن الأفراد والمشروعات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة، وتعويض أي تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجارى<sup>(1)</sup>.

إذ يحدد البنك المركزي مبلغ ائتمان ليتم منحه للبنوك التجارية يتم منح الائتمان عن طريق تحديد المبلغ المتاح لكل بنك تجاري لأغراض معينة، يمكن إصلاح الحد الأعلى للائتمان، ويتعين على البنوك الالتزام بهذا الحد. هذا يساعد في تقليل تعرض البنك الائتماني للقطاعات غير المرغوب فيها، إذ تتحكم هذه الأداة أيضاً في إعادة خصم<sup>(2)</sup>.

وبذلك يمكن توجيه الائتمان نحو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة التي تسهم في تحقيق النمو الشامل، سواء بشكل مباشر (من خلال اللوائح والتعليمات) أو بشكل غير مباشر من خلال دعم الائتمان الموجه نحو هذه الأنشطة، عبر الاجراءات والتسهيلات المصرفية.

### ثالثاً: تحديد نسبة الودائع

وغالبا ما يتم اتباع هذا الاسلوب لغرض تقييد القروض المقدمة لتمويل الاستيراد، وتحصل عند حصول العجز في ميزان المدفوعات، كما ويعد هذا الاسلوب كسلاح فاعل يستخدمه البنك المركزي بالضغط على البنوك التجارية للاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع على شكل اصول نقدية وفقاً للسياسات التي يلجأ الى اقرارها وتبعاً لظروف البلد. وعلى الرغم من أهمية هذه الوسائل في دعم الوسائل التقليدية الكمية وضرورتها في تسريع التنمية، فان فاعليتها قد ترتبط بمحددات قد تعيق عملها بالنظر لصعوبة تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الائتمان المرغوب تشجيعه وعدم ضمان توجه الائتمان الممنوح نحو القطاعات المرغوبة وخصوصاً في البلدان النامية والتي غالباً ما تعاني من تحديات ادارية، ولكن ذلك لا يعني عدم جدوى اهميتها كمصدر مساعد للوسائل الكمية ، إذ يعتمد نجاحها بشكل كبير على مدى التزام البنوك بالتوجيهات المركزية للسلطة النقدية<sup>(3)</sup>. وبذلك يمكن لهذه الأداة ان تسهم في دعم الأنشطة المستهدفة لتحقيق النمو الشامل .

(1) ياسر محمود احمد عبد الرحمن ، تطور الاداء المالي بالجهاز المصرفي واثره على النمو الاقتصادي المصري "خلال الفترة من 2008-2020"،مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، العدد الثالث ، 2022، ص 1-33 .

(2) Divyanshu Kumar, Quantitative and Qualitative Instruments of Monetary Policy, <https://insider.finology.in/finance/instruments-of-monetary-policy>.

(3) حيدر يونس كاظم ، مصدر سابق ، ص 53-55.

## الفصل الثاني: - واقع السياستين المالية والنقدية والنمو الشامل في بلدان العينة

المبحث الاول: - دور السياستين المالية والنقدية والنمو الشامل في  
الولايات المتحدة الامريكية

المبحث الثاني: - دور السياستين المالية والنقدية والنمو الشامل في  
الامارات

المبحث الثالث: - دور السياستين المالية والنقدية والنمو الشامل في  
العراق



## الفصل الثاني واقع السياستين المالية والنقدية والنمو الشامل في بلدان العينة

### تمهيد

تعد السياستين المالية والنقدية من اهم السياسات التي يمكن للحكومة ان تحقق من خلالها النمو الشامل، ويمكن ان تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الناتج المحلي الإجمالي، والتوازن الخارجي، والبطالة، التضخم وسوف يتم في هذا الفصل عملية التحليل لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وتطورها والعوامل التي تؤثر فيها من خلال مدة البحث في دول العينة (الولايات المتحدة الأمريكية، الامارات، العراق) وتحليل دور هذه المؤشرات في تحقيق النمو الشامل، وكذلك طبيعة التأثير والتأثر بينهما.

### المبحث الأول: تحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية

#### المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

#### نبذة مختصرة عن الاقتصاد الأمريكي

يعد اقتصاد الولايات المتحدة هو اقتصاد متقدم إلى حد كبير، وقائم على نظام اقتصاد السوق. إذ يُعد اقتصاد الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم من ناحيتي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وإجمالي الثروة (الثروة الصافية)، ويحل في المرتبة الثانية من ناحية الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية. في عام 2021، حلّ الاقتصاد الأمريكي في المرتبة الخامسة من ناحية الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد، والمرتبة السابعة من ناحية الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية للفرد الواحد. تمتلك الولايات المتحدة الاقتصاد الأقوى تقنيًا، والأكثر ابتكارًا، على الصعيد العالمي، وتبرز قوة الاقتصاد في مجالات الذكاء الاصطناعي والحاسوب والأدوية والطب والفضاء الجوي والتقنية العسكرية خصوصًا. إذ يعد الدولار الأمريكي العملة الأكثر استخدامًا في التجارة الدولية، والعملة الرئيسية في احتياطي العملات التي تحتفظ بها المصارف والدول، مدعومًا باقتصاد الولايات المتحدة وقواتها المسلحة، وإعادة تدوير البتر ودولار، والإيداعات الآجلة بالدولار خارج مصارف الولايات المتحدة، ووزارة الخزانة الأمريكية ويعد الدولار الأمريكي عملة رسمية في عدة دولٍ أخرى، وعملة سائدة فعليًا في دول أخرى.

ان السياسة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بجانب الموازنة (إيرادات الحكومة الفدرالية والانفاق)، والتي تقدم كوثيقة فدرالية يقوم بتقديمها الرئيس الأمريكي الى الكونغرس الأمريكي في الأول من أكتوبر، وتتضمن التمثيل المالي لأساسيات الحكومة والفلسفة الاقتصادية لها<sup>(1)</sup>. يمكن رؤية طريقة عمل السياسة النقدية بوضوح في انفاذ الاقتصاد الأمريكي من الركود الاقتصادي خلال فترة الكساد العظيم ففي معظم حالات الركود الاقتصادي السابقة، كانت الحكومة تعمل على دعم الاقتصاد بسياسة تجمع بين خفض الضرائب وزيادة الانفاق. لكن كانت الحكومة الاتحادية تعاني بالفعل من عجز في الموازنة، مما جعل المشرعون يتهيبون من اضافة المزيد من الابعاء الى عجز الموازنة. لكن الواقع اثبت ان اول مبادرة اقتصادية كبرى قام بها الرئيس كلينتون كانت تعمل على خفض العجز في الموازنة عن طريق رفع الضرائب وخفض الانفاق في المدة 1991-1993<sup>(2)</sup>. كما في الولايات المتحدة، يقوم الاحتياطي الفيدرالي بتنفيذ السياسة النقدية من خلال مجلس إدارة ورئيس، يتم تعيينه من قبل الرئيس الأمريكي.

(1) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية واثرها في النظام الدولي، مجلة الدراسات الأولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2012، ص 158.

(2) Paul Samuelson and William Nordhaus، Economics، op. cit.، p.555.

ولدى الاحتياطي الفيدرالي لجنة تجتمع عادة ثماني مرات كل عام لتحديد أسعار الفائدة. قد يرفعونها أو يخفضونها أو يحتفظون بها، اعتماداً على التحليل المقدم. والهدف العام هو الحفاظ على سلامة الاقتصاد.

### المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية

يوضح الجدول (1) تطور هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021) (مليون دولار)

السنوات	الإيرادات النفطية	معدل النمو %	الإيرادات الضريبية	معدل النمو %	الإيرادات الأخرى	معدل النمو %	الإيرادات الكلية	معدل النمو %
2004	3654478.3		1343843.5		7128039.5		12126361.3	
2005	4800405.4	31.4	1553674.5	15.6	6411823.7	15.6	12765903.6	5.3
2006	4495403.3	-6.4	1689038.4	8.7	7072297.9	8.7	13256739.6	3.8
2007	4724388.4	5.1	1717368.1	1.7	6772811.7	1.7	13214568.1	-0.3
2008	7978608.1	68.9	1536129.6	-10.6	2740754.7	-10.6	12255492.3	-7.3
2009	4095573.2	-48.7	1162030.8	-24.4	5386938.4	-24.4	10644542.4	-13.1
2010	4759215.2	16.2	1287683.5	10.8	5264395.9	10.8	11311294.5	6.3
2011	6879811.4	44.6	1441454.7	11.9	3370628.5	11.9	11691894.6	3.4
2012	4451139.0	-35.3	1505968.9	4.5	6263089.7	4.5	12220197.6	4.5
2013	5670631.6	27.4	1651744.0	9.7	5684382.2	9.7	13006757.8	6.4
2014	4997372.4	-11.9	1766367.7	6.9	6743446.2	6.9	13507186.3	3.8
2015	139837.7	-97.2	1880731.9	6.5	12137460.9	6.5	14158030.6	4.8
2016	1565264.3	1019.3	1853691.4	-1.4	10821837.1	-1.4	14240792.7	0.6
2017	3079864.3	96.8	2035800.7	9.8	9458971.9	9.8	14574636.9	2.3
2018	6716868.7	118.1	1771230.2	-13.0	6389331.5	-13.0	14877430.4	2.1
2019	6627860.4	-1.3	1831852.4	3.4	6693577.5	3.4	15153290.3	1.9
2020	4072894.1	-38.5	1758104.7	-4.0	7170526.0	-4.0	13001524.8	-14.2
2021	5628942.7	38.2	1839425.6	4.6	11172112.9	4.6	18640481.2	43.4
المدد الزمنية	معدل النمو المركب %							
2004-2009		1.9		-2.4		-2.4		-2.1
2010-2015		-44.5		6.5		6.5		3.8
2016-2021		23.8		-0.1		-0.1		4.6
2004-2021		2.4		1.8		1.8		2.4

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1)

اولاً: -الإيرادات العامة

#### 1-الإيرادات النفطية

ارتفعت الإيرادات النفطية من (3654478.3) مليون دولار عام 2004 الى (4800405.4) مليون دولار عام 2005 بمعدل نمو (31.4%)، ويمكن تبرير ذلك الارتفاع بسبب ارتفاع اسعار النفط عالمياً.

انخفضت الإيرادات النفطية الى (4095573.2) مليون دولار في عام 2009 بمعدل (-) 48.7%؛ ويمكن تبرير هذا الانخفاض بسبب انخفاض اسعار النفط بعد حصول الازمة المالية

العالمية 2008-2009 (ازمة الرهن العقاري)، التي انفجرت في سبتمبر 2008، إذ واجه العالم منذ صيف 2008 أزمة مالية عاتية أودت بأكبر البيوتات المالية في أكبر اقتصادات العالم. (الولايات المتحدة الأمريكية)، ولم يلبث أن ترددها في مختلف الاسواق المالية<sup>(1)</sup>.

ارتفعت الايرادات النفطية الى (6879811.4) مليون دولار عام 2011 بمعدل نمو بلغ (44.6%) وذلك بسبب انتعاش اسعار النفط العالمية.

انخفضت الايرادات النفطية الى (139837.7) مليون دولار عام 2015 وبمعدل (-) 97.2% وذلك بسبب تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية. لكنها ارتفعت الى (1565264.3) مليون دولار في عام 2016 وبمعدل نمو بلغ (1019.3%)، وذلك بسبب زيادة اعمال الحفر والتقيب وخاصة النفط الصخري والذي ادى الى زيادة الكميات المنتجة. ارتفعت الى (3079864.3) مليون دولار عام 2017 وبمعدل نمو (96.8%). ويرجع السبب الى تعافي الأسعار في عام 2017، وذلك بفضل الدفعة المستمدة من ارتفاع أسعار السلع الأولية في البلدان الغنية بالموارد، وتحسن توقعات التصدير في الاقتصادات الموجهة نحو الخارج.

وانخفضت الى (4072894.1) مليون دولار عام 2020 مليون دولار وبمعدل (-) 38.5%، ويمكن تبرير هذا الانخفاض بسبب جائحة كورونا. ارتفعت الى (5628942.7) مليون دولار عام 2021 وبمعدل نمو (38.2%)، ويرجع سبب ذلك لقد بدأت معظم الاقتصادات المتقدمة تنتعش في عام 2021 وتتخلص من حالة الركود مدفوعة بأرادته قوية لإنهاء الجائحة<sup>(2)</sup>.

ومن خلال الجدول (3) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية من الايرادات العامة كانت في عام 2008، إذ سجلت (65.1%). وقل نسبة كانت في عام 2015، إذ سجلت (1.0%). كما سجلت اعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2008، إذ سجلت (53.5%) وقل نسبة في عام 2015، إذ سجلت (0.8%).

## 2- الايرادات الضريبية

ارتفعت الايرادات الضريبية من (1343843.5) مليون دولار عام 2004 الى (1553674.5) مليون دولار عام 2005، وبمعدل نمو (15.6%) وهذا يدل على ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي الخاص الذي يعد المولد الاساس للإيرادات الضريبية وانخفضت الى (1162030.8) مليون دولار عام 2009، وبمعدل (-) 24.4%، بسبب أزمة الرهن العقاري والتي ادت الى اغلاق اغلب الشركات الكبرى المساهم الاكبر في الايرادات الضريبية وارتفعت الايرادات الضريبية الى (1441454.7) مليون دولار في عام (2011) وبمعدل نمو (11.9%)، وارتفعت الى (1880731.9) مليون دولار في عام 2015، وبمعدل نمو (6.5%) بسبب الانتعاش الاقتصادي، وانخفضت الى (1853691.4) مليون دولار في عام 2016، وبمعدل (-) 1.4% كما انخفضت الى (1758104.7) مليون دولار عام 2020، وبمعدل (-) 4.0% بسبب أزمة جائحة كورونا والتي ادت الى اغلاق اغلب الأنشطة الاقتصادية في العالم.

بلغ المعدل للنمو المركب للمدة 2004-2009، (-) 2.4% للمدة 2010-2015، (6.5%)، وخلال المدة 2016-2021، (-) 0.1%، وللمدة 2021-2004 (1.8%).

ومن خلال الجدول (2) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للإيرادات الضريبية من الايرادات العامة كانت في العام 2017، إذ سجلت (14.0%)، وهذا يدل على ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب في الايرادات العامة. وقل نسبة كانت في عام 2021، إذ سجلت (9.9%)، وهذا يدل على

(1) صندوق النقد العربي، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربي، 2008، ص 2.

(2) الأمم المتحدة لتجارة والتنمية، من التعافي الى المرونة: البعد الإنمائي، تقرير التجارة والتنمية (الاونكتاد)، الإصدار 40، 2021، ص 8.

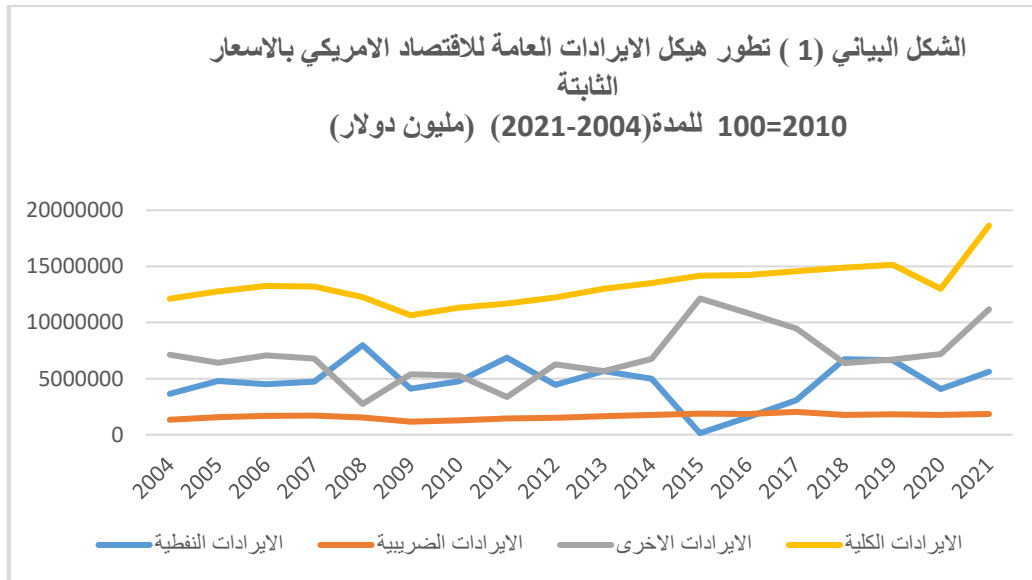
انخفاض نسبة مساهمة الضرائب من الإيرادات العامة. كما سجلت أعلى نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، أذ سجلت (11.7%)، وهذا يدل على ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج وأقل نسبة عام 2009، إذ سجلت (7.9%).

### 3-الإيرادات الأخرى

تشمل الإيرادات الأخرى، جميع الإيرادات غير المتأتية من النفط والضرائب. انخفضت الإيرادات الأخرى من (7128039.5) مليون دولار لعام 2004 إلى (6411823.7) مليون دولار لعام 2005، وبمعدل (-10.0%). وارتفعت من (5386938.4) مليون دولار لعام 2009، وبمعدل نمو (96.5%)، وانخفضت إلى (3370628.5) مليون دولار عام 2011، وبمعدل (-36.0%).

وارتفعت إلى (12137460.9) مليون دولار للعام 2015، وبمعدل نمو (80.0%). وانخفضت من (10821837.1) مليون دولار للعام 2016، وبمعدل (-10.8%)، وارتفعت من (7170526.0) مليون دولار للعام (2020) وبمعدل نمو (7.1%).

يوضح الشكل البياني (1) تطور هيكل الإيرادات العامة، للاقتصاد الأمريكي خلال مدة البحث

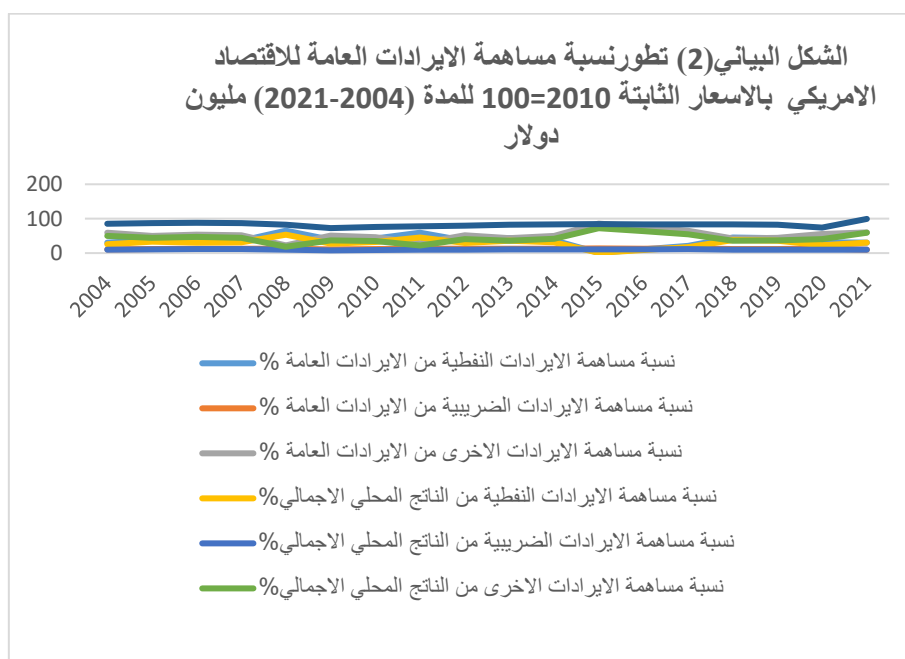


الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2)

يوضح الجدول (2) تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 100=2010 (مليون دولار) للمدة (2021-2004)

السنوات	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي %
2004	30.1	11.1	58.8	25.8	9.5	50.3
2005	37.6	12.2	50.2	32.8	10.6	43.9
2006	33.9	12.7	53.3	30.0	11.3	47.2
2007	35.8	13.0	51.3	31.0	11.3	44.5
2008	65.1	12.5	22.4	53.5	10.3	18.4
2009	38.5	10.9	50.6	27.9	7.9	36.8
2010	42.1	11.4	46.5	31.8	8.6	35.2
2011	58.8	12.3	28.8	45.7	9.6	22.4
2012	36.4	12.3	51.3	29.0	9.8	40.8
2013	43.6	12.7	43.7	36.1	10.5	36.2
2014	37.0	13.1	49.9	31.0	10.9	41.8
2015	1.0	13.3	85.7	0.8	11.2	72.3
2016	11.0	13.0	76.0	9.2	10.9	63.5
2017	21.1	14.0	64.9	17.7	11.7	54.4
2018	45.1	11.9	42.9	37.5	9.9	35.7
2019	43.7	12.1	44.2	36.3	10.0	36.6
2020	31.3	13.5	55.2	23.1	10.0	40.7
2021	30.2	9.9	59.9	30.0	9.8	59.5

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1)



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2)

## ثانياً: -النفقات العامة

### 1-الانفاق الجاري

ارتفعت النفقات الجارية من (9534821.7) مليون دولار عام 2004، الى (9819237.4) مليون دولار عام 2005، وبمعدل نمو بلغ (3.0%)، وانخفضت الى (10141430.0) مليون دولار عام 2008، وبمعدل (-1.1%)، وانخفضت الى (10008099.5) مليون دولار عام (2009) وبمعدل (-1.3%)، بسبب ازمة الرهن العقاري. وارتفعت الى (10202195.5) مليون دولار من العام 2010، وبمعدل نمو (1.9%) وذلك بسبب خطة الانقاذ للاقتصاد الامريكي، لمعالجة إثر الازمة.

ارتفعت الى (11345222.6) مليون دولار عام 2015 وبمعدل نمو (3.8%). وانخفضت الى (11834511.4) مليون دولار عام 2020، وبمعدل (-3.8%)، بسبب جائحة كورونا وارتفعت الى (15496785.8) مليون دولار من العام 2021 وبمعدل نمو (30.9%)، وذلك لمعالجة الاقتصاد من أثر جائحة كورونا

ومن خلال الجدول (3) يتضح ان اعلى نسبة للنفقات الجارية الى النفقات العامة كانت في عام 2021، اذ سجلت (79.6%). واقل نسبة كانت في العام 2006، اذ سجلت (74.2%)، وهذا يدل على ارتفاع نسبة الانفاق التشغيلي مقارنة بالانفاق الاستثماري.

### 2-الانفاق الاستثماري

ارتفعت النفقات الاستثمارية من (3191896.0) مليون دولار عام 2004، الى (3395209.7) مليون دولار عام (2005) وبمعدل نمو (6.4%). وانخفضت الى (3098481.2) مليون دولار عام 2008، وبمعدل (-8.9%)، كما انخفضت الى (2566464.2) مليون دولار في العام 2009، وبمعدل (-17.2%)، بسبب ازمة الرهن العقاري. وارتفعت الى (2752636.0) مليون دولار في العام 2010، وبمعدل نمو (7.3) بسبب خطة الانقاذ للاقتصاد الامريكي.

ارتفعت النفقات الاستثمارية الى (3405426.9) مليون دولار في العام 2015، وبمعدل نمو بلغ (5.3%)، وانخفضت الى (3723148.3) مليون دولار في العام 2020، وبمعدل (-4.4%)، بسبب جائحة كورونا. كما ارتفعت النفقات الاستثمارية الى (3959832.6) مليون دولار في العام 2021 وبمعدل نمو بلغ (6.4%)، لتقليل أثر الجائحة.

بلغ معدل النمو المركب للنفقات الاستثمارية وللمدة 2004-2009، (-3.6%)، وللمدة 2010-2015، (3.6%)، وللمدة 2016-2021، (2.4%)، وللمدة 2004-2021، (1.2%).

اعلى نسبة مساهمة للنفقات الاستثمارية الى النفقات العامة كانت في عام 2006، اذ سجلت (25.8%)، واقل نسبة كانت في عام 2009، اذ سجلت (20.4%).

## ثالثاً: -الميزانية العامة والدين العام والانفاق على (التعليم، البحث والتطوير، الصحة)

### 1-الميزانية العامة

من الجدول (4) انخفض عجز الميزانية العامة من (-600356.3) مليون دولار في العام 2004، الى (-448543.4) مليون دولار من العام 2005، بمعدل (-25.3%). في حين ارتفع الى (-1930021.3) مليون دولار في العام 2009، بمعدل (96.1%). وذلك بعد اتباع خطة الانقاذ الامريكي لانتشال الاقتصاد الامريكي من أثر الازمة.

انخفض العجز الى (-1459581.6) مليون دولار في العام 2011 وبمعدل (-11.2%)، انخفض الى (-592618.9) مليون دولار من العام 2015 وبمعدل (-9.3%).

ارتفع الى (-738426.9) مليون دولار في العام 2016 بمعدل نمو (24.6%). ارتفع الى (-2556134.9) مليون دولار في العام 2020 وبمعدل نمو (144.1%). بسبب انخفاض الإيرادات العامة بفعل جائحة كورونا.

ومن خلال الجدول (5) يتضح ان اقل نسبة الفائض والعجز الى الناتج المحلي الاجمالي كانت في عام 2006 اذ سجلت (-2.0%)، واعلى نسبة في العام 2020 اذ سجلت (-14.5%).

يوضح الجدول (3) تطور هيكل النفقات العامة، الميزانية، الدين العام، للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة (2010=100) للمدة (2004-2021)

السنوات	النفقات الجارية	معدل النمو %	النفقات الاستثمارية	معدل النمو %	النفقات الكلية	معدل النمو %	الميزانية الفائض اوالعجز	معدل النمو %	الدين العام	معدل النمو %
2004	9534821.7		3191896.0		12726717.6		-600356.3		9152879.5	
2005	9819237.4	3.0	3395209.7	6.4	13214447.1	3.8	-448543.4	3.6	9484813.5	-25.3
2006	10063813.2	2.5	3497021.5	3.0	13560834.7	2.6	-304095.2	2.5	9722597.9	-32.2
2007	10253975.8	1.9	3403036.4	-2.7	13657012.2	0.7	-442444.1	7.2	10425420.7	45.5
2008	10141430.0	-1.1	3098481.2	-8.9	13239911.2	-3.1	-984418.8	13.9	11872947.4	122.5
2009	10008099.5	-1.3	2566464.2	-17.2	12574563.7	-5.0	-1930021.3	14.6	13609551.8	96.1
2010	10202195.5	1.9	2752636.0	7.3	12954831.5	3.0	-1643537.0	7.7	14656620.3	-14.8
2011	10361866.3	1.6	2789609.8	1.3	13151476.2	1.5	-1459581.6	5.8	15500321.1	-11.2
2012	10494422.6	1.3	2968793.7	6.4	13463216.3	2.4	-1243018.8	3.2	16002849.0	-14.8
2013	10633820.7	1.3	3087440.1	4.0	13721260.8	1.9	-714502.9	4.1	16660274.2	-42.5
2014	10927207.3	2.8	3233635.4	4.7	14160842.8	3.2	-653656.5	1.4	16896207.7	-8.5
2015	11345222.6	3.8	3405426.9	5.3	14750649.5	4.2	-592618.9	6.4	17984545.1	-9.3
2016	11536554.9	1.7	3442664.7	1.1	14979219.6	1.5	-738426.9	1.6	18267607.2	24.6
2017	11776473.0	2.1	3602343.0	4.6	15378816.0	2.7	-804179.2	4.4	19074645.7	8.9
2018	12081913.0	2.6	3769014.4	4.6	15850927.4	3.1	-973497.0	2.4	19531943.6	21.1
2019	12305907.0	1.9	3894458.0	3.3	16200365.0	2.2	-1047074.7	14.0	22258900.4	7.6
2020	11834511.4	-3.8	3723148.3	-4.4	15557659.6	-4.0	-2556134.9	8.5	24159254.4	144.1
2021	15496785.8	30.9	3959832.6	6.4	19456618.4	25.1	-816137.2	2.2	24695827.3	-68.1
المدد الزمنية										
										معدل النمو المركب %
2004-2009		0.8		-3.6		-0.2		6.8		21.5
2010-2015		1.8		3.6		2.2		3.5		-15.6
2016-2021		5.0		2.4		4.5		5.2		1.7
2004-2021		2.7		1.2		2.4		5.7		1.7

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1)

## 2-الدين العام

ارتفع الدين العام من (9152879.5) مليون دولار في العام 2004 الى (9484813.5) مليون دولار في عام 2005 بمعدل نمو (3.6%). بسبب تراكم العجز.

ارتفع الدين العام الى (13609551.8) مليون دولار في العام 2009 بمعدل (14.6%)، ارتفع الى (15500321.1) مليون دولار في العام 2011 وبمعدل (5.8%). بسبب تراكم العجز.

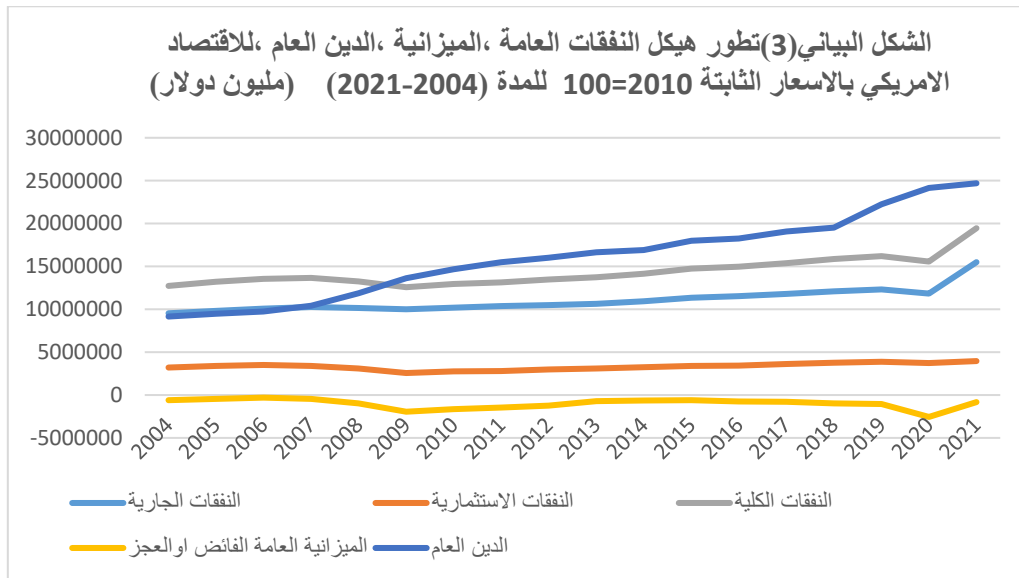
ارتفع الدين العام الى (17984545.1) مليون دولار في العام 2015 بمعدل نمو (6.4%)، ارتفع الى (18267607.2) مليون دولار في العام 2016 بمعدل نمو (1.6%). كما ارتفع الى (24695827.3) مليون دولار في العام 2021 بمعدل نمو (2.2%) بسبب تراكم العجز.

بلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (6.8%)، وللمدة 2015-2010 (3.5%)، وللمدة 2021-2016 (5.2%)، وللمدة 2021-2004 (5.7%).

ومن خلال الجدول (3) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة كانت في عام 2015، أذ سجلت (85.7%)، واطل نسبة كانت في عام 2008، اذ سجلت (22.4%)، وكانت اعلى نسبة مساهمة للإيرادات الأخرى من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016، اذ سجلت (63.5%)، واطل نسبة كانت في العام 2008، اذ سجلت (18.4%).

ومن خلال الجدول (3) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة الدين العام الى الناتج كانت في عام 2020، اذ سجلت (137.0%)، وتعد هذه النسبة كبيرة جدا وخطيرة على الاقتصاد. واطل نسبة كانت في العام 2004، اذ سجلت (64.6%).

ويوضح الشكل البياني (3) تطور هيكل النفقات العامة والميزانية، والدين العام، اذ يتضح التزايد النسبي لمكونات الانفاق في حين يتضح استمرار العجز لأغلب سنوات البحث.



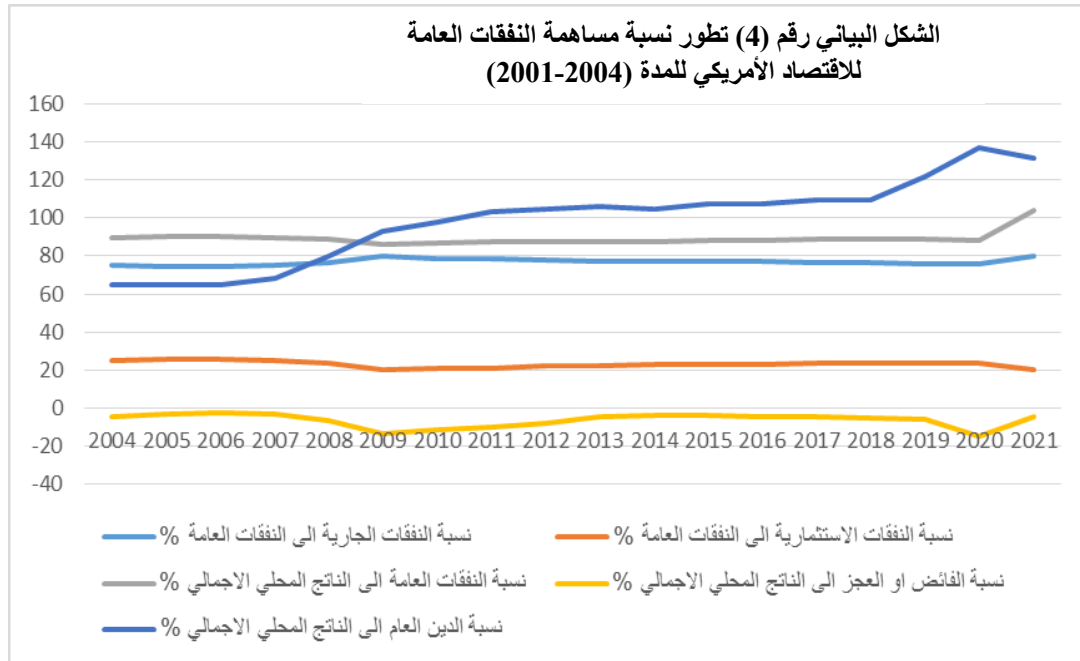
الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3)



يوضح الجدول (4) تطور نسبة مساهمة النفقات العامة للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2021-2004) (مليون دولار)

السنوات	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الفائض او العجز الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	74.9	25.1	89.8	-4.2	64.6
2005	74.3	25.7	90.4	-3.1	64.9
2006	74.2	25.8	90.5	-2.0	64.9
2007	75.1	24.9	89.7	-2.9	68.5
2008	76.6	23.4	88.8	-6.6	79.6
2009	79.6	20.4	85.8	-13.2	92.9
2010	78.8	21.2	86.6	-11.0	97.9
2011	78.8	21.2	87.4	-9.7	103.0
2012	77.9	22.1	87.8	-8.1	104.3
2013	77.5	22.5	87.3	-4.5	106.0
2014	77.2	22.8	87.7	-4.0	104.7
2015	76.9	23.1	87.9	-3.5	107.2
2016	77.0	23.0	88.0	-4.3	107.3
2017	76.6	23.4	88.5	-4.6	109.7
2018	76.2	23.8	88.6	-5.4	109.1
2019	76.0	24.0	88.6	-5.7	121.8
2020	76.1	23.9	88.2	-14.5	137.0
2021	79.6	20.4	103.7	-4.3	131.6

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1)



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4)

يوضح الشكل البياني (4) تطور نسبة مساهمة النفقات العامة للاقتصاد الأمريكي للمدة (2004-2021) خلال مدة البحث.

الجدول (5) تطور نسبة الانفاق على التعليم، البحث والتطوير، والصحة للاقتصاد الامريكى بالأسعار الثابتة  
(مليون دولار) 2010=100 للمدة (2004-2012)

السنوات	الانفاق على التعليم	معدل النمو %	الانفاق على البحث والتطوير	معدل النمو %	الانفاق على الصحة	معدل النمو %	نسبة الانفاق على التعليم من الاتفاق العام %	نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الاتفاق العام %	نسبة الانفاق على الصحة من الاتفاق العام %
2004	91,856.3		354,578.6		39,724.6		0.7	2.8	0.3
2005	94,998.1	3.4	367,982.5	3.8	42,975.2	8.2	0.7	2.8	0.3
2006	104,395.9	9.9	383,324.8	4.2	47,295.7	10.1	0.8	2.8	0.3
2007	110,087.5	5.5	400,667.7	4.5	49,248.1	4.1	0.8	2.9	0.4
2008	104,563.4	-5.0	412,595.8	3.0	45,461.1	-7.7	0.8	3.1	0.3
2009	89,845.7	-14.1	412,192.2	-0.1	39,964.8	-12.1	0.7	3.3	0.3
2010	84,955.9	-5.4	409,335.4	-0.7	40,193.8	0.6	0.7	3.2	0.3
2011	81,985.2	-3.5	415,965.0	1.6	41,188.9	2.5	0.6	3.2	0.3
2012	75,001.1	-8.5	411,423.6	-1.1	38,650.5	-6.2	0.6	3.1	0.3
2013	74,409.4	-0.8	425,990.2	3.5	36,190.2	-6.4	0.5	3.1	0.3
2014	78,195.9	5.1	439,351.1	3.1	36,541.7	1.0	0.6	3.1	0.3
2015	84,144.3	7.6	466,789.7	6.2	37,255.2	2.0	0.6	3.2	0.3
2016	87,811.5	4.4	484,652.3	3.8	39,183.5	5.2	0.6	3.2	0.3
2017	90,182.7	2.7	503,389.0	3.9	38,680.5	-1.3	0.6	3.3	0.3
2018	94,558.2	4.9	537,100.4	6.7	40,169.7	3.9	0.6	3.4	0.3
2019	94,524.4	0.0	578,759.2	7.8	41,392.5	3.0	0.6	3.6	0.3
2020	83,380.7	-11.8	608,551.3	5.1	40,833.0	-1.4	0.5	3.9	0.3
2021	79,831.1	-4.3	688,607.3	13.2	42,232.2	3.4	0.4	3.5	0.2
المدد الزمنية									
2004-2009		-0.4		2.5		0.1			
2010-2015		-0.2		2.2		-1.3			
2016-2021		-1.6		6.0		1.3			
2004-2021		-0.8		3.8		0.3			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1)

### 3-الانفاق على التعليم

يتضح من الجدول (5) الاستقرار النسبي للأنفاق على التعليم طيلة مرحلة البحث اذ سجل أعلى معدل نمو في عام 2006 وبمعدل (9.9%) في حين أكبر تراجع كان في عام 2009 وبمعدل (-14.1%)، بسبب أزمة الرهن العقاري.

كما يتضح ان أعلى نسبة مساهمة للأنفاق على التعليم الى النفقات العامة كانت في عام 2006، اذ سجلت (0.8%)، وهذا يدل على ارتفاع نسبة ما يخصص لأغراض التعليم من الانفاق. في حين سجلت اقل نسبة في عام 2021، اذ سجلت (0.4%).

### 4-الانفاق على البحث والتطوير

يتضح من الجدول (5) الاستقرار النسبي للأنفاق على البحث والتطوير طيلة مرحلة البحث، اذ سجل أعلى معدل نمو في عام 2021 وبمعدل (13.2%)، في حين أكبر نسبة تراجع كانت في عام 2010 وبمعدل (-0.7%).

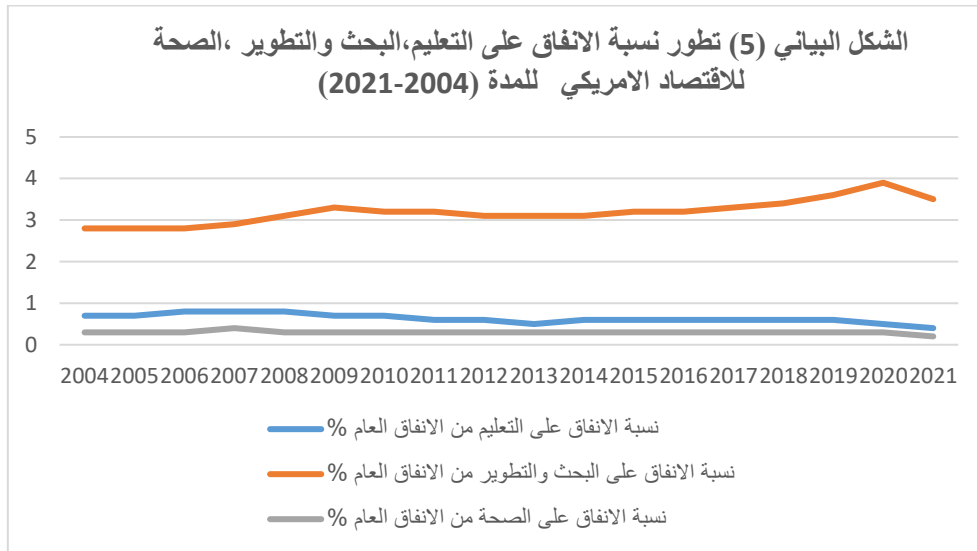
كما يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للإنفاق على البحث والتطوير الى النفقات العامة كانت في عام 2020، اذ سجلت (3.9%)، وهذا يدل على ارتفاع نسبة ما يخصص لأغراض البحث والتطوير. في حين سجلت اقل نسبة في عام 2004، اذ سجلت (2.8%).

#### 5-الانفاق على الصحة

يتضح من الجدول (5) الاستقرار النسبي للإنفاق على الصحة طيلة مرحلة البحث، اذ سجل اعلى معدل

نمو في عام 2006 وبمعدل (10.1%)، في حين أكبر تراجع كان في عام 2009 وبمعدل (-12.1%).

كما يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للإنفاق على الصحة الى النفقات العامة كانت في عام 2007، اذ سجلت (0.4%) وهذا يدل على ارتفاع نسبة ما يخصص لأغراض الصحة. في حين سجلت اقل نسبة في عام 2021، اذ سجلت (0.2%).



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5)

رابعاً: تطور بعض المؤشرات التنموية للاقتصاد الأمريكي للمدة (2004-2021)

الجدول (6) تطور نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة  
100=2010 للمدة (2004-2021) (مليون دولار)

السنوات	نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة التكوين الرأسمالي في القطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	17.6	18.5	3.6	22.1	-5.0
2005	18.0	19.3	3.6	22.9	-5.5
2006	19.1	19.3	3.7	23.0	-5.5
2007	17.4	18.3	4.1	22.4	-4.9
2008	15.1	16.5	4.8	21.3	-4.8
2009	13.9	13.0	5.8	18.8	-2.7
2010	15.4	14.0	4.3	18.4	-3.4
2011	16.3	14.4	4.4	18.8	-3.6
2012	18.7	15.3	4.2	19.6	-3.3
2013	19.1	15.8	4.0	19.8	-2.7
2014	20.2	15.0	5.3	20.3	-2.8
2015	20.2	15.0	5.4	20.4	-2.7
2016	18.9	15.0	5.3	20.3	-2.6
2017	19.5	15.0	5.6	20.6	-2.6
2018	19.6	15.0	5.8	20.8	-2.8
2019	19.5	15.0	6.0	21.0	-2.7
2020	19.3	15.0	6.4	21.4	-3.2
2021	18.1	15.3	5.8	21.1	-368.0

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1)

## 1- الادخار

يتضح من الجدول (6) ان اعلى نسبة مساهمة للادخار الى الناتج المحلي الاجمالي كانت عام 2014، اذ سجلت (20.0%)، وهذا يوضح ارتفاع نسبة ما يخصص للادخار من الدخل في حين اقل نسبة عام 2009، اذ سجلت (13.9%). وذلك بسبب انخفاض الدخل بفعل ازمة الرهن العقاري.

## 2- تكوين رأس المال الثابت

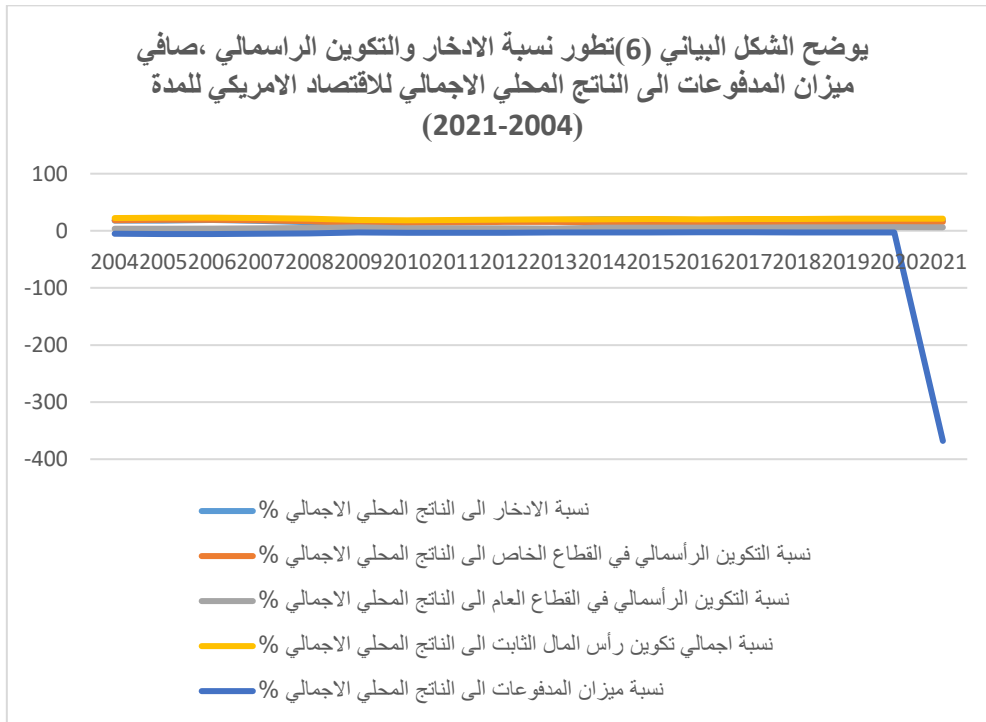
أ-تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص سجلت اعلى نسبة للتكوين الرأسمالي في القطاع الخاص الى الناتج المحلي عام 2005، وهذا يوضح ارتفاع مساهمة القطاع الخاص، اذ سجلت (19.3%)، في حين اقل نسبة عام 2009، اذ سجلت (13.0%). وهذا يدل على تراجع دور القطاع الخاص.

ب-تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام ان اعلى نسبة للتكوين الرأسمالي في القطاع العام الى الناتج المحلي الإجمالي سجلت في عام 2020، اذ سجلت (6.4%)، في حين اقل نسبة عام 2004 (3.6%).

اما يخص نسبة اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الإجمالي يتضح اعلى نسبة سجلت عام 2006، اذ سجلت (23.0%)، واقل نسبة عام 2010، اذ سجلت (18.4%).

### 3-ميزان المدفوعات

يتضح من الجدول (6) ان اعلى نسبة صافي ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي كانت عام 2016، اذ سجلت (-2.6%)، بسبب ارتفاع أسعار النفط، في حين اقل نسبة كانت عام 2020، اذ سجلت (-368.0%). بسبب تأثره بجائحة كورونا.



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (6)

الجدول (7) نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة، ومؤشر جيني للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة  
100=2010 للفترة (2021-2004)

(مليون دولار)

السنوات	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة 100=2010	معدل البطالة %	مؤشر جيني
2004	0.051	5.53	41.0
2005	0.053	5.08	41.4
2006	0.054	4.62	40.8
2007	0.054	4.62	40.8
2008	0.054	5.78	40.6
2009	0.052	9.25	40.0
2010	0.053	9.63	40.9
2011	0.053	8.95	40.9
2012	0.054	8.07	40.7
2013	0.055	7.37	41.5
2014	0.056	6.17	41.2
2015	0.057	5.28	41.1
2016	0.057	4.87	41.2
2017	0.058	4.36	41.4
2018	0.06	3.9	41.5
2019	0.061	3.67	41.6
2020	0.059	8.05	41.8
2021	0.069	5.46	41.9

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1)

#### 4- نصيب الفرد من الناتج

يتضح من الجدول (7) ان اعلى معدل بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة سجلت في عام 2021، اذ سجلت (0.069)، مليون دولار في حين اقل نسبة كانت عام 2004، اذ سجلت (0.051) مليون دولار.

#### 5- معدل البطالة

كما تظهر البيانات ان معدل البطالة في عام 2004 (5.53%) بسبب طبيعة الأداء الاقتصادي الجيد للاقتصاد الأمريكي مما أدى الى تقدم بمعالجة نسبة البطالة (1). وارتفع معدل البطالة عام 2008 إذ بلغ (5.78%) بسبب الاضطرابات المالية العالية التي حدثت وتحولت الى ازمة اقتصادية كاملة (2). وانخفض معدل البطالة عام 2014 إذ بلغ (6.17%) وارتفع معدل البطالة عام 2020 اذ بلغ (8.05%) بسبب جائحة كورونا. يتضح من الجدول (7) ان اعلى معدل بطالة سجل في عام

(1) صائب حسن مهدي، البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 12، العدد 3، 2010، ص 100.  
(2) نفس المصدر، ص 88.

2010 وبمعدل (9.63%)، إذ إن أسواق العمل العالمية أصبحت تحت ضغط مجموعة من العوامل المركبة، أهمها التقدم التقني وزيادة التكامل الاقتصادي على طول سلاسل التوريد العالمية. كما تعمقت ظاهرة بدأت تظهر بوضوح منذ سنوات، وهي ظاهرة تنامي خطر تراجع المهارات الوظيفية نتيجة إدخال الذكاء الاصطناعي والروبوتات بقوة في مجال الإنتاج، والإشكالية الأكبر تتمثل في ارتفاع معدل البطالة بين الشباب لتبلغ نحو 6.13%. في حين اقل نسبة كانت عام 2018 وبمعدل (3.9%).

## 6- مؤشر جيني

يتضح من الجدول (7) ان اعلى نسبة لمؤشر جيني كانت في عام 2021 وبمعدل (41.9%)، كلما ارتفع مؤشر جيني، زاد التفاوت في الدخل بين السكان. أي أن القليل منهم يكسبون أكثر من بقية السكان. وهذا يعني في حين اقل نسبة كانت في عام 2009 وبمعدل (40.0%). في حين يتضح كلما اقترب مؤشر جيني من الصفر، انخفض التفاوت في الدخل، وبالتالي انخفض التفاوت الاقتصادي. من المستحسن ألا يكون للحكومة ما معاملات جيني قريبة من واحدة، لأن ذلك يعني أن المجتمع، من الناحية المالية، غير متكافئ للغاية.

## المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الشامل

### اولا: عرض النقد

#### -عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)

انخفض عرض النقد الضيق من (1552099.0) مليون دولار عام 2004، الى (1532110.7) مليون دولار عام 2005، بمعدل (-1.3%). ارتفع M1 الى (1664947.3) في عام 2009 بمعدل (14.6%)، ويرجع سبب هذه الزيادة لإنعاش الاقتصاد ومن خلال خفض اسعار الفائدة.

ارتفع الى (1742625.0) عام 2010، وبمعدل نمو (4.7%)، كما ارتفع عرض النقد الضيق الى (15591541.9) من العام 2021، وبمعدل نمو (44.7%). لأنعاش الاقتصاد.

ومن خلال الجدول (9) يتضح أن اعلى نسبة مساهمة نسبة عرض النقد الضيق الى الناتج كانت في عام 2021، أذ سجلت (83.1%). و اقل نسبة كانت في عام 2007، أذ سجلت (9.5%).

#### 2-عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)

ارتفع عرض النقد بالمعنى الواسع من (7230906.9) مليون دولار عام 2004، الى (7292270.8) مليون دولار عام 2005، بمعدل نمو (0.8%). كما ارتفع M2 الى (8553105.0) مليون دولار عام 2009، بمعدل نمو (8.4%). وارتفع الى (8626616.7) مليون دولار عام 2010، بمعدل نمو (0.8%)، ارتفع الى (16499359.3) مليون دولار عام 2021، وبمعدل نمو (11.0%).

من خلال الجدول (9) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة عرض النقد الواسع الى الناتج كانت في عام 2021، اذ سجلت (83.1%)، وهذا يدل على ارتفاع حجم السيولة المحلية في الاقتصاد، و اقل نسبة كانت في عام 2006، اذ سجلت (49.6%).

#### 3-عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3)

ارتفع عرض النقد بالمعنى الاوسع من (7233521.9) مليون دولار عام 2004، الى (7295630.5) مليون دولار عام 2005، وبمعدل نمو (0.9%)، وارتفع الى (8553935.0) مليون دولار في العام 2009، بمعدل نمو (8.4%)، ارتفع الى (8972623.4) مليون دولار في العام 2011، وبمعدل نمو (4.0%).

وارتفع الى (11082191.0) مليون دولار عام 2015، وبمعدل نمو (5.6%)، كما ارتفع الى (11685018.6) مليون دولار في عام 2016، وبمعدل نمو (5.4%). وارتفع الى (14872367.3) مليون دولار عام 2020، وبمعدل نمو (17.7%).

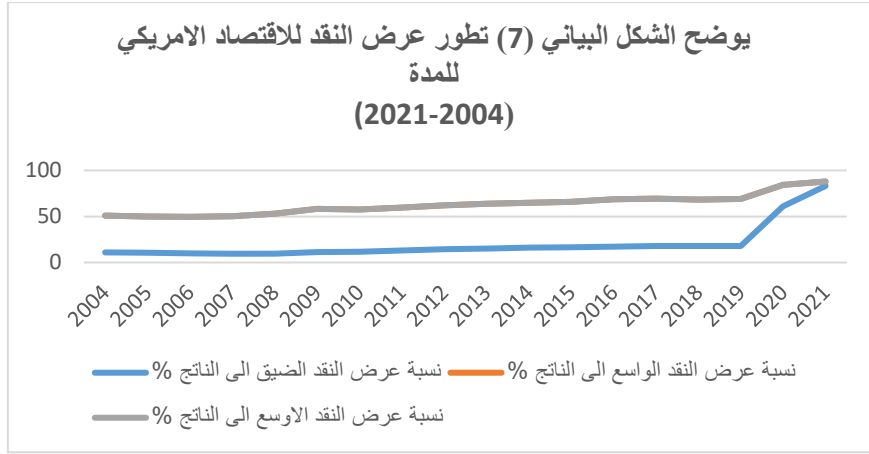
الجدول (8) تطور عرض النقد للاقتصاد الامريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون دولار) للفترة (2004-2021)

السنوات	عرض النقد M1 الضيق	معدل النمو %	عرض النقد M2 بالمعنى الواسع	معدل النمو %	عرض النقد الاوسع M3	معدل النمو %	نسبة عرض النقد الضيق الى الناتج %	نسبة عرض النقد الواسع الى الناتج %	نسبة عرض النقد الاوسع الى الناتج %
2004	1552099.0		7230906.9		7233521.9		11.0	51.0	51.1
2005	1532110.7	-1.3	7292270.8	0.8	7295630.5	0.9	10.5	49.9	49.9
2006	1487470.7	-2.9	7431684.5	1.9	7437506.8	1.9	9.9	49.6	49.6
2007	1443956.6	-2.9	7671544.5	3.2	7673467.2	3.2	9.5	50.4	50.4
2008	1453041.7	0.6	7887605.0	2.8	7889811.6	2.8	9.7	52.9	52.9
2009	1664947.3	14.6	8553105.0	8.4	8553935.0	8.4	11.4	58.4	58.4
2010	1742625.0	4.7	8623567.3	0.8	8626616.7	0.8	11.6	57.6	57.6
2011	1948631.6	11.8	8963503.3	3.9	8972623.4	3.9	13.0	59.6	59.6
2012	2198733.8	12.8	9542174.2	6.5	9544547.3	6.4	14.3	62.2	62.2
2013	2386325.3	8.5	10041147.1	5.2	10040871.1	5.2	15.2	63.9	63.9
2014	2592751.2	8.7	10489303.2	4.5	10490566.8	4.5	16.1	65.0	65.0
2015	2779891.1	7.2	11078667.5	5.6	11082191.0	5.6	16.6	66.0	66.0
2016	2951470.3	6.2	11676911.9	5.4	11685018.6	5.4	17.3	68.6	68.6
2017	3134977.5	6.2	12083103.5	3.5	12090027.0	3.5	18.0	69.5	69.5
2018	3196024.4	1.9	12246613.4	1.4	12247243.0	1.3	17.9	68.4	68.4
2019	3279836.5	2.6	12638391.0	3.2	12637697.2	3.2	17.9	69.1	69.1
2020	10775280.8	228.5	14860914.7	17.6	14872367.3	17.7	61.1	84.3	84.3
2021	15591541.9	44.7	16499359.3	11.0	16513097.5	11.0	83.1	87.9	88.0
العدد الزمنية					النمو المركب %				
2004-2009		1.2		2.8		2.8			
2010-2015		8.1		4.3		4.3			
2016-2021		32.0		5.9		5.9			
2004-2021		13.7		4.7		4.7			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1)

ومن خلال الجدول (8) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة عرض النقد بالمعنى الاوسع الى الناتج كانت في عام 2021، اذ سجلت (88.0%)، واقل نسبة كانت في عام 2006، اذ سجلت (49.6%).





الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (8)

الجدول (9) تطور سعر الفائدة الايداع والاقرض، الاحتياطي الالزامي، سعر اعادة الخصم للاقتصاد الأمريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2021-2004)

السنوات	فائدة الايداع	فائدة الاقرض	سعر اعادة الخصم	الاحتياطي الالزامي	معدل النمو %
2004	2.3	4.3	2.4	50903.3	
2005	4.3	6.2	4.3	49724.8	-2.3
2006	5.3	8.0	6.0	45712.5	-8.1
2007	4.3	8.1	5.8	43324.8	-5.2
2008	0.1	5.1	2.2	45693.7	5.5
2009	0.1	3.3	0.5	62643.9	37.1
2010	0.1	3.3	0.7	66295.0	5.8
2011	0.1	3.3	0.8	79960.8	20.6
2012	0.1	3.3	0.8	98034.3	22.6
2013	0.1	3.3	0.8	110920.2	13.1
2014	0.1	3.3	0.8	126528.6	14.1
2015	0.4	3.3	0.8	137625.0	8.8
2016	0.6	3.5	1.0	147148.2	6.9
2017	1.4	4.1	1.6	160542.0	9.1
2018	2.4	4.9	2.5	165366.4	3.0
2019	1.6	5.3	2.8	170265.8	3.0
2020	0.1	3.5	0.6	168380.6	-1.1
2021	0.1	3.3	0.7	168894.1	0.3

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1)

ثانيا: سعر الفائدة والنمو الشامل

1-سعر فائدة الإيداع

ارتفع سعر فائدة الايداع من (2.3%)، عام 2004، الى (4.3%) عام 2005، لغرض الحد من أثر التوسع الاقتصادي وخاصة التضخم. وانخفض الى (0.1%) من العام 2009، لإنعاش الاقتصاد. وارتفع الى (0.4%) من العام 2015، انخفض الى (0.1%) عام 2020. لإنعاش الاقتصاد من أثر الازمة.

2-سعر فائدة الاقرض

ارتفع سعر فائدة الاقراض من (4.3%) عام 2004 الى (6.2%) عام 2005، انخفض الى (3.3%) عام 2009، لتحفيز النشاط الاقتصادي. ارتفع الى (5.3%) عام 2019، انخفض الى (3.5%) عام 2020. لإنعاش الاقتصاد.

### 3-الاحتياطي الالزامي

انخفض الاحتياطي الالزامي من (50903.3) مليون دولار في عام 2004، الى (49724.8) مليون دولار عام 2005، بمعدل (-2.3%). ارتفع الى (62643.9) مليون دولار في العام 2009 وبمعدل نمو (37.1%)، ارتفع الى (137625.0) مليون دولار في العام 2015 وبمعدل نمو (8.8%)، انخفض الى (168380.6) مليون دولار في العام 2020 بمعدل (-1.1%). لتشجيع الائتمان.

الجدول (10) تطور الائتمان الخاص والعام للاقتصاد الامريكي بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021)  
(مليون دولار)

السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو %	الائتمان الممنوح للقطاع العام	معدل النمو %	الائتمان الكلي	معدل النمو %	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج %	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام الى الناتج %	نسبة اجمالي الائتمان الى الناتج %	نسبة ودائع القطاع المصرفي الى الناتج %
2004	7567754.5		700359.5		8268114.1		53.4	4.9	58.4	64.1
2005	8093166.8	6.9	698385.7	-0.3	8791552.5	-0.3	55.4	4.8	60.1	65.1
2006	8569737.1	5.9	720602.1	3.2	9290339.2	3.2	57.2	4.8	62.0	65.3
2007	9087965.8	6.0	918366.8	27.4	10006332.6	27.4	59.7	6.0	65.7	69.2
2008	8941876.9	-1.6	1299948.6	41.6	10241825.6	41.6	60.0	8.7	68.7	76.5
2009	7914839.9	-11.5	1298750.4	-0.1	9213590.3	-0.1	54.0	8.9	62.9	81.4
2010	7851810.5	-0.8	1284401.0	-1.1	9136211.5	-1.1	52.5	8.6	61.1	87.5
2011	7643440.5	-2.7	1324017.8	3.1	8967458.3	3.1	50.8	8.8	59.6	87.9
2012	7682417.5	0.5	1447276.1	9.3	9129693.6	9.3	50.1	9.4	59.5	93.9
2013	7754674.2	0.9	1431612.2	-1.1	9186286.4	-1.1	49.4	9.1	58.5	98.2
2014	8038999.8	3.7	1537048.5	7.4	9576048.3	7.4	49.8	9.5	59.3	96.3
2015	8556412.3	6.4	1632646.7	6.2	10189059.0	6.2	51.0	9.7	60.7	95.3
2016	8898216.1	4.0	1963421.9	20.3	10861638.0	20.3	52.2	11.5	63.8	96.1
2017	9100417.2	2.3	1809872.5	-7.8	10910289.7	-7.8	52.3	10.4	62.8	95.3
2018	9295745.2	2.1	1963567.9	8.5	11259313.2	8.5	51.9	11.0	62.9	92.1
2019	9494425.0	2.1	2156721.7	9.8	11651146.6	9.8	51.9	11.8	63.7	115.3
2020	9593681.0	1.0	2213614.2	2.6	11807295.2	2.6	54.4	12.6	66.9	130.4
2021	9309270.4	-3.0	2227233.2	0.6	11536503.6	0.6	49.6	11.9	61.5	118.4
المدد الزمنية	النمو المركب %									
2004-2009		0.8		10.8		1.8				
2010-2015		1.4		4.1		1.8				
2016-2021		0.8		2.1		1.0				
2004-2021		1.2		6.6		1.9				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1)

ثالثا: -الائتمان

### 1-الائتمان الخاص

ارتفع الائتمان الخاص من (7567754.5) مليون دولار عام 2004، الى (8093166.8) مليون دولار عام 2005 وبمعدل نمو (6.9%). وانخفض الى (7914839.9) مليون دولار عام

2009 بمعدل (-11.5%)، انخفض الى (7643440.5) مليون دولار عام 2011 بمعدل (-2.7%). بسبب أثر ازمة الرهن العقاري.

ارتفع الى (8556412.3) مليون دولار عام 2015 بمعدل نمو (6.4%) ارتفع الى (8898216.1) مليون دولار عام 2016 وبمعدل نمو (4.0%). لتحفيز الاقتصاد. ارتفع الى (9593681.0) مليون دولار عام 2020 وبمعدل نمو (1.0%). لتحفيز الاقتصاد.

بلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (0.8%)، وللمدة 2015-2010 (1.4%)، وللمدة 2021-2016 (0.8%)، وللمدة 2021-2004 (1.2%).

ومن خلال الجدول (10) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج كانت عام 2008 وبذلك تفسر ارتفاع نسبة مساهمة الائتمان الخاص الى الناتج، اذ سجلت (60.0%)، واقل نسبة في عام 2013، اذ سجلت (49.4%).

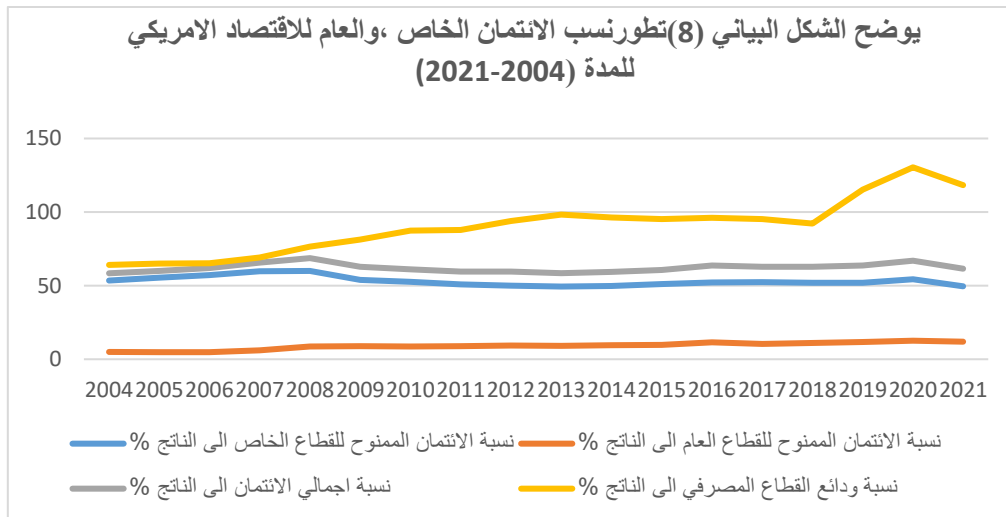
## 2- الائتمان العام

انخفض الائتمان العام من (700359.5) مليون دولار عام 2004، الى (698385.7) مليون دولار عام 2005 بمعدل (-0.3%).

وانخفض الى (1298750.4) مليون دولار في العام 2009 بمعدل (-0.1%)، ارتفع الى (1324017.8) مليون دولار عام 2011 بمعدل نمو (3.1%). ارتفع الى (1632646.7) مليون دولار عام 2015 بمعدل (6.2%)، ارتفع الى (1963421.9) مليون دولار عام 2016 وبمعدل نمو (20.3%). كما ارتفع الى (2213614.2) مليون دولار عام 2020 وبمعدل نمو (2.6%).

بلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (10.8%)، وللمدة 2015-2010 (4.1%)، وللمدة 2021-2016 (2.1%)، وللمدة 2021-2004 (6.6%).

من خلال الجدول (11) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للائتمان الممنوح للقطاع العام الى الناتج كانت في العام 2020، اذ سجلت (12.6%)، واقل نسبة كانت في العام 2005، اذ سجلت (4.8%).



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (10)

## المبحث الثاني: - تحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل لدولة الإمارات العربية

### المطلب الأول: -نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد الاماراتي

شهدت دولة الامارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين أدت الى تحقيق مستويات نمو اقتصادية عالية وبالتالي زيادة معدلات الدخل لتساهم في رفع المستوى الاستهلاكي والمعيشي للمواطنين والوافدين المقيمين في جميع انحاء الدولة. وقد حققت جميع القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية معدلات نمو عالية نسبياً لتساهم مباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادية الكلية. كما شهدت مختلف الإمارات بشكل عام معدلات نمو عالية أيضاً على الرغم من تفاوت مظاهر التطور والنمو من أمانة الى أخرى نتيجة لاختلاف مواردها واطرافها الاقتصادية والاجتماعية. وبعد اكتشاف النفط في الخمسينات من القرن الماضي، حدث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية في دولة الإمارات، ساعدها في ذلك موقعها الاستراتيجي، والإنفاق الحكومي وسياسات الحكومة في التنوع الاقتصادي. وتواصلت الحكومة جهودها في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة عبر تشجيع الابتكار، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية. وكما يمتاز اقتصاد الإمارات بعدة خصائص رئيسية تجعله مختلفاً عن معظم اقتصاديات الدول النامية. ويأتي في مقدمة هذه الخصائص اتباع نظام الاقتصاد الحر، الاعتماد على النفط والاعتماد على القوى العاملة الوافدة، وضيق السوق المحلي والموقع الجغرافي اختلافاً مع معظم الاقتصاديات النامية فقد تبنت الإمارات منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق، إذ تحدد فيه قوى العرض والطلب والمعطيات الاقتصادية الأساسية والتي تتمثل بالأسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية (1).

تعتبر السياستين المالية والنقدية لدولة الإمارات العربية من السياسات الرئيس التي توجه في تحقيق عملية النمو الاقتصادي الشامل وشهدت الإيرادات العامة ارتفاعاً كبيراً وذلك نظراً لارتفاع الإيرادات النفطية، الأمر الذي أدى الى زيادة النفقات العامة وكذلك وضع سياسات وبرامج تنموية من شأنها تحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. وللصندوق المركزي الاماراتي وفق ما نصّ عليه المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 م في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، الحفاظ على استقرار العملة الوطنية في إطار وهيكلة النظام النقدي وفي هذا السياق، يكون المصرف المركزي لحكومة الإمارات مسؤولاً عن تحديد الأدوات النقدية والوسائل العملية ذات الصلة لتحقيق أهداف سياسته، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة سعر صرف الدرهم الإماراتي وأسواق النقد في الحكومة. كما أكد معهد التمويل الدولي أن السياسات المالية والنقدية التي تنتهجها الإمارات تتسم بقدر كبير من المرونة، ما يتيح للإمارات تعزيز نموها الاقتصادي على المدى القريب (2).

(1) محمد سعد عميرة، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص1-2.

(2) سيد صالح، السياسات المالية والنقدية تعزز النمو في الإمارات، مقال، صحيفة البيان، دبي، 19 ديسمبر 2019، [www.albayan.ae/economy](http://www.albayan.ae/economy).

المطلب الثاني: -تحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل للاقتصاد الاماراتي

اولاً: -الإيرادات العامة

الجدول (11) تطور هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021) (مليون درهم)

السنوات	الإيرادات النفطية	معدل النمو %	الإيرادات الضريبية	معدل النمو %	الإيرادات الأخرى	معدل النمو %	الإيرادات الكلية	معدل النمو %
2004	105136.2		13716.7		17010.3		135863.2	
2005	150346.9	43.0	9192.8	-33.0	34716.5	104.1	194256.2	43.0
2006	202594.2	34.8	9916.0	7.9	35996.3	3.7	248506.5	27.9
2007	202720.0	0.1	15909.1	60.4	44453.1	23.5	263082.2	5.9
2008	286900.9	41.5	10846.6	-31.8	71952.3	61.9	369699.8	40.5
2009	118507.0	-58.7	21773.8	100.7	78542.9	9.2	218823.8	-40.8
2010	162777.0	37.4	20642.3	-5.2	101057.7	28.7	284477.0	30.0
2011	268510.1	65.0	19551.0	-5.3	88490.3	-12.4	376551.3	32.4
2012	275013.3	2.4	33029.0	68.9	98380.1	11.2	406422.5	7.9
2013	271247.8	-1.4	306716.3	828.6	-176569.3	-279.5	401394.9	-1.2
2014	259954.3	-4.2	266382.4	-13.2	-32616.4	-81.5	493720.4	23.0
2015	121015.1	-53.4	150416.1	-43.5	77335.2	-337.1	348766.3	-29.4
2016	77479.3	-36.0	105189.9	-30.1	161124.9	108.3	343794.1	-1.4
2017	81129.4	4.7	147596.6	40.3	125346.3	-22.2	354072.4	3.0
2018	168542.5	107.7	191402.6	29.7	49058.1	-60.9	409003.3	15.5
2019	172054.6	2.1	199563.4	4.3	55945.7	14.0	427563.7	4.5
2020	135807.8	-21.1	181078.1	-9.3	31340.4	-44.0	348226.3	-18.6
2021	154935.4	14.1	183432.3	1.3	48973.9	56.3	387341.7	11.2
المدد الزمنية	معدل النمو المركب %							
2004-2009		2.0		8.0		29.0		8.3
2010-2015		-4.8		39.2		-4.4		3.5
2016-2021		12.2		9.7		-18.0		2.0
2004-2021		2.2		15.5		6.1		6.0

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (2)

1-الإيرادات النفطية

وفق الجدول (11) ارتفعت الإيرادات النفطية من (105136.2) مليون درهم عام 2004 الى (150346.9) مليون درهم عام 2005 بمعدل نمو (43.0%). بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً.

انخفضت الإيرادات النفطية الى (118507.0) مليون درهم عام 2009 بمعدل (-) 58.7%. ويمكن تبرير ذلك الانخفاض بسبب انخفاض اسعار النفط بعد حصول الازمة المالية العالمية 2008-2009 (ازمة الرهن العقاري) الذي تردد صداها في مختلف الاسواق العالمية (1).

(1) تقرير صندوق النقد العربي، المالية وتداعيتها على الاقتصاديات العربي، 2008، ص 2.

ارتفعت الإيرادات النفطية الى (268510.1) مليون درهم عام 2011 وبمعدل نمو (65.0%)، وذلك بسبب انتعاش اسعار النفط عالمياً.

وانخفضت الى (121015.1) مليون درهم عام 2015 وبمعدل (-53.4%). ويرجع سبب الانخفاض هذا بعد أن انهارت اسعاره من أعلى قيمها وبأكثر من 60% نزولاً بشكل مفاجئ وفي مدة قياسية، إذ تراجعت اسعار النفط في الاسواق العالمية<sup>(1)</sup>.

ارتفعت الإيرادات النفطية الى (81129.4) مليون درهم عام 2017 وبمعدل نمو (4.7%). ويرجع سبب هذا الارتفاع الى التعافي في عام 2017، وذلك تعافي أسعار النفط في عام 2017 وبفضل الدفعة المستمدة من ارتفاع أسعار السلع الأولية في البلدان الغنية بالموارد، وتحسن توقعات التصدير في الاقتصادات الموجهة نحو الخارج<sup>(2)</sup>.

وانخفضت الإيرادات النفطية الى (135807.8) مليون درهم عام 2020 وبمعدل (-21.1%). إذ إن العالم قد شهد وضعاً استثنائياً وأزمة غير مسبوقة تمثلت في انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد والتي كان لها تداعيات اقتصادية واسعة النطاق ومتعددة الأبعاد<sup>(3)</sup>.

وبلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (2.0%)، وللمدة 2010-2015 (-4.8%)، وللمدة 2016-2021 (12.2%)، وللمدة 2021-2004 (2.2%).

ومن خلال الجدول (12) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية من الإيرادات العامة كانت في عام 2006، اذ سجلت (81.5%)، واقل نسبة كانت عام 2016، اذ سجلت (22.5%)، كما سجلت اعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2008، اذ سجلت (24.4%)، واقل نسبة كانت عام 2016، اذ سجلت (6.6%).

## 2- الإيرادات الضريبية

وفق الجدول (11) انخفضت الإيرادات الضريبية من (13716.7) مليون درهم عام 2004، الى (9192.8) مليون درهم عام 2005 بمعدل (-33.0%). ويرجع سبب هذا الى الانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي الخاص والذي يعد المولد الاساس للإيرادات الضريبية. ارتفعت الى (9916.0) مليون درهم عام 2006 وبمعدل نمو (7.9%). وهذا يدل على ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي الخاص.

ارتفعت الإيرادات الضريبية الى (21773.8) مليون درهم عام 2009 وبمعدل نمو (100.7%). ويرجع الى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص بعد انخفاض أسعار النفط عالمياً. وانخفضت الى (19551.0) مليون درهم عام 2011 وبمعدل (-5.3%)، وانخفضت الى (150416.1) مليون درهم عام 2015 وبمعدل (-43.5%)، وانخفضت الى (105189.9) مليون درهم عام 2016 وبمعدل (-30.1%)، وهذا يفسر تراجع مستوى النشاط الاقتصادي.

ارتفعت الإيرادات الضريبية الى (199563.4) مليون درهم عام 2019 وبمعدل نمو (4.3%)، إذ بذلت دولة الامارات وبعض الدول العربية جهوداً كبيرة في تعزيز الإيرادات الغير نفطية، بإطار

(1) عبد الكريم اليوسف، صدمة أسعار النفط 2015 عام "صراع الحصص"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2015.

(2) التقرير السنوي، مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، بوظلي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 10.

(3) صندوق النقد العربي، لتقرير الاقتصادي العربي الموحد، نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية، أبوظلي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 1.

جهود تنويع الإيرادات المالية واستحداث أدوات ضريبية جديدة، مثل ضريبة القيمة المضافة الامر الذي أدى الى زيادة حصيله الإيرادات الضريبية وتعزيز الوضع المالي لها (1).

انخفضت الإيرادات الضريبية الى (181078.1) مليون درهم عام 2020 وبمعدل (-9.3%). بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي سببته جائحة فيروس كورونا المستجد والذي أدى إلى انخفاض أسعار خام برنت من 64 دولاراً للبرميل في بداية العام 2020 إلى 23 دولاراً في أبريل 2020 إذ أدت أزمة جائحة كورونا الى اغلاق اغلب الانشطة الاقتصادية (2).

بلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (8.0%)، وللمدة 2010-2015 (39.2%)، وللمدة 2016-2021 (9.7%)، وللمدة 2004-2021 (15.5%).

ومن خلال الجدول (12) يتضح أن أعلى نسبة مساهمة للإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة كانت في العام 2013، إذ سجلت (76.4%)، وأقل نسبة كانت في العام 2008، إذ سجلت (2.9%)، كما سجلت أعلى نسبة مساهمة للإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2013، إذ سجلت (22.0%)، وهذا يدل على ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وأقل نسبة كانت في العام 2005، إذ سجلت (1.0%).

### 3-الإيرادات الأخرى

تشمل الإيرادات الأخرى، جميع الإيرادات غير المتأتية من النفط والضرائب. ارتفعت الإيرادات الأخرى من (17010.3) مليون درهم للعام 2004 الى (34716.5) مليون درهم للعام 2005 وبمعدل نمو (104.1%). وهذه الارتفاع يعكس مدى التنوع الاقتصادي (3). وارتفعت الى (78542.9) مليون درهم في العام 2009 وبمعدل نمو (9.2%).

وانخفضت الإيرادات الأخرى الى (88490.3) مليون درهم في العام 2011 وبمعدل (-12.4%). وارتفعت الى (77335.2) مليون درهم في العام 2015 وبمعدل (-337.1%).

ارتفعت الإيرادات الأخرى الى (161124.9) مليون درهم في العام 2016 وبمعدل نمو (108.3%). انخفضت الى (31340.4) مليون درهم في العام 2020 وبمعدل (-44.0%).

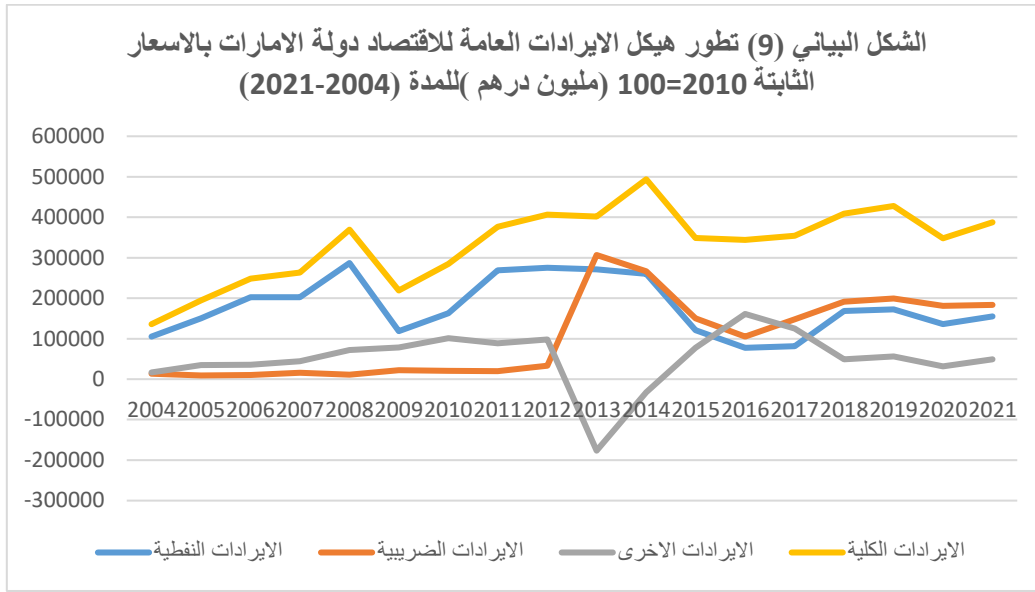
وبلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (29.0%)، وللمدة 2010-2015 (4.4%)، وللمدة 2016-2021 (18.0%)، وللمدة 2004-2021 (6.1%).

(4) المصدر السابق نفسه، ص7.

(2) نادر قباني- نجلاء بن ميمون، التنوع الاقتصادي في الخليج: أن الأوان لمضاعفة الجهود، تقرير بيانات صندوق النقد الدولي "نظام أسعار السلع الأولية، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، قطر، الأحد 31 يناير 2021.

(3) أسامة إسماعيل عامر، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة 200-2005م، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2007، ص10.

يوضح الشكل البياني (9) تطور هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد دولة الامارات خلال مدة البحث.



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (11)

الجدول (12) تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة للاقتصاد دولة الامارات للمدة (2004-2021)

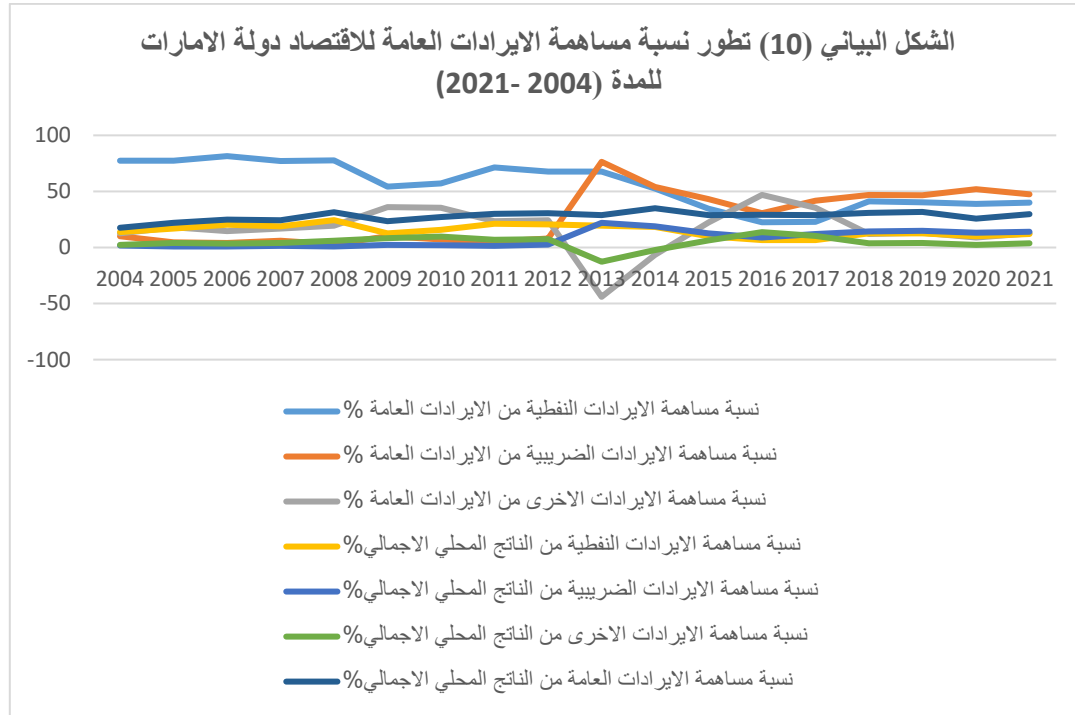
السنوات	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى من الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة مساهمة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي %
2004	77.4	10.1	12.5	13.6	2.2	17.6	17.6
2005	77.4	4.7	17.9	16.9	3.9	21.9	21.9
2006	81.5	4.0	14.5	20.3	3.6	24.9	24.9
2007	77.1	6.0	16.9	18.8	4.1	24.3	24.3
2008	77.6	2.9	19.5	24.4	6.1	31.4	31.4
2009	54.2	10.0	35.9	12.7	8.4	23.4	23.4
2010	57.2	7.3	35.5	15.6	9.7	27.2	27.2
2011	71.3	5.2	23.5	21.3	7.0	29.9	29.9
2012	67.7	8.1	24.2	20.7	7.4	30.5	30.5
2013	67.6	76.4	-44.0	19.4	-12.7	28.8	28.8
2014	52.7	54.0	-6.6	18.4	-2.3	35.0	35.0
2015	34.7	43.1	22.2	10.1	6.4	29.0	29.0
2016	22.5	30.6	46.9	6.6	13.7	29.1	29.1
2017	22.9	41.7	35.4	6.6	10.2	28.9	28.9
2018	41.2	46.8	12.0	12.7	3.7	30.8	30.8
2019	40.2	46.7	13.1	12.7	4.1	31.7	31.7
2020	39.0	52.0	9.0	10.0	2.3	25.7	25.7
2021	40.0	47.4	12.6	11.9	3.8	29.7	29.7

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (2)



ومن خلال الجدول (12) يتضح ان اعلى نسبة للإيرادات الاخرى من الإيرادات العامة كانت في العام 2016، اذ سجلت (46.9%)، واقل نسبة كانت في العام 2013، اذ سجلت (-44.0%)، وكانت اعلى نسبة مساهمة للإيرادات الاخرى من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2016، اذ سجلت (13.7%)، واقل نسبة كانت في العام 2013، اذ سجلت (-12.7%).

الشكل البياني (10) يوضح تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة لاقتصاد دولة الامارات للمدة (2004-2021) اذ يتضح الاستقرار النسبي لأغلب سنوات البحث.



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (12)

الجدول (13) تطور هيكل النفقات العامة، الميزانية العامة، الدين العام، للاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010 = 100 للمدة (2004-2021)  
(مليون درهم)

السنوات	النفقات الجارية	معدل النمو %	النفقات الاستثمارية	معدل النمو %	النفقات الكلية	معدل النمو %	الميزانية العامة الفائض والعجز	معدل النمو %	الدين العام	معدل النمو %
2004	116122.7		21924.3		138047.0		-2183.8		31528.1	
2005	113735.2	-2.1	27234.1	24.2	140969.2	2.1	53287.0	2.1	39821.0	26.3
2006	128359.5	12.9	27263.7	0.1	155623.2	10.4	92883.3	10.4	50515.9	26.9
2007	139521.6	8.7	44177.1	62.0	183698.7	18.0	79383.6	18.0	96076.7	90.2
2008	229703.9	64.6	35921.5	-18.7	265625.4	44.6	104074.4	44.6	105367.1	9.7
2009	258214.5	12.4	25144.8	-30.0	283359.2	6.7	-64535.5	6.7	197343.7	87.3
2010	264979.0	2.6	68052.0	170.6	333031.0	17.5	-48554.0	17.5	203463.1	3.1
2011	291561.3	10.0	45237.9	-33.5	336799.2	1.1	39752.2	1.1	270057.3	32.7
2012	310918.8	6.6	43622.8	-3.6	354541.6	5.3	51880.8	5.3	282368.7	4.6
2013	318950.9	2.6	45134.4	3.5	364085.3	2.7	37309.6	2.7	223507.3	-20.8
2014	416162.6	30.5	-21558.0	-147.8	394604.5	8.4	99115.8	8.4	200013.5	-10.5
2015	306661.2	-26.3	32066.8	-248.7	338727.9	-14.2	10038.4	-14.2	200269.1	0.1
2016	34349.4	-88.8	324030.8	910.5	358380.1	5.8	-14586.0	5.8	228522.5	14.1
2017	349232.1	916.7	6920.6	-97.9	356152.7	-0.6	-2080.3	-0.6	264730.7	15.8
2018	278984.8	-20.1	79407.9	1047.4	358392.7	0.6	50610.5	0.6	277209.0	4.7
2019	288351.5	3.4	63424.6	-20.1	351776.1	-1.8	75787.6	-1.8	365807.9	32.0
2020	314805.4	9.2	34504.4	-45.6	349309.8	-0.7	-1083.5	-0.7	548194.1	49.9
2021	328986.9	4.5	18547.4	-46.2	347534.3	-0.5	39807.4	-0.5	460906.1	-15.9
المدد الزمنية										% معدل النمو المركب
2004-2009		14.2		2.3		12.7		75.8		35.8
2010-2015		2.5		-11.8		0.3				-0.3
2016-2021		45.7		-37.9		-0.5				12.4
2004-2021		6.0		-0.9		5.3				16.1

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (2)

ثانياً: -السياسة الانفاقية

### 1-الانفاق الجاري

انخفضت النفقات الجارية من (116122.7) مليون درهم عام 2004، الى (113735.2) مليون درهم عام 2005، وبمعدل (-2.1%)، ارتفعت الى (229703.9) مليون درهم من العام 2008، وبمعدل نمو (64.6%)، ارتفعت الى (291561.3) مليون درهم العام 2011، وبمعدل نمو (10.0%)، انخفضت النفقات الجارية الى (306661.2) مليون درهم من العام 2015، ويرجع سبب هذا الى ان أسعار النفط المنخفضة دفعت الإمارات العربية المتحدة إلى خفض النفقات في هذه السنة.

انخفضت النفقات الجارية الى (34349.4) مليون درهم من العام 2016، وبمعدل (-) 88.8%)، ارتفعت النفقات الجارية الى (314805.4) مليون درهم من العام 2020، وبمعدل نمو

(9.2%) ارتفعت الى (328986.9) مليون درهم في العام 2021 وبمعدل نمو (4.5%) وذلك لمعالجة أثر جائحة كورونا على الاقتصاد.

بلغ معدل النمو المركب للنفقات الجارية للمدة 2009-2004 (14.2%)، وللمدة 2010-2015 (2.5%)، وللمدة 2021-2016 (45.7%)، وللمدة 2021-2004 (6.0%).

ومن خلال الجدول (14) يتضح ان اعلى نسبة للنفقات الجارية الى النفقات العامة كانت في عام 2014، اذ سجلت (105.5%)، واقل نسبة كانت في عام 2016، اذ سجلت (9.6%).

## 2- الانفاق الاستثماري

ارتفعت النفقات الاستثمارية من (21924.3) مليون درهم عام 2004، الى (27234.1) مليون درهم عام 2005 وبمعدل نمو (24.2%). انخفضت الى (35921.5) مليون درهم عام 2008، وبمعدل (-18.7%). وبسبب الازمة العالمية ازمة الرهن العقاري، والتي انتقل أثرها حسب طبيعة العلاقة مع الاقتصاد الأمريكي

انخفضت النفقات الاستثمارية الى (45237.9) مليون درهم في العام 2011، وبمعدل (-33.5%). ارتفعت الى (32066.8) مليون درهم في العام 2015، وبمعدل (-248.7%). ارتفعت الى (324030.8) مليون درهم في العام 2016، وبمعدل نمو (910.5%). انخفضت الى (34504.4) مليون درهم في العام 2020، وبمعدل (-45.6%). بسبب جائحة كورونا

بلغ معدل النمو المركب للنفقات الاستثمارية وللمدة 2009-2004 (2.3%)، وللمدة 2010-2015 (11.8%)، وللمدة 2021-2016 (37.9%)، وللمدة 2021-2004 (0.9%).

ومن خلال الجدول (14) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للنفقات الاستثمارية الى النفقات العامة كانت في عام 2016، اذ سجلت (90.4%)، واقل نسبة كانت في عام 2017، اذ سجلت (1.9%).

## 3- الميزانية العامة (الفائض والعجز)

تراجع عجز الميزانية العامة من (-2183.8) مليون درهم عام 2004 الى فائض (53287.0) مليون درهم عام 2005 وبمعدل (-2540.1%). ارتفع الفائض الى (104074.4) مليون درهم عام 2008 بمعدل نمو (31.1%). وهذا أيضا بسبب زيادة الإيرادات النفطية.

وتحقق فائض بمقدار (39752.2) مليون درهم عام 2011 وبمعدل (-181.9%). بسبب انتعاش أسعار النفط وبمقدار (10038.4) مليون درهم عام 2015 وبمعدل (-89.9%).

تحقق عجز بمقدار (-14586.0) مليون درهم عام 2016 وبمعدل (-245.3%). بعد تراجع أسعار النفط. وتحقق عجز بمقدار (-1083.5) مليون درهم عام 2020 وبمعدل (-101.4%). ويرجع سبب ذلك الى جائحة كورونا.

تحقق فائض بمقدار (39807.4) مليون درهم عام 2021، وذلك بعد تعافي الاقتصاد من أثر الجائحة وعودة بعض المشاريع الى الإنتاج.

بلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (75.8%).

ومن خلال الجدول (14) يتضح ان اعلى نسبة الفائض والعجز الى الناتج المحلي الاجمالي كانت عام 2006، اذ سجلت (9.3%)، واقل نسبة كانت عام 2009، اذ سجلت (-6.9%).

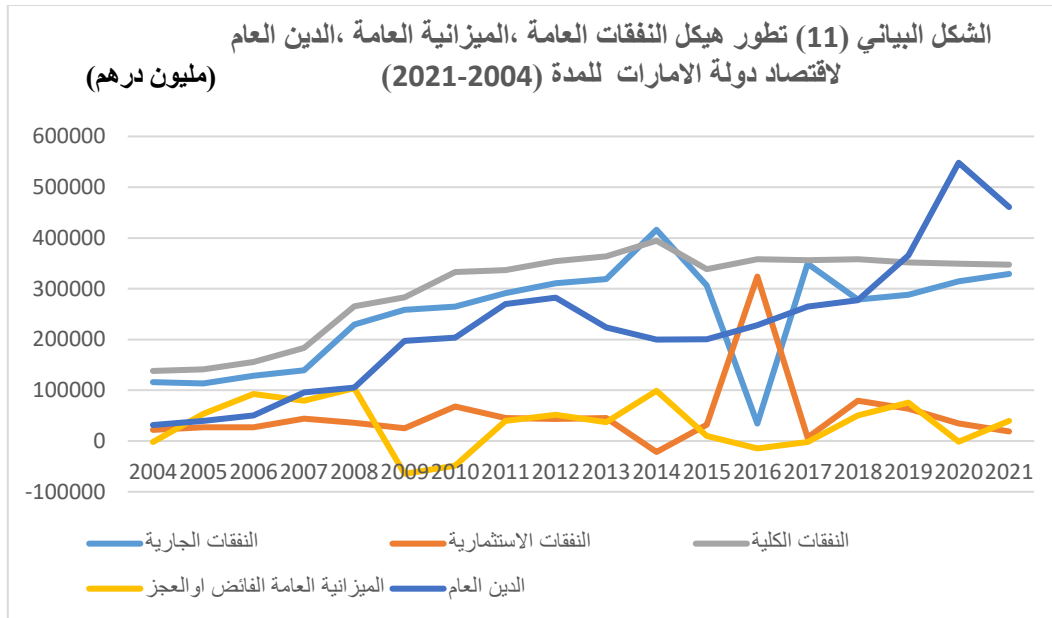
#### 4- الدين العام

ارتفع الدين العام من (31528.1) مليون درهم عام 2004 الى (39821.0) مليون درهم عام 2005 وبمعدل نمو (26.3%). ويرجع سبب ذلك الى تراكم العجز.

وارتفع الى (105367.1) مليون درهم عام 2008 بمعدل نمو (9.7%). وارتفع الى (270057.3) مليون درهم عام 2011 وبمعدل نمو (32.7%). كما ارتفع الى (200269.1) مليون درهم عام 2015 بمعدل نمو (0.1%). ارتفع الى (548194.1) مليون درهم عام 2020 وبمعدل نمو (49.9%). وذلك بسبب تراكم العجز السنوي للميزانية العامة.

بلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (35.8%)، وللمدة 2010-2015 (-0.3%)، وللمدة 2016-2021 (12.4%)، وللمدة 2004-2021 (16.1%).

ومن خلال الجدول (15) يتضح ان اعلى نسبة للدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي كانت عام 2020، اذ سجلت (40.0%)، وهذا يوضح ارتفاع نسبة الدين في الاقتصاد واقل نسبة مساهمة كانت عام 2004، اذ سجلت (4.1%).



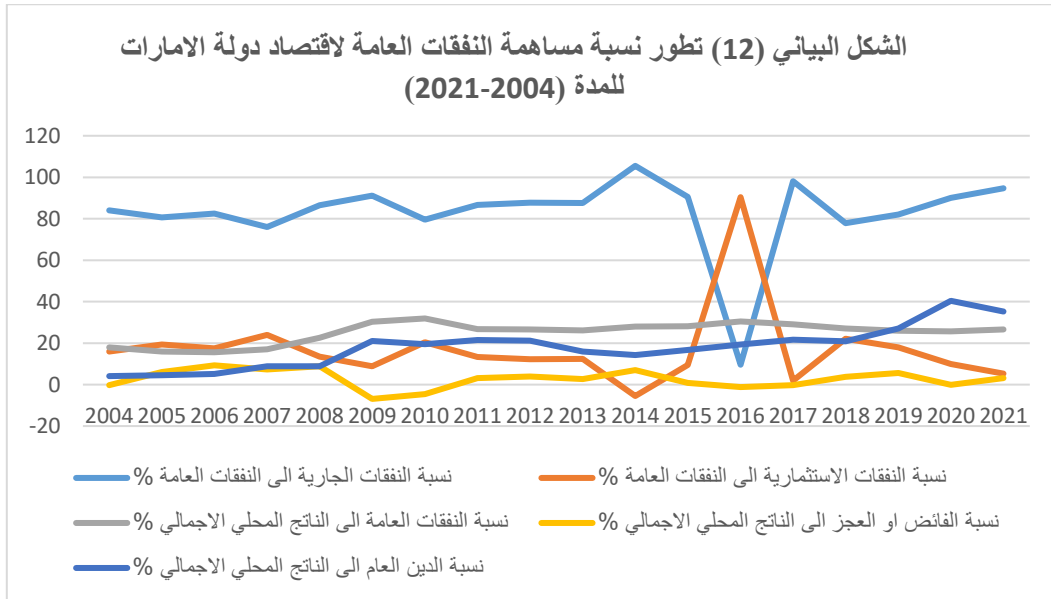
الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (14)

الجدول (14) تطور نسبة مساهمة النفقات العامة لاقتصاد دولة الامارات للمدة (2004-2021)

نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الفائض او العجز الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	السنوات
4.1	-0.3	17.9	15.9	84.1	2004
4.5	6.0	15.9	19.3	80.7	2005
5.1	9.3	15.6	17.5	82.5	2006
8.9	7.3	17.0	24.0	76.0	2007
8.9	8.8	22.6	13.5	86.5	2008
21.1	-6.9	30.3	8.9	91.1	2009
19.5	-4.6	31.9	20.4	79.6	2010
21.5	3.2	26.8	13.4	86.6	2011
21.2	3.9	26.6	12.3	87.7	2012
16.0	2.7	26.1	12.4	87.6	2013
14.2	7.0	28.0	-5.5	105.5	2014
16.7	0.8	28.2	9.5	90.5	2015
19.4	-1.2	30.4	90.4	9.6	2016
21.6	-0.2	29.1	1.9	98.1	2017
20.9	3.8	27.0	22.2	77.8	2018
27.1	5.6	26.0	18.0	82.0	2019
40.4	-0.1	25.7	9.9	90.1	2020
35.3	3.1	26.6	5.3	94.7	2021

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (2)

يوضح الشكل البياني (12) تطور نسبة مساهمة النفقات العامة لاقتصاد دولة الامارات خلال مدة البحث.



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (14)

المطلب الثالث: -تطور بعض المؤشرات التنموية لاقتصاد دولة الامارات للمدة (2004-2021)

الجدول (15) تطور نسبة الادخار الى الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد دولة الامارات للمدة (2004-2021)

السنوات	نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة التكوين الرأسمالي في القطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	30.7	10.5	14.3	24.8	2.4
2005	36.1	11.2	12.7	23.9	1.4
2006	37.3	10.7	18.8	29.5	2.9
2007	33.4	16.5	14.4	30.9	19.5
2008	34.6	13.5	12.1	25.6	-15.0
2009	37.7	16.0	15.2	31.2	-2.4
2010	48.6	14.8	13.8	28.5	2.6
2011	52.4	12.8	10.9	23.7	1.3
2012	59.1	12.5	7.9	20.4	2.7
2013	55.1	9.9	13.0	22.9	1.5
2014	52.8	10.5	12.3	22.8	2.3
2015	52.2	12.3	13.6	25.9	4.3
2016	51.3	13.0	14.3	27.3	-2.0
2017	50.5	9.6	16.7	26.3	2.6
2018	49.9	8.0	14.2	22.2	0.8
2019	48.0	8.0	14.9	22.9	2.3
2020	46.3	8.1	15.8	23.9	-0.9
2021	46.0	8.8	19.4	28.3	3.2

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (2)

## 1-الادخار

يتضح من الجدول(15) ان اعلى نسبة مساهمة للادخار الى الناتج المحلي الإجمالي كانت عام 2012 إذ سجلت (59.1%)، وهذا يوضح ارتفاع نسبة ما يخصص للادخار من الدخل في حين اقل نسبة عام 2004 إذ سجلت (30.7%)، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط.

## 2-تكوين رأس المال الثابت

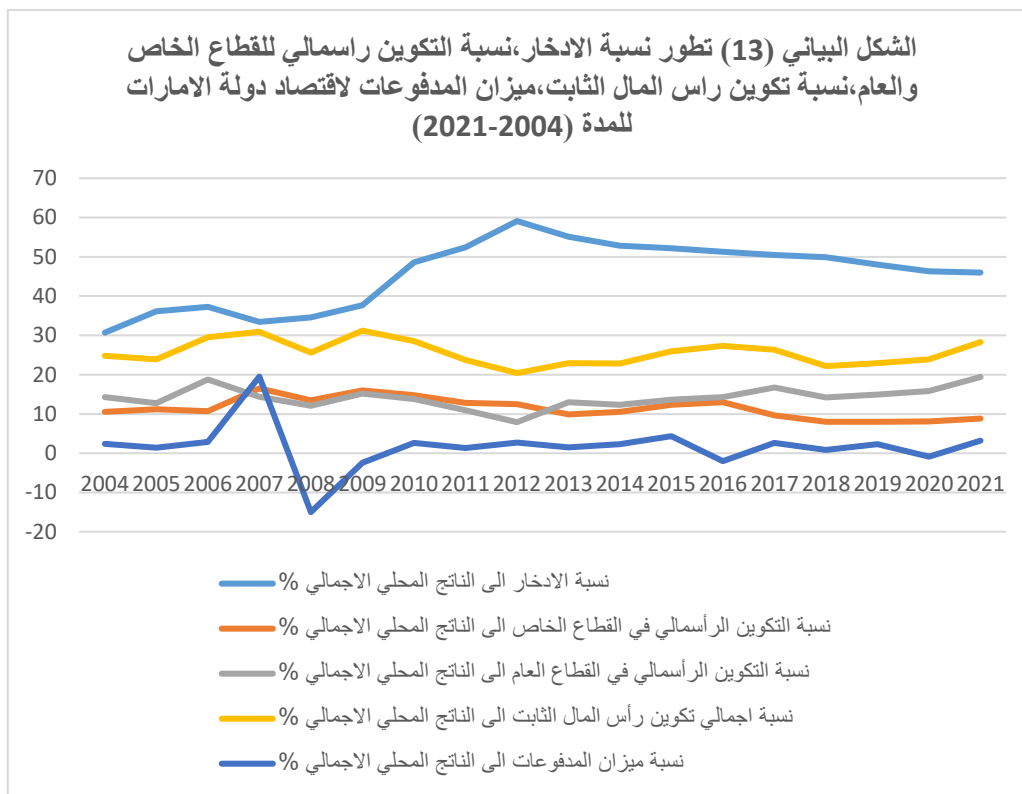
أ-تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص سجلت اعلى نسبة التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص الى الناتج المحلي عام 2009 إذ سجلت (16.0%). وهذا يوضح ارتفاع مساهمة القطاع الخاص. في حين اقل نسبة عام 2018 إذ سجلت (8.0%). وهذا يوضح على تراجع دور القطاع الخاص.

ب-تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام اعلى نسبة التكوين الرأسمالي في القطاع العام الى الناتج المحلي الإجمالي سجلت في عام 2021، إذ سجلت (19.4%). في حين اقل نسبة عام 2012 إذ سجلت (7.9%).

### 3-ميزان المدفوعات

يتضح من الجدول (16) ارتفاع نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي كانت عام (2010) إذ سجلت (2.6%)، نتيجة ارتفاع أسعار النفط. كما انخفض نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي عام (2016) إذ سجلت (-2.6%)، كما انخفض نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الإجمالي عام (2020)، إذ سجلت (-0.9%) ويعزي ذلك الى الانخفاض في الميزان التجاري حيث انخفضت أسعار النفط. وائل نسبة عام 2021 إذ سجلت (-368.0%).

يوضح الشكل البياني (20) تطور نسبة الادخار، والتكوين الرأسمالي في القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي في القطاع العام الى الناتج المحلي الإجمالي، صافي ميزان المدفوعات



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (15)

الجدول (16) نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة ومؤشر جيني

السنوات	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة 2010=100	معدل البطالة %
2004	0.0363332	2.91
2005	0.0393655	3.12
2006	0.0419074	2.94
2007	0.0418095	2.87
2008	0.0444989	2.74
2009	0.0320242	2.68
2010	0.0338933	2.48
2011	0.0391947	2.3
2012	0.0409765	2.18
2013	0.0424126	2.04
2014	0.0437518	1.91
2015	0.0386634	1.77
2016	0.0381419	1.64
2017	0.0406448	2.46
2018	0.0438393	2.35
2019	0.0427014	2.23
2020	0.0362846	3.19
2021	0.04253	3.4

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (2)

4- نصيب الفرد من الناتج

يتضح من الجدول (17) ان اعلى حصة لنصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة كانت في عام 2008، اذ سجلت (0.0444989)، مليون درهم، في حين اقل حصة عام 2021، اذ سجل (0.04253) مليون درهم.

5- معدل البطالة

يتضح من الجدول (17) ان اعلى معدل بطالة سجل في عام 2020، اذ سجل (3.19%)، في حين اقل معدل بطالة سجل عام 2016، اذ سجلت (1.64%).



المطلب الرابع: -تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الشامل للاقتصاد الاماراتي

اولاً: عرض النقد

الجدول (17) تطور عرض النقد لاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021)

(مليون درهم)

السنوات	عرض النقد الضيق M1	معدل النمو %	عرض النقد بالمعنى الواسع M2	معدل النمو %	عرض النقد الاوسع M3	معدل النمو %	نسبة عرض النقد الضيق الى الناتج %	نسبة عرض النقد الواسع الى الناتج %	نسبة عرض النقد الاوسع الى الناتج %
2004	115884.7		347350.2		488672.2		15.0	44.9	63.2
2005	140994.9	21.7	437451.4	25.9	560610.2	14.7	15.9	49.2	63.1
2006	148263.1	5.2	493258.8	12.8	733662.8	30.9	14.8	49.3	73.4
2007	208929.3	40.9	650606.1	31.9	800690.1	9.1	19.3	60.2	74.1
2008	213234.3	2.1	690820.6	6.2	921114.6	15.0	18.1	58.7	78.2
2009	225443.4	5.7	747117.9	8.1	956118.2	3.8	24.1	80.0	102.4
2010	232961.0	3.3	786388.0	5.3	985200.0	3.0	22.3	75.3	94.3
2011	261796.2	12.4	818596.4	4.1	992268.0	0.7	20.8	65.1	78.9
2012	294606.6	12.5	849211.2	3.7	1066568.2	7.5	22.1	63.8	80.1
2013	369715.6	25.5	1015877.7	19.6	1188291.4	11.4	26.5	72.8	85.1
2014	415087.1	12.3	1071124.0	5.4	1282573.5	7.9	29.5	76.0	91.0
2015	417863.7	0.7	1085340.6	1.3	1247005.0	-2.8	34.7	90.2	103.7
2016	426614.5	2.1	1102816.8	1.6	1289686.8	3.4	36.2	93.5	109.3
2017	434568.4	1.9	1126337.2	2.1	1312533.1	1.8	35.5	92.0	107.2
2018	415909.4	-4.3	1120423.0	-0.5	1372067.1	4.5	31.3	84.4	103.3
2019	449756.4	8.1	1233994.1	10.1	1499650.7	9.3	33.3	91.4	111.0
2020	535099.0	19.0	1318539.3	6.9	1577759.9	5.2	39.4	97.2	116.3
2021	593834.5	11.0	1322468.1	0.3	1571122.8	-0.4	45.5	101.4	120.4
الزمنية المدد									
% معدل النمو المركب									
2004-2009		11.7		13.6		11.8			
2010-2015		10.2		5.5		4.0			
2016-2021		5.7		3.1		3.3			
2004-2021		9.5		7.7		6.7			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (2)

1- عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)

ارتفع عرض النقد الضيق من (115884.7) مليون درهم عام 2004، الى (140994.9) مليون درهم عام 2005 وبمعدل نمو (21.7%). بسبب لتحفيز النشاط الاقتصادي وذلك من خلال سعر الفائدة لتحفيز المستثمرين.

ارتفع عرض النقد الضيق M1 الى (225443.4) مليون درهم عام 2009 وبمعدل نمو (2.1%)، ويرجع سبب هذه الزيادة لإنعاش الاقتصاد من خلال خفض اسعار الفائدة.

ارتفع M1 الى (261796.2) مليون درهم عام 2011 وبمعدل نمو (12.4%). كما ارتفع الى (417863.7) مليون درهم عام 2015 وبمعدل نمو (0.7%). وارتفع الى (426614.5) مليون درهم عام 2016 وبمعدل (2.1%). ارتفع M1 الى (434568.4) مليون درهم عام 2017 وبمعدل

نمو (1.9%) بسبب زيادة العملة المتداولة ويأتي التحسن في معدلات نمو عرض النقد نتيجة للارتفاع في أسعار النفط خلال عام 2017<sup>(1)</sup>.

انخفض M1 الى (415909.4) مليون درهم عام 2018 وبمعدل (-4.3%). ويرجع سبب ذلك الى رفع سعر الفائدة من اجل جلب الاستثمارات الأجنبية. ارتفع M1 الى (535099.0) مليون درهم عام 2020 وبمعدل نمو (19.0%). بسبب زيادة العرض النقدي خلال العام بفضل الزيادة في ودائع المقيمين من القطاع الخاص.

بلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004، (11.7%)، وللمدة 2010-2015 (10.2%)، وللمدة 2016-2021 (5.7%)، وللمدة 2004-2021 (9.5%).

ومن خلال الجدول (17) يتضح ان اعلى نسبة عرض النقد الضيق الى الناتج كانت عام 2021، اذ سجلت (45.5%)، واقل نسبة كانت عام 2006، اذ سجلت (14.8%).

## 2- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)

ارتفع عرض النقد الواسع (M2) من (347350.2) مليون درهم عام 2004 الى (437451.4) مليون درهم في عام 2005 وبمعدل نمو (25.9%). ارتفع الى (690820.6) مليون دولار عام 2008 وبمعدل نمو (6.2%). ارتفع الى (818596.4) مليون درهم عام 2011 وبمعدل نمو (4.1%). ارتفع الى (1085340.6) مليون درهم عام 2015 وبمعدل نمو (1.3%). ارتفع الى (1126337.2) مليون درهم عام 2017 وبمعدل نمو (2.1%). نتيجة لزيادة الودائع شبه النقدية. وارتفع الى (1233994.1) مليون درهم عام 2019 وبمعدل نمو (10.1%). ويرجع هذا الانتعاش في السيولة النقدية نتيجة نمو جميع أنواع الودائع الجارية والأجلة في عام 2019<sup>(2)</sup>. ارتفع الى (1318539.3) مليون درهم عام 2020 وبمعدل نمو (6.9%). ويرجع سبب ذلك لإنعاش الاقتصاد والزيادة في ودائع المقيمين من القطاع الخاص.

وكان معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (13.6%)، وللمدة 2010-2015 (5.5%)، وللمدة 2016-2021 (3.1%) بمعدل (7.7%).

ومن خلال الجدول (17) يتضح اعلى نسبة مساهمة عرض النقد الواسع الى الناتج كانت في عام 2021، اذ سجلت (101.4%)، وهذا يدل على ارتفاع حجم السيولة المحلية في الاقتصاد واقل نسبة مساهمة كانت عام 2004، اذ سجلت (44.9%).

## 3- عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3)

ارتفع M3 من (488672.2) مليون درهم عام 2004، الى (560610.2) مليون درهم عام 2005 وبمعدل نمو (14.7%).

ارتفع M3 الى (921114.6) مليون درهم عام 2008 وبمعدل نمو (15.0%).

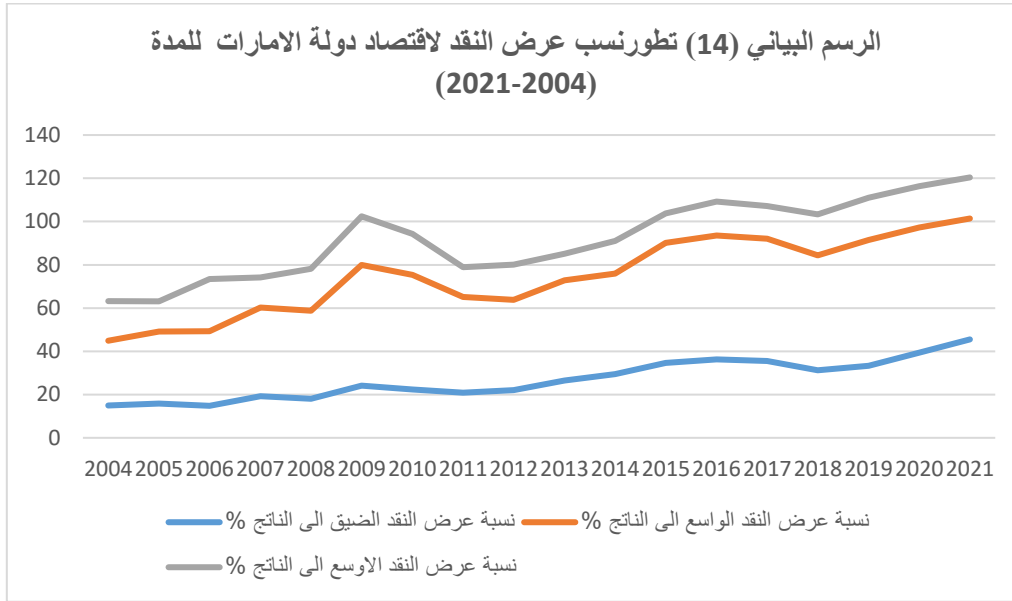
ارتفع M3 الى (1312533.1) مليون درهم عام 2017 وبمعدل نمو (1.8%). نتيجة لزيادة الودائع الحكومية<sup>(3)</sup>.

(1) المركز الاحصائي GCCC-STAT، ملامح وفاق الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2018، ص 76.

(2) وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي 2020، أبو ظبي، الامارات، 2020، ص 65.

(3) التقرير السنوي، مصرف الامارات العربية المتحدة، 2017، ص 54.

ارتفع M3 الى (1577759.9) مليون درهم عام 2020 وبمعدل نمو (5.2%). وكان معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (11.8)، وللمدة 2010-2015 (4.0%)، وللمدة 2016-2021 (3.3%)، وللمدة 2004-2021 (6.7%). ومن خلال الجدول (17) يتضح أن أعلى نسبة مساهمة عرض النقد الأوسع إلى الناتج كانت عام 2021، إذ سجلت (120.4%)، وأقل نسبة كانت عام 2005، إذ سجلت (63.1%). يوضح الشكل البياني (14) تطور نسب عرض النقد لاقتصاد دولة الإمارات خلال مدة البحث.



الرسم البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (17)

ثانياً: -سعر الفائدة

### 1-سعر فائدة الإيداع

ارتفع سعر فائدة الإيداع من (1.7%) عام 2004، إلى (2.6%) عام 2005، انخفض سعر فائدة الإيداع إلى (2.2%) عام 2009، انخفض إلى (3.2%) في العام 2011، انخفض إلى (2.2%) عام 2015، ارتفع إلى (2.5%)، انخفض إلى (2.2%) عام 2020. بسبب قرار مصرف الإمارات المركزي في 16 مارس بخفض شهادات الإيداع بمقدار 75 نقطة تماشياً مع سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية<sup>(1)</sup>.

### 2-سعر فائدة الاقراض

ارتفع من (4.5%)، عام 2004، إلى (5.5%) عام 2005، انخفض إلى (4.8%) عام 2009، انخفض إلى (6.4%)، عام 2011، انخفض إلى (5.2%)، عام 2015، ارتفع إلى (5.3%) عام 2016، انخفض إلى (4.5%)، عام 2020.

(1) التقرير السنوي، مصرف الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 18.

### 3- الاحتياطي الازامي

ارتفع من (1778.0) مليون درهم عام 2004، الى (2497.3) مليون درهم عام 2005 وبمعدل نمو (40.5%). انخفض الى (4932.9) مليون درهم عام 2009 وبمعدل (-2.5%). ارتفع الى (6225.2) مليون درهم عام 2011 وبمعدل نمو (15.3%). ارتفع الى (8943.8) عام 2015 وبمعدل نمو (3.8%). ارتفع الى (9512.2) عام 2016 وبمعدل نمو (6.4%). ارتفع الى (12288.2) مليون درهم عام 2020 وبمعدل نمو (6.0%).

الجدول (18) تطور سعر الفائدة الايداع والاقرض، الاحتياطي الازامي، سعر اعادة الخصم لاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 (مليون درهم) للمدة (2004-2021)

السنوات	فائدة الايداع	فائدة الاقرض	الاحتياطي الازامي	معدل النمو %
2004	1.7	4.5	1778.0	
2005	2.6	5.5	2497.3	40.5
2006	3.2	5.9	3051.3	22.2
2007	3.4	5.8	3864.3	26.6
2008	2.2	4.9	5061.0	31.0
2009	2.2	4.8	4932.9	-2.5
2010	3.5	6.5	5400.0	9.5
2011	3.2	6.4	6225.2	15.3
2012	3.2	6.4	6932.5	11.4
2013	3.6	6.7	8552.5	23.4
2014	3.2	6.3	8613.3	0.7
2015	2.2	5.2	8943.8	3.8
2016	2.5	5.3	9512.2	6.4
2017	2.8	5.4	10644.3	11.9
2018	3.4	6.3	10943.7	2.8
2019	3.6	6.3	11587.5	5.9
2020	2.2	4.5	12288.2	6.0
2021	2.6	5.2	12505.3	1.8

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (2)

ثالثاً: - الائتمان والنمو الشامل

#### 1- الائتمان الخاص

ارتفع الائتمان الخاص من (291429.7) مليون درهم عام 2004، الى (388796.9) مليون درهم عام 2005 وبمعدل نمو (33.4%). ويرجع سبب ذلك الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص.

انخفض الى (788631.4) مليون درهم عام 2009 وبمعدل (-0.1%).

ارتفع الى (951074.7) مليون درهم عام 2015 وبمعدل نمو (4.2%).

ارتفع الائتمان الخاص الى (989920.7) مليون درهم عام 2016 وبمعدل نمو (4.1%).

ارتفع الى (1039579.8) مليون درهم عام 2020 وبمعدل نمو (2.7%). ويرجع سبب ذلك الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص.

بلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (18.0%)، وللمدة 2010-2015 (3.4%)، وللمدة 2016-2021 (1.4%)، وللمدة 2004-2021 (7.5%).

### الجدول (19) تطور الائتمان الخاص والعام لاقتصاد دولة الامارات بالأسعار الثابتة 2010=100 للمدة (2004-2021)

(مليون درهم)

السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو %	الائتمان الممنوح للقطاع العام	معدل النمو %	الائتمان الكلي	معدل النمو %	نسبة الائتمان الخاص الى الناتج %	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام الى الناتج %	نسبة اجمالي الائتمان الى الناتج %	نسبة ودائع القطاع المصرفي الى الناتج %
2004	291429.7		64997.3		356426.9		37.7	8.4	46.1	53.9
2005	388796.9	33.4	89553.0	37.8	478349.9	34.2	43.8	10.1	53.8	62.2
2006	437550.7	12.5	108105.5	20.7	545656.2	14.1	43.8	10.8	54.6	64.1
2007	605522.2	38.4	130935.5	21.1	736457.7	35.0	56.0	12.1	68.1	76.2
2008	789764.5	30.4	148217.0	13.2	937981.5	27.4	67.1	12.6	79.7	79.4
2009	788631.4	-0.1	190304.9	28.4	978936.4	4.4	84.5	20.4	104.8	106.2
2010	777584.7	-1.4	205627.8	8.1	983212.5	0.4	74.4	19.7	94.1	100.5
2011	800144.9	2.9	237160.6	15.3	1037305.5	5.5	63.6	18.9	82.5	84.3
2012	805685.0	0.7	267463.8	12.8	1073148.8	3.5	60.5	20.1	80.6	86.4
2013	837692.3	4.0	339384.8	26.9	1177077.1	9.7	60.0	24.3	84.3	89.3
2014	912739.2	9.0	356757.8	5.1	1269497.1	7.9	64.8	25.3	90.1	96.0
2015	951074.7	4.2	364848.1	2.3	1315922.7	3.7	79.1	30.3	109.4	111.9
2016	989920.7	4.1	393850.6	7.9	1383771.3	5.2	83.9	33.4	117.3	119.2
2017	957610.9	-3.3	381265.5	-3.2	1338876.4	-3.2	78.2	31.1	109.4	117.3
2018	986281.9	3.0	386897.5	1.5	1373179.3	2.6	74.3	29.1	103.4	113.2
2019	1012102.6	2.6	470028.9	21.5	1482131.5	7.9	74.9	34.8	109.7	120.9
2020	1039579.8	2.7	537891.0	14.4	1577470.8	6.4	76.6	39.6	116.2	123.9
2021	1073512.8	3.3	517971.9	-3.7	1591484.7	0.9	82.3	39.7	122.0	128.8
المعد الزمنية										
2004-2009		18.0		19.6		18.3				
2010-2015		3.4		10.0		5.0				
2016-2021		1.4		4.7		2.4				
2004-2021		7.5		12.2		8.7				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (3)

ومن خلال الجدول (19) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج كانت في عام 2009، اذ سجلت (84.5%)، واقل نسبة كانت في عام 2004، اذ سجلت (37.7%).

### 2- الائتمان العام

ارتفع الائتمان العام من (64997.3) مليون درهم عام 2004، الى (89553.0) مليون درهم عام 2005 وبمعدل نمو (37.8%).

ارتفع الى (356757.8) مليون درهم عام 2014 وبمعدل نمو (5.1%). ما يشير إلى مدى التقدم في تحقيق أهداف سياسة تنويع مصادر الدخل (1).

ارتفع الى (393850.6) مليون درهم عام 2016 وبمعدل نمو (7.6%). ويرجع سبب ذلك الى تعافي النشاط

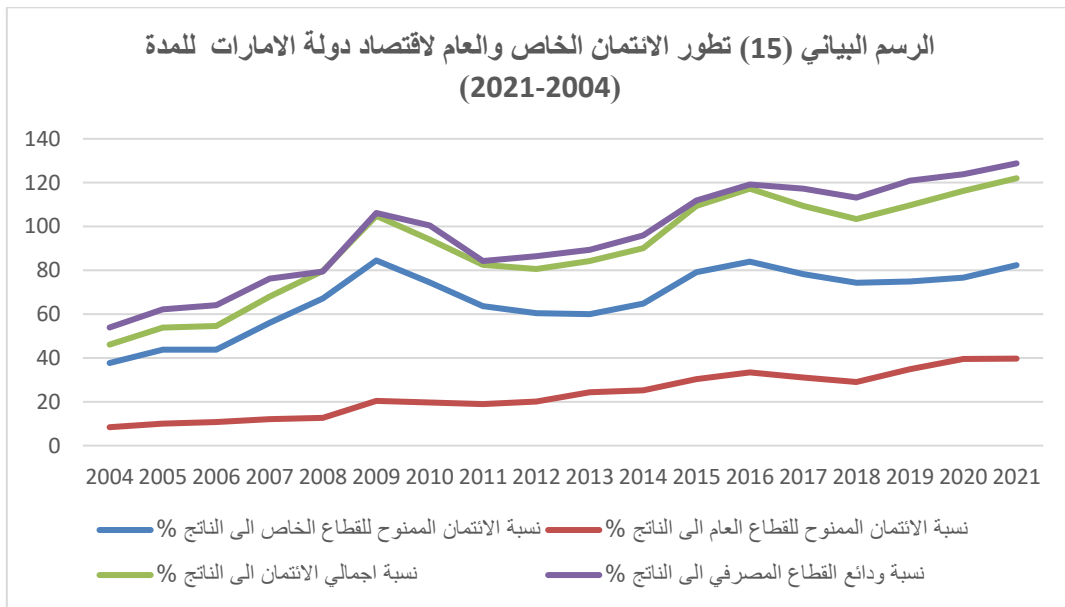
الاقتصادي وتحسن السيولة في النظام المصرفي (2).

ارتفع الى (537891.0) مليون درهم عام 2020 وبمعدل نمو (14.4%). بسبب التدابير السياسية النقدية التوسعية التي عززت من مستويات ثقة المستثمرين ودعمت أوضاع السيولة المحلية ووفرت الائتمان اللازم للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي شهدت بسبب الجائحة.

بلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (19.6%)، وللمدة 2010-2015 (10.0%)، وللمدة 2016-2021 (4.7%)، وللمدة 2004-2021 (12.2%).

ومن خلال الجدول (19) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للائتمان الممنوح للقطاع العام الى الناتج كانت في عام 2021، اذ سجلت (39.7%)، واقل نسبة كانت في العام 2004، اذ سجلت (8.4%).

يوضح الشكل البياني (15) تطور نسب الائتمان الخاص والعام للاقتصاد الاماراتي خلال مدة البحث.



الرسم البياني من اعداد الباحث وبالا اعتماد على الجدول (19)

(1) التقرير الاقتصادي السنوي ، وزارة الاقتصاد ، دولة الامارات العربية المتحدة ، 2015، ص40.

(2) التقرير السنوي ، مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي ، 2016، ص54.

**المبحث الثالث: -تحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل للعراق**

**المطلب الاول: -نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد العراقي**

يتصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد احادي الجانب، إذ يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة وخصوصاً على مستوى الموازنة الحكومية، على اعتبار ان بناء الموازنة يعتمد على أسعار النفط على المستوى العالمي (1).

وإن اعتماد العراق على النفط يجعله عرضة للأزمات العالمية التي تؤثر على أسعار النفط العالمية، وبالتالي الدخل العراقي، وهو ما يفسر التقلبات في معدلات نمو الإيرادات العامة، ومعرفة دقيقة بالإيرادات من أجل تمويل مشاريع إعادة بناء البنية التحتية وتحقيق معدل نمو عالي ينعكس على الأداء الاقتصادي (2).

كما نشأ البنك المركزي العراقي المؤسسة بموجب القانون رقم 56 لسنة 2004 المسؤول عن الإشراف على النظام النقدي للحكومة وتوجيهه، إذ تأتي هذه المسؤولية من الهدف هو الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار من خلال الاستقرار النقدي والمالي يساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية وخفض البطالة ان قوة العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة تبتدأ من قوة علاقته مع وزارة المالية، وهي العلاقة التي تتطوع الى رسم إطار مستقر لاقتصاد البلاد الكلي عبر التشاور مع السياسة المالية بشأن تطور تأثيرات محوريين اساسيين من المشتركات:

1-استقرار القيمة الداخلية للعملة وسلامتها، بالسيطرة على التضخم وتدنية معدلات النمو السعري السنوية وانعكاس ذلك على تقييم الاسعار الادارية والدعم السعري للفقرات السلعية التي تقع في نطاق اهداف المالية العامة وموازنتها السنوية.

2-استقرار سعر صرف الدينار العراقي أو القيمة الخارجية للدينار العراقي (3).

**اولاً: -طبيعة السياسة المالية والنقدية في العراق**

**1- مسار النمو في الاقتصاد العراقي بعد 2003**

ان الحاجة الماسة لإعادة الأعمار، واستكمال وتطوير البنى التحتية والخدمات العامة، وتشغيل القوى العاملة، ومكافحة الفقر وإنصاف المحرومين ... كلها تتطلب تطوير القدرات الاقتصادية الوطنية عبر مواصلة تنمية قطاعات الإنتاج السلعي والتصنيع بوجه خاص. وذلك لتكوين قاعدة انتاج سلعية واسعة، وطاقت للتصدير وموارد اضافية لتمويل الأنفاق العام، كي يمكن إخراج العراق من مأزق القيد النفطي (4).

وتعقيباً على قول (ساروج كومار جها)، المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي: "إن تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الإصلاح وتطوير القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية للحد من التحديات المتعاقبة التي يواجهها العراق. وتتضمن هذه المذكرة الاقتصادية خارطة طريق لمساعدة

(1) محمد عبد صالح، الاقتصاد العراقي بين الواقع وتحديات المرحلة الراهنة، جامعة النهريين، كلية اقتصاديات الاعمال، بحث في مجلة جامعة النهريين، العدد 11، المجلد 3، 2015، ص 2.

(2) ستار جابر عمران، يوسف عبد الله عبد، التحديات الدولية لتمويل الموازنة العامة في العراق بعد 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 2017، 47، ص 8-9.

(3) مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية والمالية و السيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، تشرين الثاني 2011، ص 4.

(4) احمد بريهي، نمو الاقتصاد العراقي نحو عام 2040: سيناريو للمسار الرئيس، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 16، عدد 56، 2018، ص 3.

العراق وشعبه على إعادة النظر في النموذج الاقتصادي القائم، وبناء اقتصاد أكثر تنوعاً لإتاحة الفرص لجميع العراقيين، وإعادة بناء العقد الاجتماعي. ويؤكد البنك الدولي على شراكته في مساعدة العراق على المضي في طريق الإصلاح لترسيخ السلام والاستقرار، وإتاحة الفرصة لكل العراقيين لتحقيق أعلى طموحاتهم وآمالهم<sup>(1)</sup>.

## 2- السياسة النقدية في العراق بعد 2003

لقد اعتمدت السياسة النقدية الجديدة بعد عام 2003 ولاسيما بعد صدور قانون البنك المركزي الجديد واعتماده أدوات وأساليب جديدة وأكثر فاعلية، فقد تركزت جهود السلطة النقدية على إيجاد سعر صرف توازني للدينار العراقي مقابل الدولار واقرب الى السعر الحقيقي، ومع تطور إيرادات النفط، فإن سعر الصرف أصبح تحت السيطرة من قبل البنك المركزي في السنوات الأخيرة على الرغم من حالة الزيادات النسبية فيه، ويعتمد هيكل الاقتصاد العراقي على عائدات تصدير الموارد الطبيعية في تحقيق التدفقات الداخلة وسلوك السوق في توليد التدفقات الخارجة عبر السوق المصرفية، مما يجعل السياسة النقدية في حالة التغطية الكاملة للنقد الأساس صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية بالعملة الأجنبية من جانب المطلوبات النقدية وهي حالة مستمرة في تشكيل النظام النقدي كون الاقتصاد العراقي هو ريعي وبامتياز. لذا فإن الميزانية العمومية للبنك المركزي في جانب موجوداتها مالت تركيبها لمصلحة الموجودات الأجنبية وليس الموجودات المحلية وبهذا غدت الموجودات الأجنبية المكون الرئيس للنقد الأساس<sup>(2)</sup>.

ولقد أطرت السياسة النقدية الراهنة بأهداف ألزمت البنك المركزي العراقي تحقيقها في نطاق بنائه ركائز قوية للاستقرار الاقتصادي ومقدمات ملازمة لمناخ الاستثمار المرغوب وحتمية التنمية الاقتصادية والاندفاع نحو تعميق السوق المالية الوطنية وتقوية سبل الوساطة فيها وتمكينها للاندماج في النظام المالي الدولي ومغادرة عهود من التضخم والتدهور في النمو والتنمية الاقتصادية والانزعاج التام عن العالم. وإزاء ذلك ألزم قانون البنك المركزي العراقي الذي منحه الاستقلالية في ادارة عملياته النقدية منذ صدوره في العام 2004 بالعمل على مواجهة التضخم اولا واستخدام ادوات السياسة النقدية غير المباشرة واثاراتها للتصدي للأسعار والتوقعات التضخمية التي طالت اقتصاد البلاد على مدى أكثر من عقدين من الزمن بلغت متوسطات التضخم فيها ما يزيد على 50% سنويا" وهو الامر الذي ترك كلفة عالية على الرفاه الاقتصادي<sup>(3)</sup>.

## 3- السياسة المالية في العراق بعد 2003

استخدمت السياسة المالية في العراق التمويل بالأداة الائتمانية وذلك من خلال اصدار السندات أو اذونات الخزينة وبيعها الى المصارف التجارية وسوق الأوراق المالية وزيادة المعروض النقدي وكذلك تعمل على نقل القوة الشرائية من الافراد الى الحكومة، وبما ان زيادة الاقتراض الحكومي تؤدي الى رفع أسعار الفائدة الحقيقية في القطاع المصرفي، لاسيما بعد تحرير أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي السماح للبنوك بحرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع والاقتراض، وبما ان

(1) البنك الدولي، النهوض من واقع الهاشمية: كيف يمكن للعراق تحقيق النمو والاستقرار من خلال تنوع النشاط الاقتصادي، 2020.

(2) البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، بغداد، 2019، ص19.

(3) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي و مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي،

بغداد، العراق، 2011، ص3.



الحكومة تعتمد على الدين العام لتمويل العجز في الموازنة الامر الذي أدى الى مزاحمة الاستثمار الخاص وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وكذلك ارتفاع تكاليف التمويل (1).

## المطلب الثاني: -تحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل للاقتصاد العراقي

### اولا: -السياسة الايرادية

#### 1-الاييرادات النفطية

انخفضت الايرادات النفطية من (102569012.9) مليون دينار عام 2004، الى (90633767.2) مليون دينار عام 2005 وبمعدل (-11.6%). بسبب تراجع انتاج النفط بعد انتهاء حرب الخليج الثالثة (2003).

وارتفعت الى (84048952.7) مليون دينار عام 2008 وبمعدل نمو(42.0). واستمرت هذه الارتفاع في الايرادات بمعدلات نمو موجبة، بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام. انخفضت الايرادات النفطية الى (69714322.1) مليون دينار عام 2006 وكما انخفضت الى (59202221.5). مليون دينار عام 2007 ويرجع سبب ذلك الى الوضع الأمني الغير مستقر وهروب الشركات من البلد.

وانخفضت الى (56077691.3) مليون دينار عام 2009 وبمعدل (-33.3%). بسبب انهيار أسعار النفط الخام بفعل الازمة المالية العالمية مدى انعكاس الوضع الخارجي على الاقتصاد المحلي وانخفاض قيمة صادرات العراق النفطية (2).

ارتفعت الايرادات النفطية الى (74834438.3) مليون دينار عام 2010 وبمعدل نمو (33.4%). ويرجع سبب هذا الى عودة أسعار النفط الخام الى الارتفاع والزيادة الملحوظة في اسعار النفط الخام (3).

ارتفعت الايرادات النفطية الى (104030346.8) مليون دينار في العام 2011 وبمعدل نمو (39.0%)، ويرجع سبب ذلك الى ارتفاع سعر برميل النفط الخام. انخفضت الى (48962424.6) مليون دينار في العام 2015 وبمعدل (-47.5%). وان السبب في ذلك هو انخفاض أسعار النفط الخام الى النصف تقريبا حتى وصل الى دون 40 دولار للبرميل والسبب أيضا في ذلك تراجع اسعار النفط العالمية بعد اتساع منصات النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية (4).

<sup>1</sup> (1) همسة قصي عبد اللطيف، عمر عدنان خماس، أداء السياسة المالية في العراق بعد 2003، جامعة النهريين، كلية اقتصاديات الاعمال، بحث في مجلة كلية اقتصاديات الاعمال، العدد 22، المجلد 9، 2011، ص 17.

(2) عماد عبد اللطيف سالم، اعداد ومناقشة وقرار الموازنة العامة الاتحادية في العراق "الاطر الدستورية والاجرائية ودالة الهدف"، بحث منشور في جريدة الحوار المتمدن، العدد 2598، 2009.

(3) ربيع خلف صالح الباحث زينب احمد محمد، "قياس وتحليل اثر الازمات المالية على المصدر الاساس لتمويل الموازنة العامة في العراق" بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 20، العدد 2014، 78، ص 17.

<sup>4</sup> (4) زين العابدين محمد-صادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت لبنان، 2018، ص 37.

الجدول (20) تطور هيكل الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100

(مليون دينار)

للمدة (2004-2021)

السنوات	الإيرادات النفطية	معدل النمو %	الإيرادات الضريبية	معدل النمو %	الإيرادات الأخرى	معدل النمو %	الإيرادات الكلية	معدل النمو %
2004	102569012.9		501867.3		615818.9		103686699.2	
2005	90633767.2	-11.6	1137011.0	126.6	1211062.9	126.6	92981841.1	-10.3
2006	69714322.1	-23.1	885736.3	-22.1	2891394.8	-22.1	73491453.2	-21.0
2007	59202221.5	-15.1	1406545.3	58.8	1912074.9	58.8	62520841.6	-14.9
2008	84048952.7	42.0	1099528.2	-21.8	4358748.6	-21.8	89507229.5	43.2
2009	56077691.3	-33.3	3826516.4	248.0	3445595.0	248.0	63349802.6	-29.2
2010	74834438.3	33.4	1716248.2	-55.1	1309227.2	-55.1	77859913.8	22.9
2011	104030346.8	39.0	1891603.6	10.2	132536.9	10.2	106054487.2	36.2
2012	116597076.0	12.1	2633357.0	39.2	235970.0	39.2	119466403.0	12.6
2013	108656530.5	-6.8	2824323.6	7.3	209107.6	7.3	111689961.7	-6.5
2014	93213376.2	-14.2	1810185.3	-35.9	6173503.0	-35.9	101197064.5	-9.4
2015	48962424.6	-47.5	1922719.5	6.2	12540668.9	6.2	63425813.0	-37.3
2016	42564483.7	-13.1	3713361.5	93.1	6038760.6	93.1	52316605.8	-17.5
2017	62052952.4	45.8	5998354.3	61.5	5601931.4	61.5	73653238.1	40.8
2018	91327411.7	47.2	5430955.1	-9.5	5027530.1	-9.5	101785896.8	38.2
2019	94943827.8	4.0	3841626.8	-29.3	4149468.9	-29.3	102934923.4	1.1
2020	51806374.9	-45.4	4489248.3	16.9	3837287.3	16.9	60132910.6	-41.6
2021	85444213.5	64.9	4068378.5	-9.4	8318317.5	-9.4	97830909.4	62.7
معدل النمو المركب %								المدد الزمنية
2004-2009		-9.6		40.3		40.3		-7.9
2010-2015		-6.8		1.9		1.9		-3.4
2016-2021		12.3		1.5		1.5		11.0
2004-2021		-1.0		12.3		12.3		-0.3

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (3)

انخفضت الإيرادات النفطية الى (42564483.7) مليون دينار في العام 2016 وبمعدل (-) 13.1%)، بسبب تراجع أسعار النفط الخام. انخفضت الى (51806374.9) مليون دينار في العام 2020 وبمعدل (-) 45.4%). ويمكن تبرير هذا الانخفاض بسبب جائحة كورونا، وانخفاض الطلب على النفط الخام والذي أدى الى تراجع الأسعار.

ومن خلال الجدول (20) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية من الإيرادات العامة كانت في عام 2004، اذ سجلت (98.9%)، بسبب تراجع دور الإيرادات غير النفطية واقل نسبة كانت في عام 2015، اذ سجلت (77.2%)، بسبب تراجع إيرادات النفط الخام. كما سجلت اعلى نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي في عام 2004، اذ سجلت (61.3%)، واقل نسبة كانت في عام 2016، اذ سجلت (22.5%).

## 2- الإيرادات الضريبية

وفق الجدول (20) ارتفعت الإيرادات الضريبية من (501867.3) مليون دينار عام 2004، الى (1137011.0) مليون دينار عام 2005 بمعدل نمو (126.6%). وهذا يدل على ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي الخاص الذي يعد المولد الاساس للإيرادات الضريبية.

كما ارتفعت الإيرادات الضريبية الى (3826516.4) مليون دينار عام 2009 وبمعدل نمو (248.0%). ويرجع ذلك الى ارتفاع الإيرادات الغير نفطية مقابل الإيرادات النفطية (1). كما ارتفعت الى (1891603.6) مليون دينار عام 2011 وبمعدل نمو (10.2%). وارتفعت الى (1922719.5) مليون دينار عام 2015 وبمعدل نمو (6.2%). وارتفعت الى (3713361.5) مليون دينار عام 2016 وبمعدل نمو (93.1%). وهذا يدل على ارتفاع مساهمة القطاع الخاص.

انخفضت الإيرادات الضريبية الى (3841626.8) مليون دينار عام 2019 وبمعدل (-) 29.3%. وهذا يدل على تراجع دور القطاع الخاص.

وارتفعت الى (4489248.3) مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو (16.9%). بسبب تراجع إيرادات النفط وتفعيل دور الإيرادات الضريبية.

وبلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (40.3%)، وللمدة 2015-2010 (1.9%)، وللمدة 2021-2016 (1.5%)، وللمدة 2021-2004 (12.3%).

ومن خلال الجدول (20) يتضح أن أعلى نسبة مساهمة للإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة كانت في عام 2017، إذ سجلت (8.1%)، وأقل نسبة كانت في العام 2004، إذ سجلت (0.5%)، كما سجلت أعلى نسبة مساهمة للإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017، إذ سجلت (2.8%)، وأقل نسبة كانت في العام 2010، إذ سجلت (0.9%).

### 3- الإيرادات الأخرى

تشمل الإيرادات الأخرى، جميع الإيرادات غير المتأتية من النفط والضرائب. ارتفعت من (615818.9) مليون دينار عام 2004، الى (1211062.9) مليون دينار عام 2005 وبمعدل نمو (96.7%). وسبب ذلك هو ارتفاع الإيرادات الأخرى بمعدل أو مقدار أكبر من ارتفاع الإيرادات العامة واستمر هذا الارتفاعات في الإيرادات الأخرى من الموازنة بمعدلات نمو موجبة حتى عام 2009<sup>(2)</sup>.

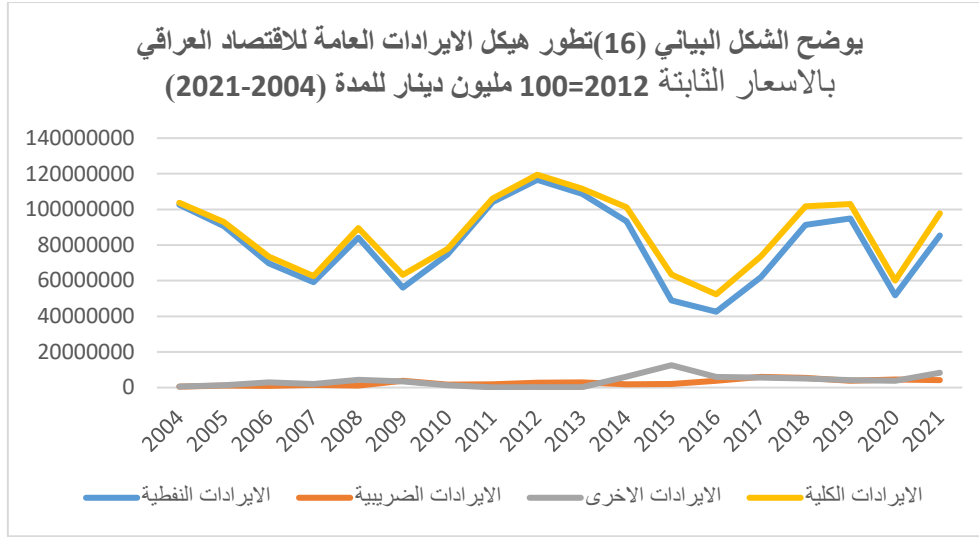
وانخفضت الى (3445595.0) مليون دينار في العام 2009 وبمعدل (-) 20.9%. انخفضت الى (132536.9) مليون دينار في العام 2011 وبمعدل (-) 89.9%.

ارتفعت الى (12540668.9) مليون دينار في العام 2015 وبمعدل نمو (103.1%).

انخفضت الى (6038760.6) مليون دينار في العام 2016 وبمعدل (-) 51.8%. وانخفضت الى (3837287.3) مليون دينار في العام 2020 وبمعدل (-) 7.5%. بسبب جائحة كورونا.

(1) زين العابدين محمد، مصدر سابق، ص 37.

(2) نفس المصدر، ص 42.



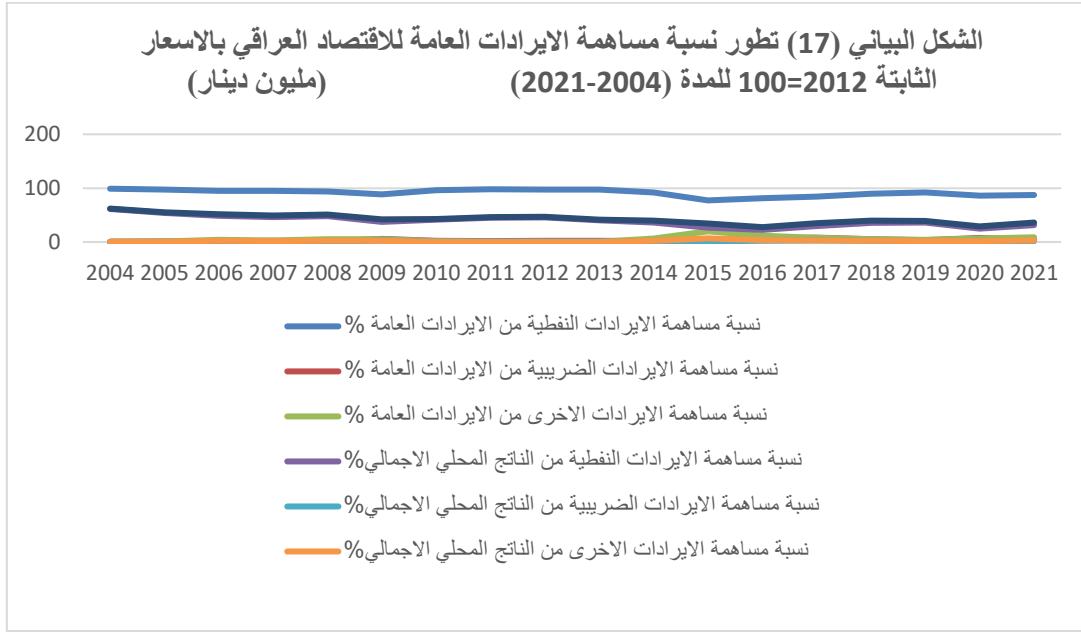
الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (20)

الجدول (21) تطور نسبة مساهمة الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2004-2021) (مليون دينار)

نسبة مساهمة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى من الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة %	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة %	السنوات
62.0	0.4	0.3	61.3	0.6	0.5	98.9	2004
55.1	0.7	0.7	53.7	1.3	1.2	97.5	2005
51.3	2.0	0.6	48.7	3.9	1.2	94.9	2006
49.0	1.5	1.1	46.4	3.1	2.2	94.7	2007
51.1	2.5	0.6	48.0	4.9	1.2	93.9	2008
42.3	2.3	2.6	37.4	5.4	6.0	88.5	2009
42.9	0.7	0.9	41.2	1.7	2.2	96.1	2010
46.0	0.1	0.8	45.1	0.1	1.8	98.1	2011
47.0	0.1	1.0	45.9	0.2	2.2	97.6	2012
41.6	0.1	1.1	40.5	0.2	2.5	97.3	2013
39.6	2.4	0.7	36.4	6.1	1.8	92.1	2014
34.1	6.8	1.0	26.4	19.8	3.0	77.2	2015
27.6	3.2	2.0	22.5	11.5	7.1	81.4	2016
34.9	2.7	2.8	29.4	7.6	8.1	84.3	2017
39.6	2.0	2.1	35.6	4.9	5.3	89.7	2018
39.0	1.6	1.5	35.9	4.0	3.7	92.2	2019
28.8	1.8	2.1	24.8	6.4	7.5	86.2	2020
36.2	3.1	1.5	31.6	8.5	4.2	87.3	2021

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (3)

ومن خلال الجدول (21) يتضح أن أعلى نسبة مساهمة للإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة كانت في العام 2015، إذ سجلت (19.8%)، وأقل نسبة كانت في العام 2004، إذ سجلت (0.6%)، وكانت أعلى نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2015، إذ سجلت (6.8%)، وأقل نسبة كانت في 2011، إذ سجلت (0.1%).



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (21)

## ثانياً: - النفقات العامة

### 1- الانفاق الجاري

وهي النفقات التي يتم اعدادها لأغراض تمويل الانفاق الجاري الحكومي وتستهدف تقديم الخدمات المتنوعة لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي كخدمات الامن والدفاع والعدل والتعليم والرئاسات الثلاث في الحكومة.

انخفضت النفقات الجارية من (91489336.7) مليون دينار عام 2004، الى (50053161.2) مليون دولار عام 2005 بمعدل (-45.3%). بسبب تسريح افراد القوات المسلحة وبعض الأجهزة الأمنية. وارتفعت الى (53003234.4) مليون دينار عام 2008 وبمعدل نمو (47.8). بسبب زيادة الوظائف في القطاع الحكومي. انخفضت الى (48254297.2) مليون دينار عام 2009 وبمعدل (-9.0%). بسبب إجراءات التقشف والسياسات الانكماشية التي قامت بها الحكومة بسبب الازمة المالية (1).

وارتفعت الى (64615193.6) مليون دينار عام 2011 وبمعدل نمو (24.2%). بعد زيادة إيرادات النفط الخام.

انخفضت الى (62426290.7) مليون دينار عام 2015 وبمعدل (-28.6%). انخفضت الى (50945457.0) مليون دينار عام 2016 وبمعدل (-18.4%). بسبب إجراءات التقشف بعد انخفاض الإيرادات النفطية. وانخفضت الى (69337297.8) مليون دينار في العام 2020 وبمعدل (-17.0%). ويبين سبب ذلك الى انخفاض جميع مكونات الانفاق الجاري بسبب الازمة المزوجة (الصحية، وانخفاض أسعار النفط) وعدم إقرار موازنة 2020 (2).

(1) زين العابدين محمد-صادق علي حسن، مصدر سابق، ص 45.  
(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، العراق، 2020، ص 47.

الجدول (22) تطور هيكل النفقات العامة، الميزانية العامة، الدين العام، للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة  
(ملليون دينار) 2012=100 للمدة (2004-2021)

السنوات	النفقات الجارية	معدل النمو %	النفقات الاستثمارية	معدل النمو %	النفقات الكلية	معدل النمو %	الميزانية العامة الفائض او العجز	معدل النمو %	الدين العام	معدل النمو %
2004	91489336.7		9477312.2		100966648.9		2720050.3		18626409.9	
2005	50053161.2	-45.3	10495909.1	10.7	60549070.2	-40.0	32432770.9	-4.0	15137649.2	-18.7
2006	49107114.6	-1.9	9030232.2	-14.0	58137346.8	-23.1	15354106.4	-4.0	8457513.1	-44.1
2007	35850438.9	-27.0	8843517.3	-2.1	44693956.3	48.2	17826885.4	16.1	5947217.5	-29.7
2008	53003234.4	47.8	13250808.6	49.8	66254043.1	-9.0	23253186.5	30.4	4969405.5	-16.4
2009	48254297.2	-9.0	12063574.3	-9.0	60317871.5	119.8	3031931.2	-9.0	9677623.6	94.7
2010	52028447.8	7.8	26518087.1	7.8	78546534.9	6.3	-686621.1	30.2	10282009.2	6.2
2011	64615193.6	24.2	18911867.6	-28.7	83527061.2	25.9	22527426.0	6.3	7897824.8	-23.2
2012	75788576.0	17.3	29351000.0	55.2	105139576.0	11.2	14326827.0	25.9	6547519.0	-17.1
2013	96119729.0	26.8	20832515.2	-29.0	116952244.3	-4.8	-5262282.5	11.2	4177841.2	-36.2
2014	87388863.1	-9.1	23939888.6	14.9	111328751.7	-18.4	-10131687.2	-4.8	9141558.5	118.8
2015	62426290.7	-28.6	16594330.4	-30.7	79020621.2	11.5	-15594808.2	-29.0	30670615.5	235.5
2016	50945457.0	-18.4	13542463.2	-18.4	64487920.2	7.4	-12171314.4	-18.4	45540626.0	48.5
2017	56214857.1	10.3	15680476.2	15.8	71895333.3	38.4	1757904.8	11.5	45408377.1	-0.3
2018	64042884.4	13.9	13199904.5	-15.8	77242778.4	27.4	24543118.4	7.4	39945480.4	-12.0
2019	83541626.8	30.4	23370909.1	77.1	106912462.2	27.4	-3977538.8	38.4	36680907.2	-8.2
2020	69337297.8	-17.0	3053187.4	-86.9	72390526.2	27.4	-12257615.6	-32.3	61128981.0	66.7
2021	80292991.9	15.8	11948854.7	291.4	92241846.6	27.4	5589062.8	27.4	62701698.7	2.6
المدد الزمنية								معدل النمو المركب %		
2004-2009		-10.1		4.1		-8.2		1.8		-10.3
2010-2015		3.1		-7.5		0.1		68.3		20.0
2016-2021		7.9		-2.1		6.1		#NUM!		5.5
2004-2021		-0.7		1.3		-0.5		4.1		7.0

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (3)

بلغ معدل النمو المركب وللمدة 2009-2004 (-10.1%)، وللمدة 2010-2015 (3.1%)، وللمدة 2016-2021 (7.9%)، وللمدة 2004-2021 (-0.7%).

ومن خلال الجدول (23) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للنفقات الجارية الى النفقات العامة كانت في العام 2020، اذ سجلت (95.8%)، واقل نسبة كانت في العام 2010، اذ سجلت (66.2%).

## 2- الانفاق الاستثماري

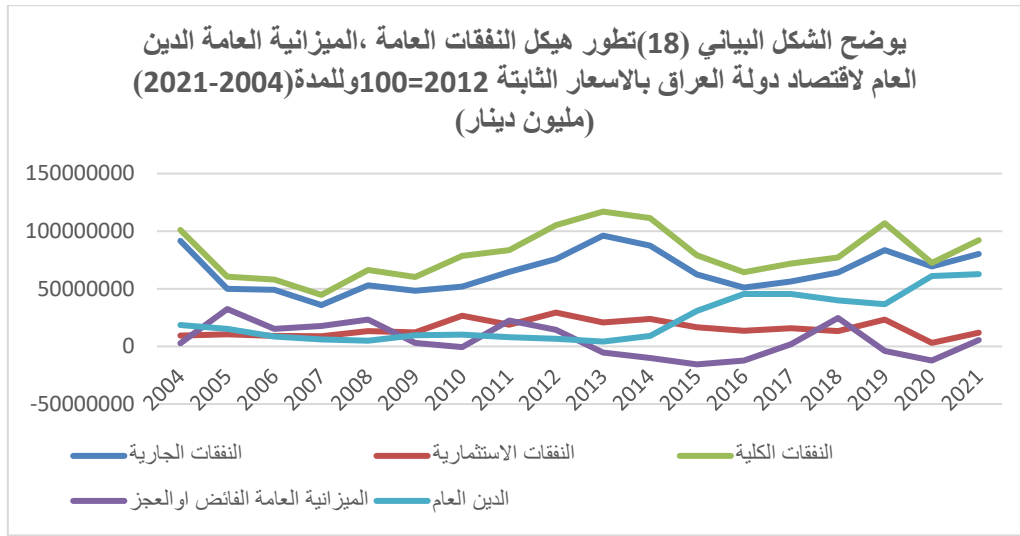
وهي النفقات التي تعبر عن نشاط الحكومة في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تمثل بشكل رئيس التخصيصات التي تعتمد تغطية الانفاق الرأسمالي وهي من الناحية المالية لا تختلف عن النفقات الرأسمالية. ارتفعت النفقات الاستثمارية من (9477312.2) مليون دينار في العام 2004، الى (10495909.1) مليون دينار في العام 2005 وبمعدل نمو (10.7%). وذلك بعد زيادة التخصيصات الاستثمارية لأعمار ما دمرته الحرب. وانخفضت الى (12063574.3) مليون دينار في العام 2009 وبمعدل (-9.0%). ويرجع سبب هذا الانخفاض الى السياسة المالية الانكماشية والتي تمثلت بتخفيض الانفاق الاستثماري بسبب الازمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم واقت بظلالها على اقتصادات البلدان النفطية.

انخفضت النفقات الاستثمارية الى (18911867.6) مليون دينار في العام 2011 وبمعدل (-28.7%). كما انخفضت الى (16594330.4) مليون دينار في العام 2015 وبمعدل (-30.7%)، انخفضت الى (13542463.2) مليون دينار في العام 2016 وبمعدل (-18.4%). ويعود سبب

ذلك الى سيطرة التنظيمات الإرهابية على بعض المدن العراقية وكان توجه الحكومة في تسليح القوات الأمنية لما تشهده من معارك تحرير (1).

وانخفضت الى (3053187.4) مليون دينار في العام 2020 وبمعدل (-86.9%). ويعزي سبب ذلك الانخفاض الى انتشار وباء كورونا وتوقف اغلب المشاريع فضلاً عن تدني الإيرادات العامة مما أدى الى تقليص النفقات العامة. ارتفعت الى (11948854.7) مليون دينار في العام 2021 وبمعدل نمو (291.4%).

ومن خلال الجدول (23) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للنفقات الاستثمارية الى النفقات العامة كانت في العام 2010، اذ سجلت (33.8%)، واقل نسبة كانت في العام 2020، اذ سجلت (4.2%).



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (22)

### ثالثاً: -الميزانية العامة والدين العام

#### 1- الميزانية العامة

ارتفع فائض الميزانية العامة من (2720050.3) مليون دينار عام 2004 الى (32432770.9) مليون دينار عام 2005 بمعدل نمو (1092.4). كما ارتفع الى (23253186.5) مليون دينار عام 2008 وبمعدل نمو (30.4). بسبب زيادة الإيرادات النفطية

ارتفعت الى (22527426.0) مليون دينار عام 2011 بمعدل (-3380.9%). وانخفضت الى (-12257615.6) مليون دينار عام 2020 وبمعدل (208.2%). وذلك بسبب أثر جائحة كورونا.

#### 2-الدين العام

انخفض الدين العام من (18626409.9) مليون دينار عام 2004، الى (15137649.2) مليون دينار عام 2005 وبمعدل (-18.7%). كما انخفض الى (4969405.5) مليون دينار عام 2008 وبمعدل (-16.4%). بسبب زيادة الموارد المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط.

(4) مازن سعد جاسم، تأثير الانفاق الحكومي الاستثماري على الحصيلة الضريبية في العراق (2008-2022)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 17، العدد 61، العراق، 2022، ص 114.

ارتفع الى (10282009.2) مليون دينار عام 2010 وبمعدل نمو (6.2%). بسبب زياد الإيرادات. وارتفع الى (61128981.0) مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو (66.7%). ويعزى سبب ذلك الى انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تدهور أسعار النفط مما دفع الحكومة الى الاقتراض الداخلي لتقليص فجوة عجز الموازنة للحكومة بموجب قانون الاقتراض لعام 2020<sup>(1)</sup>.

الجدول (23) تطور نسبة مساهمة النفقات العامة للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2021-2004) (مليون دينار)

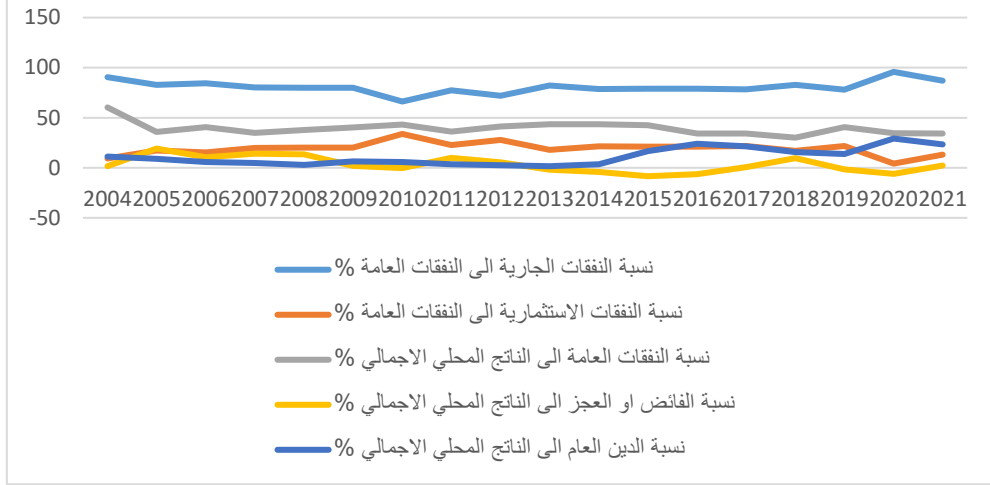
السنوات	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الفائض او العجز الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	90.6	9.4	60.3	1.6	11.1
2005	82.7	17.3	35.9	19.2	9.0
2006	84.5	15.5	40.6	10.7	5.9
2007	80.2	19.8	35.0	14.0	4.7
2008	80.0	20.0	37.8	13.3	2.8
2009	80.0	20.0	40.2	2.0	6.5
2010	66.2	33.8	43.3	-0.4	5.7
2011	77.4	22.6	36.2	9.8	3.4
2012	72.1	27.9	41.4	5.6	2.6
2013	82.2	17.8	43.5	-2.0	1.6
2014	78.5	21.5	43.5	-4.0	3.6
2015	79.0	21.0	42.5	-8.4	16.5
2016	79.0	21.0	34.1	-6.4	24.1
2017	78.2	21.8	34.1	0.8	21.5
2018	82.9	17.1	30.1	9.6	15.6
2019	78.1	21.9	40.5	-1.5	13.9
2020	95.8	4.2	34.6	-5.9	29.2
2021	87.0	13.0	34.1	2.1	23.2

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (3)

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والبحوث، العراق، 2020، ص49.



الشكل البياني (19) تطور نسبة مساهمة النفقات العامة لاقتصاد دولة العراق  
للمدة (2021-2004)



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (23)

المطلب الثالث: -تطور بعض المؤشرات التنموية للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة  
2012=100 للمدة (2021-2004)

الجدول(24) تطور الادخار، وتكوين رأس المال، وميزان المدفوعات لاقتصاد العراق للمدة (2021-2004)

السنوات	نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	0.02	5.37	9.93
2005	0.02	13.85	8.74
2006	0.02	17.69	11.30
2007	0.03	6.76	13.24
2008	0.02	14.80	14.26
2009	0.05	10.31	-5.21
2010	0.02	16.20	4.54
2011	0.02	17.14	5.60
2012	0.03	15.00	4.24
2013	0.03	20.12	3.35
2014	0.04	20.97	-5.29
2015	0.05	26.02	-8.58
2016	0.02	14.58	-5.04
2017	0.02	14.59	1.45
2018	0.02	14.17	2.90
2019	0.03	20.50	3.73
2020	0.04	29.78	-4.45
2021	30.46	13.43	5.23

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (3)

## 1-الادخار

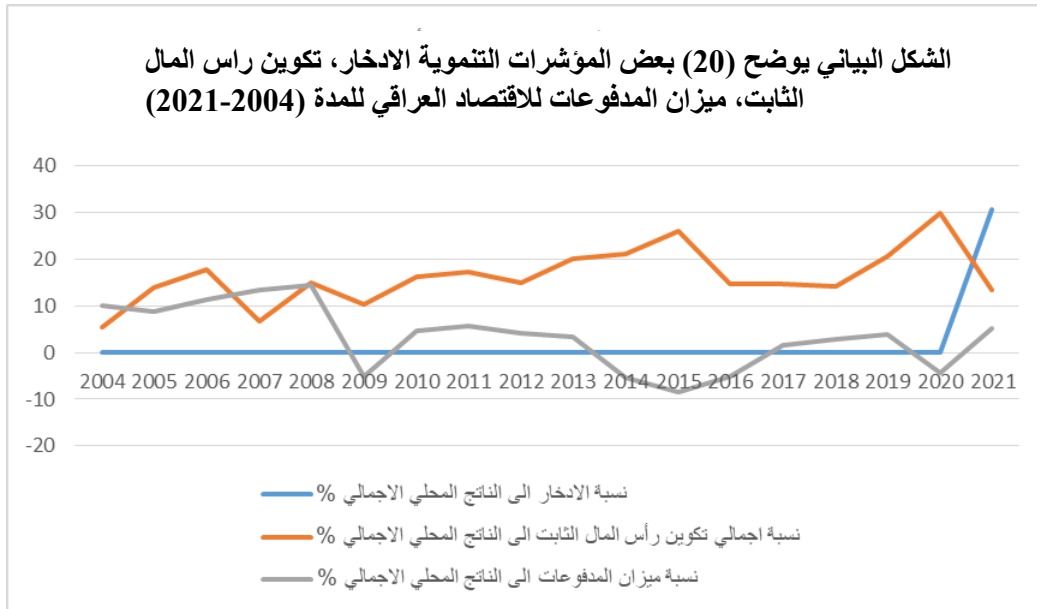
سجلت اعلى نسبة للادخار الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2021، اذ سجلت (30.46%)، واول نسبة كانت عام 2004، اذ سجلت (0.02%).

## 2-تكوين رأس المال الثابت

اعلى نسبة اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي كانت عام 2020، اذ سجلت (29.78%)، واول نسبة كانت عام 2004، اذ سجلت (5.36%).

## 3-ميزان المدفوعات

يتضح من الجدول (24) اعلى نسبة صافي ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي كانت في عام 2008، اذ سجلت (14.26)، نتيجة الارتفاع في الصادرات النفطية. وحقق اعلى نسبة عجز كانت عام 2020، اذ سجلت (-4.45%). وجاء هذا العجز نتيجة تراجع للصادرات النفطية



الجدول (25) نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة ومعدل البطالة لاقتصاد العراق بالأسعار الثابتة  
(مليون دينار) 100=2012 للمدة (2021-2004)

السنوات	نصيب الفرد من الناتج بالاسعار الثابتة 100=2012	معدل البطالة %
2004	2	8.61
2005	3	8.71
2006	3	8.65
2007	4	8.65
2008	5	8.48
2009	4	8.39
2010	5	8.25
2011	7	8.12
2012	7	7.96
2013	8	9.26
2014	8	10.59
2015	6	10.73
2016	5	10.82
2017	6	13.02
2018	7.1	12.97
2019	7.1	12.86
2020	5.5	14.09
2021	7.3	14.19

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (3)

#### 4-نصيب الفرد من الناتج

يتضح من الجدول (25) ان اعلى نسبة نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة كانت عام 2021، اذ سجلت (7.6)، مليون دينار وهذا يوضح ارتفاع الناتج مقارنة بعدد السكان واقل نسبة كانت عام 2004، اذ سجلت (0.02)، مليون دينار.

#### 5-معدل البطالة

يتضح من الجدول (25) ان اعلى معدل بطالة كان في عام 2021، اذ سجل (14.19%)، بفعل أثر جائحة كورونا. واقل معدل كان عام 2012، اذ سجل (7.96%).

المطلب الرابع: -تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الشامل للاقتصاد العراقي

اولاً: -عرض النقد

الجدول (26) تطور عرض النقد للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100 للفترة (2004-2021)

(مليون دينار)

السنوات	عرض النقد الضيق M1	معدل النمو %	عرض النقد بالمعنى الواسع M2	معدل النمو %	نسبة عرض النقد الضيق الى النقد الواسع الناتج %	نسبة عرض النقد الواسع الى الناتج %
2004	31903885.6		38522477.2		19.1	23.0
2005	26168790.2	-18.0	33709825.5	-12.5	15.5	20.0
2006	23161138.6	-11.5	31580524.3	-6.3	16.2	22.1
2007	24872514.6	7.4	30866827.0	-2.3	19.5	24.2
2008	31440925.7	26.4	38947133.6	26.2	18.0	22.2
2009	42799804.9	36.1	52143430.9	33.9	28.6	34.8
2010	57949926.1	35.4	67629073.8	29.7	31.9	37.3
2011	66257216.0	14.3	76548944.7	13.2	28.7	33.2
2012	67622173.0	2.1	77187497.0	0.8	26.6	30.4
2013	76888005.1	13.7	87877553.5	13.8	28.6	32.7
2014	74508630.7	-3.1	89292179.8	1.6	29.1	34.9
2015	66424761.5	-10.8	80655793.9	-9.7	35.8	43.4
2016	72619184.6	9.3	86986894.2	7.8	38.4	45.9
2017	73320556.2	1.0	88435282.9	1.7	34.7	41.9
2018	74335228.3	1.4	91108882.5	3.0	28.9	35.5
2019	83034449.8	11.7	98986602.9	8.6	31.4	37.5
2020	98338302.6	18.4	114087535.7	15.3	47.0	54.6
2021	107573094.2	9.4	125458296.0	10.0	39.8	46.4
% معدل النمو المركب						الزمنية المدد
						2004-2009
						2010-2015
						2016-2021
						2004-2021

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (3)

1- عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)

انخفض عرض النقد الضيق من (31903885.6) مليون دينار عام 2004، الى (26168790.2) مليون دينار عام 2005 بمعدل (-18.0%). ارتفع عرض النقد M1 الى (42799804.9) مليون دينار عام 2009 وبمعدل نمو (36.1%). ويرجع سبب ذلك الى زيادة الانفاق العام والناتج عن إيرادات العملات الأجنبية<sup>(1)</sup>.

ارتفع M1 الى (57949926.1) مليون دينار عام 2010 وبمعدل نمو (35.4%). وتعود هذه الزيادة الى الارتفاع الحاصل في عوائد النفط والتي اسفرت عن زيادة في الانفاق الحكومي، وعند تحليل العوامل المؤثرة في عرض النقد نجد ان الوضع النقدي للحكومة كان له دور توسعي، وتعزى ايضاً هذه الزيادة الى ارتفاع الاحتياطي النقدي وارتفاع الودائع الحكومية<sup>(2)</sup>.

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، 2009، ص.16.  
(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، 2010، ص.7-6.

انخفض M1 الى (74508630.7) مليون دينار عام 2014 وبمعدل (-3.1%). ويرجح ذلك الى ان العملة خارج البنوك ما نسبته (49.6%) من عرض النقد عام 2014 مقابل (50.4%) للودائع الجارية، الامر الذي يعكس ارتفاع نسبة مساهمة العملة خارج البنوك في عرض النقد خلال هذا العام مقابل تراجع نسبة مساهمة الودائع الجارية نتيجة لحالة الركود في مستوى النشاط الاقتصادي<sup>(1)</sup>. ارتفع الى (83034449.8) مليون دينار عام 2019 وبمعدل نمو (11.7%). ويعزى سبب ذلك بالدرجة الأساس الى نمو العملة خارج البنوك وكذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في المنح التي منحتها الحكومة للعاطلين عن العمل نتيجة أثر الاحتجاجات<sup>(2)</sup>.

ارتفع M1 الى (98338302.6) مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو (18.4%). ويعزى ذلك الى ارتفاع الانفاق العام اثناء انتشار الازمة الصحية لجائحة كورونا وشراء المستلزمات الطبية وتأهيل المستشفيات فضلا عن اعطاء منح للعوائل اثناء تطبيق الحظر الشامل<sup>(3)</sup>.

بلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (5.0%)، وللمدة 2010-2015 (2.3%)، وللمدة 2016-2021 (6.8%)، وللمدة 2004-2021 (7.0%).

ومن خلال الجدول (26) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة عرض النقد الضيق الى الناتج كانت عام 2020، اذ سجلت (47.0%)، واقل نسبة كانت عام 2005، اذ سجلت (15.5%).

## 2- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)

انخفض عرض النقد بالمعنى الواسع M2 من (38522477.2) مليون دينار عام 2004، الى (33709825.5) مليون دينار وبمعدل (-12.5%). ارتفع M2 الى (52143430.9) مليون دينار عام 2009 وبمعدل نمو (33.9%). ارتفع الى (67629073.8) مليون دينار عام 2010 وبمعدل نمو (29.7%). ويرجح سبب ذلك الى التوسع النقدي للحكومة وكذلك اهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في قطاع التجارة الخارجية<sup>(4)</sup>.

ارتفع M2 الى (114087535.7) مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو (15.3%). وجاءت الزيادة في السيولة المحلية M2 كمحصلة لنمو عرض النقد<sup>(5)</sup>.

بلغ معدل النمو المركب للمدة 2009-2004 (5.2%)، وللمدة 2010-2015 (3.0%)، وللمدة 2016-2021 (6.3%)، وللمدة 2004-2021 (6.8%).

ومن خلال الجدول (26) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة عرض النقد الواسع الى الناتج كانت عام 2020، اذ سجلت (54.6%) وهذا يدل على ارتفاع حجم السيولة المحلية في الاقتصاد، واقل نسبة كانت في عام 2005، اذ سجلت (20.0%).

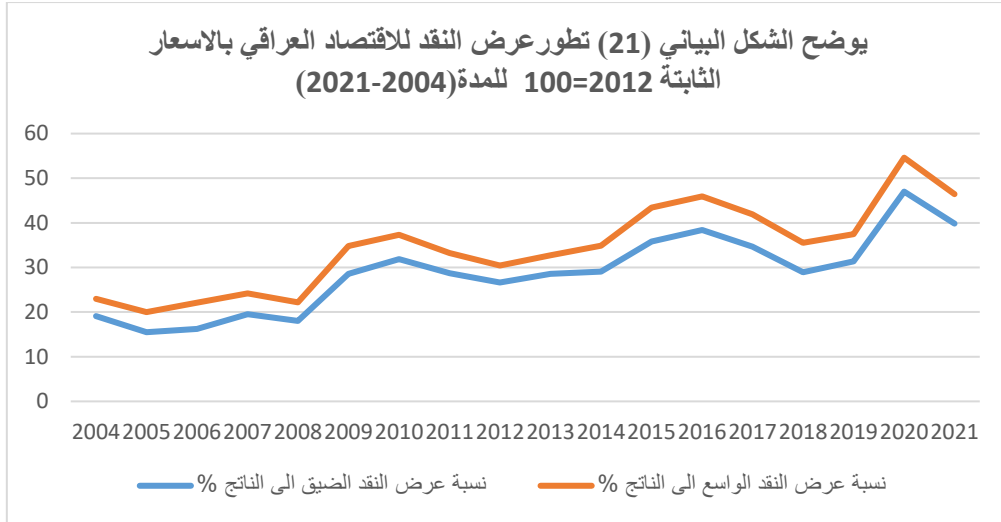
(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد، 2014، ص 30.

(2) تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، مديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد، 2019، ص 1.

(3) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد، 2020، ص 24.

(4) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد، 2010، ص 18.

(5) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2020، ص 24.



الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (27)

ثانياً: سعر الفائدة

الجدول (27) تطور سعر الفائدة الايداع والاقراض، الاحتياطي الالزامي، سعر اعادة الخصم، للاقتصاد العراقي بالاسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2021-2004) (مليون دينار)

السنوات	فائدة الايداع	فائدة الاقراض	سعر السياسة	سعر اعادة الخصم %	الاحتياطي الالزامي	معدل النمو %
2004	7.1	13.27	6	6	5044127.6	
2005	6.56	13.42	7	9	6807910.9	35.0
2006	6.62	14.38	16	20	6109522.1	-10.3
2007	10.43	18.78	20	20	13837674.3	126.5
2008	10.54	19.22	15	7	22299578.4	61.2
2009	7.82	16.16	7	6	10805233.5	-51.5
2010	6.06	14.35	6	6	8013319.5	-25.8
2011	5.91	14.13	6	6	8288103.7	3.4
2012	5.87	13.87	6	6	8624023.0	4.1
2013	5.75	13.58	6	6	9451091.7	9.6
2014	5.16	12.6	6	6	10155658.7	7.5
2015	4.86	12.29	6	6	8960394.1	-11.8
2016	4.78	12.36	4	6	8372645.2	-6.6
2017	4.78	12.36	4	4	6195401.0	-26.0
2018	4.78	12.36	4	4	9942368.7	60.5
2019	4.78	12.36	4	4	9167835.4	-7.8
2020	4.78	12.36	4	4	8747283.5	-4.6
2021	4.78	12.36	4	4	9878870.9	12.9

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (3)

### 1-سعر فائدة الايداع

انخفض سعر فائدة الايداع من (7.1%) عام 2004، الى (6.56%) عام 2005، ارتفع الى (10.54) عام 2008، انخفض الى (7.82%) عام 2009، انخفض الى (4.78%) عام 2015، انخفض الى (4.78%) عام 2020.

## 2-سعر فائدة الاقراض

ارتفع سعر فائدة الاقراض من (13.27) عام 2004، الى (13.42) عام 2005، ارتفع الى (19.22) عام 2008، ارتفع الى (16.16) عام 2009، انخفض الى (12.29) عام 2015، ارتفع الى (12.36) عام 2016.

## 3-سعر فائدة السياسة

ارتفع سعر فائدة السياسة من (6%) عام 2004، الى (7) عام 2005، انخفض الى (15) عام 2008، انخفض الى (7) عام 2009، انخفض الى (6) عام 2015، وانخفض الى (4) عام 2021.

## 4-الاحتياطي القانوني

ارتفع الاحتياطي القانوني من (5044127.6) مليون دينار عام 2004، الى (6807910.9) مليون دينار عام 2005 وبمعدل نمو (35.0%). كما ارتفع الى (22299578.4) مليون دينار عام 2008 وبمعدل نمو (61.2%).

انخفض الى (10805233.5) عام 2009 وبمعدل (-51.5%)، انخفض الى (8960394.1) عام 2015 وبمعدل (-11.8%). كما ارتفع الى (9878870.9) عام 2021 وبمعدل نمو (12.9%).

## ثالثاً: -الائتمان

### 1-الائتمان الخاص

ارتفع الائتمان الخاص من (1949912.0) مليون دينار عام 2004، الى (2181558.8) مليون دينار عام 2005 وبمعدل نمو (11.9%). ارتفع الائتمان الخاص الى (5331292.0) مليون دينار عام 2009 وبمعدل نمو (20.2%). ارتفع الى (12053633.5) مليون دينار عام 2011 وبمعدل نمو (26.2%). ارتفع الى (17242421.8) مليون دينار عام 2015 وبمعدل نمو (1,2%). ارتفع الى (24611467.2) مليون دينار عام 2020 وبمعدل نمو (22.2)

ومن خلال الجدول (28) يتضح اعلى نسبة مساهمة للائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج كانت عام 2020، أذ سجلت (11.8)، و اقل نسبة كانت عام 2004، أذ سجلت (1.2%).

### 2-الائتمان العام

ارتفعت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام من (642584.1) مليون دينار عام 2004، الى (1761163.9) مليون دينار عام 2005 وبمعدل نمو (174.1%).

ارتفع الى (1197814.1) مليون دينار عام 2009 وبمعدل نمو (73.7%). ارتفع الى (9532047.9) مليون دينار عام 2011 وبمعدل نمو (166.4%).

ارتفع الى (17826935.1) مليون دينار عام 2015 وبمعدل نمو (13.4%). ارتفع الى (22788853.5) مليون دولار عام 2020 وبمعدل نمو (13.3%). بسبب التدابير السياسة النقدية التوسعية التي استخدمتها الحكومة ووفرت الائتمان اللازم للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي شهدته بسبب الجائحة<sup>(1)</sup>.

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والبحوث، العراق، 2020، ص7.

انخفض الائتمان المقدم للقطاع العام الى (20980461.9) مليون دينار عام 2021 وبمعدل (-7.9%). بلغ معدل النمو المركب للائتمان للقطاع العام للمدة 2009-2004 (10.9%)، وللمدة 2010-2015 (30.7%)، وللمدة 2016-2021 (2.3%)، وللمدة 2004-2021 (21.4%).

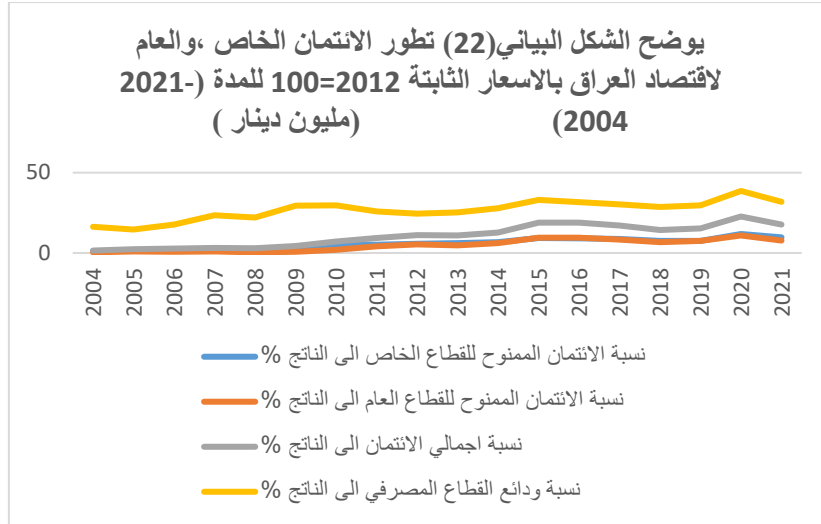
الجدول (28) تطور الائتمان الخاص والعام للاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة 2012=100 للمدة (2004-2021)  
(مليون دينار)

السنوات	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو %	الائتمان الممنوح للقطاع العام	معدل النمو %	الائتمان الكلي	معدل النمو %	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج %	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام الى الناتج %	نسبة الائتمان اجمالي الى الناتج %	نسبة ودائع القطاع المصرفي الى الناتج %
2004	1949912.0		642584.1		2592496.1		1.2	0.4	1.5	16.2
2005	2181558.8	11.9	1761163.9	174.1	3942722.7	52.1	1.3	1.0	2.3	14.6
2006	2817998.5	29.2	1174358.1	-33.3	3992356.6	1.3	2.0	0.8	2.8	17.7
2007	2733806.3	-3.0	1227054.8	4.5	3960861.1	-0.8	2.1	1.0	3.1	23.5
2008	4437096.8	62.3	689406.6	-43.8	5126503.5	29.4	2.5	0.4	2.9	22.0
2009	5331292.0	20.2	1197814.1	73.7	6529106.1	27.4	3.6	0.8	4.4	29.5
2010	9549928.3	79.1	3577560.8	198.7	13127489.1	101.1	5.3	2.0	7.2	29.6
2011	12053633.5	26.2	9532047.9	166.4	21585681.4	64.4	5.2	4.1	9.4	25.8
2012	14650102.0	21.5	13788586.0	44.7	28438688.0	31.7	5.8	5.4	11.2	24.4
2013	16638065.0	13.6	12767012.6	-7.4	29405077.6	3.4	6.2	4.8	10.9	25.2
2014	17039697.5	2.4	15726835.0	23.2	32766532.6	11.4	6.7	6.1	12.8	27.8
2015	17242421.8	1.2	17826935.1	13.4	35069356.9	7.0	9.3	9.6	18.9	33.1
2016	17481701.9	1.4	18268416.3	2.5	35750118.3	1.9	9.2	9.6	18.9	31.7
2017	18525993.3	6.0	17619558.1	-3.6	36145551.4	1.1	8.8	8.3	17.1	30.2
2018	19308570.2	4.2	17450691.5	-1.0	36759261.7	1.7	7.5	6.8	14.3	28.6
2019	20136089.0	4.3	20105548.3	15.2	40241637.3	9.5	7.6	7.6	15.2	29.7
2020	24611467.2	22.2	22788853.5	13.3	47400320.6	17.8	11.8	10.9	22.7	38.6
2021	26527617.0	7.8	20980461.9	-7.9	47508078.9	0.2	9.8	7.8	17.6	31.9
معدل النمو المركب %										المدد الزمنية
					16.6		10.9			18.3
					17.8		30.7			10.3
					4.9		2.3			7.2
					17.5		21.4			15.6

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (3)

ومن خلال الجدول (28) يتضح ان اعلى نسبة مساهمة للائتمان الممنوح العام الى الناتج كانت عام 2020، اذ سجلت (10.9)، واقل نسبة كانت عام 2009، اذ سجلت (0.8).





الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (28)

## الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل لبلدان العينة

المبحث الاول: - قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الولايات المتحدة الامريكية

المبحث الثاني: - قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الاقتصاد الاماراتي

المبحث الثالث: - قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الاقتصاد العراقي

## تمهيد

يتضمن الفصل قياس وتحليل أثر أدوات السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل، لبيان أثر السياستين. وقد تم اعتماد مجموعة من الاختبارات القياسية، إذ استخدم نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة لبيان أثر السياستين في الاجلين القصير والطويل. وتناول المبحث الاول: قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الولايات المتحدة الامريكية، وتناول المبحث الثاني: قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الاقتصاد الاماراتي، وتناول المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الاقتصاد العراقي.

## - توصيف متغيرات البحث

من اجل توضيح العلاقة قياسيا بين متغيرات البحث تم استخدام مجموعة من النماذج القياسية للمتغيرات المستخدمة وبالأسعار الثابتة والتي يمكن توصيفها على الشكل الاتي:

### أولاً: -المتغيرات التابعة

تم استخدام مجموعة من المتغيرات التابعة كمعبر عن النمو الشامل والتي يمكن توصيفها على الشكل الاتي:

- 1- DP :- متغير الناتج المحلي الإجمالي
- 2- FC :- متغير رأس المال الثابت

### ثانياً: -المتغيرات المستقلة

تم اعتماد مجموعة من المتغيرات للسياستين المالية والنقدية لبيان أثرها في بعض متغيرات النمو الشامل، وهي

- 1- OT :- متغير الإيرادات النفطية
- 2- TR :- متغير الإيرادات الضريبية
- 3- CE :- متغير النفقات الجارية
- 4- IE :- متغير النفقات الاستثمارية
- 5- M2 :- متغير عرض النقد بالمعنى الواسع
- 6- PD :- متغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
- 7- GD :- متغير الائتمان الممنوح للقطاع العام

المبحث الاول:- قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الولايات المتحدة الامريكية

**المطلب الاول: - اختبار الاستقرارية – جذر الوحدة Unit Root Test لديكي فولر الموسع**  
جدول (29) بعد اجراء الاختبار جذر الوحدة Unit Root Test لديكي فولر الموسع اتضح ان متغير OT الإيرادات النفطية استقر عند مستوى في حالة وجود قاطع فقط، وعند مستوى معنوية (10%).

في حين استقرت المتغيرات الأخرى عند الفرق الأول إذا استقر متغير GDP في حالة وجود قاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%) على التوالي، كما استقر متغير FC في حالة وجود قاطع عند مستوى معنوية (1%).

الجدول (29) اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)											
Null Hypothesis: the variable has a unit root											
At Level											
		GDP	FC	PC	OT	TR	CE	IE	M2R	PD	GD
With Constant	t-Statistic	0.2789	-0.8740	1.4203	-3.0263	-1.6866	1.6537	-0.4330	-2.2139	-1.8758	-0.6297
	Prob.	<b>0.9694</b>	<b>0.7708</b>	<b>0.9979</b>	<b>0.0525</b>	<b>0.4198</b>	<b>0.9989</b>	<b>0.8823</b>	<b>0.2095</b>	<b>0.3340</b>	<b>0.8391</b>
		n0	n0	n0	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6020	-2.3104	-0.2949	-2.9557	-1.9246	-0.3314	-1.1967	-2.7558	-2.4355	-3.0421
	Prob.	<b>0.7486</b>	<b>0.4070</b>	<b>0.9824</b>	<b>0.1714</b>	<b>0.5983</b>	<b>0.9807</b>	<b>0.8780</b>	<b>0.2331</b>	<b>0.3502</b>	<b>0.1502</b>
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.8326	1.3029	2.5424	-0.7466	0.5014	4.1149	0.8398	-1.0834	0.9813	2.3182
	Prob.	<b>0.9973</b>	<b>0.9443</b>	<b>0.9948</b>	<b>0.3779</b>	<b>0.8132</b>	<b>0.9998</b>	<b>0.8831</b>	<b>0.2400</b>	<b>0.9057</b>	<b>0.9921</b>
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference											
		d(GDP)	d(FC)	d(PC)	d(OT)	d(TR)	d(CE)	d(IE)	d(M2R)	d(PD)	d(GD)
With Constant	t-Statistic	-4.0765	-4.0794	-4.0853	-4.8342	-3.6580	-4.9469	-2.8874	-5.3169	-2.3686	-4.6135
	Prob.	<b>0.0074</b>	<b>0.0074</b>	<b>0.0073</b>	<b>0.0018</b>	<b>0.0165</b>	<b>0.0014</b>	<b>0.0689</b>	<b>0.0008</b>	<b>0.1649</b>	<b>0.0027</b>
		***	***	***	***	**	***	*	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0889	-3.9115	-3.4221	-4.6393	-3.4822	-5.1246	-3.2086	-5.1924	-2.2935	-4.4525
	Prob.	<b>0.0273</b>	<b>0.0370</b>	<b>0.0860</b>	<b>0.0105</b>	<b>0.0759</b>	<b>0.0046</b>	<b>0.1176</b>	<b>0.0047</b>	<b>0.4136</b>	<b>0.0146</b>
		**	**	*	**	*	***	n0	***	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.6366	-3.6364	-2.9314	-5.0014	-3.7512	-0.9728	-2.9158	-5.3083	-2.5061	-3.1233
	Prob.	<b>0.0943</b>	<b>0.0012</b>	<b>0.0062</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0010</b>	<b>0.2806</b>	<b>0.0064</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0159</b>	<b>0.0040</b>
		*	***	***	***	***	n0	***	***	**	***
<b>Notes:</b>											
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant											
b: Lag Length based on SIC											
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.											

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10

في حين استقر متغير OT في حالة وجود قاطع عند مستوى معنوية (1%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى (1%) كما استقر متغير TR في حالة وجود قاطع عند مستوى معنوية (5%) وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%) وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%). كما يتضح استقرار متغير CE في حالة وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

في حين استقر متغير IE في حالة وجود قاطع وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%، 1%) على التوالي. في حين استقر متغير M2 في حالة وجود قاطع وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

كما استقر متغير PD في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%). واستقر متغير GD في حالة وجود قاطع فقط وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام (1%، 5%، 1%) على التوالي.

يتضح ان بعض المتغيرات استقرت عند المستوى والبعض الاخر عند الفرق الأول وأن المتغيرات التابعة استقرت عند الفرق الأول لذلك يمكن استخدام (انموذج ARDL) اي انموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة.

المطلب الثاني: - تقدير دالة الناتج لقياس أثر السياسة المالية

أولاً: - استخدام انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL لدالة الناتج

$$GDP=F(OT,TR,CE,IE)$$

الجدول (30) نموذج ARDL لدالة الناتج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.685120	0.067249	10.18774	0.0000
OT	-0.016100	0.022979	-0.700636	0.5012
TR	-0.308389	0.475401	-0.648693	0.5327
TR(-1)	0.896047	0.414634	2.161056	0.0590
CE	0.262175	0.052918	4.954408	0.0008
IE	1.358501	0.364971	3.722217	0.0048
IE(-1)	-1.370330	0.324127	-4.227761	0.0022
C	1468813.	557365.0	2.635280	0.0271
R-squared	0.993189	Mean dependent var		16198186
Adjusted R-squared	0.987892	S.D. dependent var		1394142.
S.E. of regression	153408.1	Akaike info criterion		27.02478
Sum squared resid	2.12E+11	Schwarz criterion		27.41688
Log likelihood	-221.7106	Hannan-Quinn criter.		27.06375
F-statistic	187.4870	Durbin-Watson stat		2.844659
Prob(F-statistic)	0.000000			

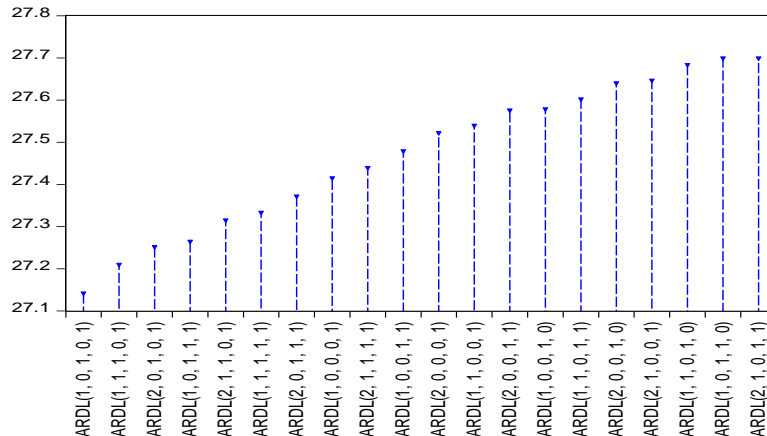
الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (30) ان قيمة (R-squared) (0.993189) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (0.993) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة Adjusted R-squared المصححة (0.987892).

يتضح ان قيمة F-statistic المحسوبة (187.4870) وهي معنوية عند مستوى (1%) وبذلك فإن الانموذج المقدر معنوي.

### الشكل البياني (23) مدد الابطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (23) ان فترات الابطاء المثلى لانموذج المقدر (1,0,1,0,1,0) اذ تم اختيار المدة استنادا الى معيار (AKaike).

## ثانياً: - اختبار الحدود Bounds Test

الجدول (31) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.635517	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	17			
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الجدول (31) نتائج اختبار الحدود، اذ يتضح ان قيمة F-statistic المحسوبة (9.635) وهي أكبر من الحد الأعلى (4.37) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

## ثالثاً: - الاختبارات التشخيصية

### 1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

الجدول (32) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.683071	Prob. F(2,7)	0.0808
Obs*R-squared	8.716635	Prob. Chi-Square(2)	0.0128

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الجدول (32) ان قيمة F-statistic المحسوبة غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي.

## 2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

الجدول (33) اختبار عدم ثبات التباين

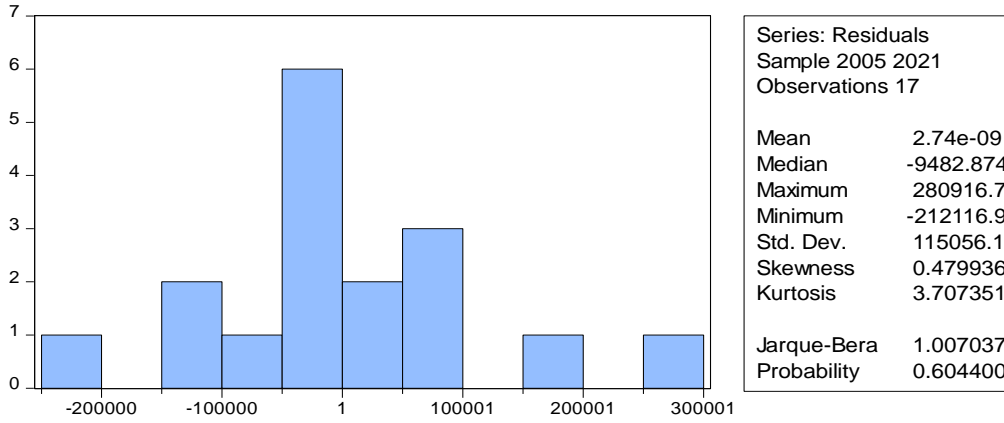
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.100150	Prob. F(7,9)	0.1484
Obs*R-squared	10.54459	Prob. Chi-Square(7)	0.1598
Scaled explained SS	4.000658	Prob. Chi-Square(7)	0.7797

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول ان قيمة F-statistic المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتين عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

## رابعاً: - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram – Normality Test

الشكل (24) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية

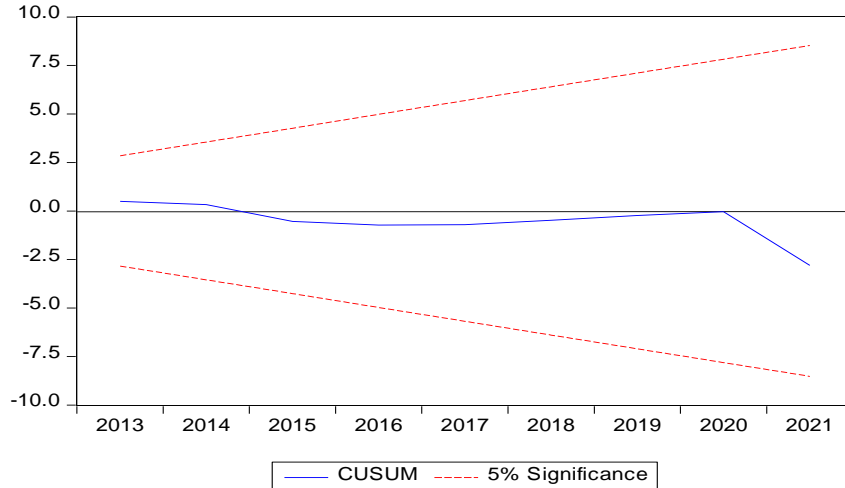


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (24) ان قيمة الاحتمالية ل (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

## خامساً: - اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج Stability Diagnostics

الشكل البياني (25) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج

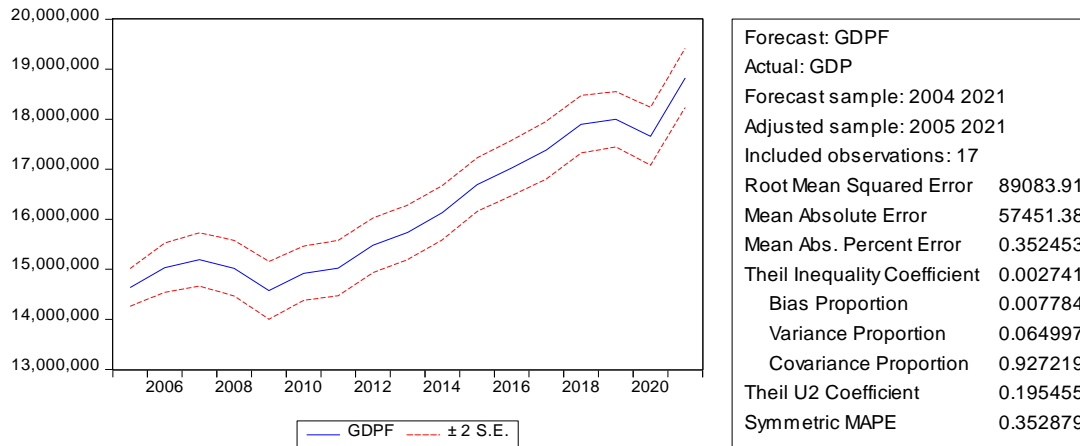


### الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الشكل البياني (25) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج المقدر، اذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار معاملات الانموذج المقدر عند مستوى معنوية (5%).

### سادساً: - اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

#### الشكل البياني (26) الاداء التنبؤي لانموذج تصحيح الخطأ



### الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

وفقا لشكل البياني (26) يتضح ان معامل تايل (Thiel) (0.195) وهو اقل من الواحد الصحيح في حين ان نسبة التحيز BP (0.0077) وهي قريبة من الصفر، واما نسبة التباين VP (0.064) هي أيضا قريبة من الصفر في حين بلغت نسبة التباين CP (0.92) وهي قريبة من العدد الواحد الصحيح وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، اذ يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ في المستقبل وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات وفقا الى الأهداف المخططة.

### سابعاً: - تقدير معالم (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

#### 1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

#### الجدول (34) معالم الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TR)	-0.308389	0.278098	-1.108920	0.2962
D(IE)	1.358501	0.228163	5.954074	0.0002
CointEq(-1)*	-0.314880	0.033204	-9.483222	0.0000
R-squared	0.915695	Mean dependent var		270221.7
Adjusted R-squared	0.903651	S.D. dependent var		396261.3
S.E. of regression	123000.1	Akaike info criterion		26.43654
Sum squared resid	2.12E+11	Schwarz criterion		26.58358
Log likelihood	-221.7106	Hannan-Quinn criter.		26.45116
Durbin-Watson stat	2.844659			

### الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.



يوضح الجدول (34) معالم الاجل القصير، اذ يتضح ان النفقات الاستثمارية لها أثر معنوي موجب عند مستوى (1%) في الناتج أي بمعنى ان زيادة النفقات الاستثمارية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.35) وحدة ويمكن تبرير ذلك بأن النفقات الاستثمارية تؤدي الى تحفيز الإنتاج.

يتضح ان معلمة تصحيح الخطأ (-0.31) CointEq(-1) معنوية وسالبة الا انها اقل من العدد الواحد الصحيح بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جدا من اجل تصحيح الاختلالات من الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل أي تحتاج الى  $1 \div 0.31 = 3.04$  أي نحتاج أكثر من ثلاث سنوات لتصحيح الاختلالات.

## 2- تقدير معالم الاجل الطويل

الجدول (35) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OT	-0.051130	0.073731	-0.693456	0.5055
TR	1.866292	1.223032	1.525956	0.1614
CE	0.832620	0.150601	5.528640	0.0004
IE	-0.037567	0.711967	-0.052765	0.9591
C	4664679.	1354130.	3.444778	0.0073
EC = GDP - (-0.0511*OT + 1.8663*TR + 0.8326*CE - 0.0376*IE +				
4664678.6915 )				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10

يوضح الجدول (35) معالم الاجل الطويل إذا يتضح ان النفقات الجارية لها أثر معنوي عند مستوى (1%) موجب من الناتج في الاجل الطويل وهذا يعني ان زيادة النفقات الجارية بمقدار وحدة واحدة، يؤدي الى زيادة الناتج في الاجل الطويل بمقدار (0.83) يمكن تبرير ذلك بان النفقات الجارية ستؤدي الى زيادة الطلب الكلي في الاجل القصير وعندما يكون هذا الطلب فعال سيحفز المنتجين على توسيع الطاقات الإنتاجية المتغيرة والثابتة.

المطلب الثالث: - تقدير دالة الناتج لقياس أثر السياسة النقدية

أولاً: - استخدام نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL لتقدير دالة الناتج

$$GDP=F(M2,PD,GD)$$

الجدول (36) نموذج ARDL لدالة الناتج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.430752	0.748369	1.911827	0.0975
GDP(-2)	0.982026	0.645514	1.521307	0.1720
M2R	-65206.58	20094.40	-3.245013	0.0142
M2R(-1)	58433.30	39026.59	1.497269	0.1780
PD	-0.561569	0.634684	-0.884801	0.4056
PD(-1)	-0.546754	0.383622	-1.425242	0.1971
GD	-0.964752	0.792327	-1.217618	0.2628
GD(-1)	-1.584177	1.067148	-1.484497	0.1813

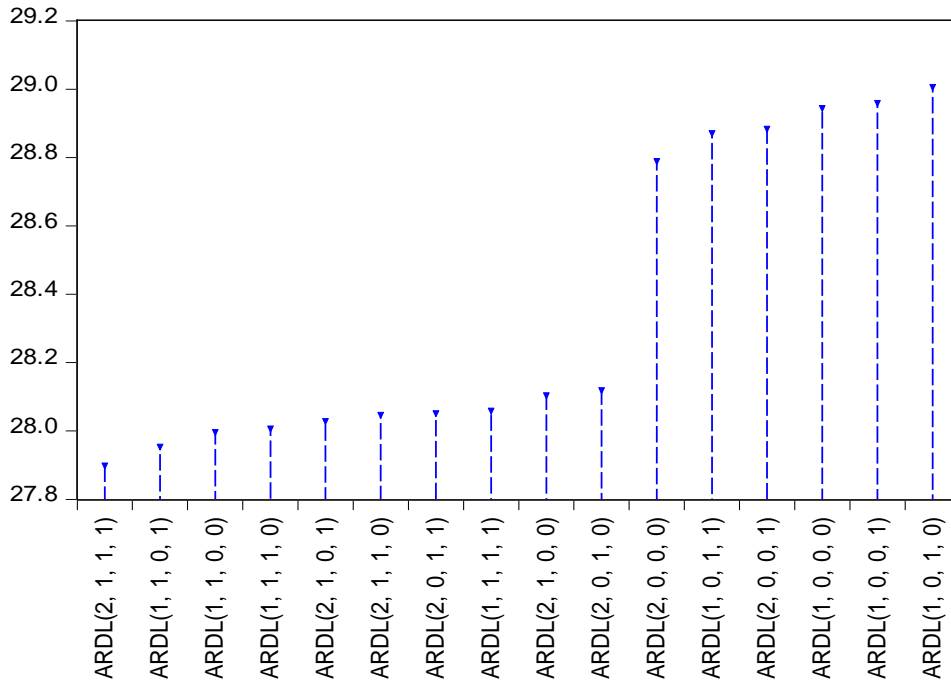
C	-8745791.	4660643.	-1.876520	0.1027
R-squared	0.986029	Mean dependent var		16296818
Adjusted R-squared	0.970061	S.D. dependent var		1377243.
S.E. of regression	238302.3	Akaike info criterion		27.89879
Sum squared resid	3.98E+11	Schwarz criterion		28.33337
Log likelihood	-214.1903	Hannan-Quinn criter.		27.92104
F-statistic	61.75262	Durbin-Watson stat		2.850419
Prob(F-statistic)	0.000008			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (36) ان قيمة R-squared (0.986) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (98.6%) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة Adjusted R-squared المصححة (0.970)، ويتضح ان F-statistic المحسبة (61.75) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%).

الشكل البياني (27) مدد الابطاء المثلى

Akaike Information Criteria



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (27) ان مدد الابطاء المثلى (1،1،1،2) وذلك اعتماداً على معيار (Akaike).

## ثانياً: - اختبار الحدود Bounds Test

الجدول (37) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.571113	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	16		2.618	3.532
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (37) ان قيمة F-statistic المحتسبة (5.57) وهي أكبر من الحد الأعلى (4.66) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات.

## ثالثاً: - الاختبارات التشخيصية

### أ - اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

الجدول (38) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.644520	Prob. F(2,5)	0.2826
Obs*R-squared	6.348702	Prob. Chi-Square(2)	0.0418

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الجدول (38) ان قيمة F-statistic المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

## ب - اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

الجدول (39) اختبار عدم ثبات التباين

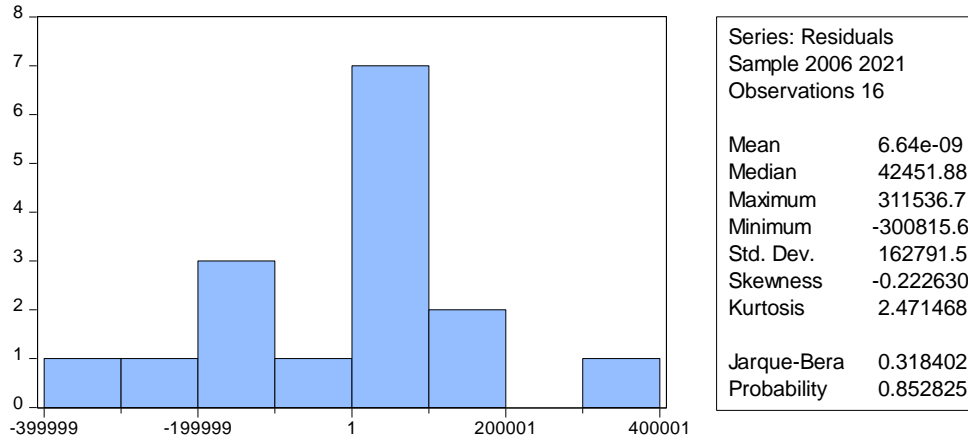
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.513603	Prob. F(8,7)	0.8148
Obs*R-squared	5.917923	Prob. Chi-Square(8)	0.6564
Scaled explained SS	0.833386	Prob. Chi-Square(8)	0.9991

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (39) ان قيمة **F-statistic** المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتين عند مستوى (5%)، وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

## رابعاً: - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram – Normality Test

الشكل (28) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية

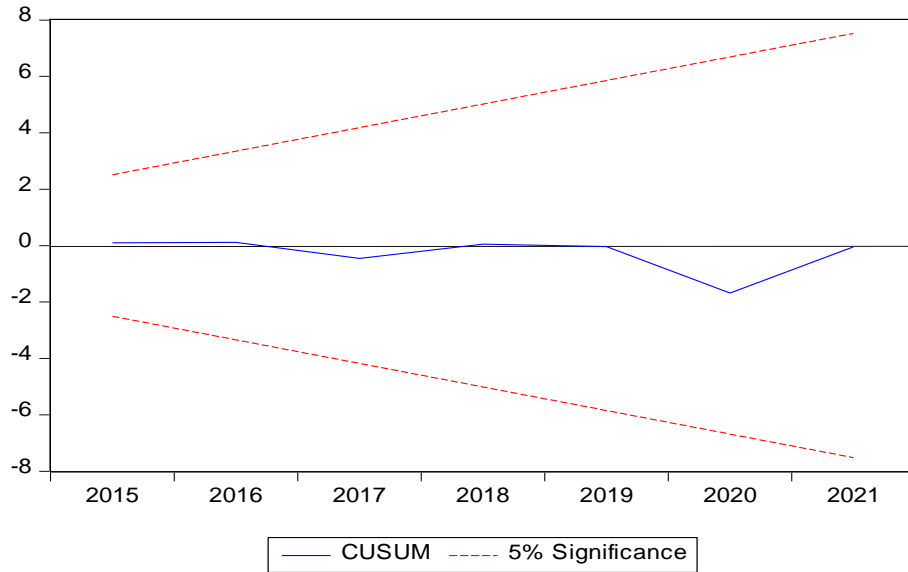


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (28) ان قيمة الاحتمالية ل Jarque-Bera غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

## خامساً: - اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج Stability Diagnostics

الشكل البياني (29) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الشكل البياني (29) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج المقدر إذ يتضح وفقاً لاختبار (Cusum Test) ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار معاملات الانموذج المقدر عند مستوى معنوية (5%).

سادساً: - تقدير معالم (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

### 1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

الجدول (40) معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.982026	0.316612	-3.101666	0.0173
D(M2R)	-65206.58	12323.99	-5.291030	0.0011
D(PD)	-0.561569	0.233770	-2.402227	0.0473
D(GD)	-0.964752	0.431548	-2.235564	0.0605
CointEq(-1)*	-1.412778	0.213536	6.616119	0.0003
R-squared	0.839567	Mean dependent var		258942.6
Adjusted R-squared	0.781227	S.D. dependent var		406428.8
S.E. of regression	190099.5	Akaike info criterion		27.39879
Sum squared resid	3.98E+11	Schwarz criterion		27.64022
Log likelihood	-214.1903	Hannan-Quinn criter.		27.41115
Durbin-Watson stat	2.850419			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (40) ان النتائج لسنة سابقة له أثر معنوي عند مستوى (5%) وسالب في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية. كما يتضح أن M2 له أثر معنوي عند مستوى (1%) وسالب في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تبرير ذلك بأن زيادة عرض النقد سوف يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة ومن ثم خروج الاستثمارات الباحثة عن فرق أسعار الفائدة ومن ثم أثر ذلك سلباً على الناتج.

كما يتضح ان الائتمان الخاص له أثر معنوي سالب عند مستوى (5%). ويتضح ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى (1%) وهي أكبر من العدد الواحد وهذا يعني إمكانية تصحيح الاختلالات في الاجل القصير من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

## 2- تقدير معالم الاجل الطويل

الجدول (41) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2R	4794.297	29728.68	0.161268	0.8764
PD	0.784499	0.098516	7.963144	0.0001
GD	1.804197	0.208011	8.673555	0.0001
C	6190493.	744398.7	8.316099	0.0001
EC = GDP - (4794.2966*M2R + 0.7845*PD + 1.8042*GD + 6190493.2958 )				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (41) ان M2 ليس لها أثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، في حين يتضح ان الائتمان الموجه الى القطاع الخاص والعام له أثر معنوي موجب في الناتج عند مستوى (1%)، إذ إن الائتمان الموجه للقطاع الخاص وللقطاع العام يمكن ان يساهم في زيادة الاستثمارات الخاصة والعامه ومن ثم يظهر أثرهما بشكل إيجابي بالناتج في الاجل الطويل.

المطلب الرابع: - تقدير دالة تكوين رأس المال الثابت لقياس أثر السياسة المالية

أولاً: - استخدام نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL لتقدير دالة تكوين رأس المال الثابت

$$FC=F(OT,TR,CE,IE)$$

الجدول (42) نموذج ARDL لدالة رأس المال الثابت

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FC(-1)	0.932717	0.396455	2.352644	0.0569
FC(-2)	0.548663	0.359915	1.524422	0.1782
OT	0.009220	0.011667	0.790226	0.4595
OT(-1)	0.044272	0.015905	2.783457	0.0319
TR	0.475971	0.288000	1.652675	0.1495
TR(-1)	0.666422	0.203846	3.269252	0.0171
CE	-0.006737	0.026133	-0.257815	0.8052
CE(-1)	-0.174498	0.158735	-1.099301	0.3138
IE	-0.252963	0.110063	-2.298347	0.0612
C	335792.9	824738.8	0.407151	0.6980
R-squared	0.972931	Mean dependent var		832328.0
Adjusted R-squared	0.932327	S.D. dependent var		192962.1
S.E. of regression	50197.22	Akaike info criterion		24.75448
Sum squared resid	1.51E+10	Schwarz criterion		25.23735
Log likelihood	-188.0358	Hannan-Quinn criter.		24.77920

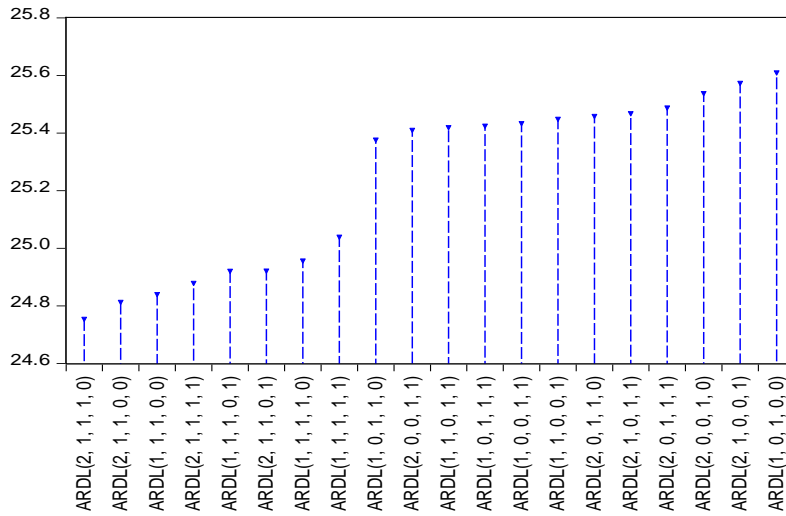
F-statistic	23.96159	Durbin-Watson stat	2.516318
Prob(F-statistic)	0.000495		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (42) ان قيمة R2 (0.972931) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (97.2%) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة R2 المصححة (0.932327). ويتضح ان قيمة F-statistic المحسوبة (23.961) وهي معنوية عند مستوى (1%) وبذلك فإن الانموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%).

### الشكل البياني (30) مدد الابطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (30) ان مدد الابطاء المثلى للانموذج المقدر (2,1,1,1,0) اذ تم اختيار المدة استناداً لمعيار (Akaike).

### ثانياً: - اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.492049	10%	2.2	3.09

(43)  
الحدود

k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول  
اختبار

### Bounds Test

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الجدول (43) نتائج اختبار الحدود، اذ يتضح ان قيمة F-statistic المحسوبة (7.492) وهي أكبر من الحد الأعلى (4.37) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

ثالثاً: - الاختبارات التشخيصية

### 1 - اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

الجدول (44) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.639272	Prob. F(2,4)	0.3020
Obs*R-squared	7.207032	Prob. Chi-Square(2)	0.0272

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.



يوضح الجدول (44) ان قيمة F-statistic المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي.

## 2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

الجدول (45) اختبار عدم ثبات التباين

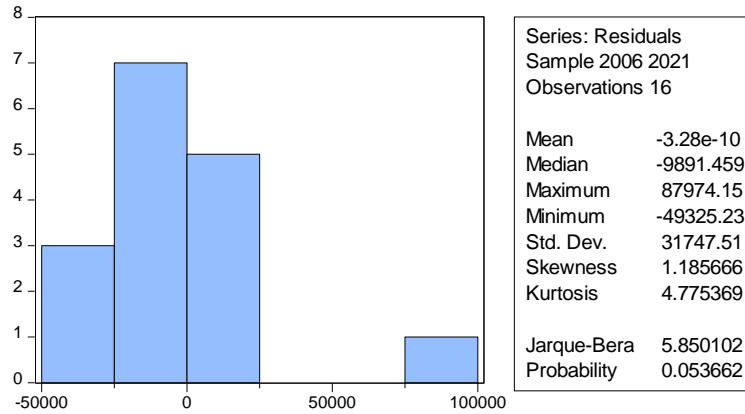
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.502966	Prob. F(9,6)	0.8299
Obs*R-squared	6.880325	Prob. Chi-Square(9)	0.6496
Scaled explained SS	1.826421	Prob. Chi-Square(9)	0.9939

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (45) ان قيمة F-statistic المحتسبة (Chi-Square) غير معنويتين عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

## رابعاً: - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram – Normality Test

الشكل (31) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

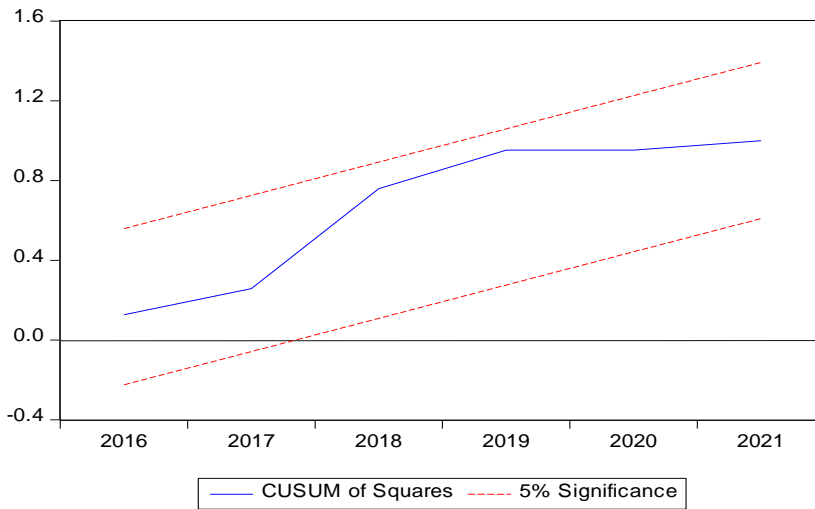
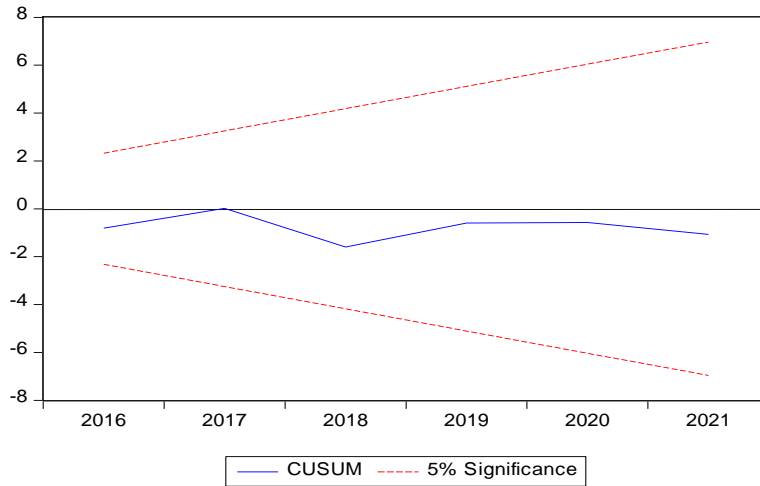
يوضح الشكل (31) ان القيمة الاحتمالية ل (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

## خامساً: - اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (32) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر وفقا لاختبار Cusum TEST اذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار معاملات الانموذج المقدر.

كما يتضح وفق اختبار Cusum of Squares Tost ان تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يدل على معنوية المتغيرات الداخلة في الانموذج المقدر عند مستوى (5%).

الشكل البياني (32) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

سادسا: - تقدير معالم (الاجل القصير - معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

الجدول (46) معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FC(-1))	-0.548663	0.126951	-4.321832	0.0050
D(OT)	0.009220	0.004889	1.885708	0.1083
D(TR)	0.475971	0.096104	4.952686	0.0026
D(CE)	-0.006737	0.010950	-0.615310	0.5609
CointEq(-1)*	-0.481380	0.053026	9.078135	0.0001
R-squared	0.877792	Mean dependent var		34642.16
Adjusted R-squared	0.833353	S.D. dependent var		90815.44
S.E. of regression	37073.10	Akaike info criterion		24.12948
Sum squared resid	1.51E+10	Schwarz criterion		24.37091
Log likelihood	-188.0358	Hannan-Quinn criter.		24.14184
Durbin-Watson stat	2.516318			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (46) ان تكوين رأس المال الثابت في سنة سابقة له أثر معنوي عند مستوى (1%) سالب في تكوين رأس المال الثابت للسنة الحالية.

كما يتضح ان الإيرادات الضريبية لها أثر معنوي عند مستوى (1%) موجب في تكوين رأس المال الثابت، إذ ان زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة تكوين رأس المال الثابت بمقدار (0.475) وحدة. ويمكن تبرير ذلك بأن الإيرادات الضريبية يخصص جزءا منها في الانفاق على الاستثمارات العامة التي تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في زيادة الإنتاج.

يتضح ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى (1%) وهي اقل من العدد الواحد الصحيح، وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل.

## 2- تقدير معالم الاجل الطويل

الجدول (47) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OT	-0.111122	0.109312	-1.016558	0.3486
TR	-2.373165	2.315015	-1.025119	0.3448
CE	0.376492	0.145094	2.594820	0.0409
IE	0.525496	0.631449	0.832207	0.4372
C	-697563.5	855655.9	-0.815238	0.4461
EC = FC - (-0.1111*OT -2.3732*TR + 0.3765*CE + 0.5255*IE -697563.4660 )				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (47) ان الانفاق الجاري (CE) له أثر معنوي عند مستوى (5%) موجب في تكوين رأس المال الثابت. ويمكن تبرير ذلك بأن زيادة النفقات الجارية ستؤدي الى تنشيط الدخول والإنتاج والاستثمار في القطاع الخاص (من خلال الية عمل المضاعف)، وهذا يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية والبنى التحتية (كجزء من رأس المال الثابت) في الاجل الطويل لاستيعاب التوسع الحاصل في الاستثمارات الخاصة.

المطلب الخامس: - تقدير دالة تكوين رأس المال الثابت لقياس أثر السياسة النقدية

أولاً: - استخدام نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL لتقدير دالة تكوين رأس المال الثابت

$$FC=F(M2,PD,GD)$$

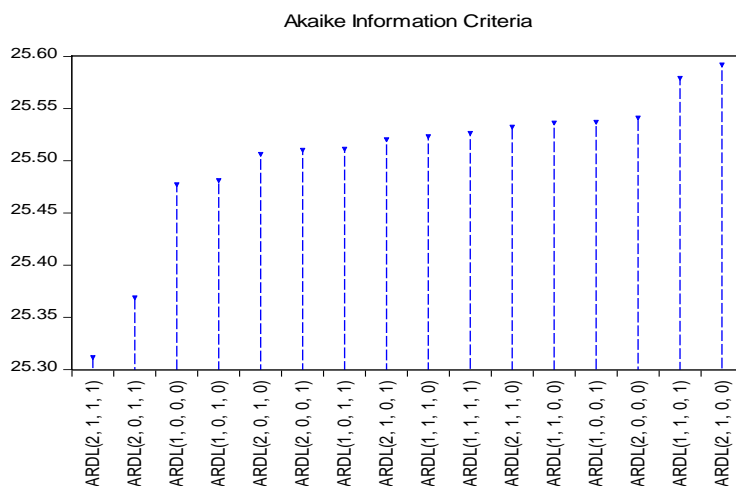
الجدول (48) نموذج ARDL لدالة رأس المال الثابت

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FC(-1)	0.095751	0.288405	0.332004	0.7496
FC(-2)	-0.406065	0.241253	-1.683150	0.1362
M2R	-889.2676	5079.732	-0.175062	0.8660
M2R(-1)	-5972.236	5047.330	-1.183247	0.2753
PD	0.021461	0.050592	0.424203	0.6842
PD(-1)	0.089550	0.053773	1.665338	0.1398
GD	0.146843	0.147055	0.998558	0.3513
GD(-1)	0.288472	0.169639	1.700505	0.1328
C	-510855.1	268504.4	-1.902595	0.0988
R-squared	0.946451	Mean dependent var		832328.0
Adjusted R-squared	0.885251	S.D. dependent var		192962.1
S.E. of regression	65365.16	Akaike info criterion		25.31169
Sum squared resid	2.99E+10	Schwarz criterion		25.74627
Log likelihood	-193.4935	Hannan-Quinn criter.		25.33394
F-statistic	15.46503	Durbin-Watson stat		2.376434
Prob(F-statistic)	0.000839			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (48) ان قيمة R-squared (0.946451) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (94.6%) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة Adjusted R-squared المصححة (0.885251) يتضح ان قيمة F-statistic المحسوبة (15.46503) معنوية عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%).

الشكل البياني (33) مدد الابطاء المثلى



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (33) ان مدد الابطاء المثلى (2, 1, 1, 1) وذلك اعتماد على معيار (Akaike).

ثانياً: - اختبار الحدود Bounds Test

الجدول (49) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.476575	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (49) ان قيمة F-statistic المحسوبة (3.476575) وهي أكبر من الحد الأدنى (2.79) وأصغر من الحد الأعلى (3.67) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني انها تقع في منطقة القرار غير الحاسم.

ثالثاً: - الاختبارات التشخيصية

## 1 - اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

الجدول (50) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.905050	Prob. F(2,5)	0.4619
Obs*R-squared	4.252743	Prob. Chi-Square(2)	0.1193

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح جدول (50) ان قيمة F-statistic المحسوبة غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي.

## 2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

الجدول (51) اختبار عدم ثبات التباين

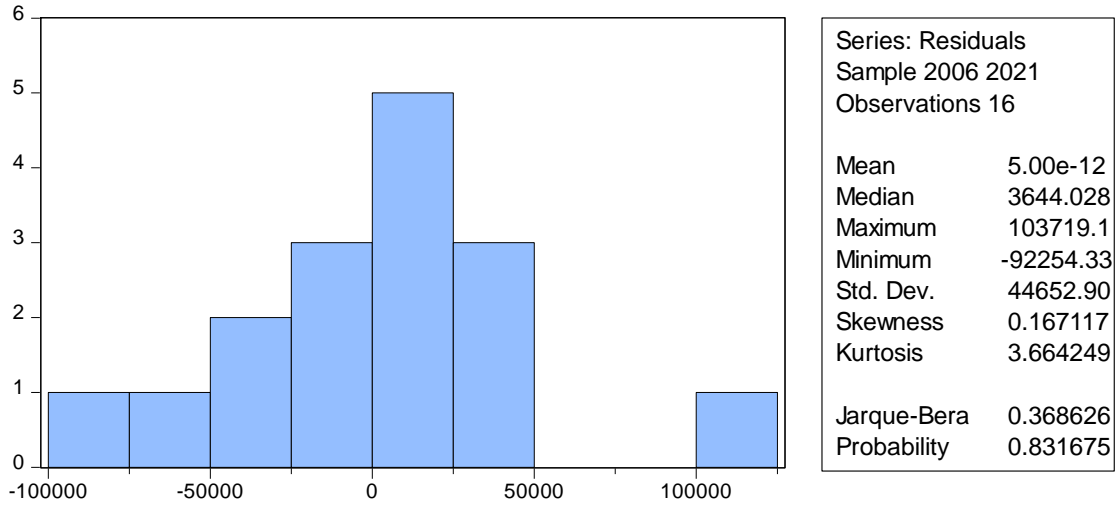
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	3.453109	Prob. F(8,7)	0.0600
Obs*R-squared	12.76533	Prob. Chi-Square(8)	0.1202
Scaled explained SS	3.254865	Prob. Chi-Square(8)	0.9174

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (51) ان قيمة F-statistic المحسوبة و ((Chi-Square غير معنويتين عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

## رابعاً: - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram – Normality Test

### الشكل (34) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية



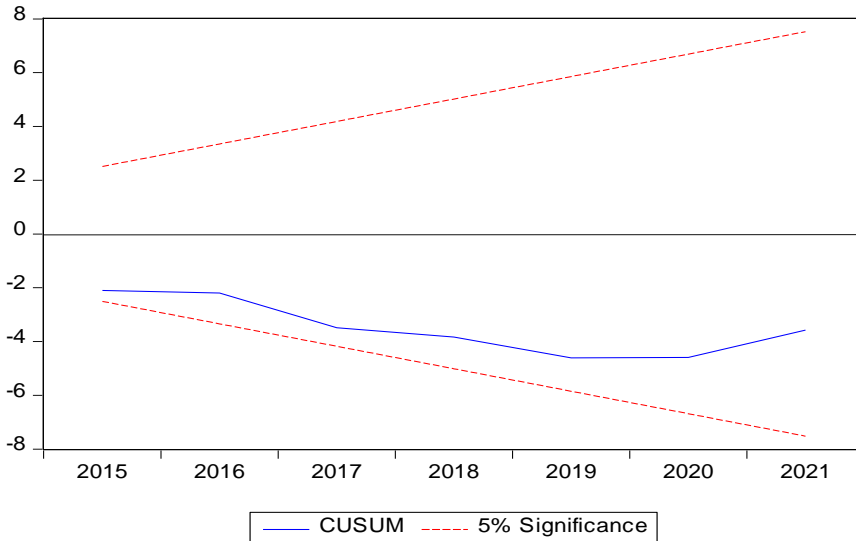
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

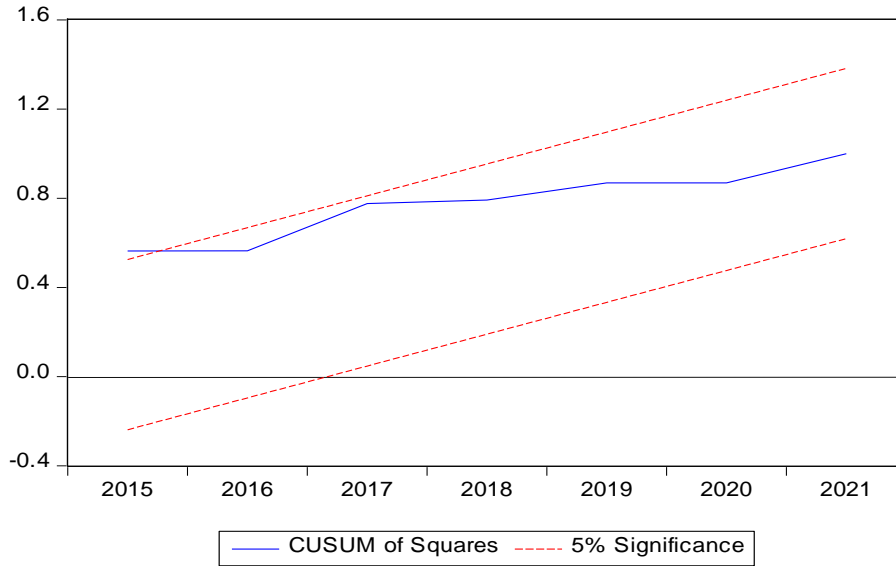
يتضح من الشكل البياني (34) ان القيمة الاحتمالية (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

### خامساً: - اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (35) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر اذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار معاملات الانموذج المقدر عند مستوى (5%). كما يتضح وفق اختبار (Cusum of Squares) ان تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يدل على معنوية المتغيرات الداخلة في الانموذج المقدر عند مستوى (5%).

### الشكل البياني (35) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج

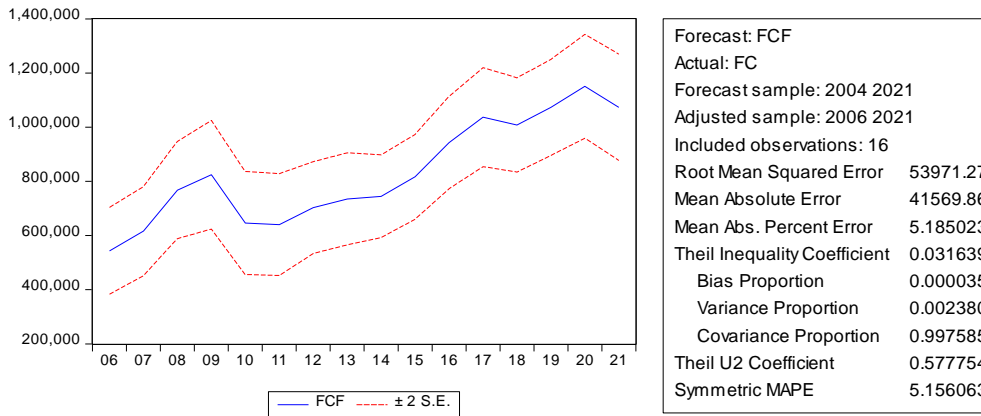




الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

سادساً: - اختبار الاداء التنبؤي لامتداد تصحيح الخطأ غير المقيد

الشكل البياني (36) الاداء التنبؤي لامتداد تصحيح الخطأ



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

وفقاً للشكل البياني (36) يتضح ان معامل (Theil) (0.577) وهي اقل من العدد الواحد الصحيح في حين ان نسبة التحيز BP (0.000)، اما نسبة التباين VP (0.002) وهي أيضاً قريبة من الصفر في حين بلغت نسبة التباين CP (0.997) وهي قريبة من العدد الواحد الصحيح وهذا يعني ان الامتداد المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث اذ يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ في المستقبل وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات وفقاً الى الأهداف المخططة.

سابعاً: - تقدير معالم (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

الجدول (52) معالم الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FC(-1))	0.406065	0.172695	2.351341	0.0510
D(M2R)	-889.2676	3102.838	-0.286598	0.7827
D(PD)	0.021461	0.036389	0.589774	0.5739
D(GD)	0.146843	0.090789	1.617417	0.1498
CointEq(-1)*	-1.310314	0.250707	-5.226466	0.0012
R-squared	0.758242	Mean dependent var		34642.16
Adjusted R-squared	0.670331	S.D. dependent var		90815.44
S.E. of regression	52143.36	Akaike info criterion		24.81169
Sum squared resid	2.99E+10	Schwarz criterion		25.05312
Log likelihood	-193.4935	Hannan-Quinn criter.		24.82405
Durbin-Watson stat	2.376434			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح وفق معالم الاجل القصير الموضحة في الجدول (52) ليس هنالك أثر معنوي ل M2 عرض النقد بالمعنى الواسع والانتمان العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت في الاجل القصير.

يتضح ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) وهي أكبر من العدد واحد بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف جيدة لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، أي يحتاج الى  $1/1.31=0.76$  أي نحتاج الى اقل من السنة من اجل تصحيح الاختلالات.

## 2- تقدير معالم الاجل الطويل

الجدول (53) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2R	-5236.536	5546.325	-0.944145	0.3765
PD	0.084721	0.026473	3.200311	0.0151
GD	0.332223	0.042157	7.880622	0.0001
C	-389872.4	193930.0	-2.010377	0.0843
EC = FC - (-5236.5356*M2R + 0.0847*PD + 0.3322*GD -389872.3635 )				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (53) ان M2 ليس له أثر معنوي في تكوين رأس المال الثابت في الاجل الطويل. في حين يتضح ان الانتمان الخاص والانتمان العام لهما أثر معنوي عند مستوى (5%، 1%) على التوالي في تكوين رأس المال الثابت. وهذا يعني ان الانتمان الموجه في القطاع الخاص سيسهم في زيادة الاستثمارات والإنتاج في الاجل الطويل. كما ان الانتمان الموجه للقطاع العام سيسهم في زيادة الانفاق على البنى التحتية المتممة للقطاع الخاص.



المبحث الثاني: - قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل  
في الاقتصاد الاماراتي  
المطلب الاول: - اختبار الاستقرارية – جذر الوحدة Unit Root Test لديكي فولر الموسع  
الجدول (54) اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

يتضح من الجدول (54) وفق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ان بعض المتغيرات استقرت عند المستوى، إذا استقر FC عند المستوى في حالة وجود قاطع فقط وعند مستوى معنوية (1%). كما استقر متغير CE في حالة وجود قاطع فقط وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)											
Null Hypothesis: the variable has a unit root											
At Level											
		GDP	FC	PC	OT	TR	CE	IE	M2	PD	GD
With Constant	t-Statistic	-2.4030	-2.7817	-3.3757	-2.4958	-1.6466	-2.8305	-4.5848	-1.5979	-3.6700	-0.2851
	Prob.	0.1554	0.0817	0.0272	0.1336	0.4387	0.0749	0.0025	0.4620	0.0171	0.9085
		n0	*	**	n0	n0	*	***	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3428	-3.0523	-3.3031	-2.7011	-3.1923	-3.3579	-4.5787	-2.3682	-2.6372	-3.7949
	Prob.	0.3920	0.1479	0.0991	0.2478	0.1207	0.0907	0.0107	0.3804	0.2707	0.0451
		n0	n0	*	n0	n0	*	**	n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7651	1.0922	0.0970	-0.6250	-0.7149	-0.4684	-3.1119	3.4299	0.9029	3.0708
	Prob.	0.8696	0.9209	0.7002	0.4316	0.3919	0.4972	0.0040	0.9993	0.8930	0.9984
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0	n0	n0
At First Difference											
		d(GDP)	d(FC)	d(PC)	d(OT)	d(TR)	d(CE)	d(IE)	d(M2)	d(PD)	d(GD)
With Constant	t-Statistic	-3.4531	-3.1325	-3.7775	-4.0899	-3.8515	-4.5992	-4.9334	-3.8489	-2.6585	-4.4806
	Prob.	0.0244	0.0443	0.0162	0.0072	0.0122	0.0031	0.0017	0.0115	0.1026	0.0038
		**	**	**	***	**	***	***	**	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6224	-2.9809	-3.8933	-3.9747	-3.6919	-4.5406	-4.8074	-3.9705	-2.8873	-4.2108
	Prob.	0.0683	0.1666	0.0455	0.0332	0.0559	0.0137	0.0088	0.0334	0.1912	0.0237
		*	n0	**	**	*	**	***	**	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.4470	-2.9499	-4.0128	-4.2343	-3.7717	-5.8736	-5.1354	-2.2624	-2.1607	-2.2084
	Prob.	0.0019	0.0059	0.0007	0.0003	0.0009	0.0000	0.0001	0.0270	0.0334	0.0302
		***	***	***	***	***	***	***	**	**	**
<b>Notes:</b>											
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant											
b: Lag Length based on SIC											
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.											

(10%).

واستقر متغير IE في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). كما استقر متغير PD في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى (5%). واستقر متغير GD في حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%). في حين استقرت متغيرات أخرى عند الفرق الأول، إذا استقر متغير GDP في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى (1%). كما استقر متغير OT في حالة وجود قاطع عند مستوى معنوية (1%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). كما استقر متغير TR في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (5%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (10%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). كما استقر متغير M2 عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع وقاطع واتجاه عام وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%).

وبما ان بعض المتغيرات استقرت عند المستوى وأخرى عند الفرق الأول لذا فإن الانموذج الملائم لأغراض التحليل هو انموذج ARDL أي انموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة.

**المطلب الثاني: - تقدير دالة الناتج لقياس أثر السياسة المالية**

**أولاً: - استخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتقدير دالة الناتج**

$$GDP=F(OT,TR,CE,IE)$$

**جدول (55) نموذج ARDL لدالة الناتج**

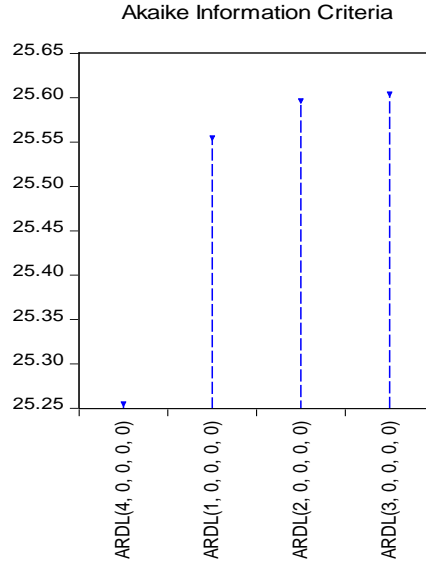
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.163719	0.254399	0.643552	0.5482
GDP(-2)	0.014240	0.333757	0.042665	0.9676
GDP(-3)	0.056913	0.235581	0.241584	0.8187
GDP(-4)	0.389415	0.218389	1.783123	0.1347
OT	1.472898	0.537975	2.737854	0.0409
TR	0.597118	0.383207	1.558211	0.1799
CE	-0.112972	1.238004	-0.091253	0.9308
IE	-0.051095	1.291397	-0.039566	0.9700
C	209529.1	397045.7	0.527720	0.6203
R-squared	0.911887	Mean dependent var		1249780.
Adjusted R-squared	0.770905	S.D. dependent var		135579.7
S.E. of regression	64893.62	Akaike info criterion		25.25498
Sum squared resid	2.11E+10	Schwarz criterion		25.66580
Log likelihood	-167.7849	Hannan-Quinn criter.		25.21695
F-statistic	6.468138	Durbin-Watson stat		1.731655
Prob(F-statistic)	0.027411			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (55) ان قيمة R-squared (0.911) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (91.1%) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة Adjusted R-squared المصححة (0.770).

ويتضح ان قيمة F المحتسبة (6.468) وهي معنوية عند مستوى (5%) وبذلك فإن الانموذج المقدر معنوي عند مستوى (5%).

الشكل البياني (37) مدد الإبطاء المثلى



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

ويتضح من الشكل البياني (37) ان مدد الابطاء المثلى للأنموذج المقدر (4,0,0,0) اذ تم اختيار المدة استنادا الى معيار (Akaike).

### ثانياً: - اختبار الحدود Bounds Test

يوضح الجدول (56) نتائج اختبار الحدود، اذ يتضح ان قيمة  $F$  المحتسبة (6.221) وهي أكبر من الحد الأعلى (4.37) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات.

### الجدول (56) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.221571	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	14		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

## ثالثاً: - الاختبارات التشخيصية

### 1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يوضح الجدول (57) يوضح نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، اذ يتضح ان قيمة F المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (57) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.478223	Prob. F(2,3)	0.6603
Obs*R-squared	3.384414	Prob. Chi-Square(2)	0.1841

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### 2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

يتضح من الجدول (58) ان قيمة F المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول (58) اختبار عدم ثبات التباين

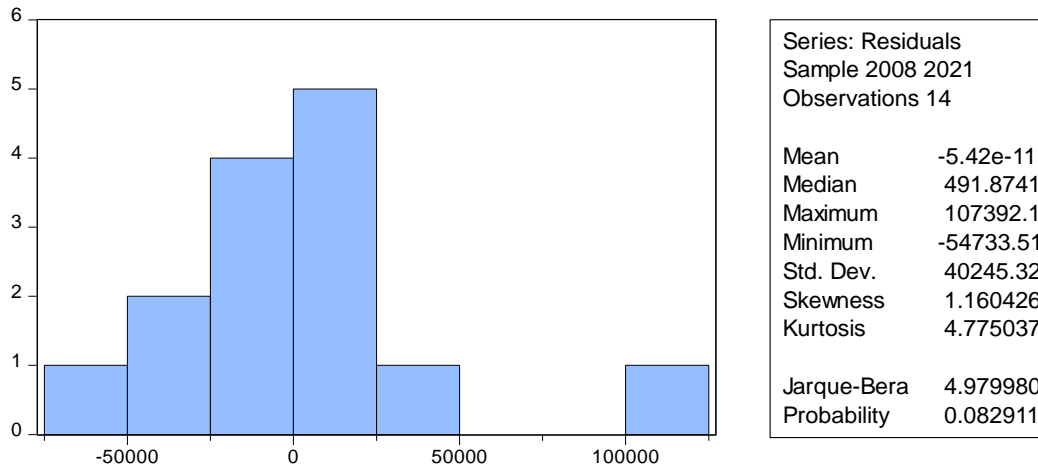
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.215920	Prob. F(8,5)	0.9722
Obs*R-squared	3.594733	Prob. Chi-Square(8)	0.8917
Scaled explained SS	0.865449	Prob. Chi-Square(8)	0.9990

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### رابعاً: - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram – Normality Test

يتضح من الشكل البياني (45) ان القيمة الاحتمالية ل (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الشكل (38) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية

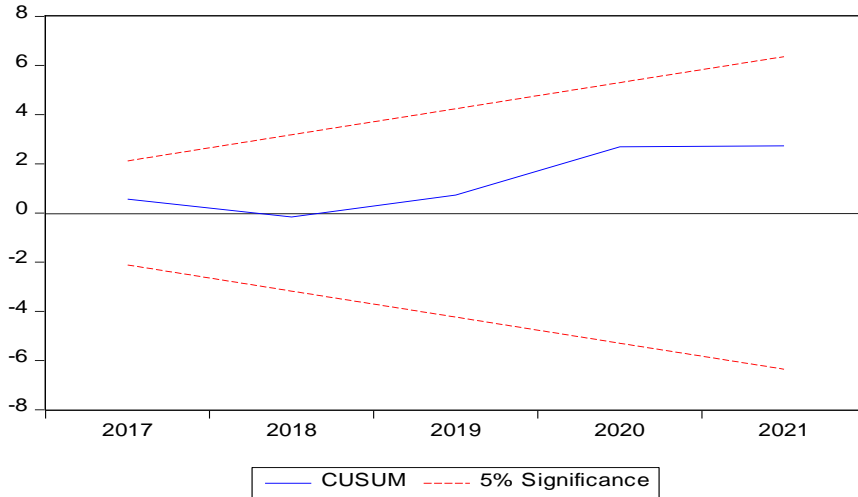


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

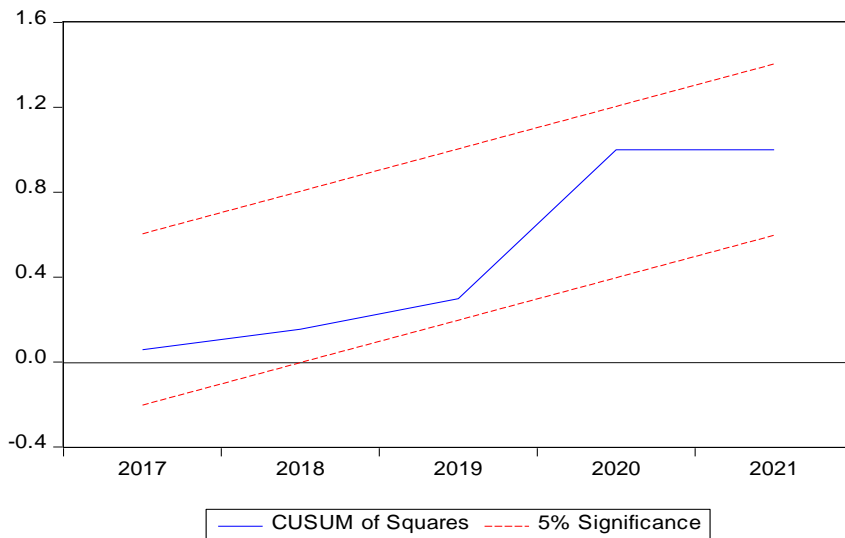
### خامساً: - اختبار الاستقرار الهيكلية Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (39) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر، اذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار معاملات الانموذج المقدر عند مستوى (5%).

الشكل البياني (39) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج



كما يتضح وفق اختبار Cusum of Squares Test، ان مربعات تراكم البواقي يقع ضمن حدود القيم الحرجة، وبذلك فإن المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى (5%).

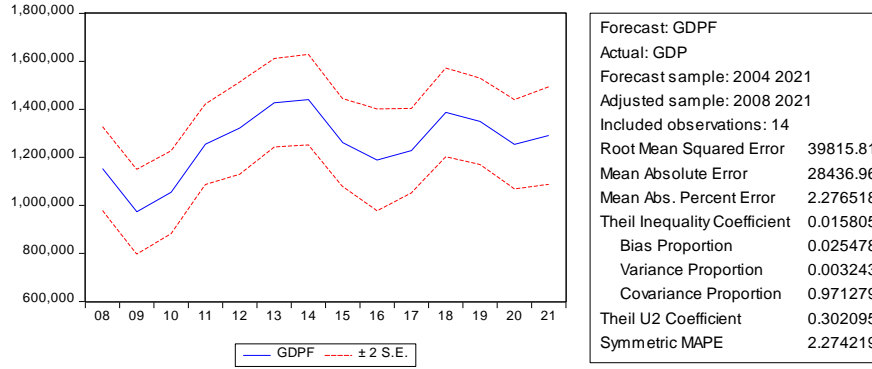


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

#### سادساً: - اختبار الاداء التنبؤي لانموذج تصحيح الخطأ

وفقا للشكل البياني (40) يتضح ان معامل ثايل (Thiel) (0.302) وهو اقل من العدد الواحد الصحيح في حين ان نسبة التحيز BP (0.025) وهما قريبة من الصفر اما نسبة التباين VP (0.0032) وهي أيضا قريبة من الصفر في حين بلغت نسبة التباين CP (0.971) وهي قريبة من العدد الواحد الصحيح، وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ في المستقبل وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات وفقا الى الأهداف المخططة.

الشكل البياني (40) الاداء التنبؤي لانموذج تصحيح الخطأ



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

## سابعاً: - تقدير معالم (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

### 1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (59) ان معالم الاجل القصير للنتائج المحلي الإجمالي في سنة سابقة وستين وثلاث سنوات سابقة لها اثر معنوي سالب في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، ويمكن تبرير ذلك ان زيادة مساهمة القطاع النفطي يمكن ان يضعف في أهمية ودور القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي. كما يتضح ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) الا انها اقل من العدد الواحد الصحيح من القيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل أي نحتاج  $0.37 \setminus 1 = 2.7027$  للوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (59) معالم الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.460567	0.120797	-3.812717	0.0125
D(GDP(-2))	-0.446327	0.104699	-4.262961	0.0080
D(GDP(-3))	-0.389415	0.104782	-3.716408	0.0138
CointEq(-1)*	-0.375714	0.043483	-8.640535	0.0003
R-squared	0.890155	Mean dependent var		16001.01
Adjusted R-squared	0.857202	S.D. dependent var		121429.9
S.E. of regression	45886.72	Akaike info criterion		24.54070
Sum squared resid	2.11E+10	Schwarz criterion		24.72328
Log likelihood	-167.7849	Hannan-Quinn criter.		24.52379
Durbin-Watson stat	1.731655			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### 2- تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من الجدول (61) ان الإيرادات النفطية ليس لها أثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل. كما يتضح ان أدوات السياسة المالية أيضا ليس لها أثر معنوي في الاجل الطويل.

جدول (60) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OT	3.920262	5.043085	0.777354	0.4721
TR	1.589287	1.492109	1.065128	0.3355
CE	-0.300685	3.467754	-0.086709	0.9343
IE	-0.135995	3.517239	-0.038665	0.9707
C	557682.0	823067.8	0.677565	0.5281
EC = GDP - (3.9203*OT + 1.5893*TR -0.3007*CE -0.1360*IE + 557681.9859				
)				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

المطلب الثالث: - تقدير دالة الناتج لقياس أثر السياسة النقدية

أولاً: - استخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتقدير دالة الناتج

$$GDP=F(M2,PD,GD)$$

يتضح من الجدول (61) ان قيمة R2 (0.9084) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (90.8%) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة R2 المصححة (0.771) ويتضح ان قيمة F المحتسبة (6.614) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%).

الجدول (61) انموذج ARDL لدالة الناتج

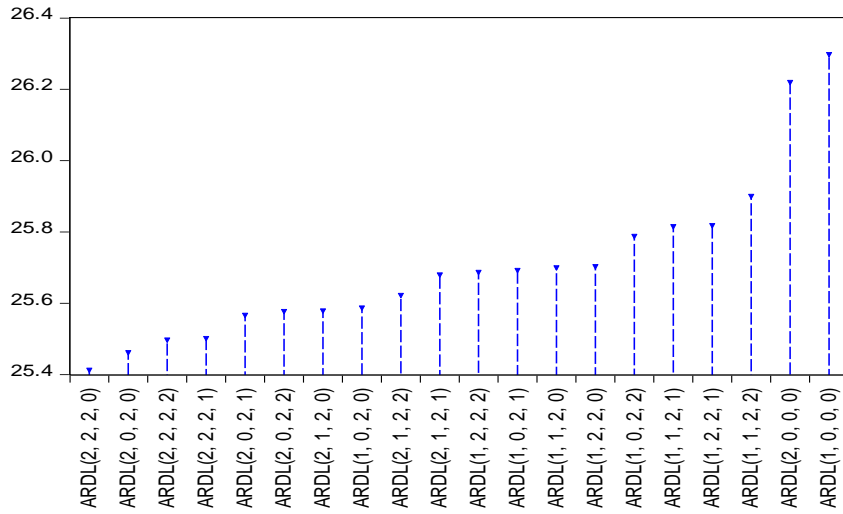
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.707340	0.222168	3.183804	0.0190
GDP(-2)	-0.387157	0.220270	-1.757646	0.1293
M2	-0.238877	0.990923	-0.241066	0.8175
M2(-1)	0.328837	0.558953	0.588309	0.5778
M2(-2)	-0.718490	0.504680	-1.423653	0.2044
PD	0.877248	0.674087	1.301386	0.2409
PD(-1)	-1.825706	0.668911	-2.729371	0.0342
PD(-2)	1.622430	0.423405	3.831862	0.0086
GD	0.666430	1.332922	0.499977	0.6349
C	644635.9	236312.5	2.727896	0.0343
R-squared	0.908435	Mean dependent var		1223598.
Adjusted R-squared	0.771088	S.D. dependent var		145829.3
S.E. of regression	69771.70	Akaike info criterion		25.41302
Sum squared resid	2.92E+10	Schwarz criterion		25.89588
Log likelihood	-193.3041	Hannan-Quinn criter.		25.43774
F-statistic	6.614147	Durbin-Watson stat		2.452199
Prob(F-statistic)	0.016072			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model Selection.				

الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.



### الشكل البياني (41) مدد الابطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views

يتضح من الشكل البياني (41) ان مدد الابطاء المثلى (2,2,2,0) وذلك اعتماد على معيار (Akaike).

### ثانياً: - اختبار الحدود Bounds Test

الجدول (62) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.970385	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	16	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (62) ان قيمة F المحتسبة (3.970) وهي أصغر من الحد الأعلى (4.66) وأكبر من الحد الأدنى (3.65)، عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني انها تقع في منطقة القرار غير الحاسم.

### ثالثاً: - الاختبارات التشخيصية

#### 1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يوضح الجدول (63) ان قيمة F المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (63) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.351543	Prob. F(2,4)	0.7234
Obs*R-squared	2.391915	Prob. Chi-Square(2)	0.3024

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

#### 2 - اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

يتضح من الجدول (64) ان قيمة F المحتسبة (Chi-Square) غير معنويتين عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

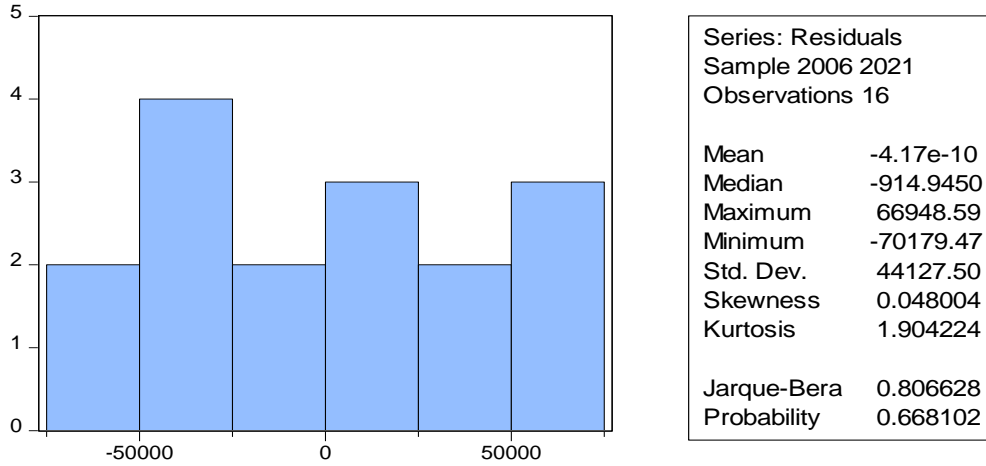
الجدول (64) اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.199979	Prob. F(9,6)	0.1747
Obs*R-squared	12.27904	Prob. Chi-Square(9)	0.1980
Scaled explained SS	0.780680	Prob. Chi-Square(9)	0.9998

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

#### رابعاً: - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram – Normality Test

الشكل (42) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية



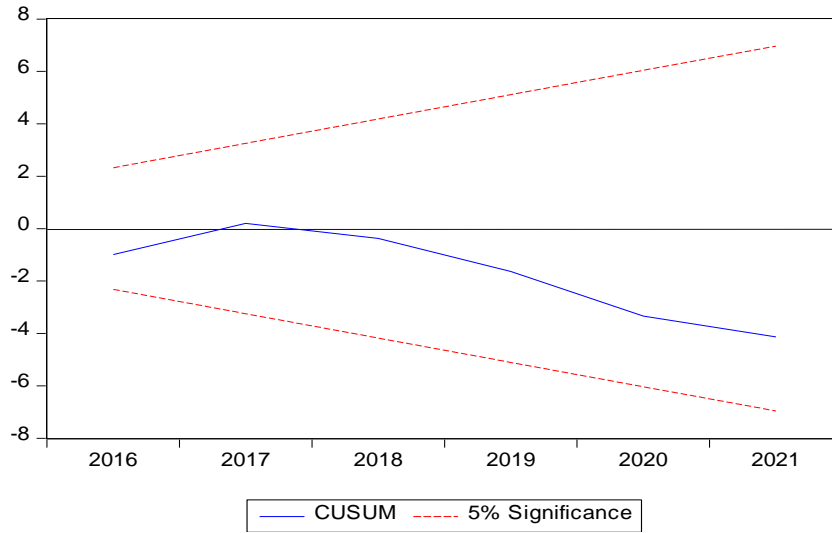
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (42) ان القيمة الاحتمالية ل(Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

## خامساً: - اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج Stability Diagnostics

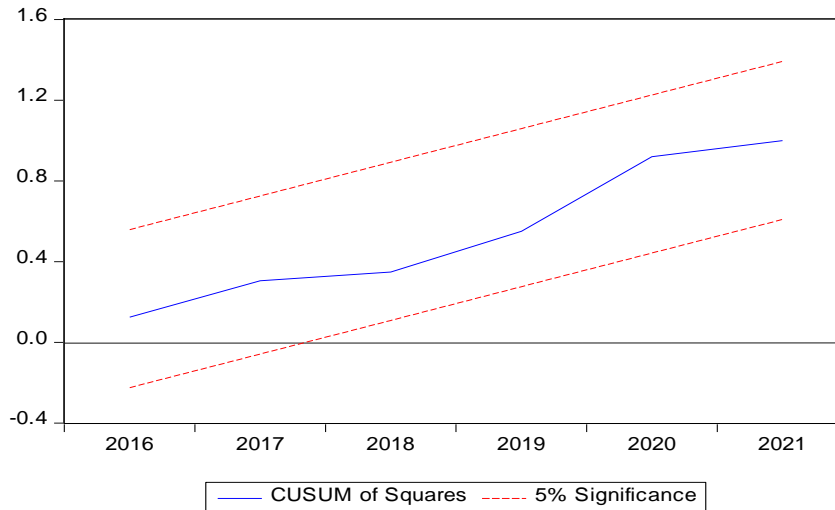
يوضح الشكل البياني (43) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر اذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار معاملات الانموذج المقدر عند مستوى معنوية (5%).

الشكل البياني (43) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

كما يتضح وفق اختبار Cusum of Squares Test، ان تراكم مربعات البواقي يقع ضمن حدود القيم الحرجة، وبذلك فإن المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى (5%).

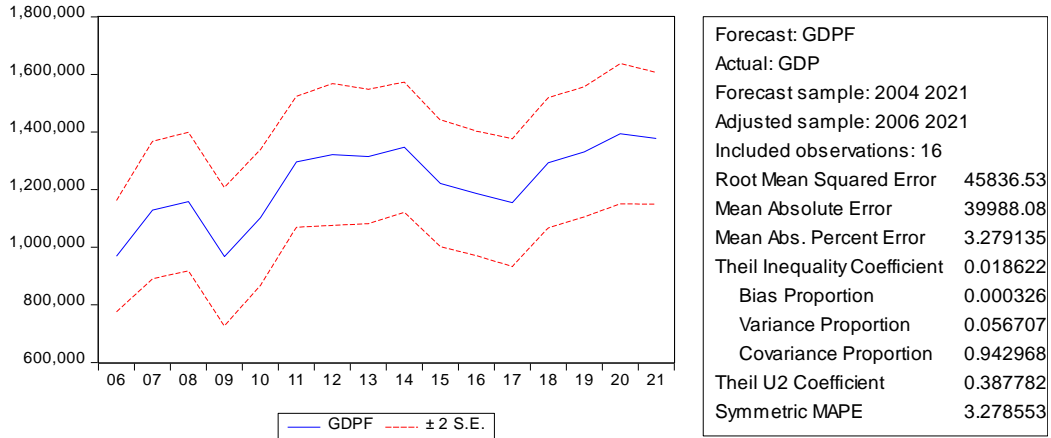


الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

## سادساً: - اختبار الاداء التنبؤي لامتودج تصحيح الخطأ

وفقا للشكل البياني (44) يتضح ان معامل ثايل (Thiel) (0.387) وهو اقل من العدد الواحد الصحيح في حين ان نسبة التحيز BP (0.0003) وهي قريبة من الصفر، واما نسبة التباين VP (0.0567) وهي أيضا قريبة من الصفر في حين بلغت نسبة التغير CP (0.942) وهي قريبة من العدد الواحد الصحيح، وهذا يعني ان النمودج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، أذ يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ في المستقبل وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات وفقا الى الأهداف المخططة.

الشكل البياني (44) الاداء التنبؤي لامتودج تصحيح الخطأ



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

## سابعاً: - تقدير معالم (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

### 1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

الجدول (65) معالم الاجل القصير وامتودج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.387157	0.137172	2.822427	0.0303
D(M2)	-0.238877	0.259217	-0.921533	0.3923
D(M2(-1))	0.718490	0.291284	2.466633	0.0487
D(PD)	0.877248	0.321662	2.727236	0.0343
D(PD(-1))	-1.622430	0.262296	-6.185494	0.0008
CointEq(-1)*	-0.679817	0.118186	-5.752090	0.0012
R-squared	0.856380	Mean dependent var		26007.20
Adjusted R-squared	0.784570	S.D. dependent var		116440.0
S.E. of regression	54044.93	Akaike info criterion		24.91302
Sum squared resid	2.92E+10	Schwarz criterion		25.20274
Log likelihood	-193.3041	Hannan-Quinn criter.		24.92785
Durbin-Watson stat	2.452199			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (65) ان (M2) لسنة سابقة لها أثر معنوي عند مستوى (5%) وموجب بالنتائج، بمعنى ان زيادة عرض النقد يمكن ان تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة ومن ثم زيادة

الاستثمار والنتائج. كما يتضح ان (PD) الائتمان الخاص له أثر معنوي عند مستوى (5%) وموجب بالنتائج، ذلك ان الائتمان الموجه الى القطاع الخاص يمكن ان يساهم في زيادة الناتج من خلال الاستثمار. ويتضح ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى (1%) سالبة الا انها اقل من العدد واحد الصحيح بالقيمة المطلقة. وبذلك فإن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل.

## 2- تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح ان (M2) ليس لها أثر معنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية. كما يتضح ان الائتمان الخاص والعام ليس لهما أثر معنوي في الاجل الطويل.

الجدول (66) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.924558	1.660208	-0.556893	0.5977
PD	0.991403	0.879270	1.127529	0.3026
GD	0.980308	2.106066	0.465469	0.6580
C	948248.8	454183.5	2.087810	0.0818
EC = GDP - (-0.9246*M2 + 0.9914*PD + 0.9803*GD + 948248.7707)				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

المطلب الرابع: - تقدير دالة تكوين رأس المال الثابت لقياس أثر السياسة المالية

أولاً: - استخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتقدير دالة تكوين رأس المال الثابت

$$FC=F(OT,TR,CE,IE)$$

الجدول (67) لانموذج ARDL لدالة رأس المال الثابت

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FC(-1)	0.921835	0.201145	4.582948	0.0102
FC(-2)	-0.614110	0.225212	-2.726802	0.0526
OT	-0.286710	0.097237	-2.948561	0.0420
OT(-1)	-0.158430	0.069624	-2.275521	0.0852
OT(-2)	-0.112739	0.071610	-1.574339	0.1905
TR	0.298771	0.058967	5.066747	0.0071
TR(-1)	-0.236813	0.080726	-2.933533	0.0427
CE	0.143710	0.149470	0.961462	0.3908
IE	0.004153	0.138708	0.029943	0.9775
IE(-1)	-0.296684	0.088344	-3.358271	0.0284
IE(-2)	-0.289373	0.068665	-4.214285	0.0135
C	300220.1	39031.30	7.691778	0.0015
R-squared	0.929203	Mean dependent var		311535.0
Adjusted R-squared	0.734512	S.D. dependent var		22127.72
S.E. of regression	11401.42	Akaike info criterion		21.63457
Sum squared resid	5.20E+08	Schwarz criterion		22.21401
Log likelihood	-161.0766	Hannan-Quinn criter.		21.66424
F-statistic	4.772705	Durbin-Watson stat		1.894783

Prob(F-statistic)	0.072251			
-------------------	----------	--	--	--

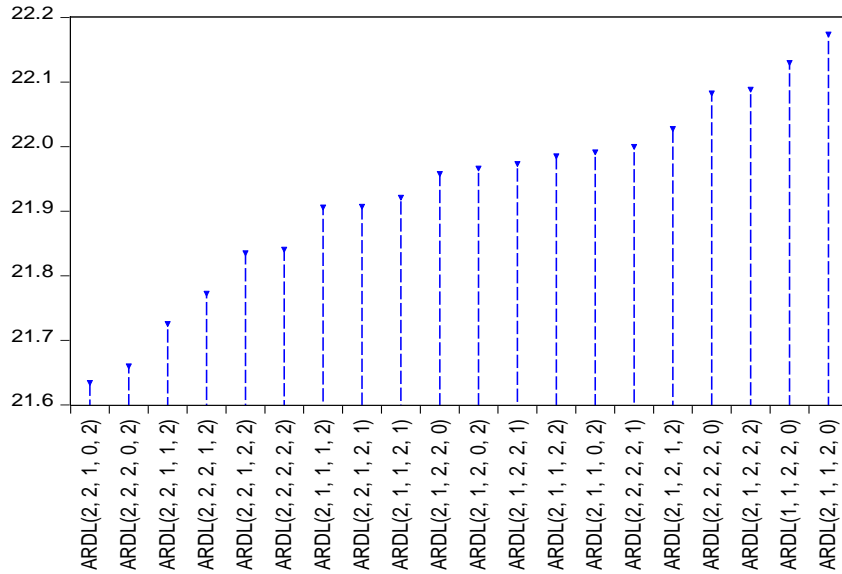
الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (67) ان قيمة R-squared (0.929) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (92.9%) من التغير الحاصل من المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج. والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة R2 المصححة (0.734512).

يتضح ان قيمة F المحتسبة (4.772705) وهي معنوية عند مستوى (10%) وبذلك فإن الانموذج المقدر معنوي عند مستوى (10%).

الشكل البياني (45) مددا لابطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (45) ان مدد الابطاء المثلى للأنموذج المقدر (2,2,1,0,2) اذ تم اختيار المدة استنادا الى معيار (Akaike).

ثانياً: - اختبار الحدود Bounds Test

يوضح الجدول (68) اختبار الحدود، اذ يتضح ان لقيمة F المحتسبة (14.07792) وهي أكبر من الحد الأعلى (4.37) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول (68) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	14.07792	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### ثالثاً: - الاختبارات التشخيصية

#### 1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يوضح الجدول (96) ان لقيمة F المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (69) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.245746	Prob. F(1,3)	0.6541
Obs*R-squared	1.211413	Prob. Chi-Square(1)	0.2711

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

#### 2 - اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

يتضح من الجدول (70) ان قيمة F المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين. الجدول (70) اختبار عدم ثبات التباين

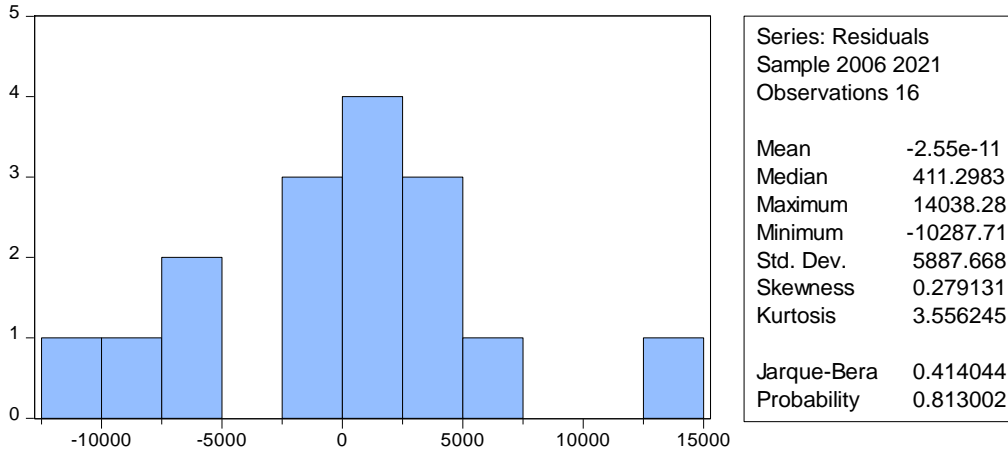
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.299335	Prob. F(11,4)	0.4330
Obs*R-squared	12.50133	Prob. Chi-Square(11)	0.3272
Scaled explained SS	0.998640	Prob. Chi-Square(11)	0.9999

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

#### رابعاً: - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram – Normality Test

يوضح الشكل البياني (46) ان القيمة الاجمالية ل (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الشكل (46) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية



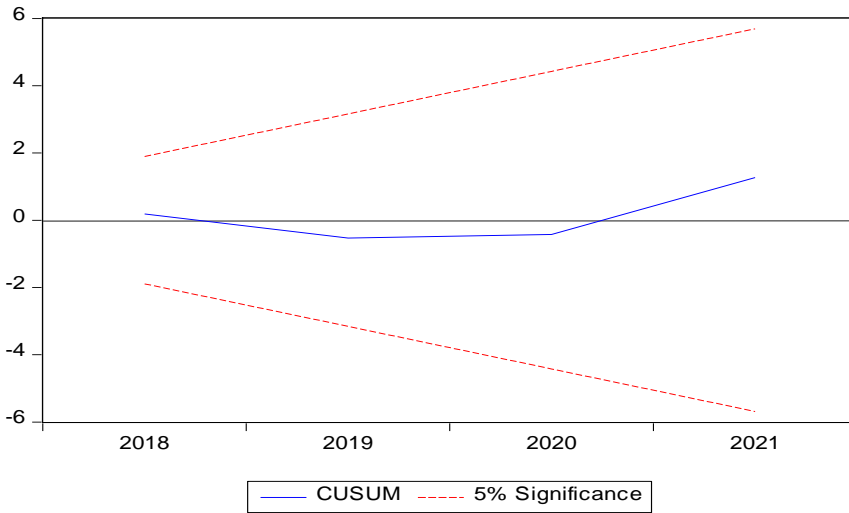
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

#### خامساً: - اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (47) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر اذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار معاملات الانموذج المقدر عند مستوى معنوية (5%).

كما يتضح وفق اختبار Cusum of Squares Test، ان مربعات تراكم البواقي يقع ضمن حدود القيم الحرجة، وبذلك فإن المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى (5%).

الشكل البياني (47) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

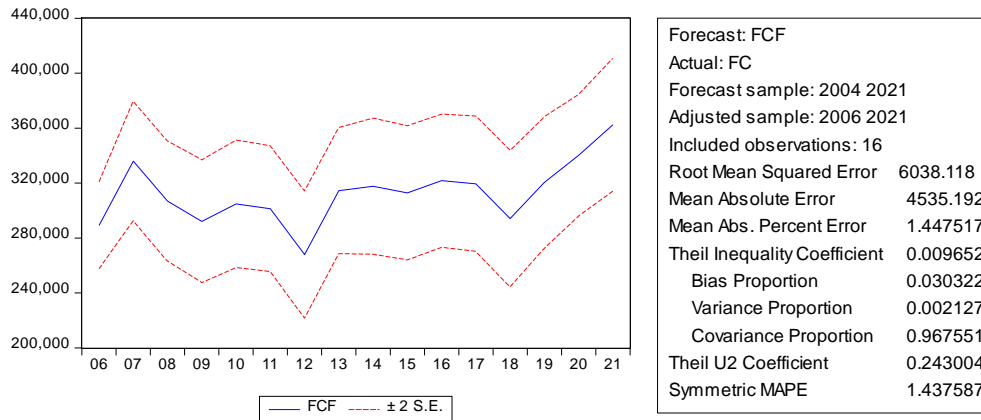
#### سادساً: - اختبار الاداء التنبؤي لانموذج تصحيح الخطأ

وفقا للشكل البياني (48) يتضح ان معامل (Theil) (0.243) وهو اقل من العدد الواحد الصحيح في حين ان نسبة التحيز BP (0.030) وهي قريبة من الصفر، اما نسبة التباين VP (0.002) وهي أيضا قريبة من الصفر في حين بلغت نسبة التباين CP (0.967) وهي قريبة من العدد الواحد الصحيح، وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة



البحث اذ يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ في المستقبل وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات وفقا الى الأهداف المخططة.

الشكل البياني (48) الاداء التنبؤي لانموذج تصحيح الخطأ



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

سابعاً: - تقدير معالم (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

الجدول (71) معالم الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FC(-1))	0.614110	0.073130	8.397475	0.0011
D(OT)	-0.286710	0.034862	-8.224113	0.0012
D(OT(-1))	0.112739	0.030319	3.718432	0.0205
D(TR)	0.298771	0.028528	10.47308	0.0005
D(IE)	0.004153	0.023229	0.178802	0.8668
D(IE(-1))	0.289373	0.025926	11.16168	0.0004
CointEq(-1)*	-0.692274	0.050216	-13.78593	0.0002
R-squared	0.963992	Mean dependent var		9781.612
Adjusted R-squared	0.939986	S.D. dependent var		31027.19
S.E. of regression	7600.947	Akaike info criterion		21.00957
Sum squared resid	5.20E+08	Schwarz criterion		21.34758
Log likelihood	-161.0766	Hannan-Quinn criter.		21.02688
Durbin-Watson stat	1.894783			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (71) ان (OT) الإيرادات النفطية في سنة سابقة لها أثر معنوي موجب في تكوين راس المال، ذلك ان الإيرادات النفطية يمكن ان تستخدم في توسيع البنى التحتية. في حين يتضح ان الإيرادات الضريبية لها أثر معنوي عند مستوى (1%) موجب في تكوين راس المال الثابت، ذلك ان الإيرادات المتحققة من الضرائب يمكن ان توجه نحو استثمارات المنافع العامة التي يعتمد جزء منها في تكوين راس المال الثابت.

كما يتضح ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) الا انها اقل من العدد الواحد الصحيح بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير من اجل بلوغ التوازن في الاجل الطويل.

## 2- تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من الجدول (72) ان معلمة الإيرادات النفطية له أثر معنوي في تكوين رأس المال الثابت عند مستوى (5%) الا ان أثرها سالب أي بمعنى ان زيادة الإيرادات النفطية يؤدي الى تراجع تكوين رأس المال الثابت وهذا مخالف للمنطق الاقتصادي.

الجدول (72) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OT	-0.805864	0.277057	-2.908657	0.0437
TR	0.089499	0.105837	0.845635	0.4454
CE	0.207591	0.188340	1.102212	0.3322
IE	-0.840567	0.414164	-2.029553	0.1123
C	433672.3	77045.40	5.628789	0.0049
EC = FC - (-0.8059*OT + 0.0895*TR + 0.2076*CE -0.8406*IE + 433672.2953 )				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

المطلب الخامس: - تقدير دالة تكوين رأس المال الثابت لقياس أثر السياسة النقدية

أولاً: - استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتقدير دالة تكوين رأس المال الثابت

$$FC=F(M2,PD,GD)$$

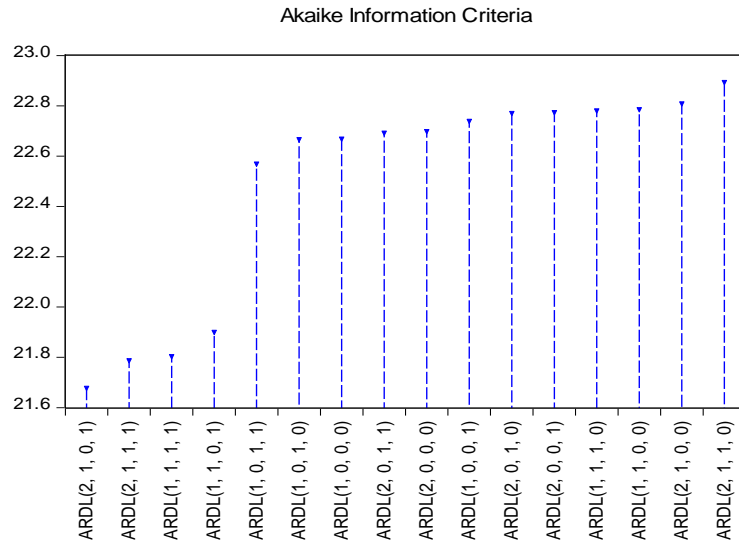
الجدول (73) انموذج ARDL لدالة رأس المال الثابت

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FC(-1)	-0.782641	0.453877	-1.724346	0.1229
FC(-2)	-0.519272	0.284910	-1.822582	0.1058
M2	0.144532	0.132775	1.088552	0.3081
M2(-1)	-0.733154	0.167683	-4.372264	0.0024
PD	0.756532	0.295174	2.563008	0.0335
GD	-0.726514	0.287752	-2.524790	0.0355
GD(-1)	1.259028	0.280943	4.481436	0.0021
C	442501.7	72624.70	6.092992	0.0003
R-squared	0.878076	Mean dependent var		311535.0
Adjusted R-squared	0.771393	S.D. dependent var		22127.72
S.E. of regression	10579.90	Akaike info criterion		21.67815
Sum squared resid	8.95E+08	Schwarz criterion		22.06445
Log likelihood	-165.4252	Hannan-Quinn criter.		21.69793
F-statistic	8.230674	Durbin-Watson stat		2.129852
Prob(F-statistic)	0.004015			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (73) ان قيمة R-squared (0.878076) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (87.8%) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة Adjusted R-squared المصححة (0.771393) يتضح ان قيمة F المحتسبة (8.230674) وهي معنوية عند مستوى (1%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%).

#### الشكل البياني (49) مددالابطاء المثلى



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (49) ان مدد الابطاء المثلى (2,1,0,1) وذلك اعتماد على معيار (Akaike)

#### ثانياً: - اختبار الحدود Bounds Test

#### الجدول (74) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	15.85543	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	16	Finite Sample: n=35		
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (74) ان قيمة F المحتسبة (15.85543) وهي أكبر من الحد الأعلى (4.66) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات.

ثالثاً: - الاختبارات التشخيصية

### 1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

يوضح الجدول (75) ان قيمة F المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (75) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.047023	Prob. F(2,6)	0.9544
Obs*R-squared	0.246918	Prob. Chi-Square(2)	0.8839

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### 2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

يتضح من الجدول (76) ان قيمة F المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول (76) اختبار عدم ثبات التباين

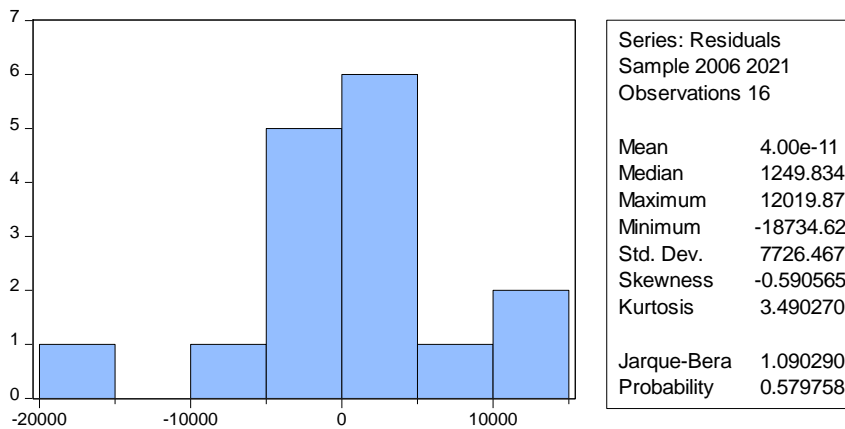
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.715891	Prob. F(7,8)	0.2327
Obs*R-squared	9.603593	Prob. Chi-Square(7)	0.2122
Scaled explained SS	2.989442	Prob. Chi-Square(7)	0.8860

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### رابعاً: - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram – Normality Test

يوضح الشكل البياني (50) ان القيمة الاحتمالية ل (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الشكل (50) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية



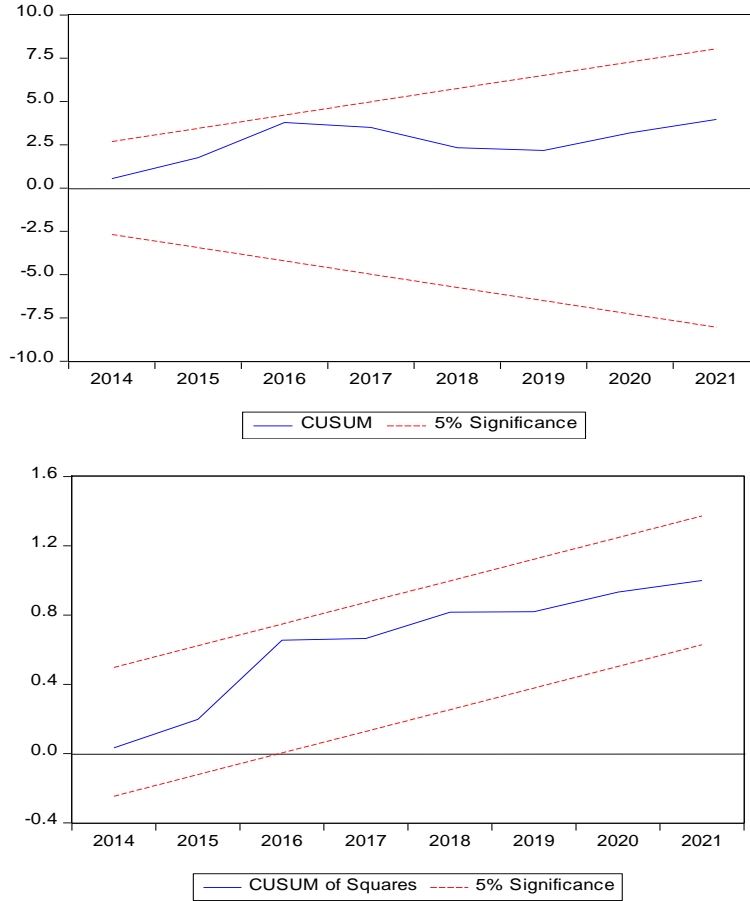
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

#### خامساً: - اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (51) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر، اذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار معاملات الانموذج المقدر عند مستوى معنوية (5%).

كما يتضح وفق اختبار Cusum of Squares Test، ان تراكم مربعات البواقي يقع ضمن حدود القيم الحرجة، وبذلك فإن المتغيرات الداخلة في الانموذج مستقرة عند مستوى (5%).

#### الشكل البياني (51) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج

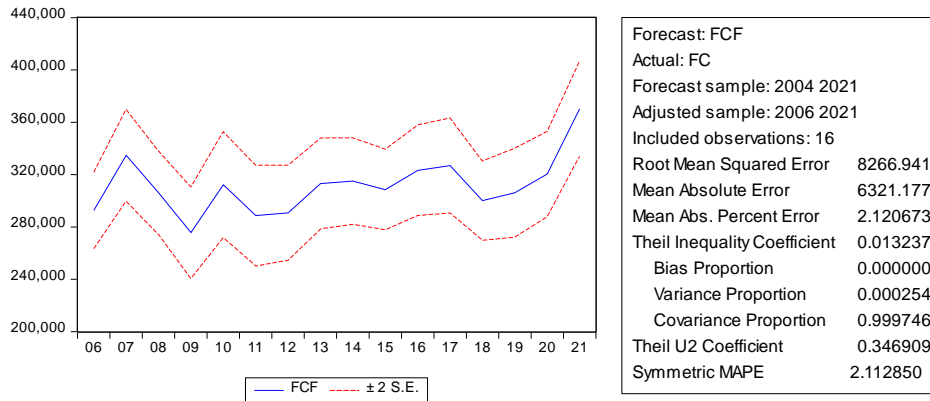


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

#### سادساً: - اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ

وفقا للشكل البياني (52) يتضح ان معامل (Theil) (0.346) هو اقل من العدد الواحد الصحيح في حين ان نسبة التحيز BP (0.000)، اما نسبة التباين VP (0.0002) وهي أيضا قريبة من الصفر في حين بلغت نسبة التغيرات CP (0.999) وهي قريبة من العدد الواحد الصحيح وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث اذ يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ في المستقبل وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات وفقا الى الأهداف المخططة.

## الشكل البياني (52) الاداء التنبوي لانموذج تصحيح الخطأ



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

سابعاً: - تقدير معالم (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

### 1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (77) ان GD الائتمان العام له أثر معنوي عند مستوى (1%) ولكن سالب في تكوين راس المال الثابت أي بمعنى ان زيادة الائتمان الموجه نحو القطاع العام سيؤدي الى تراجع تكوين راس المال الثابت، ويمكن تبرير ذلك بأن الائتمان العام قد لا يستثمر في مجالات البنى التحتية والمنافع العامة.

الجدول (77) معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FC(-1))	0.519272	0.117953	4.402346	0.0023
D(M2)	0.144532	0.081075	1.782709	0.1125
D(GD)	-0.726514	0.135378	-5.366557	0.0007
CointEq(-1)*	-2.301913	0.211091	-10.90485	0.0000
R-squared	0.937988	Mean dependent var		9781.612
Adjusted R-squared	0.922485	S.D. dependent var		31027.19
S.E. of regression	8638.453	Akaike info criterion		21.17815
Sum squared resid	8.95E+08	Schwarz criterion		21.37130
Log likelihood	-165.4252	Hannan-Quinn criter.		21.18804
Durbin-Watson stat	2.129852			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### 2- تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من الجدول (78) ان M2 لها أثر معنوي عند مستوى (5%) وإثر سالب في تكوين راس المال الثابت أي بمعنى ان زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع سينعكس أثرها في الاجل الطويل سلبي على تكوين راس المال الثابت، ويمكن تبرير ذلك بأن الزيادة في عرض النقد سينعكس أثرها على ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاجل الطويل.

كما يتضح PD لها أثر معنوي (1%) وموجب في تكوين راس المال الثابت، اذ ان الائتمان نحو القطاع الخاص ويمكن ان يسهم في زيادة راس المال الثابت.

الجدول (78) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.255710	0.110169	-2.321073	0.0488
PD	0.328654	0.053654	6.125440	0.0003
GD	0.231335	0.178994	1.292418	0.2323
C	192232.2	34857.81	5.514753	0.0006
EC = FC - (-0.2557*M2 + 0.3287*PD + 0.2313*GD + 192232.1992 )				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

المبحث الثالث: - قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية في بعض متغيرات النمو الشامل في الاقتصاد العراقي

المطلب الاول: - اختبار الاستقرارية – جذر الوحدة Unit Root Test لديكي فولر الموسع  
الجدول (79) اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)											
Null Hypothesis: the variable has a unit root											
At Level											
		GDP	FC	PC	OT	TR	CE	IE	M2	PD	GD
With Constant	t-Statistic	-1.4581	-2.3359	-2.0640	-2.6804	-1.8788	-2.4650	-2.9610	0.5794	0.4389	-0.5394
	Prob.	0.5296	0.1729	0.2598	0.0976	0.3333	0.1405	0.0591	0.9843	0.9784	0.8601
		n0	n0	n0	*	n0	n0	*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4079	-2.6494	-2.1628	-2.5254	-3.0685	-3.3116	-0.5721	-4.1618	-4.1198	-1.7087
	Prob.	0.3628	0.2659	0.4781	0.3133	0.1441	0.0978	0.9659	0.0278	0.0297	0.7023
		n0	n0	n0	n0	n0	*	n0	**	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3551	-0.4173	0.4670	-0.7915	-0.3054	-0.7129	-0.4629	3.0085	3.6254	1.4061
	Prob.	0.7759	0.5175	0.8048	0.3582	0.5605	0.3928	0.4984	0.9982	0.9995	0.9535
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference											
		d(GDP)	d(FC)	d(PC)	d(OT)	d(TR)	d(CE)	d(IE)	d(M2)	d(PD)	d(GD)
With Constant	t-Statistic	-3.7440	-4.0784	-3.7152	-3.5899	-4.6696	-4.4953	-8.3794	-2.5686	-2.9143	-2.6986
	Prob.	0.0140	0.0074	0.0157	0.0188	0.0024	0.0033	0.0000	0.1194	0.0657	0.0958
		**	***	**	**	***	***	***	n0	*	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5769	-4.1262	-3.8308	-3.4648	-4.5108	-4.2334	-3.6998	-2.4890	-2.8234	-2.8085
	Prob.	0.0649	0.0319	0.0446	0.0780	0.0132	0.0213	0.0609	0.3278	0.2098	0.2157
		*	**	**	*	**	**	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7750	-4.2383	-3.6300	-3.7415	-4.6964	-4.6662	-8.6740	-1.6134	-1.5788	-2.3383
	Prob.	0.0009	0.0003	0.0013	0.0010	0.0001	0.0001	0.0000	0.0986	0.1050	0.0229
		***	***	***	***	***	***	***	*	n0	**
<b>Notes:</b>											
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant											
b: Lag Length based on SIC											
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.											

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10

يوضح الجدول (79) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع إذ يتضح استقرار بعض المتغيرات عند المستوى، إذ استقر متغير OT عند مستوى معنوية (10%) في حال وجود قاطع فقط. كما استقر CE عند مستوى معنوية (10%) في حال وجود قاطع واتجاه عام، واستقر متغير IE عند مستوى معنوية (10%) في حال وجود قاطع فقط. كما استقر متغير PD وM2 عند مستوى معنوية (5%) في حال وجود قاطع واتجاه عام. بينما استقرت متغيرات أخرى عند الفرق الأول، إذ استقر متغير GDP في حالة وجود قاطع عند مستوى معنوية (5%) وقاطع واتجاه عام (10%) وبدون قاطع واتجاه عام (1%). كما استقر CE في حالة وجود قاطع عند مستوى معنوية (1%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). واستقر متغير TR في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (1%) وقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%).



في حين استقر GD في حالة وجود قاطع فقط عند مستوى معنوية (10%) وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5%). بما ان بعض المتغيرات استقرت عند المستوى واحد استقرت عند الفرق الأول فأن النموذج الملائم لأغراض التحليل هو نموذج (ARDR).

المطلب الثاني: - تقدير دالة الناتج لقياس أثر السياسة المالية

أولاً: - استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتقدير دالة الناتج

$$GDP=F (OT, TR, CE, IE)$$

يتضح من الجدول (80) ان قيمة R-squared (0.994) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (99.4%) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة Adjusted R-squared المصححة (0.988).

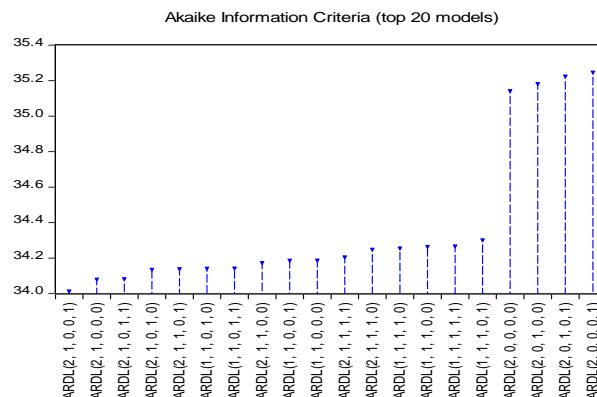
الجدول (80) انموذج ARDL لدالة الناتج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.413934	0.141069	2.934261	0.0219
GDP(-2)	0.140411	0.089986	1.560360	0.1626
OT	1.261641	0.161684	7.803132	0.0001
OT(-1)	-0.880565	0.195854	-4.496025	0.0028
TR	4.497735	2.056394	2.187195	0.0649
CE	0.884153	0.297467	2.972266	0.0207
IE	-0.020299	0.268893	-0.075492	0.9419
IE(-1)	0.301298	0.248199	1.213936	0.2641
C	-6260495.	14927400	-0.419396	0.6875
R-squared	0.994797	Mean dependent var		2.11E+08
Adjusted R-squared	0.988852	S.D. dependent var		48009694
S.E. of regression	5069142.	Akaike info criterion		34.01356
Sum squared resid	1.80E+14	Schwarz criterion		34.44814
Log likelihood	-263.1085	Hannan-Quinn criter.		34.03582
F-statistic	167.3112	Durbin-Watson stat		2.979606
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

ويتضح ان قيمة F-statistic المحسوبة (167.311) وهي معنوية عند مستوى (1%) وبذلك فأن الانموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%).

الشكل البياني (53) مدد الإبطاء المثلى



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.  
يتضح من الشكل البياني (53) ان فترات الابطاء المثلى للنموذج المقدر (1,0,0,1) اذ تم اختيار المدة استناداً الى معيار (Akaike).

### ثانياً: - اختبار الحدود Bounds Test

الجدول (81) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.742966	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	16			
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الجدول (81) نتائج اختبار الحدود، اذ يتضح ان قيمة F-statistic المحسوبة (9.742) وهي أكبر من الحد الأعلى (4.37) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

### ثالثاً: - الاختبارات التشخيصية

#### 1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

الجدول (82) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.520777	Prob. F(2,5)	0.1750
Obs*R-squared	8.033105	Prob. Chi-Square(2)	0.0180

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الجدول (82) نتائج الارتباط التسلسلي بين البواقي، اذ يتضح ان قيمة F-statistic غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

## 2 - اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

الجدول (83) اختبار عدم ثبات التباين

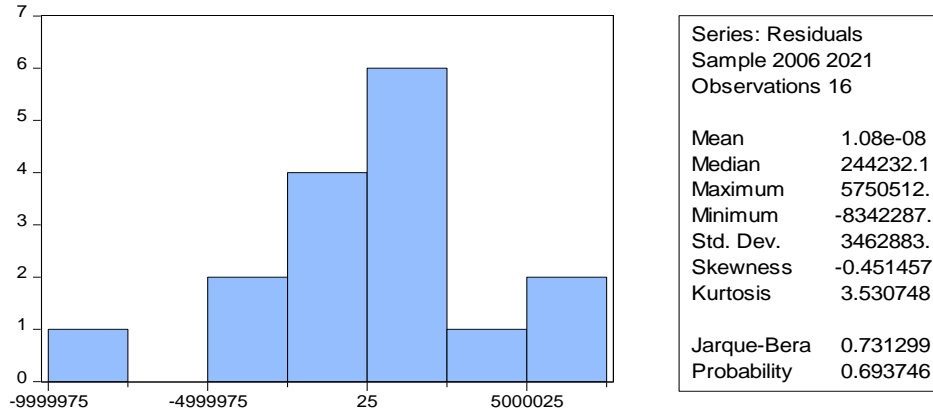
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.746120	Prob. F(8,7)	0.2385
Obs*R-squared	10.65877	Prob. Chi-Square(8)	0.2218
Scaled explained SS	2.581559	Prob. Chi-Square(8)	0.9578

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (83) ان قيمة F-statistic المحسوبة (Chi-Square) غير معنويتين عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

## رابعاً: - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram – Normality Test

شكل (54) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية



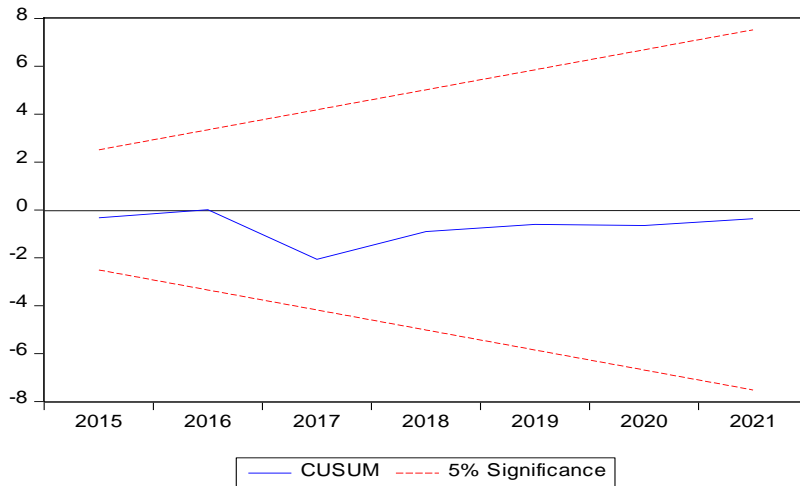
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (54) ان القيمة الاحتمالية ل(Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

## خامساً: - اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (55) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر اذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار معاملات الانموذج المقدر عند مستوى (5%).

### الشكل البياني (55) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج

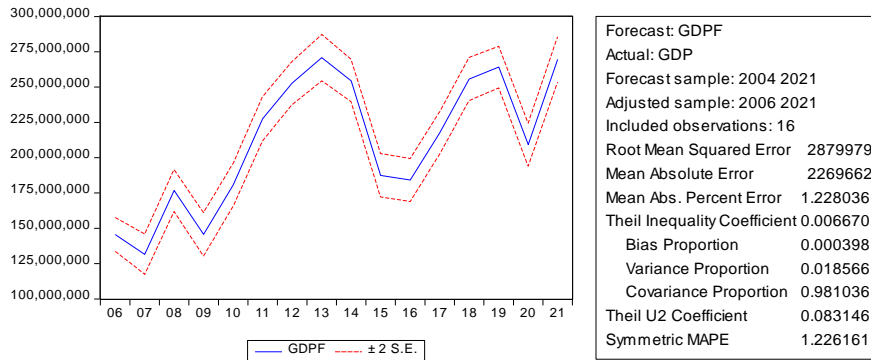


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### سادساً: - اختبار الاداء التنبئي لانموذج تصحيح الخطأ

وفقاً للشكل البياني (56) يتضح ان معامل معامل ثايل (Thiel) (0.0831) وهو اقل من العدد الواحد الصحيح وقريب من الصفر في حين ان نسبة التحيز BP (0.00039) أيضاً قريبة من الصفر اما نسبة التباين VP (0.0185) وهي أيضاً قريبة من الصفر في حين بلغت نسبة التغيرات CP (0.981) وهي قريبة من العدد الواحد الصحيح وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ في المستقبل وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات وفقاً الى الأهداف المخططة.

### الشكل البياني (56) الاداء التنبئي لانموذج تصحيح الخطأ



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### سابعاً: - تقدير معالم (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

#### 1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (84) ان (OT) الإيرادات النفطية لها أثر معنوي عند مستوى (1%) وموجب في الناتج إذ ان زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج بمقدار (1.26) وحدة وهذا يوضح الأثر الإيجابي للإيرادات النفطية على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى المكونة للناتج للاقتصاد العراقي، إذ غالباً ما تعتمد القطاعات الأخرى وخاصة الخدمية على الإيرادات النفطية.

الجدول (84) معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.140411	0.032598	-4.307345	0.0035
D(OT)	1.261641	0.052336	24.10636	0.0000
D(IE)	-0.020299	0.139110	-0.145921	0.8881
CointEq(-1)*	-0.445655	0.044518	-10.01066	0.0000
R-squared	0.991751	Mean dependent var		6346215.
Adjusted R-squared	0.989688	S.D. dependent var		38126738
S.E. of regression	3871621.	Akaike info criterion		33.38856
Sum squared resid	1.80E+14	Schwarz criterion		33.58171
Log likelihood	-263.1085	Hannan-Quinn criter.		33.39845
Durbin-Watson stat	2.979606			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى (1%) وسالبة الا انها اقل من العدد واحد الصحيح بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة جداً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل. إذ نحتاج  $1/0.44=2.2$  من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل أي ما يقارب سنتان وربع.

## 2- تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من الجدول (85) الإيرادات الضريبية TR لها أثر معنوي موجب في الناتج، ذلك ان استخدام الإيرادات الضريبية كأحد أدوات السياسة المالية يمكن ان يساهم في تحفيز الناتج وذلك من خلال استهداف أنشطة معينة واعفاء أنشطة أخرى.

الجدول (85) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OT	0.855090	0.643094	1.329650	0.2253
TR	10.09240	4.130566	2.443347	0.0445
CE	1.983937	0.510162	3.888838	0.0060
IE	0.630529	0.740451	0.851547	0.4226
C	-14047837	34174832	-0.411058	0.6933
EC = GDP - (0.8551*OT + 10.0924*TR + 1.9839*CE + 0.6305*IE				
-14047836.7193 )				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

كما يتضح أن النفقات الجارية لها أثر معنوي عند مستوى (1%) وموجب في الناتج إذ إن زيادة النفقات الجارية سيؤدي الى زيادة الطلب الكلي وهذا بدوره سيحفز الإنتاج والاستثمار في الاجل الطويل.

المطلب الثالث: - تقدير دالة الناتج لقياس أثر السياسة النقدية

أولاً: - استخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتقدير دالة الناتج

$$GDP=F (M2, PD, GD)$$

يتضح من الجدول (86) ان قيمة R-squared (0.766) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (76.6%) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة Adjusted R-squared المصححة (0.611250) ويتضح ان قيمة F-statistic المحسوبة (4.930) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر معنوي عند مستوى (5%).

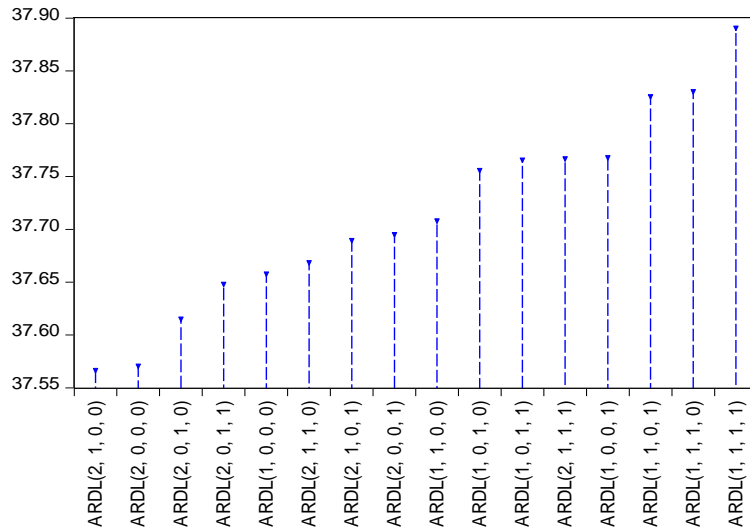
الجدول (86) نموذج ARDL لدالة الناتج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.425582	0.295207	1.441638	0.1833
GDP(-2)	-0.487734	0.294100	-1.658399	0.1316
M2	-0.052768	2.421909	-0.021788	0.9831
M2(-1)	2.349732	2.110321	1.113448	0.2944
PD	3.528316	13.91895	0.253490	0.8056
GD	-5.851302	6.098842	-0.959412	0.3624
C	78731153	78654558	1.000974	0.3430
R-squared	0.766750	Mean dependent var		2.11E+08
Adjusted R-squared	0.611250	S.D. dependent var		48009694
S.E. of regression	29933959	Akaike info criterion		37.56652
Sum squared resid	8.06E+15	Schwarz criterion		37.90453
Log likelihood	-293.5322	Hannan-Quinn criter.		37.58383
F-statistic	4.930867	Durbin-Watson stat		2.449036
Prob(F-statistic)	0.016762			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

الشكل البياني (57) مدد الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (57) ان مدد الابطاء المثلى (2،1،0،0) وذلك اعتماد على معيار (Akaike).

### ثانياً: - اختبار الحدود Bounds Test

يتضح من الجدول (87) ان قيمة F-statistic المحتسبة (2.521) وهي أصغر من الحد الأدنى (2.79) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول (87) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.521110	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### ثالثاً: - الاختبارات التشخيصية

#### 1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

الجدول (88) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.805344	Prob. F(2,7)	0.2332
Obs*R-squared	5.444605	Prob. Chi-Square(2)	0.0657

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الجدول (88) ان قيمة F-statistic المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم الارتباط الذاتي بين البواقي.

#### 2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.129284	Prob. F(6,9)	0.4173

(89)  
عدم ثبات

Obs*R-squared	6.872038	Prob. Chi-Square(6)	0.3328
Scaled explained SS	1.216231	Prob. Chi-Square(6)	0.9761

الجدول  
اختبار

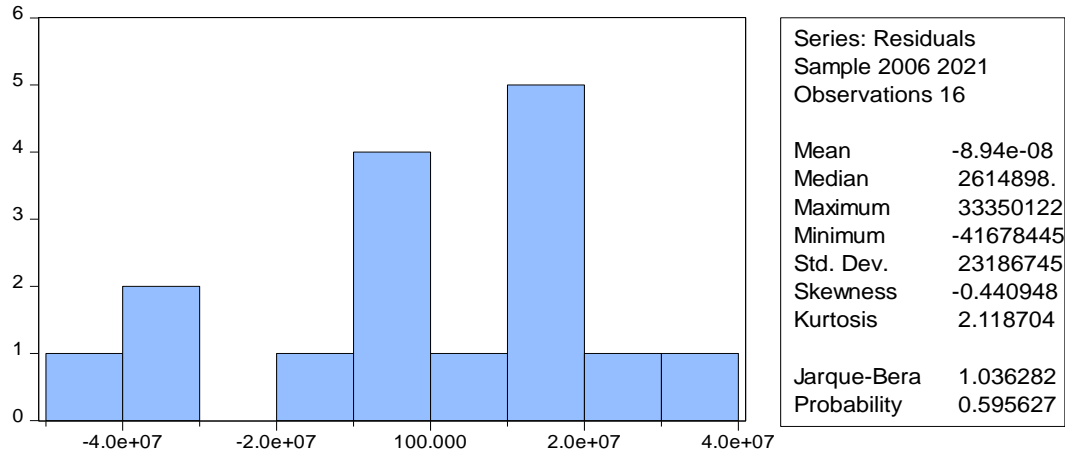
التباين

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (89) ان قيمة F-statistic المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتين عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

#### رابعاً: - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram – Normality Test

الشكل (58) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

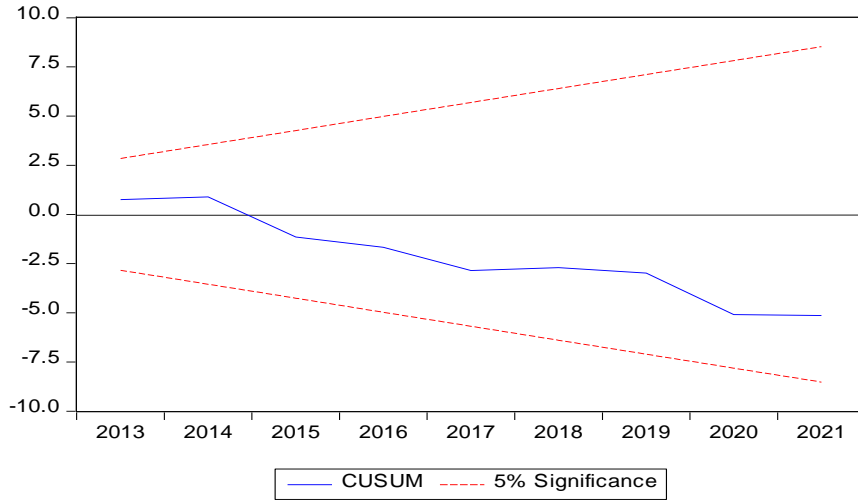
يتضح من الشكل البياني (58) ان القيمة الاحتمالية ل (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

#### خامساً: - اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

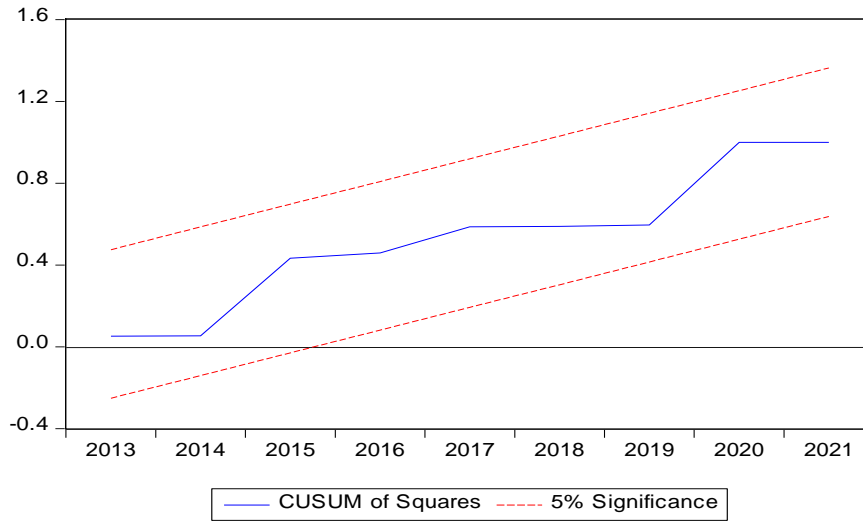
يوضح الشكل البياني (59) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر، اذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار معاملات الانموذج المقدر عند مستوى معنوية (5%).

الشكل البياني (59) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج





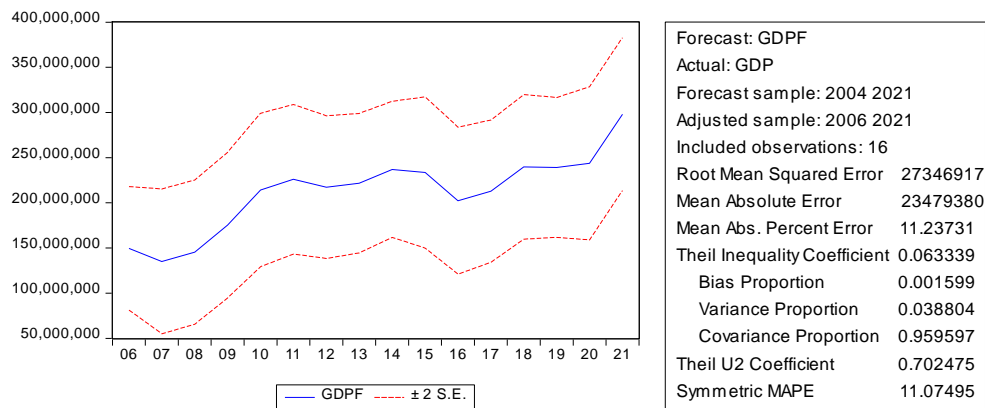
ويتضح وفق اختبار (Cusum of Squares) ان تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني استقرار المتغيرات الداخلة في الانموذج عند مستوى معنوية (5%).



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### سادساً: - اختبار الاداء التنبؤي لانموذج تصحيح الخطأ

الشكل البياني (60) الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

وفقاً للشكل البياني (60) يتضح ان معامل ثايل (Thiel) (0.702) وهي اقل من العدد الواحد الصحيح في حين ان نسبة التحيز BP (0.0015) وهي قريبة من الصفر، واما نسبة التباين VP (0.0388) وهي أيضاً قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التباين CP (0.959) وهي قريبة من العدد الواحد الصحيح وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، إذ يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ في المستقبل وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات وفقاً الى الأهداف المخططة.

## سابعاً: - تقدير معالم (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

### 1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (90) ان عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) ليس له أثر معنوي في الناتج في الاقتصاد العراقي إذ ان زيادة عرض النقد غير فعالة في تحفيز الناتج من خلال قناة سعر الفائدة.

ويتضح ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى (1%) وأكبر من العدد واحد الصحيح بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف جيدة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن في الاجل الطويل. اي نحتاج اقل من سنة الى تصحيح الاختلالات.

### جدول (90) معالم الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.487734	0.227252	2.146227	0.0604
D(M2)	-0.052768	0.808383	-0.065276	0.9494
CointEq(-1)*	-1.062152	0.248918	-4.267085	0.0021
R-squared	0.630155	Mean dependent var		6346215.
Adjusted R-squared	0.573255	S.D. dependent var		38126738
S.E. of regression	24906560	Akaike info criterion		37.06652
Sum squared resid	8.06E+15	Schwarz criterion		37.21138
Log likelihood	-293.5322	Hannan-Quinn criter.		37.07394
Durbin-Watson stat	2.449036			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### 2- تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من الجدول (91) ان عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) ليس له أثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. كما يتضح ان الائتمان الخاص والعام ليس لهما أثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل أي بمعنى ان الائتمان الموجه في القطاعين العام والخاص لا يساهم في زيادة الناتج في الاجل الطويل.

### الجدول (91) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	2.162556	2.750212	0.786324	0.4519
PD	3.321856	13.24509	0.250799	0.8076
GD	-5.508911	6.343042	-0.868497	0.4077
C	74124170	64964376	1.140997	0.2833
EC = GDP - (2.1626*M2 + 3.3219*PD - 5.5089*GD + 74124170.2353 )				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

المطلب الرابع: - تقدير دالة تكوين رأس المال الثابت لقياس أثر السياسة المالية

أولاً: - استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتقدير دالة تكوين رأس المال الثابت

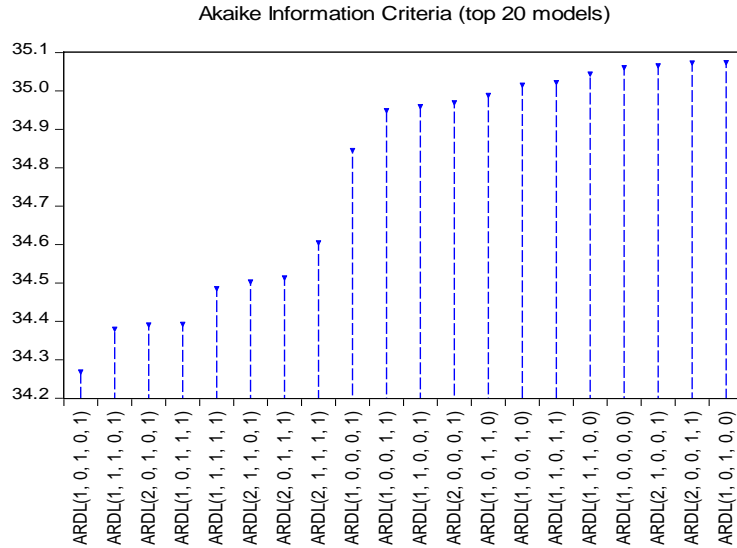
$$FC=F(OT,TR,CE,IE)$$

الجدول (92) انموذج ARDL لدالة رأس المال الثابت

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FC(-1)	-0.052767	0.168989	-0.312249	0.7620
OT	-0.199886	0.135072	-1.479843	0.1730
TR	-2.935520	1.458410	-2.012822	0.0750
TR(-1)	4.043991	1.557868	2.595850	0.0289
CE	0.702917	0.241964	2.905042	0.0175
IE	-0.324467	0.274316	-1.182823	0.2672
IE(-1)	0.858920	0.261643	3.282799	0.0095
C	-1991416.	7331522.	-0.271624	0.7920
R-squared	0.912157	Mean dependent var		35840699
Adjusted R-squared	0.843834	S.D. dependent var		14815774
S.E. of regression	5854869.	Akaike info criterion		34.30863
Sum squared resid	3.09E+14	Schwarz criterion		34.70073
Log likelihood	-283.6234	Hannan-Quinn criter.		34.34761
F-statistic	13.35075	Durbin-Watson stat		2.464382
Prob(F-statistic)	0.000424			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (92) ان قيمة R-squared (0.912157) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (91.2%) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلية في النموذج. والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة Adjusted R-squared المصححة (0.843834). ويتضح ان قيمة F-statistic المحسوبة (13.35075) وهي معنوية عند مستوى (1%) وبذلك فإن الانموذج المقدر معنوي عند مستوى (1%).  
الشكل البياني (61) مدد الإبطاء المثلى



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (61) ان مدد الابطاء المثلى للنموذج المقدر (1,0,1,0,1) اذ تم اختياره المدة استناداً الى معيار (Akaike).

### ثانياً: - اختبار الحدود Bounds Test

الجدول (93) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.61781	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	17		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الجدول (93) نتائج الحدود، اذ يتضح ان قيمة F-statistic المحسوبة (10.61781) وهي أكبر من الحد الأعلى (4.37) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

### ثالثاً: - الاختبارات التشخيصية

## 1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي Serial Correlation LM Test

الجدول (94) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.539882	Prob. F(1,8)	0.2498
Obs*R-squared	2.744059	Prob. Chi-Square(1)	0.0976

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الجدول (94) ان قيمة F-statistic المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

## 2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

الجدول (95) اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.030481	Prob. F(7,9)	0.4717
Obs*R-squared	7.563342	Prob. Chi-Square(7)	0.3727
Scaled explained SS	1.299863	Prob. Chi-Square(7)	0.9884

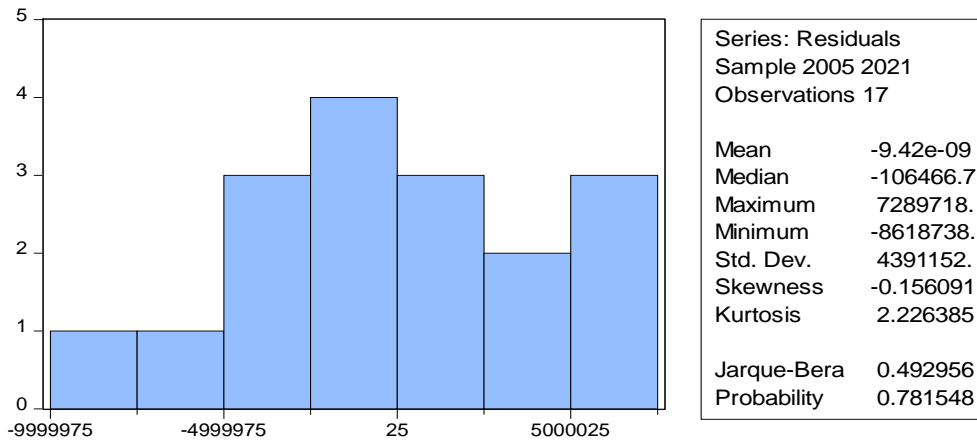
الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (95) ان قيمة F المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتين عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

## رابعاً: - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram – Normality Test

يوضح الشكل البياني (62) ان القيمة الاحتمالية ل (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الشكل (62) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية



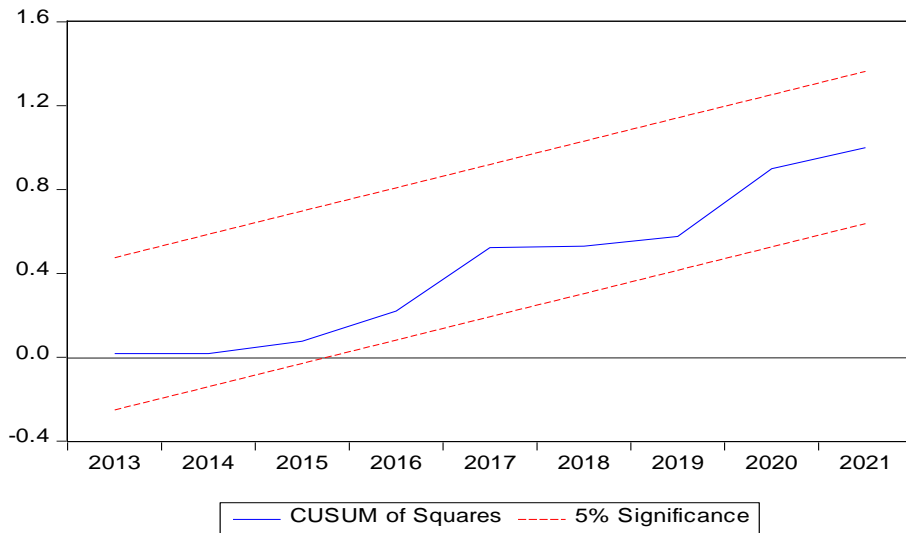
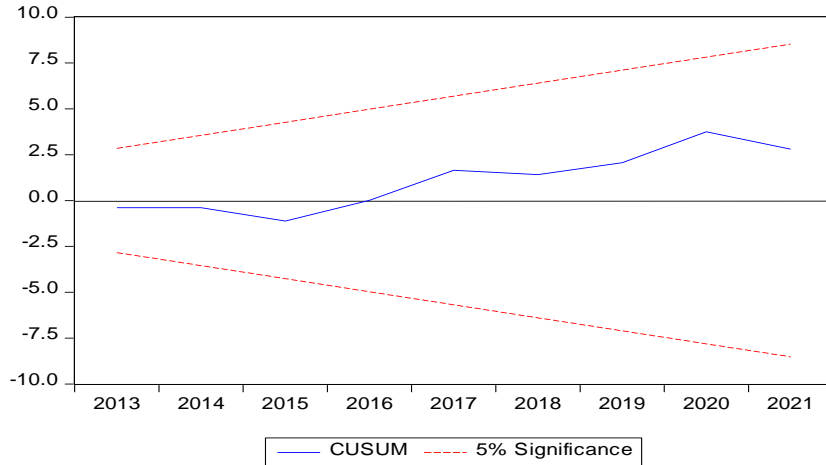
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

## خامساً: - اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (63) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر اذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار معاملات الانموذج المقدر عند مستوى معنوية (5%).

ويتضح وفق اختبار (Cusum of Squares) ان تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني استقرار المتغيرات الداخلة في الانموذج عند مستوى معنوية (5%).

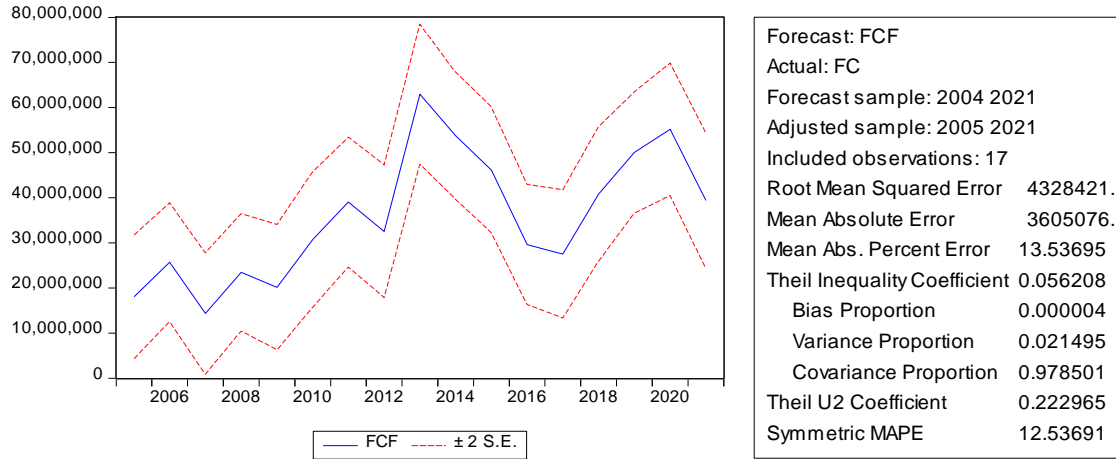
الشكل البياني (63) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

سادساً: - اختبار الاداء التنبئي لانموذج تصحيح الخطأ

الشكل البياني (64) الاداء التنبئي لانموذج تصحيح الخطأ



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

وفقاً للشكل البياني (64) ان معامل (Theil) (0.2229) هو اقل من العدد الواحد الصحيح في حين ان نسبة التحيز BP (0.000004) وهي قريبة من الصفر، اما نسبة التباين VP (0.0214) وهي أيضاً قريبة من الصفر في حين بلغت نسبة التغيرات CP (0.9785) وهي قريبة من العدد الواحد الصحيح وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، اذ يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ في المستقبل وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات وفقاً الى الأهداف المخططة.

### سابعاً: - تقدير معالم (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

#### 1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (96) ان الإيرادات الضريبية لها أثر معنوي عند مستوى (5%) وسالب في تكوين رأس المال الثابت وهذا يعني ان زيادة الضرائب سينعكس أثره سلباً في تكوين رأس المال الثابت. في حين يتضح ان النفقات الاستثمارية لها أثر معنوي سالب في تكوين رأس المال الثابت وهذا يعني ان زيادة النفقات الاستثمارية قد يؤدي الى انخفاض طفيف في تكوين رأس المال الثابت ويمكن تبرير ذلك ان الانفاق الاستثماري لا يوجه في الغالب نحو المجالات التي يمكن ان تزيد من تكوين رأس المال الثابت.

ويتضح ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى (1%) وسالبة وأكبر من العدد واحد صحيح بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف جيدة من اجل تصحيح الاختلالات لبلوغ التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (96) معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TR)	-2.935520	1.006226	-2.917357	0.0171
D(IE)	-0.324467	0.149398	-2.171835	0.0579
CoIntEq(-1)*	-1.052767	0.105754	-9.954875	0.0000
R-squared	0.895791	Mean dependent var		1607687.
Adjusted R-squared	0.880904	S.D. dependent var		13602718
S.E. of regression	4694339.	Akaike info criterion		33.72040
Sum squared resid	3.09E+14	Schwarz criterion		33.86744

Log likelihood	-283.6234	Hannan-Quinn criter.	33.73501
Durbin-Watson stat	2.464382		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

## 2- تقدير معالم الاجل الطويل

الجدول (97) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OT	-0.189867	0.109907	-1.727533	0.1181
TR	1.052913	1.160084	0.907618	0.3877
CE	0.667685	0.163431	4.085428	0.0027
IE	0.507665	0.337627	1.503626	0.1669
C	-1891602.	7047132.	-0.268422	0.7944
EC = FC - (-0.1899*OT + 1.0529*TR + 0.6677*CE + 0.5077*IE -1891602.2912				
)				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (97) ان CE النفقات الجارية لها أثر معنوي عند مستوى (1%) وموجب في تكوين رأس المال الثابت وهذا يعني ان زيادة النفقات الجارية. يؤدي الى زيادة في تكوين رأس المال الثابت وهذا يعني ضمناً زيادة معدلات التوظيف الحكومي التي تحتاج الى توسيع رأس المال الثابت في الاقتصاد.

المطلب الخامس: - تقدير دالة تكوين رأس المال الثابت لقياس أثر السياسة النقدية

أولاً: - استخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتقدير دالة تكوين رأس المال الثابت

$$FC=F (M2, PD, GD)$$

الجدول (98) انموذج ARDL لدالة رأس المال الثابت

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FC(-1)	0.013631	0.287798	0.047364	0.9631
M2	-0.464382	1.004966	-0.462087	0.6530
PD	3.674759	5.591765	0.657173	0.5246
GD	2.121177	1.804179	1.175702	0.2645
GD(-1)	-2.777586	1.716184	-1.618467	0.1339
C	24379645	21725389	1.122173	0.2857
R-squared	0.651726	Mean dependent var		35840699
Adjusted R-squared	0.493419	S.D. dependent var		14815774
S.E. of regression	10545051	Akaike info criterion		35.45078
Sum squared resid	1.22E+15	Schwarz criterion		35.74485

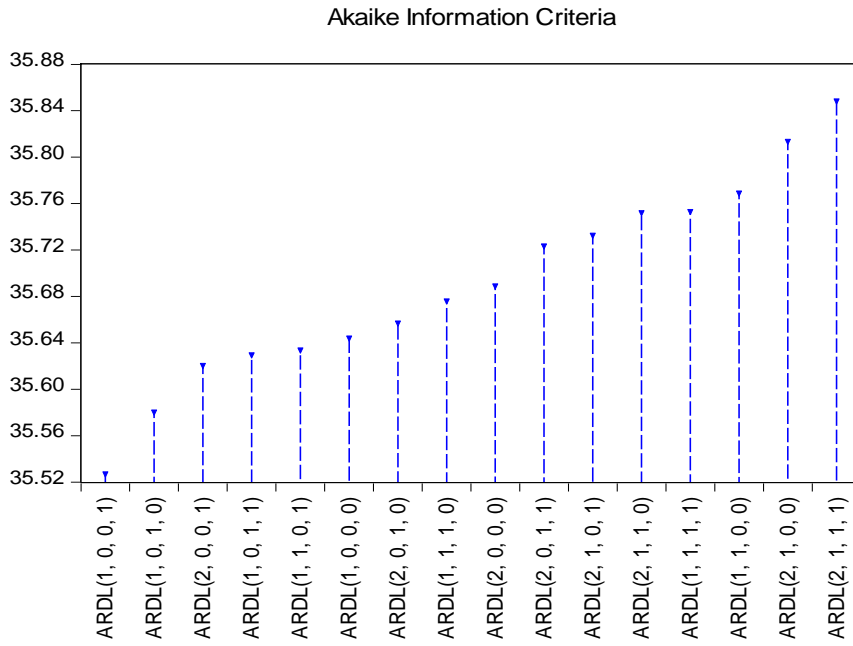


Log likelihood	-295.3316	Hannan-Quinn criter.	35.48001
F-statistic	4.116861	Durbin-Watson stat	1.861379
Prob(F-statistic)	0.023626		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (98) ان قيمة R-squared (0.651) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (65.1%) من التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي. كما يتضح ان قيمة Adjusted R-squared المصححة (0.493) ويتضح ان قيمة F-statistic المحسوبة (4.116) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى (5%).

الشكل البياني (65) مدد الابطاء المثلى



الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الشكل البياني (65) ان مدد الابطاء المثلى هي (1,0,0,1) وذلك اعتماد على معيار Akaike).

ثانياً: اختبار الحدود Bounds Test

الجدول (99) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.699894	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	17			
		10%	2.618	3.532

		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يتضح من الجدول (99) ان قيمة F-statistic المحتسبة (2.699) وهي أصغر من الحد الأدنى (2.79) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

ثالثاً: - الاختبارات التشخيصية

### 1- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقى Serial Correlation LM Test

الجدول (100) اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.029472	Prob. F(1,10)	0.8671
Obs*R-squared	0.049955	Prob. Chi-Square(1)	0.8231

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

يوضح الجدول (100) ان قيمة F المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقى.

### 2- اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test

يتضح من الجدول (101) ان قيمة F المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول (101) اختبار عدم ثبات التباين

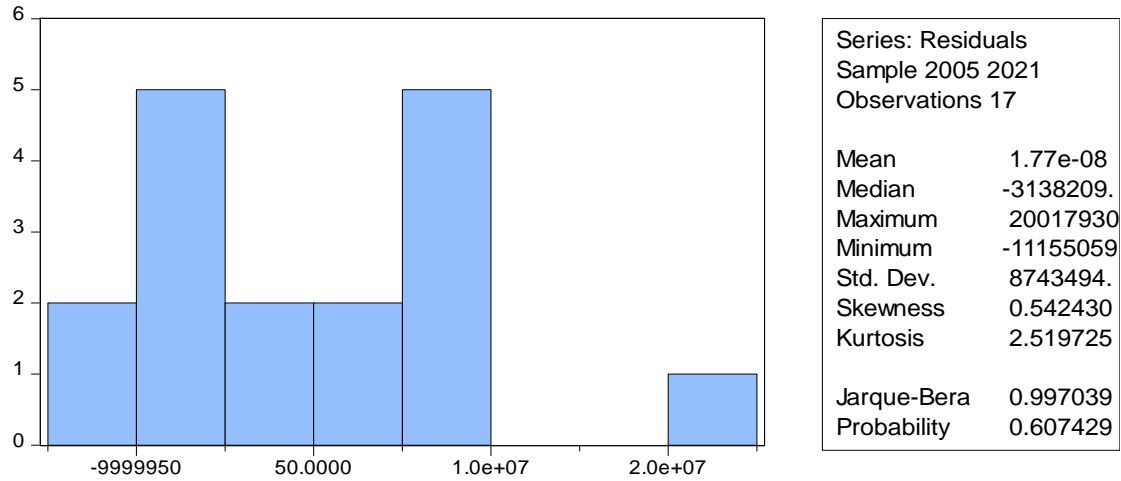
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.659908	Prob. F(5,11)	0.6612
Obs*R-squared	3.922656	Prob. Chi-Square(5)	0.5606
Scaled explained SS	1.247966	Prob. Chi-Square(5)	0.9402

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### رابعاً: - اختبار توزيع الأخطاء العشوائية Histogram – Normality Test

يوضح الشكل البياني (66) ان القيمة الاحتمالية ل (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الشكل (66) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية

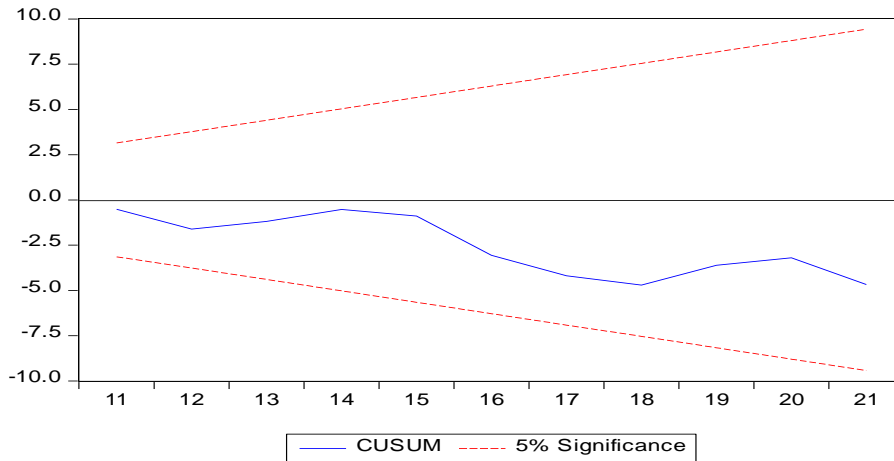


الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

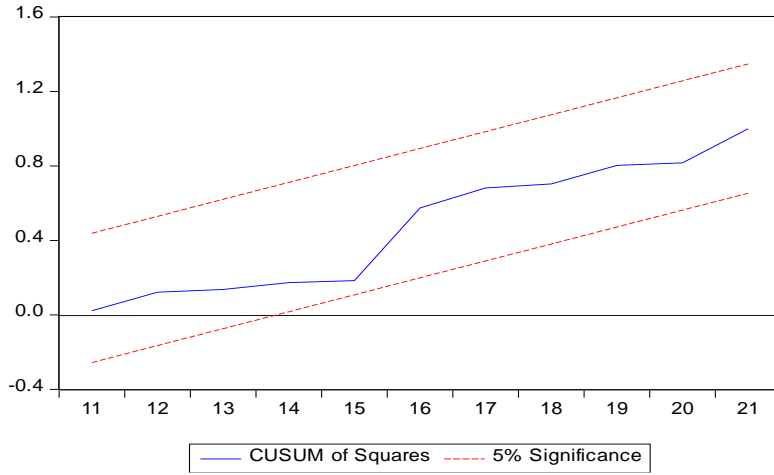
### خامساً: - اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Stability Diagnostics

يوضح الشكل البياني (67) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج المقدر اذ يتضح ان تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار معاملات الانموذج المقدر عند مستوى معنوية (5%).

الشكل البياني (67) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات الانموذج



ويتضح وفق اختبار (Cusum of Squares) ان تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة وهذا يعني استقرار المتغيرات الداخلة في الانموذج عند مستوى معنوية (5%).

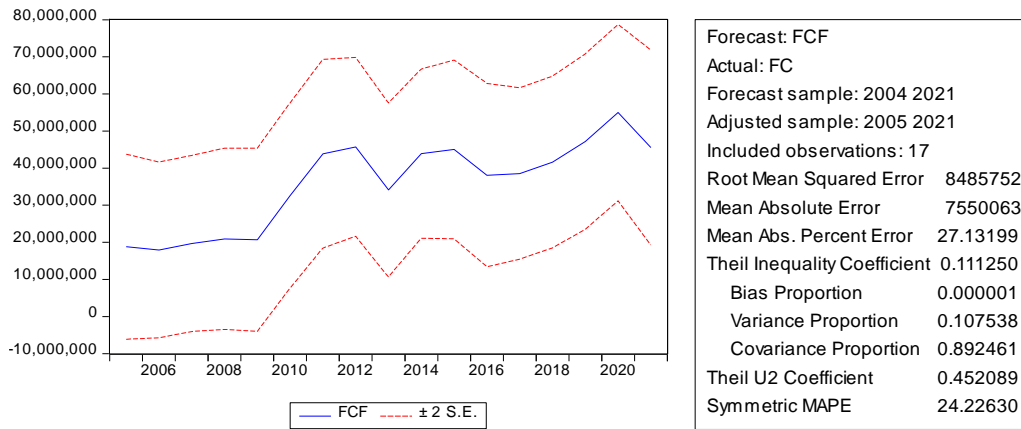


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

### سادساً: - اختبار الاداء التنبئي لـ نموذج تصحيح الخطأ

وفقاً للشكل البياني (68) يتضح ان معامل (Theil) (0.452) وهي اقل من العدد الواحد الصحيح في حين ان نسبة التحيز BP (0.000)، اما قيمة التباين VP (0.1075) وهي قريبة من الصفر في حين بلغت نسبة التغيرات CP (0.892) وهي قريبة من العدد الواحد الصحيح وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة البحث، اذ يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ في المستقبل وتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات وفقاً الى الأهداف المخططة.

### الشكل البياني (68) الاداء التنبئي لـ نموذج تصحيح الخطأ



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10

### سابعاً: - تقدير معالم (الاجل القصير- معلمة تصحيح الخطأ - الاجل الطويل)

#### 1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (102) ان الائتمان الموجه للقطاع العام (GD) له أثر معنوي عند مستوي (5%) وموجب في تكوين رأس المال الثابت وهذا يعني ان زيادة الائتمان الموجه نحو القطاع العام يؤدي الى زيادة تكوين رأس المال الثابت وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

يتضح ان معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى (1%) وسالبة الا انها اقل من العدد الواحد صحيح بالقيمة المطلقة وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير لبلوغ التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (102) معالم الاجل القصير وانموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GD)	2.121177	0.937062	2.263647	0.0448
CointEq(-1)*	-0.986369	0.229896	-4.290497	0.0013
R-squared	0.586840	Mean dependent var		1607687.
Adjusted R-squared	0.559296	S.D. dependent var		13602718
S.E. of regression	9030242.	Akaike info criterion		34.98019
Sum squared resid	1.22E+15	Schwarz criterion		35.07821
Log likelihood	-295.3316	Hannan-Quinn criter.		34.98993
Durbin-Watson stat	1.861379			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

## 2- تقدير معالم الاجل الطويل

يتضح من الجدول (103) ان M2 ليس لها أثر معنوي في تكوين راس المال الثابت في الاجل الطويل. كما يتضح ان كل من الائتمان كل من الخاص والعام ليس لهما أثر معنوي في تكوين راس المال الثابت في الاجل الطويل وهذا يعني ان السياسة النقدية غير فعالة في الاقتصاد العراقي في الاجل الطويل.

الجدول (103) معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.470800	1.035935	-0.454468	0.6583
PD	3.725542	5.795435	0.642841	0.5335
GD	-0.665480	2.338895	-0.284528	0.7813
C	24716562	22318898	1.107428	0.2917
EC = FC - (-0.4708*M2 + 3.7255*PD -0.6655*GD + 24716562.3347 )				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج E-views10.

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: -استنتاجات الجانب النظري

1. يساعد الانفاق العام في تحقيق النمو الشامل وذلك لأنه أداة قوية يمكن ان تسهم في خلق فرص عمل للمجتمع وتجعل من الفرد مساهماً وقادراً على الاستفادة من الفرص التي حققتها ديناميكيات النمو، كما يمكن تعزيز النمو الشامل من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية.
2. تسهم النفقات الاستثمارية في تحقيق النمو الشامل، اذ ان الانفاق على الاستثمار في البنى التحتية ورأس المال البشري، تعد الأرضية المناسبة لتحقيق النمو الشامل.
3. تسهم الإيرادات الضريبية بشكل مهم في النمو الشامل، ذلك لأن الضرائب تؤثر في العمالة والاستثمار والنمو الاقتصادي، كما أن الضرائب لها أثر أوسع على الجودة البيئية والصحة العامة والرفاهية الاجتماعية.
4. تسهم القروض في دعم مجالات النمو الشامل وذلك من خلال توجيه الائتمان وبأسعار فائدة محفزة مما يشجع على الاستثمار. كما يمكن استخدام القروض من قبل الحكومة لاستهداف مشاريع تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في النمو الشامل.
5. تعد الرسوم اداق مالية مهمة في النمو الشامل سواء من حيث التحصيل أي من خلال قيام الحكومة بتوجيه إيراداتها نحو اهداف النمو الشامل. ومن حيث الجباية من خلال تخفيض الرسوم المفروضة على الأنشطة الاقتصادية التي تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في النمو الشامل.
6. يمكن ان يسهم الدومين المالي في تعزيز النمو الشامل وذلك من خلال قيام الحكومة بطرح أسهماً للاستثمار في هكذا مشاريع. كما يمكن ان تبادر الحكومة ولتحقيق اهداف النمو الشامل بإنشاء عقارات يمكن الاستفادة من مردوداتها.
7. يسهم الائتمان الموجه في تحفيز النمو الشامل وذلك من خلال استهداف أنشطة اقتصادية معينة عبر منح القروض الميسرة او من خلال اعتماد أسعار فائدة مخفضة.
8. يسهم سعر الصرف الثابت في مواجهة الصدمات الحقيقية لذلك يمكن ان تعتمد بعض الاقتصادات النامية على سعر الصرف في دعم بعض المشاريع التنموية التي تعد عاملاً أساساً لتحقيق النمو الشامل.

### ثانياً: -استنتاجات الجانب العملي

#### 1-استنتاجات الجانب العملي الخاصة بالاقتصاد الأمريكي

- أ- يتضح ان الإيرادات النفطية لها دور مهم في الناتج المحلي لأغلب سنوات البحث. كما يتضح ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية، وهذا يوضح ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد.
- ب- سجلت مساهمة النفقات الجارية استقراراً نسبياً لأغلب سنوات البحث، كما سجلت النفقات الاستثمارية مساهمة جيدة من الانفاق العام وهذا يعكس ارتفاع ما يخصص لأغراض التنمية والنمو الشامل.
- ت- يتضح استمرار ارتفاع نسبة مساهمة الدين العام الى الناتج، وهذا مؤشر خطير حول حجم المديونية مستقبلاً.
- ث- يتضح ارتفاع ما يخصص لأغراض البحث والتطوير من الانفاق العام خلال سنوات البحث، كما سجل الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة نسب جيدة وهذا يوضح اهتمام السياسة المالية في النمو الشامل.

- ج- يتضح ارتفاع نسبة التكوين الرأسمالي للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالتكوين الرأسمالي للقطاع العام الى الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يوضح ارتفاع مساهمة القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام.
- ح- يتضح الاستقرار النسبي لنصيب الفرد من الناتج ومعدل البطالة ومعامل جيني وهذا يوضح فاعلية السياسة المستخدمة.
- خ- يتضح ارتفاع عرض النقد الواسع لأغلب سنوات البحث، وهذا مؤشر لارتفاع السيولة المحلية في الاقتصاد. إذ مارس الاحتياطي الفيدرالي دوراً مهماً في تغييرات أسعار الفائدة حسب متطلبات الوضع الاقتصادي عامة والنمو الشامل خاصة.
- د- يتضح ارتفاع نسبة مساهمة الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص الى الناتج مقارنة بالائتمان الممنوح الى القطاع العام الى الناتج، وهذا مؤشر على ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد.
- ذ- يتضح استمرار الارتفاع النسبي للودائع المصرفية الى الناتج، وهذا مؤشر جيد للسيولة المصرفية.
- ر- يتضح وفقاً لمعالم الاجل القصير ان النفقات الاستثمارية لها أثر موجب في الناتج، وهذا يوضح فاعلية الانفاق الاستثماري في النمو الشامل. في حين يتضح وفقاً لمعالم الاجل الطويل ان النفقات الجارية لها أثر معنوي موجب في الناتج وهذا يعني فاعلية الانفاق الجاري في الاجل الطويل.
- ز- يتضح وفق معالم الاجل الطويل ان الائتمان الموجه للقطاع الخاص والقطاع العام يسهم في زيادة الاستثمارات في الاجل الطويل، وهذا يوضح فاعلية السياسة.

## 2- استنتاجات الجانب العملي الخاصة بالاقتصاد الاماراتي

- أ- يتضح ان الإيرادات النفطية في الاقتصاد الاماراتي لها دور مهم في الناتج المحلي لأغلب سنوات البحث. ويمكن تبرير ذلك بأن زيادة مساهمة القطاع النفطي يمكن ان يضعف من أهمية ودور القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.
- ب- سجلت مساهمة النفقات الجارية انخفاضاً لأغلب سنوات البحث، كما سجلت النفقات الاستثمارية مساهمة جيدة من الانفاق العام وهذا يعكس ارتفاع ما يخصص لأغراض التنمية والنمو الشامل.
- ت- يتضح ارتفاع نسبة التكوين الرأسمالي للقطاع العام الى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالتكوين الرأسمالي للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يوضح ارتفاع مساهمة القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص.
- ث- يتضح وفق معالم الاجل القصير للناتج المحلي الإجمالي في سنة سابقة وستين وثلاث سنوات سابقة لها اثر معنوي سالب من الناتج المحلي الإجمالي لسنة الحالية، ويمكن تبرير ذلك إن زيادة مساهمة القطاع النفطي يمكن ان يضعف في أهمية ودور القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.
- ج- يتضح من خلال سنوات البحث إن الإيرادات النفطية ليس لها أثر معنوي في الناتج في الاجل الطويل، كما يتضح أن أدوات السياسة المالية ايضاً ليس لها أثر معنوي في الاجل الطويل.
- ح- يتضح ان عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وفق معالم الاجل القصير إن زيادة عرض النقد يمكن أن يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة ومن ثم زيادة الاستثمار والناتج.
- خ- يتضح أن (M2) وفق معالم الاجل الطويل ليس له أثر معنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الاجل الطويل وهذا يتفق مع منطقتي النظرية الاقتصادية، كما ان الائتمان الخاص والعام ليس لهما أثر معنوي في الاجل الطويل لاقتصاد الاماراتي خلال سنوات البحث.

### 3- استنتاجات الجانب العملي الخاصة بالاقتصاد العراقي

- أ- يتضح ان الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي لها دور مهم في الناتج المحلي لأغلب سنوات البحث. كما يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية، وهذا يوضح ارتفاع مساهمة القطاع العام في الاقتصاد العراقي.
- ب- أظهرت الدراسة أن متغيرات السياسة النقدية ممثلة في معدل نمو عرض النقد وأسعار الفائدة والائتمان المحلي تعتبر من العوامل المهمة في التأثير على الأنشطة الاقتصادية على المدى القصير والطويل.
- ت- للسياسة النقدية تأثير حقيقي على النمو الاقتصادي، حيث تتحكم من خلال أدواتها في عرض النقد وبالتالي في نمو الأسعار مما يؤثر على النمو الاقتصادي.
- ث- أظهرت الدراسة إن الإيرادات النفطية (TO) وفق معالم الاجل القصير لها أثر معنوي في الناتج وهذا يوضح الأثر الإيجابي للإيرادات النفطية على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما ان الإيرادات الضريبية (TR) لها أثر معنوي موجب في الناتج وكأحد أدوات السياسة المالية التي تساهم في تحفيز الناتج وذلك من خلال استهداف أنشطة معينة واعفاء أنشطة أخرى.
- ج- كما يتضح ان النفقات الاستثمارية (IE) وفق معالم الاجل الطويل لها أثر معنوي سالب في تكوين رأس المال الثابت، وهذا يعني أن زيادة النفقات الاستثمارية قد يؤدي الى انخفاض طفيف في تكوين رأس المال الثابت ويمكن تبرير ذلك ان الانفاق الاستثماري لا يوجه في الغالب نحو المجالات التي يمكن أن تزيد من تكوين رأس المال الثابت.
- ح- ان النفقات الجارية (CE) وفق معالم الاجل الطويل لها أثر معنوي موجب في تكوين رأس المال الثابت، وهذا يعني ضمناً زيادة معدلات التوظيف الحكومي التي تحتاج الى توسيع رأس المال الثابت في الاقتصاد.
- خ- ان عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وفق معالم الاجل الطويل له أثر معنوي في تكوين رأس المال الثابت، كما ان كل من الائتمان الخاص والعام ليس لهما أثر معنوي في تكوين رأس المال الثابت في الاجل الطويل وهذا يعني ان السياسة النقدية غير فعالة في الاقتصاد العراقي في الاجل الطويل.

#### التوصيات

وفقاً للاستنتاجات التي توصل اليها البحث يمكن طرح مجموعة من التوصيات الخاصة بالاقتصاد العراقي وكما يأتي:-

1. العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من خلال تبني آلية فعالة وديناميكية تهدف إلى الاعتماد على التنوع الاقتصادي لتحقيق النمو الشامل.
2. العمل على استخدام سياسة مالية بجانبها (الانفاقية، والايرادية) التي تستهدف بعض الأنشطة الاقتصادية بشكل مباشر او غير مباشر بما ينسجم مع الهدف النهائي وهو تحقيق النمو الشامل.



3. التركيز على إعادة النظام الضريبي وبما يعزز أهداف التنمية الاقتصادية والنمو الشامل وذلك من خلال استهداف الأنشطة الداعمة للبيئة ايجابياً، واستهداف الأنشطة الضارة للبيئة سلبياً.
4. العمل على رفع نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام ونسبة مساهمته في الناتج من خلال استخدام سياسة تعمل على رفع جودة التعليم في المجتمع.
5. العمل على دعم نسبة ومساهمة القطاع الخاص من الناتج بالشكل الذي يرفع من معدلات الاستخدام لعوامل الإنتاج وخاصة العمالة.
6. انشاء مراكز البحث والتطوير وزيادة تخصيصاتها وبما يتفق مع البرنامج الحكومي الداعم للنمو الشامل.
7. تفعيل السياسة النقدية والمالية المبنية على أسس اقتصادية فعالة من أجل التحكم في معدلات التضخم من جهة وتوفير القاعدة النقدية من جهة أخرى، وذلك بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط القاعدة الإنتاجية والنشاط الاقتصادي.
8. أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، باعتبارهما أحد أهم العوامل الأساسية في تحقيق الاستقرار المالي الذي يؤدي إلى تحريك النشاط الاقتصادي وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو المنشودة.
9. أهمية الرقابة الفعالة للسلطة النقدية على القطاع النقدي والمالي باعتبارهما من أهم ركائز الاستقرار النقدي والمالي، والعمل على تطوير القطاع المصرفي ودعم إصلاحه للتخفيف من آثار الأزمة التي يتوقع حدوثها.
10. وضع استراتيجية اقتصادية وتنموية خماسية، حيث أن غيابها يعتبر أحد أهم أسباب المعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادي الشامل، فالخطط تعطي رؤية واضحة للنهج التي تتخذها الحكومة لمواجهة التحديات والصدمات الخارجية.

## المصادر العربية

### القران الكريم

#### اولاً: -الكتب العربية

1. ابد جمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ترجمة محمد ابراهيم منصور، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر -الرياض -المملكة العربية السعودية، 1999.
2. إبراهيم، عبد الغفور أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
3. أبو العلاء، يسرى، شلبي، ماجدة، المالية العامة والتشريع الضريبي، 2020.
4. ادريس، محمد: سلسلة كتيبات تعريفية-سياسة نقدية، العدد 17، صندوق النقد العربي، الامارات، 2021.
5. الاعسر، خديجة، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016.
6. الافندي، محمد احمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الاردن، 2018.
7. الافقي، احمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، المكتبة المصرفية العربية، الاسكندرية، مصر، 1997.
8. اندراوس، عاطف ولیم، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر، 2012.
9. بركات، عبد الكريم -يونس البطريق واخرون، المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 1979.
10. بريهي، أحمد، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الثانية، التعليم العالي، العراق.
11. البشير، عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، المركز الجامعي الشلف، الجزائر، 2009.
12. بشيشي، وليد، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
13. بن دعاس، جمال، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الاولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
14. تشارلز سوير، ديليو، واخرون الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، الطبعة العربية، صائغ عالمية ناشرون مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 2015.
15. توفيق، محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر، 2011.
16. الجنابي، طاهر، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990.
17. الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -جامعة بغداد، كلية القانون، 2017.
18. جوارتيني، جيمس، استروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 1999.
19. الحاج، طارق، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

20. حجير، محمد مبارك، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة.
21. حداد، أكرم، وهذلول مشهور، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
22. الحلاق، سعيد سامي، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020.
23. حلمي، عمرو، المجتمعات المنتجة النمو الشامل والتنافسية والتنمية المستدامة، الطبعة الاولى، مكتبة الآداب، القاهرة، 2017.
24. الخطيب، خالد شحادة، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
25. خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكتاب الثاني، الكاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.
26. خليل، سامي، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، دار الكاظمة للنشر، الكويت، 1994.
27. دانيالز، جوزيف – فانهوز، ديفيد، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2010.
28. دراز، حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2004.
29. الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، مطبعة الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
30. راضي، عبد المنعم، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة. 1998.
31. الرماني، زيد بن محمد، اقتصاد التنمية، استقلال أم استدلال، الطبعة الاولى، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية – الرياض، 2005.
32. زحلان، انطوان، طاهر كنعان – محمد عبد الشفيق، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الابعاد الاقتصادية، الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
33. زهير، زواش، محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2019.
34. شرف، كمال، وهاشم ابو عراج، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1994.
35. الشرفاوي، معاد الجزائر لي – حسين قبلان، الاقتصاد الكلي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2021.
36. شكري، ماهر كنج، ومروان عطوان، المالية الدولية "العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
37. الشمري، ناظم محمد نوري، النقود والمصارف النظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، الاردن، 2006.
38. شهاب، مجدي محمود، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999.
39. شيحة، مصطفى رشيد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1985.

40. طاقة، محمد-العزاوي، هدى، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2007.
41. عباس، محرزى محمد، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
42. عبد الحميد، عايب وليد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2010.
43. عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، جامعة المنصورة، مصر، 2005.
44. عبد اللاوي، مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
45. عبد الواحد، السيد عطية، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
46. العبيدي، سعيد علي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
47. عصفور، محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الأردن، 2008.
48. عفيفي، سامي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2004.
49. علي، عبد المنعم السيد، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، الأكاديمية للنشر، الاردن، 1999.
50. العمري، هشام محمد صفوت، المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الثاني، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988.
51. عناية، غازي حسين، التضخم المالي، الطبعة الأولى، دار شهاب للنشر، الجزائر، 1986.
52. عوض الله، زينب حسن، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1995.
53. عوض الله، زينب حسين، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة- الاسكندرية، مصر، 2004.
54. عوض الله، زينب، وأسامة القولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
55. فريد، مصطفى أحمد، السيد حسن. سهير محمد، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.
56. فهمي، حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
57. قدي، عبد المجيد، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
58. القرشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2007.
59. قنطقجي، سامر مظفر، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث الغير متساوي الاضلاع بنظرة اسلامية، الطبعة الأولى، شركة أدهم للصرافة، 2020.
60. كاظم، حيدر يونس الادوات الرئيسية للسياسة النقدية، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، 2019.
61. كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2011.

62. لطرش، الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
63. مانكيو، ن. جريجوري، النمو الاقتصادي وتراكم راس المال والنمو السكاني، طبع في الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.
64. المحجوب، أمين رفعت، محاضرات في النقود والاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر، 1994.
65. محمد، مبارك عبد النعيم، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ.
66. مروان عطوان، النظريات النقدية، دار البعث، الجزائر، 1989.
67. مصطفى، احمد فريد (دكتور) - سهير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
68. مصطفى، أحمد فريد، سهير محمد السيد، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.
69. مصطفى، عبد اللطيف، - عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، 2014.
70. مفتاح، صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
71. ملاك، وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
72. المهري، خضير عباس، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، الناشر عمادة شؤون المكتبات-جامعة الرياض، 1981.
73. الموسوي، ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
74. موسى، شقيري نوري، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
75. نابهانز، جورج، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، الطبعة الاولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997.
76. الناقة، احمد ابو الفتوح، نظرية النقود والاسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والاسواق المالية)، الطبعة الاولى، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، 2001.
77. نصر، زكريا أحمد، التحليل النقدي، شركة ومطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1958.
78. نصيرة، لؤي، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014.
79. النفاش، غازي عبد الرزاق، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
80. نورد هاوس، سامو يلسون، علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، الطبعة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، 2006.
81. هاشم، إسماعيل محمد، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
82. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2022.
83. الوادي وآخرون، محمود حسين، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2010.

84. محمد، زين العابدين -حسن، صادق علي، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت لبنان، 2018.

### ثانياً: البحوث والدراسات

1. آدم، حبيب ابراهيم، وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط ادارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، السودان، 2006.
2. بانافع، وحيد بن عبد الرحمن، -عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مركز البحوث والدراسات، الرياض، السعودية، 2020.
3. بخيت، حيدر، نعمة والباحث فريق جواد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970 – 2009)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، السنة الثامنة – العدد الخامس والعشرون، جامعة الكوفة، العراق.
4. خطاب، احمد جمال، تحليل وقياس بين السياسة المالية والنمو الشامل في مصر، بحث منشور قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2020، ص721.
5. رود دو موي وآخرون، السياسات الضريبية اللازمة لتحقيق النمو الشامل في حقبة ما بعد الجائحة، صندوق النقد الدولي إدارة شؤون المالية العامة، 10 ديسمبر 2020.
6. عبد الرحمن، ياسر محمود احمد، تطور الاداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري "خلال الفترة من 2008-2020"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث، 2022.
7. عبد الرحيم، ثريا، تقييم إداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 13، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق، 2007.
8. عواضة، حسين وعبد الرؤوف فطيش المالية العامة (الموازنة – الضرائب-الرسوم) دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.
9. الكواز، احمد، النمو الشامل، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية الكويت، العدد المائة والتاسع والعشرين – ايلول /سبتمبر 2016.
10. محمد، منال جابر مرسي، الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصر، العدد الاول، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 22، 2021.
11. مخفي، أمين، وآخرون، الازمة المالية وعلاقتها بمعدل الفائدة، الملتقى الوطني حول اداة سعر الفائدة وأثرها على الازمات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.

### ثالثاً: التقارير والنشرات

1. ادريس، محمد، السياسة النقدية، صندوق النقد الدولي -سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (17) 2021،
2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
4. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث بغداد، 2010.
5. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث بغداد، 2014.
6. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث بغداد، 2020.
7. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث بغداد، 2010.
8. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2020.
9. الزاملي، ماجد احمد، السياسة النقدية والائتمانية وتأثيرها على ميزان المدفوعات، الحوار المتمدن، العدد 14، 2022/4/7309.
10. الشاذلي، احمد، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي- دولة الامارات المتحدة، العدد 39 - اكتوبر 2017.
11. صندوق النقد العربي، النشرة الاحصائية للدول العربية، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
12. وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة، الادارة المركزية للإحصاء، الامارات، نشرات احصائية لسنوات مختلفة. - مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، نشرات احصائية لسنوات مختلفة. صندوق النقد العربي، النشرة الاحصائية للدول العربية، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
13. وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الارقام القياسية، بغداد، نشرات احصائية للسنوات من 2009-2021. - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
14. تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، مديرية العامة للإحصاء والابحاث بغداد، 2019.
15. التقرير الاقتصادي السنوي، وزارة الاقتصاد، دولة الامارات العربية المتحدة، 2015.
16. التقرير السنوي، مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، 2020.
17. التقرير السنوي، مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، 2017.
18. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والبحوث، العراق، 2020.

#### رابعاً: -الرسائل والاطاريح

1. احمد، داود عبد الجبار، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية "الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختار"، العراق حالة دراسية (1990-2007) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق.
2. بني، وليد، أهمية السياسات النقدية وعوامل نجاحها (حالة موريتانيا)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.

3. بوشنب، موسى، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
4. درواسي، مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مذكرة دكتوراه، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
5. رباط، كريمة، أثر الانتماء الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (2009-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010.
6. الشلة، علي محمد عبد المحسن، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.
7. عبد الرحمن، محمود مناع، السياسة النقدية واستهداف التضخم مع الإشارة للاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه-غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2009.
8. العكيلى، علي يحيى علي، فاعلية السياسة النقدية والمالية وانعكاساتها في المتغيرات الاقتصادية الكلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002.
9. علاو عبد الصمد وبوملاح أسامة، الاتجاهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة - غير منشورة، الجزائر، 2018.
10. لحسن، جديدين، "تسيير خطر سعر الصرف"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2004.
11. مدوخ، ماجدة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002-2003.

#### خامساً: -مصادر الانترنت

1. عبد الوهاب، عبدات فعالية السياسة النقدية وأثارها، في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، [www.asjp.cerist.dz](http://www.asjp.cerist.dz)
2. محبوب، عبد الحفيظ عبد الرحيم، نماذج النمو الاقتصادي، دار ناشري للنشر الالكتروني، [www.nashiri.net](http://www.nashiri.net).2018
3. جليدان، سعود ابن هاشم، مقالات، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الاحد 15 ديسمبر 2019، <https://www.aleqt.com>.
4. الحيارى، إيمان، تعريف سعر الصرف، موقع موضوع، 21 يناير 2016، [mawdoo3.com](http://mawdoo3.com).
5. ارشيد، بيان، ما هي النفقات الرأس مالية، مقال، موقع رواد، 19 ديسمبر 2021. > [rouwwad.com](http://rouwwad.com)
6. صالح، سيد، السياسات المالية والنقدية تعزز النمو في الامارات، مقال، صحيفة البيان، دبي، 19 ديسمبر 2019، [www.albayan.ae/economy](http://www.albayan.ae/economy).

#### سادساً: -المجلات



1. عبد اللطيف، همسة قصي، خماس، عمر عدنان، أداء السياسة المالية في العراق بعد 2003، جامعة النهريين، كلية اقتصاديات الاعمال، بحث في مجلة كلية اقتصاديات الاعمال، العدد22، المجلد9، 2011.
2. عبد صالح، محمد، الاقتصاد العراقي بين الواقع وتحديات المرحلة الراهنة، جامعة النهريين، كلية اقتصاديات الاعمال، بحث في مجلة جامعة النهريين، العدد11، المجلد3، 2015.
3. علي، سليم كاطع، مقومات القوة الامريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة الدراسات الأولية، جامعة بغداد، العدد42، 2012.
4. حسن مهدي، صائب، البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد12، العدد3، 2010.

#### سابعاً: -المصادر والمراجع الإنكليزية

##### a. Books

1. Andrew B. Abel Ben S. Bernanke Dean Croushore, Macroeconomics, EDITION6TH, the United States of America, 2008.
2. Andrew B. Abel Ben S. Bernanke Dean Croushore, Macroeconomics, SIXTH EDITION, the United States of America, 2008.
3. ANILS GOTTFRIES, MACRO ECONOMICS, Publisher: Palgrave MacMillan, UK, 2013.
4. CERRA EICHENGREEN EL-GANAINY SCHINDLER, HOW TO Achieve Inclusive Growth, First Edition, Oxford University, United States of America, 2022.
5. EUGENE DIULIO, THEORY AND PROBLEMS MACROECONOMIC, Third Edition, the McGraw-Hill Companies, States of America the UN, 1998.
6. JOHN: B TAYLOR AKILA WEERAP, Principles of Macroeconomics: Global Financial Crisis Edition, Sixth Edition, 2009.
7. Michael Park in PEARSON, Macroeconomics, Tenth Edition, United States of America, 2012.
8. Michael Park in, Macroeconomics, Ninth Edition, the United States of America, 2010.
9. Michael Park in, Macroeconomics, Ninth Edition, the United States of America, 2010.

10. Olivier Blanchard, *Macroeconomics*, Fifth Edition, the United States of America, 2017.
11. PETER BIRCH SØRENSEN, *ADVANCED MACROECONOMICS GROWTH AND BUSINESS*, SECOND EDITION, by McGraw, UK, 2010.
12. R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'Brien, *Microeconomics*, Eighth Edition, Pearson Education, Inc., U.S.A, 2017.
13. Richard T. Froye: *Macroeconomics Theories and Policies*, Ninth Edition, Pearson Education, United States of America, 2009.
14. Stephen D. Williamson, *Macroeconomics*, Fourth Edition, the United States of America, 2011.
15. Stephen Enke Prentice-Hall, Englewood, Cliffs, "Economics for Development ", N.J, 1963.
16. WILLIAM D. NORDHAUS: PAUL A. SAMUELSON, Nineteenth Edition, McGraw Hill, UK, 2010.

#### **b. Reports and bulletins**

1. Richard Hemming, Michael Kell, and Selma Mahfouz, the Effectiveness of Fiscal Policy in Stimulating Economic Activity, IMF Working Paper, December 2002.
2. Labonte, Marc. "Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions," Congressional Research Services, February 12, 2013.
3. William Barnett, Douglas Fisher, and Apostolos Serletis, "Consumer theory and the Demand for money", *Journal of Economic Literature*, currently published by American Economic Association, (Dec.1992).
4. Michelle de Morgues, *La monnaie, Système financier ET théorie monétaire*, Economic, Paris, 9 Ed1993.
5. Robert M Solow, A Contribution to the Theory of Economic Growth, *Quarterly Journal of Economics*, vol, published by The MIT Press. 70, on one (February 1956).
6. Ali, Ifzal and Son Hyun Haw, "Measuring Inclusive Growth", *Asian Development Review*, Asian Development Bank, Vol-24, 2007.
7. Davoodi, Peter Montiel, and Anna Ter-Martirosyan, *Macroeconomic Stability and Inclusive Growth*, Working Paper, Institute for Capacity Development, Authorized for distribution by Valerie Cerra, IMF management, March 2021.
8. OECD, *the Governance of Inclusive Growth*, OECD Publishing, Paris, 2016.

9. Rahul Anand, Saurabh Mishra, and Shanaka J. Peiris, Inclusive Growth: Measurement and Determinants, IMF Working Paper, International Monetary Fund Asia Pacific Department, May 2013.
10. OECD, Innovation Policies for Inclusive Growth, OECD Publishing, Paris, 2015.
11. Gemma Estrada, Sang-Hyo Lee, and Donghyun Park, Inclusive Growth: An overview, adb economics working paper series, Manila, Philippines, December 2014.
12. Younes Zouhar and others, Public Expenditure and Inclusive Growth, IMF Working Paper, Institute for, Oxford University, 2021.
13. Khaled Abdel-Kader and Ruud de Mooij, Tax Policy and Inclusive Growth, Institute for Capacity Development and Fiscal Affairs Department IMF Working Paper, publication by Oxford University, December 2020.
14. economic research, federalreserve bank, of st.louis

**c. Journals**

1. Olakanmi, Olujide Adelana, Monetary Policy and Inclusive Growth in Nigeria, International Journal of Development and Economic Sustainability, Vol.8, No.2, UK, May 2020.

**d. Internet**

1. Richard Duncan, Credit Growth Drives Economic Growth, until it does not, an article, Posted May 19, [www.richardduncaneconomics.com](http://www.richardduncaneconomics.com)

## **Abstract**

The research deals with the role of fiscal and monetary policies in achieving inclusive growth, the experiences of selected countries with reference to Iraq. The relationship between the role of fiscal and monetary policies towards economic openness and the promotion of economic growth.

The research stems from the hypothesis that the fiscal and monetary policies in contemporary developmental thought have a fundamental role in supporting and developing inclusive growth indicators as a modern approach to economic growth. This relationship can be studied within the framework of the available economic literature and a sample of the experiences of selected countries - with special reference to Iraq. The problem of the research was whether the fiscal and monetary policies are able to achieve comprehensive growth in Iraq and address the imbalances in the Iraqi economy. The importance of the research is represented by the cognitive need to study the role of fiscal and monetary policies in achieving comprehensive growth, the experiences of selected countries with a reference to Iraq, through specialized economic literature to crystallize the theoretical basis for studying the experiences of the selected sample countries with a special reference to Iraq, to find out the theoretical and experimental results that can be based on. To provide a scientific understanding of the studied relationship to contribute to the development of specialized economic literature and the development of scientific, analytical and experimental methods for researchers, and to provide the knowledge and scientific basis for decision makers in the countries of the selected sample.

The research is based on the integrated deductive and inductive approach, in studying and analyzing the available economic literature to find out the theoretical basis, and using the descriptive method in analyzing the relevant economic facts with the use of the statistical method to analyze the path of the relationship between the variables studied and then using the advanced economic measurement. To measure the role of fiscal and monetary policies in achieving inclusive growth by using the autoregressive model of distributed slowdowns (ARDL) to determine which of the two policies is more appropriate and appropriate to rely on in inclusive growth. The presentation of the theoretical and practical framework for fiscal and monetary policies and their role in achieving inclusive growth, gives a clear picture of the reality of fiscal and monetary

policy in the shadow of the economic literature. And the statistical analysis of the evolution of the relationship between the variables used, and the most important conclusions reached

The researcher found that oil revenues (TO) according to the short-term parameters have a significant impact on output, and this explains the positive impact of oil revenues on the rest of the other economic sectors, and tax revenues (TR) have a significant positive impact on output and as one of the fiscal policy tools that contribute to stimulating output This is done by targeting certain activities and exempting others. It is also clear that investment expenditures (IE) according to the long-term parameters have a significant negative impact on the formation of fixed capital, and this means that an increase in investment expenditures may lead to a slight decrease in the formation of fixed capital and can be justified This is because investment spending is not often directed towards areas that can increase the formation of fixed capital, and it was also concluded that current expenditures (CE) according to the long-term parameters have a significant positive effect on the formation of fixed capital, and this implies an increase in employment rates government, which needs to expand fixed capital in the economy. The researcher also concluded that money supply in the broad sense (M2) according to long-term parameters has a significant impact on the formation of fixed capital, just as both private and public credit have no significant impact on capital formation. Fixed in the long term, and this means that monetary policy is not effective in the Iraqi economy in the long term.

Keywords: - fiscal policy, monetary policy, inclusive growth.

**The Republic of Iraq**  
**Ministry of Higher Education and Scientific  
Research**  
**Karbala University - College of  
Administration and Economics**  
**Department of Economics**  
**Graduate Studies**



**The Role of Fiscal and Monetary Policies in  
Achieving Inclusive Growth -Selected  
Countries' Experiences with A Special  
Reference to Iraq**

**A Thesis Submitted to  
The Council of the College of Administration and Economics  
- University of Karbala**

**In partial fulfilment of the requirements for the Degree of  
Master of Science in  
Economics**

**by**

**Huthayfa Hussein Muhi Al-Tahmazi**

**Supervised by**

**Prof. Dr. Salam Kazem Shani Al-Fatlawi**

**2023A.**

**1444 A.H**